

شرح حديث ابن ماجه

المستع

مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه
والقول المكتفى على سنن المصطفى

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأشيوي الهري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث لجمعية

مراجعة لجنة من العلماء

برئاسة

الأستاذ الدكتور هاشم محمد علي حسن مهدي

المستشار برابطة العالم الإسلامي سابقاً - مكة المكرمة

المجلد العاشر

كتاب الصيام - كتاب الزكاة

دار طوق النجاة

دار المنهاج

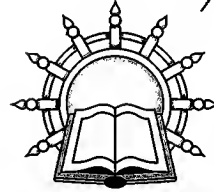


شرح مسند ابن عباس



دار المنهاج

المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢



دار الحقيقة

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص.ب: ٥٥٧٤ / ١٣ / بيروت

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م
جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتراس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً.



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 20 - 8

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

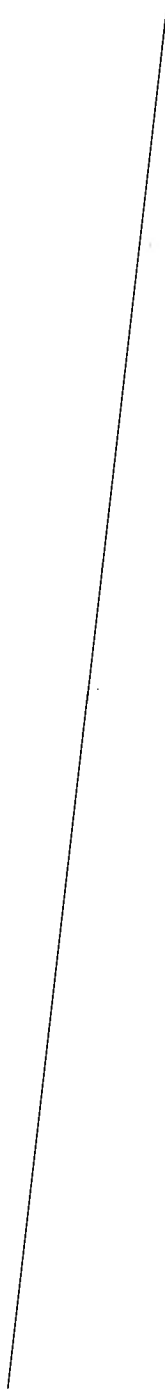
عَصَفَ الزَّمَانُ بِنَا فَبَدَّدَ شَمْلَنَا فِي أَرْضِ الْحِجَازِ بَيْنَ تِهَامِهَا وَنَجْدِهَا
وَكُلُّ نَفْسٍ يَوْمًا تُلَاقِي رَبَّهَا وَكُلُّ نَفْسٍ فِي الدُّنْيَا عَلَى انْتِظَارِ مِيعَادِهَا

قال الشعبي وعبد الرحمن بن مهدي رحمهما الله تعالى يُنشدان :

دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَخْبَارُ نِعَمَ الْمَطِيَّةِ لِفَتَى الْأَثَارِ
لَا تَرْغَبَنَّ عَنِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ فَالرَّأْيُ لَيْلٌ وَالْحَدِيثُ نَهَارُ

ولقد أجاد بعضهم :

اخْذَرْ مُبَاسِطَةَ الْمُلُوكِ وَلَا تَكُنْ مَا عِشْتَ بِالتَّقْرِيبِ مِنْهُمْ وَائْتَقَا
فَالْغَيْثُ غَيْثُكَ إِنْ ظَمِئَتْ وَرُبَّمَا تَرْمِي بِوَارِقِهِ عَلَيْكَ صَوَاعِقَا



کتاب الصيام

الخطبة

الحمد لله باري المصنوعات ، ومدبر المخلوقات ، ومصرف الألسن
واللغات ، أسبغ على عباده نِعَمه الظاهرات والباطنات ، والصلاة والسلام على
سيد الكائنات ، وأفضل المخلوقات سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه النجوم
الزاهرات .

أما بعد :

فلما أتممت المجلد التاسع وأكرمني الله بذلك .. شرعت برقم المجلد
العاشر مستمداً من المولى سبحانه الإعانة ، وسائلاً منه القبول وبلوغ المأمول ؛
إنه قريب مجيب .



قال المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه ؛ آمين :

(٥) - (كِتَابُ الصِّيَامِ)

والصوم والصيام مصدران لصام الأجوف الواوي ، يقال : صام يصوم صوماً وصياماً .

وهو لغةً : الإمساك مطلقاً ، ولو عن نحو الكلام ، ومنه قوله تعالى حكايةً عن مريم : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾ ^(١) ؛ أي : إمساكاً عن الكلام ، ومنه أيضاً قول الشاعر :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تعلقك اللجما
فقوله : (صيام) أي : ممسكة عن الكر والفر ، وقوله : (غير صائمة) أي : غير ممسكة عن الكر والفر ، بل تكرر وتفر (تحت العجاج) أي : الغبار الذي ينعقد فوق المقاتلين من آثار الحرب ، (وأخرى تعلقك اللجما) أي : مهياة للقتال عليها ، عند الاحتياج إليها .

وشرعاً : إمساك مخصوص ، في زمن مخصوص ، من شخص مخصوص بشرطه ، وهذه القيود تحتاج إلى تفصيل يذكر في كتب الفقه ، وأما حده على مذهب مالك . . فهو إمساك جميع أجزاء اليوم عن أمور مخصوصة بنية مُوقَّعة قبل الفجر .

وقدمه على الحج ؛ لأنه أفضل منه ، ولهذا قدم عليه في حديث : « بني الإسلام على خمس » ، وقيل : الحج أفضل منه ؛ لأنه وظيفة العمر ، ولأنه يكفر الكبائر والصغائر ، وعلى هذا فتقديم الصوم عليه ؛ لكثرة أفراد من يجب عليه

(١) سورة مريم : (٢٦) .

الصوم بالنسبة لأفراد من يجب عليه الحج . وأصل الصوم من الشرائع القديمة ،
وأما بهذه الكيفية . . فمن خصوصيات هذه الأمة .

قال في « الإيضاح » : واعلم أن الصوم من أعظم أركان الدين ، وأوثق
قوانين الشرع المتين ، به قهر النفس الأمارة بالسوء ، وأنه مركَّب من أعمال
القلب ومن المنع من المآكل والمشارب والمناكح عامة يومه ، وهو أجمل
الخصال ، غير أنه أشق التكاليف على النفوس ، فاقتضت الحكمة الإلهية أن
يبدأ في التكاليف بالأخف ؛ وهو الصلاة تمريناً ورياضةً ، ثم يثنى بالوسط ؛
وهو الزكاة ، ويثالث بالأشق ؛ وهو الصوم ، وإليه وقعت الإشارة في مقام المدح
في قوله تعالى : ﴿ وَالنَّاشِئِينَ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّاتِمِينَ
وَالصَّائِمِينَ ﴾ ^(١) ، وفي ذكر مباني الإسلام في قوله صلى الله عليه وسلم :
« وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان » ، فاقتدت أئمة الشريعة في
مصنفاتهم بذلك . انتهى .

وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة ، فصام صلى الله عليه وسلم
تسع رمضانات ، واحداً كاملاً ، وثمانية ناقص .

ولعل الحكمة في ذلك تطمين نفوس من يصومه ناقصاً من أمته ، والتنبيه
على مساواة الناقص للكمال من حيث الثواب المترتب على أصل صوم رمضان ،
لا من حيث ما زاد به الكامل على الناقص من صوم اليوم الزائد وفطره وسحوره ؛
فإن ذلك أمر يفوق به الكامل على الناقص .

والأصل في وجوبه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ ^(٢) ؛

(١) سورة الأحزاب : (٣٥) .

(٢) سورة البقرة : (١٨٣) .

(١) - (٤٧٣) - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصِّيَامِ

(١) - ١٦١٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
.....

أي : فرض ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « بني الإسلام على خمس ... » إلى أن قال : « وصوم رمضان » .

وهو معلوم من الدين بالضرورة ، فيكفر جاحده إلا إن كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء ، ومن تركه غير جاحد لوجوبه من غير عذر . . حبس ومنع من الطعام والشراب نهائياً ؛ ليحصل له صورة الصوم ، وربما حمله ذلك على أن ينويه ، فيحصل له حينئذ حقيقته .



(١) - (٤٧٣) - (باب ما جاء في فضل الصيام)

(١) - ١٦١٠ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمد بن خازم أبو معاوية الضرير ، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ووكيع) كلاهما (عن الأعمش) ، سليمان بن مهران الأسدي أبي محمد الكوفي ، ثقة حافظ لكنه يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي صالح) السمان ذكوان الزيات المدني ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ يُضَاعَفُ ؛ الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِئَةٍ ضِعْفٍ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، يَقُولُ اللَّهُ : إِلَّا الصَّوْمَ ؛ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ، يَدْعُ شَهْوَتُهُ وَطَعَامُهُ مِنْ أَجْلِي ، »

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل عمل) صالح لـ (ابن آدم يضاعف) أجره قليلاً كان أو كثيراً (الحسنه) الواحدة تضاعف (بعشر أمثالها) وبما فوقه (إلى سبع مئة ضعف) وبما فوق السبع مئة (إلى ما شاء الله تعالى) مما لا يقادر قدره إلا الله سبحانه (يقول الله) سبحانه فيما يروي به النبي صلى الله عليه وسلم عنه ، وفيه إشارة إلى أنه من الأحاديث القدسية .

وقوله : (إلا الصوم) استثناء من حسنات ابن آدم ؛ أي : كل حسنة من حسنات ابن آدم يضاعف أجرها من عشر إلى سبع مئة ضعف وإلى ما فوقها ، إلا الصوم ؛ فإنه لا يعلم قدر جزائه إلا أنا ؛ (فإنه) أي : الصوم يكون (لي) من بين سائر الأعمال ، ليس للصائم فيه حظ ، أو لم يتعبد به أحد غيري ، أو هو سر بيني وبين عبدي يفعله خالصاً لوجهي ، أو إن فيه صفة الصمدانية ؛ وهي التنزيه عن الغذاء (وأنا أجزي) صاحبه (به) وقد علم أن الكريم إذا تولى الإعطاء بنفسه . . . كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفخيمه ، ففيه مضاعفة الجزاء من غير عدد ولا حساب . انتهى من « الإرشاد » .

(يدع) الصائم ؛ أي : يترك (شهوته) أي : شهوة الجماع (وطعامه) وشرابه (من أجلي) أي : لأجل التقرب إلي ، واتفقوا على أن المراد بالصائم هنا : من سلم صيامه من المعاصي .

وأدنى درجات الصوم الاقتصار على الكف من المفطرات ، وأوسطها أن

لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ : فَرْحَةٌ عِنْدَ فِطْرِهِ ، وَفَرْحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ ، وَلِخُلُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ .. أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » .

يضم إليه كف الجوارح عن الجرائم ، وأعلاها أن يضم إليهما كف القلب عن الوسائس ، وقال بعضهم : معنى : (الصوم لي لا لك) أي : أنا الذي لا ينبغي لي أن أأطعم وأشرب ، فإذا كان بهذه المثابة ، وكان دخولك فيه لأجل كوني شرعته .. فأنا أجزي به ، كأنه قال : أنا جزاؤه ؛ لأن صفة التنزيه عن الطعام والشراب تطلبني ، وقد تلبست بها وليست لك ، لكنك اتصفت بها ، في حال صومك ، فهي تدخلك علي ؛ فإن الصبر حبس النفس ، وقد حبستها بأمر من الطعام والشراب ، فلهذا قال : (للصائم فرحتان : فرحة عند فطره) في الدنيا ، وتلك الفرحة لروحه الحيواني لا غير (وفرحة عند لقاء ربه) في الآخرة ، وتلك الفرحة لنفسه الناطقة الطبيعية الربانية ، فأورثه الصوم لقاء الله ؛ وهو المشاهدة . انتهى من « الإرشاد » .

(و) عزتي وجلالي (لخلوف فم الصائم) بضم المعجمة واللام على الصحيح المشهور ، وضبطه بعضهم بفتح الخاء المعجمة وخطأه الخطابي ، وقال في « المجموع » : إنه لا يجوز ؛ أي : تغير رائحة فم الصائم ؛ لخلاء معدته من الطعام .. (أطيب عند الله) تعالى ؛ أي : أكثر أجراً (من ريح المسك) الذي يتطيب به يوم الجمعة عند ذهابه لصلاة الجمعة ، وفي لفظ مسلم والنسائي : (أطيب عند الله يوم القيامة) ، وقد وقع خلاف بين ابن الصلاح وابن عبد السلام : في أن طيب رائحة الخلوف هل هو في الدنيا والآخرة ، أو في الآخرة فقط ؟

فذهب ابن عبد السلام إلى أنه في الآخرة ، واستدل برواية مسلم والنسائي هذه ، وروى أبو الشيخ بإسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعاً : « يخرج الصائمون من قبورهم ، يعرفون بريح أفواههم ، أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك » .

.....

وذهب ابن الصلاح إلى أن ذلك في الدنيا ، واستدل بحديث جابر مرفوعاً :
« فإن خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك » . انتهى من
« الإرشاد » .

واستشكل هذا من جهة أن الله تعالى منزه عن استطابة الروائح الطيبة ،
واستقذار الروائح المنتنة ؛ فإن ذلك من صفات الحيوان ، وأجيب عنه : بأنه مجاز
أو استعارة ؛ لأنه جرت عادتنا بتقريب الروائح الطيبة منا ، واستعير ذلك ؛ لتقريبه
من الله تعالى ، وقال ابن بطال : معناه : أي : أزكى عند الله تعالى ؛ إذ هو تعالى
لا يوصف بالشم ، وقيل : معناه : أنه تعالى يُجْزِيهِ في الآخرة حتى تكون نكهته
أطيب من ريح المسك ، أو : أن صاحب الخلوف ينال من الثواب ما هو أفضل
من ريح المسك عندنا .

فإن قلت : لم كان خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، ودم
الشهيد ريحه ريح المسك مع ما فيه من المخاطرة بالنفس وبذل الروح ؟
أجيب : بأنه إنما كان أثر الصوم أطيب من أثر الجهاد ؛ لأن الصوم أحد
أركان الإسلام ، المشار إليها بقوله صلى الله عليه وسلم : « بني الإسلام على
خمسة » ، وبأن الجهاد فرض كفاية ، والصوم فرض عين ، وفرض العين أفضل
من فرض الكفاية ؛ كما نص عليه الشافعي ، وروى الإمام أحمد في « المسند » أنه
صلى الله عليه وسلم قال : « دينار تنفقه على أهلك ودينار تنفقه في سبيل الله ،
أفضلهما الذي تنفقه على أهلك » ، وجه الدليل : أن النفقة على الأهل التي هي
فرض عين أفضل من النفقة في سبيل الله ؛ وهو الجهاد الذي هو فرض كفاية .
انتهى من « الإرشاد » .

قوله : « فرحة عند فطره » أي : يفرح حينئذ طبعاً وإن لم يأكل ؛ لما في

(٢) - ١٦١١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ الْمِصْرِيُّ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ

سَعْدٍ ،
.....

طبع النفس من محبة الإرسال وكراهة التقتير ، قيل : يحتمل أن هذه هي فرحة النفس بالأكل والشرب ، ويحتمل أنها فرحها بالتوفيق لإتمام الصوم والخروج عن العهدة ، قوله : « وفرحة عند لقاء ربه » أي : بثوابه على الصوم ، وقوله : « أطيّب عند الله » أي : صاحب الخلوف عند الله أطيّب وأكثر قبولاً ووجاهةً وأزيد قرباً منه تعالى مِمَّنْ صاحب المسك ؛ بسبب ريحه عندكم ، وهو تعالى أكثر إقبالاً عليه بسببه من إقباله على صاحب المسك بسببه . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب الصوم ، وفي مواضع كثيرة ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب فضل الصائم ، والنسائي في كتاب الصيام ، ومالك في « الموطأ » في كتاب الصيام ، باب جامع الصيام ، وأحمد في « المسند » .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عثمان بن أبي العاص رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢) - ١٦١١ - (٢) (حدثنا محمد بن رُمح) بن مهاجر التجيبي

(المصري) ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي مولا هم أبو الحارث

عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ أَنَّ مُطَرِّفًا مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيَّ دَعَا لَهُ بِلَبَنِ يَسْقِيهِ ، فَقَالَ مُطَرِّفٌ : إِنِّي

المصري ، عالم مصر وفقيهها ورئيسها ، ثقة ثبت فقيه ، من السابعة ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) سويد مولى شريك بن الطفيل الأزدي المصري عالمها ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن أبي هند) الفزاري مولى سمرة ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست عشرة ومئة (١١٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(أن مطرفاً) بن عبد الله بن الشخير - بكسر المعجمة وتشديد الخاء المعجمة المكسورة بعدها تحتانية - العامري الحرشي - بمهملتين مفتوحتين ثم معجمة - (من بني عامر بن صعصعة) أبي عبد الله البصري أحد سادة التابعين ، ثقة عابد ، من الثانية ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثه) أي : حدث لسعيد بن أبي هند (أن عثمان بن أبي العاص الثقفي) الطائفي ، عامل الطائف والبحرين وعمان ، استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف ، الصحابي المشهور ، أبا عبد الله البصري ، مات في خلافة معاوية بالبصرة سنة إحدى وخمسين (٥١ هـ) رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(دعا) أي : طلب عثمان (له) أي : لأجل مطرف (بلبن يسقيه) أي : يسقي عثمان مطرفاً ؛ لأن مطرفاً كان ضيفاً عند عثمان (فقال مطرف) لعثمان : (إني

صَائِمٌ ، فَقَالَ عُثْمَانُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
« الصَّيَامُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ كَجُنَّةِ أَحَدِكُمْ مِنَ الْقِتَالِ » .

(٣) - ١٦١٢ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،

صائم ، فقال عثمان : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الصيام
أي : ثوابه (جنة) أي : وقاية وستارة (من النار) أي : من عذابها (كجنة أحدكم)
أي : كوقاية ترس أحدكم (من) شر (القتال) وضرره من القتل والطعن والقطع ؛
أي : كوقاية ترس أحدكم صاحبه من شر العدو .

قال السندي : قوله : « الصيام جنة » - بضم الجيم وتشديد النون - : وقاية
وستر من النار ، أو وقاية مما يؤدي العبد إليها من الشهوات .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الصيام ، باب ذكر
الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب مرسلاً ، وابن حبان في « الإحسان » في
كتاب الصوم ، باب صوم التطوع ، وقال : إسناده صحيح على شرط مسلم ، وابن
أبي شعبة في « مصنفه » ، والطبراني ، وأحمد في « المسند » .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وللمشاركة فيه ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث سهل بن سعد
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٣) - ١٦١٢ - (٣) (حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو العثماني
مولاهم (الدمشقي) أبو سعيد ، لقبه دحيم - بمهملتين مصغراً - ابن اليتيم ، ثقة
حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ د س ق) .

حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي فُذَيْكٍ ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَاباً يُقَالُ لَهُ : الرَّيَّانُ ، يُدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يُقَالُ : أَيْنَ الصَّائِمُونَ ؟ فَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّائِمِينَ . . دَخَلَهُ ، وَمَنْ دَخَلَهُ . . لَا يَظْمَأُ أَبَدًا » .

(حدثنا) محمد بن إسماعيل بن مسلم (بن أبي فديك) - بالفاء مصغراً -
الديلمي مولاهم المدني ، أبو إسماعيل ، صدوق من صغار الثامنة ، مات سنة
مئتين (٢٠٠ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(حدثني هشام بن سعد) المدني أبو عباد ، صدوق له أوهام ، ورمي بالتشيع ،
من كبار السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (م
عم) .

(عن أبي حازم) سلمة بن دينار الأعرج التمار المدني القاضي مولى الأسود بن
سفيان ، ثقة عابد ، من الخامسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .
(عن سهل بن سعد) بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي
أبي العباس المدني الصحابي المشهور ، له ولأبيه صحبة رضي الله عنهما ، مات
سنة ثمان وثمانين (٨٨ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن في الجنة باباً يقال له : الريان ،
يدعى) أي : ينادى (يوم القيامة) ف (يقال) في ذلك النداء : (أين الصائمون ؟)
أي : المكثرون من الصيام ؛ كالعادل والظالم ، يقال : لمن يعتاد ذلك لا لمن
يفعل ذلك مرة ، والظاهر أن الإكثار لا يحصل بصوم رمضان وحده ، بل بأن
يزيد عليه ما جاء فيه أنه صيام الدهر ، (فمن كان من الصائمين . . دخله) أي :
دخل ذلك الباب ، (ومن دخله . . لا يظمأ أبداً) أي : أبد الأبدين ، وأبدأ : ظرف

يستغرق لما يستقبل من الزمان ؛ كان له نهاية ؛ كزمن الدنيا ، أو لا ؛ كمدة الآخرة ، والمراد هنا : الثاني .

قوله : « دخله » أي : دخل ذلك الباب ؛ ليدخل منه إلى الجنة « لم يظماً أبداً » ظاهره : أن هذا الوصف مخصوص بمن يدخل الجنة من ذلك الباب ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُونَ فِيهَا ﴾ في (طه) ^(١) يدل على أنه لا ظماً في الجنة أصلاً ، إلا أن يقال : ليس المراد هناك : أنه لا ظماً أصلاً ، بل المراد : بيان دوام المشارب على الفور هناك ؛ بحيث لا يبقى الإنسان فيها ظمآن ، لا أنه لو لم يستعمل . . لم يظماً أصلاً ، والداخل من هذا الباب يرتفع عنه الظماً من أصله .

أو يقال : معنى الحديث : أن من دخله . . لا يظماً من أول ما دخله ، والداخلون من سائر الأبواب يرتفع عنهم الظماً من حيث استقرارهم فيها ، ووصولهم إلى منازلهم المعدة لهم . انتهى « سندي » .

قوله : « يقال له : باب الريان » أي : يسمى بهذا الاسم - بفتح الراء وتشديد التحتانية - على وزن فعلان ؛ من الري : اسم علم على باب من أبواب الجنة ، ووجه تسميته به : إما لأنه بنفسه ريان ؛ لكثرة الأنهار الجارية إليه ، والأزهار والأثمار الطرية لديه ، أو لأن من وصل إليه . . يزول عنه عطش يوم القيامة ، ويدوم له الطراوة والنظافة في دار المقام ، قال الزركشي : الريان : فعلان كثير الري ، نقيض العطش ، سمي به ؛ لأنه جزاء الصائمين على عطشهم وجوعهم ، واكتفى : بذكر (الري) عن (الشبع) لأنه يدل عليه ؛ من حيث إنه يستلزمه ، وقيل : لأنه أشق من الجوع لا سيما في شدة الحر ؛ إذ كثيراً ما يصبر على الجوع

(١) سورة طه : (١١٩) .

.....
دون العطش ، ثم قيل : ليس المراد بهم : المقتصرين على رمضان ، بل يلازمون
النوافل من الصوم . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب
الريان للصائمين ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب فضل الصوم ، والترمذي في
كتاب الصوم ، باب ما جاء في فضل الصوم ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
صحيح غريب ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب فضل الصيام ، وابن حبان في
« الإحسان » ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » ، والبيهقي ، وابن خزيمة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢) - (٤٧٤) - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ

(٤) - ١٦١٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا . . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

(٢) - (٤٧٤) - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ

(٤) - ١٦١٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ (بن غزوان الضبي الكوفي ، صدوق عارف رمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري النجاري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام) شهر (رمضان إيماناً) أي : تصديقاً بأنه حق (واحتساباً) أجر صومه على الله . . (غفر له ما تقدم من ذنبه) قال السندي : وهذا وأمثاله بيان لفضل هذه العبادات ؛ بأنه لو كانت على الإنسان ذنوب . . يغفر له بهذه العبادات ؛ أي : إن كانت ، فلا يرد أن الأسباب المؤدية إلى عموم المغفرة كثيرة ، فعند اجتماعها أي شيء يبقى للمتأخر منها حتى يغفر به ؟ إذ المراد : بيان فضيلة

(٥) - ١٦١٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَلَعَاءٍ ، حَدَّثَنَا
أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ،
.....

هذه العبادات ؛ بأن لها عند الله هذا القدر من الفضل ، فإن لم يكن على
الإنسان ذنب .. يظهر هذا الفضل في رفع الدرجات ؛ كما في حق الأنبياء
المعصومين .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الإيمان ، باب
صوم رمضان احتساباً من الإيمان ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب ثواب من
قام رمضان وصامه إيماناً واحتساباً .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه
بسوقه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة هذا بحديث آخر له ، فقال :

(٥) - ١٦١٤ - (٢) (حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَلَعَاءٍ) بن كريب
الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ) اسمه محمد أو عبد الله أو سالم ، مشهور بكنيته ، والأصح
أنها اسمه (ابن عياش) - بتحتانية ومعجمة - الأسدي الكوفي المقرئ الحنط
- بمهملة ونون - ثقة عابد ، إلا أنه لما كبر .. ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، من
السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو
سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن) سليمان (الأعمش) ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان
وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا كَانَتْ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ .. صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ وَمَرَدَةُ الْجِنَّ »

(عن أبي صالح) ذكوان السمان القيسي مولا هم المدني ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا كانت) أي : جاءت وحصلت
ودخلت (أول ليلة من رمضان) فكان هنا تامة لا خبر لها ، وجملتها فعل
شرط لإذا ، وجوابها جملة (صفت الشياطين) أي : غلت وقيدت وأوثقت
وسلسلت بالأصفاد ؛ جمع صغد ، والصفد : الغل ؛ وذلك لثلاث تفسد الشياطين
على الصائمين صيامهم (ومردة الجن) جمع مارد ؛ كطلبة وجهلة ؛ وهو العاتي
الشديد المتجرد للشر ، ومنه : الأمرد ؛ لتجرده من الشعر ، وهو تخصيص بعد
تعميم ، أو عطف تفسير وبيان ؛ كالتميم ، وقيل : الحكمة في تقييد الشياطين
وتصفيدهم .. كيلا يوسوسوا في الصائمين ، وأمانة ذلك : تنزه أكثر المنهمكين
في الطغيان عن المعاصي ، ورجوعهم بالتوبة إلى الله تعالى ، وأما ما يوجد
خلاف ذلك في بعضهم .. فإنها تأثيرات من تسويلات الشياطين ، أغرقت في
عمق تلك النفوس الشريرة ، وباضت في رؤوسها .

وقد خص من عموم « صفت الشياطين » زعيم زمريتهم ، وصاحب دعوتهم ؛
ليكون الإنظار الذي سأل من الله ، فأجيب إليه ، فيقع ما يقع من المعاصي
بتسويله وإغوائه ، ويمكن أن يكون التقييد كناية عن ضعفهم في الإغواء
والإضلال ، كذا في « المرقاة » ، وقال الحافظ في « الفتح » : قال عياض : يحتمل
أنه على ظاهره وحقيقته ، وأن ذلك كله علامة للملائكة لدخول الشهر ، وتعظيم

وَعُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ ، فَلَمْ يُفْتَحْ مِنْهَا بَابٌ ، وَفُتِحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ فَلَمْ يُغْلَقْ مِنْهَا بَابٌ ،

لحرمته ، ولمنع الشياطين من أذى المؤمنين ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى كثرة الثواب والعفو ، وأن الشياطين يقلل إغوائهم فيصيرون كالمصنفدين ، ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية عند مسلم : « فتحت أبواب الرحمة » .

(وَعُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ) أي : قُلِّعَتْ ، قال القاري : غلقت بالتشديد أكثر ، قال السندي : غلقت ؛ أي : تبعيداً للعقاب عن العباد ، وهذا يقتضي : أن أبواب النار كانت مفتوحة ، ولا ينافية قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتُحْتَفَتِ أَبْوَابُهَا ﴾ (١) ؛ لجواز أن هناك غلقاً قبل ذلك ، وغلق أبواب النار لا ينافي موت الكفرة في رمضان وتعذيبهم بالنار فيه ؛ إذ يكفي في عذابهم فتح باب صغير من القبر إلى النار غير الأبواب المعهودة الكبار ، (فلم يفتح منها) أي : من أبواب النار (باب) أصلاً .

(وفتحت أبواب الجنة) تقريباً للرحمة إلى العباد ، وهذا يدل على أن أبواب الجنة كانت مغلقة ، ولا ينافية قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ (٢) ؛ إذ ذلك لا يقتضي دوام كونها مفتوحة لهم الأبواب (فلم يغلق منها باب) ، وأما الرواية التي فيها : (أبواب الرحمة ، وأبواب السماء) . . فمن تصرف الرواة ، والأصل : « أبواب الجنة » ؛ بدليل ما يقابله ؛ وهو « عُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ » ، قال الحافظ : وقال القرطبي بعد أن رجح حمله على ظاهره : فإن قيل : كيف نرى الشرور والمعاصي واقعة في رمضان كثيراً ، فلو صفت الشياطين . . لم يقع ذلك ؟ فالجواب أنها إنما تَقِلُّ عن الصائمين الصوم الذي حُوفِظَ على شروطه وروعت آدابه ، أو المصنف بعض الشياطين لا كلهم ، أو المراد : تقليل الشرور

(١) سورة الزمر : (٧١) .

(٢) سورة ص : (٥٠) .

وَنَادَى مُنَادٌ : يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَقْبِلْ ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ ، وَلِلَّهِ عِتْقَاءُ مَنِ
النَّارِ ؛ وَذَلِكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ .

فيه ، وهذا أمر محسوس ؛ فإن وقوع ذلك فيه أقل من غيره ؛ إذ لا يلزم من تصفيد
جميعهم ألا يقع شر ولا معصية ؛ لأن لذلك أسباباً غير الشياطين ؛ كالنفوس
الخبیثة والعادات القبيحة . انتهى .

(ونادى مناد) قيل : يحتمل أنه ملك ، أو المراد : أنه يلقي ذلك في قلوب
من يريد الله إقباله على الخير ، كذا في « قوت المغتذي » : (يا باغي الخير) أي :
يا طالب العمل والثواب (أقبل) أي : إلى الله تعالى وطاعته ؛ بزيادة الاجتهاد
في عبادته ، وهو أمر من الإقبال ؛ أي : تعال ؛ فإن هذا أوانك ؛ فإنك تعطى
الثواب الجزيل بالعمل القليل ، أو معناه : يا طالب الخير المعرض عنا وعن
طاعتنا ؛ أقبل إلينا وعلى عبادتنا ؛ فإن الخير كله تحت قدرتنا وإرادتنا .

(ويا باغي الشر ؛ أقصر) - بفتح الهمزة وكسر الصاد - أي : يا مريد المعصية ؛
أمسك عن المعاصي وارجع إلى الله تعالى ؛ فهذا أوان قبول التوبة ، وزمان
استعداد المغفرة ، ولعل طاعة المطيعين ، وتوبة المذنبين ، ورجوع المقصرين
في رمضان . . من أثر النداءين ، ونتيجة إقبال الله تعالى على الطالبين ، ولهذا
ترى أكثر المسلمين صائمين حتى الصغار والجواري ، بل غالبهم الذين يتركون
الصلاة يكونون حينئذ مُصَلِّين ، مع أن الصوم أصعب من الصلاة ، وهو يوجب
ضعف البدن الذي يقتضي الكسل عن العبادة ، وكثرة النوم عادة ، ومع ذلك ترى
المساجد معمورة ، وبإحياء الليل مغمورة .

(ولله عتقاء من النار) أي : ولله عتقاء كثيرون من النار ، فلعلك تكون
منهم ؛ (وذلك) إشارة إلى النداء السابق ، أو إلى أن لله عتقاء (في كل ليلة)
أي : في كل ليلة من ليالي رمضان . انتهى « تحفة الأحوذى » .

(٦) - ١٦١٥ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ،
عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ عِنْدَ كُلِّ فِطْرِ »

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الصوم ، باب
فضل شهر رمضان ، قال : وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وابن مسعود
وسلمان ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة الذي رواه أبو بكر بن عياش حديث
غريب لا نعرفه من رواية أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح عن
أبي هريرة إلا من حديث أبي بكر بن عياش ، ورواه النسائي في كتاب الصيام ،
باب فضل شهر رمضان ، وأحمد ابن حنبل ، ورواه مسلم في « صحيحه » من
حديث أبي هريرة في كتاب الصيام ، باب فضل شهر رمضان .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ،
وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة الأول بحديث جابر رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٦) - ١٦١٥ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ
الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ . طَلْحَةَ بْنُ نَافِعٍ التَّمَارِ الْمَدَنِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ .
يُرْوَى عَنْهُ : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، وقد مر
هذا السند بعينه قبل هذا الحديث .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لله عند كل فطر)

عَتَقَاءَ ؛ وَذَلِكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ .

(٧) - ١٦١٦ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ عَبَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

بِلَالٍ ،
.....

من صوم رمضان قوماً (عتقاء) من النار ؛ (وذلك) أي : كون العتقاء لله (في كل ليلة) أي : عند إقبال كل ليلة من ليالي رمضان عند الفطر من الصوم ، وقوله : « وذلك في كل ليلة » بمنزلة التأكيد لما قبله ، وإلا . . . فقوله : « عند كل فطر » يشمل « كل ليلة » بعمومه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » : حدثنا ابن نمير ، حدثنا إدريس عن الأعمش . . . فذكره ، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الترمذي وابن ماجه ، وروى الإمام أحمد منه الجملة الأولى من حديث أبي أمامة ، ورواه البزار في « مسنده » من حديث أبي سعيد ، وأحمد في « المسند » .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أبي هريرة الأول بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧) - ١٦١٦ - (٤) (حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ عَبَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ) بن خالد الغبري

- بضم المعجمة وفتح الموحدة المخففة - المؤدب ، سكن بغداد ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) ، وقيل : سنة اثنتين وستين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِلَالٍ) التمار أبو عبد الله البصري ، صدوق يغرب ، من

التاسعة . يروي عنه : (د ق) .

حَدَّثَنَا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : دَخَلَ رَمَضَانُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ هَذَا الشَّهْرَ قَدْ حَضَرَكُمْ وَفِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ، مَنْ حُرِمَهَا »

(حدثنا عمران) بن دَاوَر - بفتح الواو بعدها راء - أبو العوام (القطان) البصري ، صدوق يهيم ، ورمي برأي الخوارج ، من السابعة ، مات بين الستين والسبعين ومئة يروي عنه : (عم) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضعة عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، قال البوصيري : هذا إسناد فيه مقال ؛ عمران بن دَاوَر القطان مختلف فيه ، مَشَأُ أحمد ؛ أي : ذَكَرَهُ في « العلل » ، ووثقه عفان والعجلي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وضعفه ابن ماجه والنسائي وابن معين وابن عدي .

ومحمد بن بلال ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن عدي : يُغْرِبُ عن عمران ، وروى عن عمران أحاديث غرائب ، وأرجو أنه لا بأس به ، وبإقاي رجال الإسناد ثقات ، وصَحَّحَ الحافظ عبدُ العظيم المنذري هذا الحديث في « الترغيب والترهيب » (٦٩/٢) ، ورواه الطبراني من هذا الوجه في « الأوسط » .

فحكم هذا السند : الحسن ؛ لأن فيه راوياً مختلفاً فيه .

(قال) أنس : (دخل) علينا شهر (رمضان ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذا الشهر) الكريم (قد حضركم) أيها المسلمون (وفيه) أي : وفي هذا الشهر (ليلة) عظيمة هي : (خير من ألف شهر) أي : العمل فيها أكثر أجراً من العمل في ألف شهر ؛ وهي ثمانون سنة (من حرمها) أي : من حرم من

فَقَدْ حُرِّمَ الْخَيْرُ كُلُّهُ ، وَلَا يُحْرَمُ خَيْرُهَا إِلَّا مَحْرُومٌ .

عمل الخير في تلك الليلة ، وقوله : « حرّمها » بالبناء للمفعول ، وكذا الأفعال التي بعده ، قيل المراد : أنه حرم لطف الله وتوفيقه ، ومنع من الطاعة فيها والقيام بها ، ولعل هذا هو الذي فاتته العشاء جماعة تلك الليلة . . (ف) كأنما (قد حرم الخير كله ، ولا يحرم خيرها إلا محروم) وهو الذي لا حظ له في السعادة ؛ أي : إلا من سبق عليه حرمانه من الخير في الأزل .

تتمة

قوله : « دخل رمضان » فيه دليل على جواز أن يقال : (رمضان) من غير ذكر (شهر) بلا كراهة ، ونقل عن أصحاب مالك الكراهة ، وعن ابن الباقلاني منهم وكثير من الشافعية إن كان هناك قرينة تصرفه إلى الشهر ؛ كما في هذا الحديث . . فلا يكره ، والجمهور على الجواز ، وتمسك المانعون بحديث ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا تقولوا : رمضان ؛ فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى ، ولكن قولوا : شهر رمضان » أخرجه ابن عدي في « الكامل » وضعفه ؛ لأنه من حديث أبي جعفر نجيح ، وهو ضعيف .

قال النووي : وأسماء الله تعالى توقيفية لا تثبت إلا بدليل صحيح ، ولو ثبت أنه اسم . . لم يلزم منه كراهة . انتهى ، قال ابن عابدين : وعامة المشايخ على أنه لا يكره ؛ لمجيئه في الأحاديث الصحيحة ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « من صام رمضان إيماناً واحتساباً . . غفر له ما تقدم من ذنبه » ، وكقوله : « عمرة في رمضان تعدل حجة » ، ولم يثبت في المشاهير كونه من أسماء تعالى ، ولئن ثبت . . فهو من الأسماء المشتركة ؛ كالحكيم والحليم ، كذا في « الدِّرَازِيَّة » . انتهى .

قال القرطبي : و (رمضان) مأخوذ من رَمَضَ الصائمُ يَزْمُضُ ، من باب

تعَب ؛ إِذَا حَرَّ جَوْفُهُ مِنْ شِدَّةِ الْعَطَشِ ، وَالرَّمْضَاءِ : شِدَّةُ الْحَرِّ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ الْهَرَوِيُّ .

وفي « المواهب » و« شرحه » : اعلم أن لفظ (رمضان) مشتق من المرض - بفتح الميم - قال في « المصباح » : يقال : مرض يومنا يرمض رمضاً ، من باب تعَب ؛ وهو شدة الحر ؛ لأن العرب لما أرادوا أن يضعوا أسماء الشهور . . وافق أن هذا الشهر المذكور شديد الحر ، فسموه بذلك ؛ لموافقة الوضع الأزمنة .

فقالوا : رمضان ، ثم كثر حتى استعملوها في الأهلة ، وإن لم توافق ذلك الزمن ؛ كما سمي الربيعان ؛ لموافقتهما زمنَ الربيع ؛ وذلك حين أُرْبِعت الأرضُ ، أو لأنه يرمض - بفتح الميم - الذنوب ؛ أي : يَحْرِقُهَا ، وهو ضعيف ؛ لأن التسمية به ثابتة قبل الشرع الذي عرف منه أنه يرمض الذنوب ، قال القاري : رمضان إن صح أنه من أسماء الله تعالى . . فغير مشتق ، أو راجع إلى معنى الغافر ؛ أي : يمحو الذنوب ويمحقها . انتهى من « الفتح » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ كما صححه المنذري ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) - (٤٧٥) - بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ يَوْمِ الشَّكِّ

(٨) - ١٦١٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ عَمَّارٍ
.....

(٣) - (٤٧٥) - (باب ما جاء في صيام يوم الشك)

(٨) - ١٦١٧ - (١) (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو خالد الأحمر) سليمان بن حيان - بمهمله ثم تحتية مشددة - الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن قيس) الملائي - بضم الميم وتخفيف اللام والمد - أبي عبد الله الكوفي ، ثقة متقن عابد ، من السادسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة (١٤٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي إسحاق) الهمداني عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن صلة) بكسر الصاد وفتح اللام (ابن زفر) - بضم الزاي وفتح الفاء - العبسي - بموحدة - أبي العلاء الكوفي ، وقيل : الرقي ، تابعي كبير ، من الثانية ، ثقة فاضل ، مات في حدود السبعين (٧٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) صلة بن زفر : (كنا عند عمار) بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة بن قيس بن الحصين بن قيس بن ثعلبة العنسي - بنون ساكنة بين المهملتين -

فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ ، فَأُتِيَ بِشَاةٍ ، فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ ، فَقَالَ عَمَّارٌ : مَنْ صَامَ هَذَا الْيَوْمَ . . فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

أبي اليقظان المخزومي مولا هم رضي الله تعالى عنه ، قتل مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين (٣٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(في اليوم الذي يشك فيه) أي : يشك في أنه من رمضان أو من شعبان ؛ بأن يتحدث الناس برؤية الهلال فيه بلا ثبوت . انتهى « سندي » . والمراد من اليوم الذي يشك فيه : يوم الثلاثين من شعبان ؛ إذا لم ير الهلال في ليلته ؛ بغيم سائر أو نحوهِ ، فيحتمل كونه من رمضان ، وكونه من شعبان . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

(فَأُتِيَ) عمار (بشاة) مصلية ؛ كما في رواية الترمذي ؛ أي : مشوية (فتَنَحَّى بعض القوم) الحاضرين عنده ؛ أي : اعتزل وتباعد واحترز عن أكلها وامتنعوا منه ، (فقال) لهم (عمار) : كلوا مع الناس ؛ فإن هذا اليوم يوم شك ليس من رمضان ؛ فإنه (من صام) في مثل (هذا اليوم) الذي هو يوم الشك . . (فقد عصى) أي : خالف (أبا القاسم صلى الله عليه وسلم) هو كنية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قيل : فائدة تخصيص ذكر هذه الكنية الإشارة إلى أنه هو الذي يقسم بين عبادهِ أحكامه زماناً ومكاناً ، وغير ذلك . انتهى من « التحفة » .

قال الحافظ في « فتح الباري » : استدل به على تحريم صوم يوم الشك ؛ لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه ، فيكون من قبيل المرفوع ، قال ابن عبد البر : هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك ، وخالفهم الجوهري المالكي ، فقال : هو موقوف ، والجواب : أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً . انتهى ، قال أبو عيسى : حديث عمار حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم

(٩) - ١٦١٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين ، وبه يقول سفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وعبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ؛ كرهوا أن يصوم الرجل اليوم الذي يشك فيه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم الهلال . . فصوموا » ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب كراهة صوم يوم الشك ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب كراهية صيام يوم الشك ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب صيام يوم الشك .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :
(٩) - ١٦١٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي ، ثقة فقيه ، تغير حفظه قليلاً في الآخر بعدما استقضى ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن سعيد) بن أبي سعيد المقبري أبي عباد الليثي مولاهم المدني ، متروك ، من السابعة . يروي عنه : (ت ق) .
(عن جده) كيسان أبي سعيد المقبري المدني مولى أم شريك ، ثقة ثبت ، من الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَعْجِيلِ صَوْمِ يَوْمٍ قَبْلَ
الرُّؤْيَةِ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن سعيد ،
وهو متروك ؛ لاتفاقهم على ضعفه .

(قال) أبو هريرة : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تعجيل صوم
يوم قبل الرؤية) أي : قبل رؤية هلال رمضان ، قال السندي : هذا نص النسخة
الهندية ، وهو كما أرى واضح ، أما النسخة المصرية . . فنصها : « عن صوم
تعجيل يوم قبل الرؤية » ، وكذا في « حاشية السندي » عليها ، وقد شرحها قائلاً :
أي : عن صوم يكون بسبب تعجيله في الصوم يوم قبل الرؤية ، وهو محمول على
ما إذا كان مقصده الشروع في صيام رمضان بالتعجيل ، فيصوم قبله كذلك ؛ كما
يشير إليه لفظ الحديث . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ كما في « التحفة » ، ورواه أبو بكر
ابن أبي شيبة في « مسنده » بزيادة في الحديث ذكرت فيه ، ورواه البيهقي في
« سننه » من طريق الثوري عن عبد الله بن سعيد المقبري به ، ولكن له شاهد من
حديث حذيفة رواه أبو داود في « سننه » ، ورواه الترمذي من حديث أبي هريرة
بغير سياق ابن ماجه . انتهى من « السندي » . ولكن ما رأيت هذا الشاهد في
الكتابين بعد البحث عنهما .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (١) (١٩٣) ؛ لضعف سنده ، ولا شاهد
له ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمار بحديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٠) - ١٦١٩ - (٣) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَلَى الْمِنْبَرِ

(١٠) - ١٦١٩ - (٣) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ (بن صبح - بضم المهملة وسكون الموحدة - الخلال - بالمعجمة وتشديد اللام - (الدمشقي) السلمي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا مروان بن محمد) بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري - بمهملتين مفتوحتين - ثقة ، من التاسعة ، مات سنة عشر ومئتين (٢١٠ هـ) ، وله ثلاث وستون سنة . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا الهيثم بن حميد) الغساني مولا هم أبو أحمد الدمشقي ، صدوق ، رمي بالقدر ، من السابعة . يروي عنه : (عم) .

(حَدَّثَنَا العلاء بن الحارث) بن عبد الوارث الحضرمي أبو وهب الدمشقي ، صدوق فقيه ، لكن رمي بالقدر ، وقد اختلط في الآخر ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن القاسم) بن عبد الرحمن (أبي عبد الرحمن) الدمشقي الأموي مولا هم ؛ مولى آل أبي سفيان بن حرب ، صاحب أبي أمامة ، صدوق يغرب كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(أنه سمع معاوية بن أبي سفيان) صخر بن حرب الأموي الدمشقي الصحابي الخليفة رضي الله تعالى عنهما حالة كونه قائماً (على المنبر) النبوي .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله موثقون ، لكن قيل : إن القاسم بن عبد الرحمن أبا عبد الرحمن لم يسمع من أحد من الصحابة

يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ قَبْلَ شَهْرِ
رَمَضَانَ : « الصَّيَامُ يَوْمٌ كَذَا وَكَذَا وَنَحْنُ مُتَقَدِّمُونَ ، فَمَنْ شَاءَ . . فَلْيَتَقَدَّمْ ،
وَمَنْ شَاءَ . . فَلْيَتَأَخَّرْ » .

سوى أبي أمانة ، قاله المزي في « التهذيب » والذهبي في « الكاشف » . انتهى
من هامش المتن ، وقال العسقلاني في « التهذيب » : روى عن علي وابن مسعود
وتميم الداري وعدي بن حاتم وعقبة بن عامر ومعاوية بن أبي سفيان وأبي أيوب
وأبي أمانة وعمرو بن عبسة وعنبسة بن أبي سفيان ، وغير واحد ، وقيل : لم
يسمع من أحد من الصحابة إلا من أبي أمانة ، وقال البخاري في « التاريخ
الصغير » (٢٠٢/١) : سمع علياً وابن مسعود وأبا أمانة . انتهى من « تهذيب
التهذيب » .

حالة كون معاوية (يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على)
هذا (المنبر) النبوي (قبل شهر رمضان : الصيام) أي : صيام رمضان يدخل
(يوم كذا وكذا ، ونحن متقدمون) عليه ؛ أي : على رمضان بصوم أيام من
شعبان ، (فمن شاء) أن يتقدم على رمضان بصوم أيام من شعبان . . (فليتقدم)
بصومه على رمضان ، (ومن شاء) أن يتأخر بصيامه إلى رمضان . . (فليتأخر)
بصيامه إلى رمضان .

قال السندي : قوله : (على المنبر) أي : يقول على المنبر : الصيام كذا وكذا ،
إما بالوحي ، أو بالرأي الغالب الحاصل بالنظر في بعض الأمارات ، قوله : « ونحن
متقدمون » أي : صائمون قبل مجيئه على ما كانت عاداته من الإكثار من الصيام
في شعبان ، « فليتقدم » أي : فليأخذ بعادتي من صيام شعبان وليتخذها عادة له ،
وعلى هذا فلا يعارض هذا الحديث حديث : « فلا يقدم من أحدكم رمضان بصوم
يوم أو يومين ، إلا أن يكون رجلاً كان يصوم صوماً ، فليصمه » على أن ذلك
الحديث قد أوله كثير بتأويلات ، وسيجيء تحقيقها . انتهى « سندي » .

.....

وهذا الحديث فيمن يصوم شعبان قبل انتصافه إلى آخره ، فلا يعارض ما روى البخاري وأصحاب السنن من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين ، إلا أن يكون رجلاً كان يصوم » في شعبان « صوماً » كان عادةً له « فليصمه » عن عاداته ؛ كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه ، فهذا مخالف لرواية ابن ماجه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عمار ، ولكن لا يوافق الترجمة ، بل محله الباب التالي لهذا الباب ؛ أعني : باب ما جاء في وصال شعبان برمضان .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤) - (٤٧٦) - بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصَالِ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ

(١١) - ١٦٢٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ ، عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ

(٤) - (٤٧٦) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي وَصَالِ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ)

(١١) - ١٦٢٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ - بضم المهملة ويموحدين - أَبُو الْحُسَيْنِ الْعَكْلِي - بضم المهملة وسكون الكاف - الْكُوفِي ، أَصْلُهُ مِنْ خِرَاسَانَ ، وَكَانَ بِالْكُوفَةِ ، وَهُوَ صَدُوقٌ يَخْطِئُ فِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِئَتَيْنِ (٢٠٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م ع) .

(عَنْ شُعْبَةَ) بَنِ الْحِجَاجِ بَنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيِّ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَةٌ إِمَامٌ ، مِنْ السَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتِينَ وَمِئَةَ (١٦٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ مَنْصُورٍ) بَنِ الْمَعْتَمِرِ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ أَبِي عَتَابٍ - بِمَثْنَاءٍ مُشَدَّدَةٍ - الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، وَكَانَ لَا يَدْلُسُ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةَ (١٣٢ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) رَافِعُ الْأَشْجَعِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الثَّلَاثَةِ ، وَكَانَ يَرْسُلُ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ (٩٨ هـ) ، وَقِيلَ : مِئَةٌ ، أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) عَبْدِ اللَّهِ بَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيِّ الْمَدَنِيِّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، مِنْ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ ، أَوْ أَرْبَعٍ وَمِئَةٌ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) أم سلمة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل) صوم
(شعبان بـ) صوم (رمضان) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصيام ، باب
فيمن يصل شعبان برمضان ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في
وصال شعبان برمضان ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب ذكر حديث أم سلمة ،
والدارمي في كتاب الصيام ، وأحمد في « مسنده » ، قال أبو عيسى : حديث
أم سلمة حديث حسن ، ورؤي هذا الحديث أيضاً عن أبي سلمة عن عائشة أنها
قالت : (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر أكثر صياماً منه في
شعبان ؛ كان يصومه إلا قليلاً ، بل كان يصومه كله) ، والمعنى : كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصوم في شعبان وفي غيره من الشهور سوى رمضان ، وكان
صيامه في شعبان أكثر من صيامه فيما سواه ، كذا ذكره الطيبي . انتهى « تحفة
الأحوذى » .

واختلف في الحكمة في إكثاره صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان
على أقوال ، ذكرها الحافظ في « الفتح » ، وقد ذكر في تأييد بعضها بعض
الأحاديث الضعاف ، ثم قال : والأولى في ذلك ما جاء في حديث أصح مما
مضى أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال :
قلت : يا رسول الله ؛ لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان ،
قال : « ذلك شهر يغفل الناس عنه ، بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه
الأعمال إلى رب العالمين ، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم » ، ونحوه من
حديث عائشة عند أبي يعلى ، لكن قال فيه : « إن الله يكتب كل نفس ميتة

(١٢) - ١٦٢١ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ ،
حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ،
.....

في تلك السنة ، فأحب أن يأتيني أجلي وأنا صائم » ، قال : ولا تعارض بين
هذا وبين ما جاء من النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين ، وكذا ما جاء
من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني ؛ فإن الجمع بينها ظاهر ؛ بأن يحمل
النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام اعتاده . انتهى ، انتهى من « تحفة
الأحوذى » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه
بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أم سلمة بحديث عائشة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٢) - ١٦٢١ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير - مصغراً - السلمي
الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ) بن واقد الحضرمي أبو عبد الرحمن الدمشقي
القاضي ، ثقة ، رمي بالقدر ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة
(١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ) أبو خالد الحمصي ، ثقة ثبت ، إلا أنه يرى القدر ، من
السابعة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، وقيل : ثلاث أو خمس وخمسين
ومئة . يروي عنه : (خ عم) .

(عن خالد بن معدان) الكلاعي - بفتح الكاف - الحمصي أبي عبد الله ،

عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْغَزَّازِ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ حَتَّى يَصِلَهُ بِرَمَضَانَ .

ثقة عابد يكثُر الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ربِيعَة بن الغاز) - بمعجمة وزاي - ابن الحارث ، ويقال : ربِيعَة بن عمرو بن الحارث أبو الغاز الجرشي - بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة - الدمشقي ، مختلف في صحبته ، قتل يوم مرج راهط سنة أربع وستين (٦٤ هـ) ، وكان فقيهاً ، وثقه الدارقطني وغيره . يروي عنه : (عم) .
(أنه سأل عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
أي : سألتها (عن صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت) لي عائشة :
(كان) رسول الله صلى الله عليه وسلم (يصوم شعبان كله) في بعض الأحيان
(حتى يصله) أي : حتى يصل صومه (ب) صوم (رمضان) ويصوم معظمه في بعضها لا كله .

وشارك المؤلف في روايته : الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في صوم الاثنين والخميس ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على خالد بن معدان ، وأحمد في « مسنده » .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥) - (٤٧٧) - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ
إِلَّا مَنْ صَامَ صَوْمًا فَوَافَقَهُ

(١٣) - (١٦٢٢) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ
حَبِيبٍ وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ،

(٥) - (٤٧٧) - (باب ما جاء في النهي عن أن يتقدم رمضان بصوم
إلا من صام صوماً فوافقه)

(١٣) - (١٦٢٢) - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - مصغراً - السلمي
الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الحميد بن حبيب) بن أبي العشرين الدمشقي أبو سعيد ،
كاتب الأوزاعي ، ولم يرو عن غيره ، صدوق ربما أخطأ ، قال أبو حاتم :
كان كاتب ديوان ولم يكن صاحب حديث ، من التاسعة . يروي عنه : (ت
ق) .

(والوليد بن مسلم) القرشي مولا هم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه كثير
التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين
ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو (الأوزاعي) أبي عمرو الفقيه ،
ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ، من
الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا تَقْدَمُوا صِيَامَ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْماً فَيصُومُهُ » .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقدموا) - بفتح
التاء على حذف إحدى التائين - أي : لا تتقدموا من التقدم ؛ لأنه من (تقدم)
الخماسي نظير (تعلم) أي : لا تتقدموا (صيام رمضان) ولا تستقبلوه (ب) صيام
(يوم) واحد (ولا) بصيام (يومين) على نية الاحتياط لرمضان (إلا رجل)
بالرفع على الإبدال من المستثنى منه ؛ وهو واو الجمع المذكور في (تقدموا) لأن
الاستثناء من كلام تام غير موجب ؛ لتقدم النهي ، فيجوز في المستثنى وجهان :
الرفع على الإبدال من المستثنى منه ، والنصب على الاستثناء ؛ كما هو مقرر في
محله ، وهو كتب النحو .

وجملة قوله : (كان) ذلك الرجل (يصوم صوماً) اعتاده نذراً معيناً أو نفلاً
مطلقاً ؛ كأن اعتاد صوم يوم الاثنين أو الخميس نذراً أو نفلاً ، فوافق صومه ما
قبل رمضان بيوم أو يومين (ف) هو (يصومه) أي : يصوم الصوم الذي اعتاده بنية
ما اعتاده لا بنية الاحتياط لرمضان ، وفي « معاني الآثار » : « لا تقدموا رمضان
بصوم يوم ولا يومين ، إلا أن يكون رجلاً كان يصوم صياماً ، فليصمه » ، قال :
وهذا النهي إنما هو للإشفاق منه صلى الله عليه وسلم على صُوم رمضان .
انتهى ، فيكون تنزيهاً ، وحمله بعضهم على التحريم ؛ بعله توهم الزيادة على
رمضان ، وقال : الوجه أن يحمل النهي على الدوام ؛ أي : لا تداوموا على التقدم ؛

لما فيه من إيهام لحقوق هذا الصوم برمضان ، إلا لمن يعتاد المداومة على صوم آخر الشهر ؛ فإن داوم عليه . . لا يتوهم في صومه اللحوق برمضان . انتهى .

وإنما اقتصر على يوم أو يومين ؛ لأنه الغالب فيمن يقصد ذلك ، وفي « كنز العمال » : عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤية الهلال ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم . . فعدوا ثلاثين » ، فقلنا : يا رسول الله ؛ ألا نتقدم قبله بيوم أو يومين ؟ فغضب وقال : « لا » ، قال ابن النجار : فظهر منه أن الاقتصار على يوم أو يومين إنما هو لاقتصار السائلين على ذكر هذا العدد ، والله أعلم .

وقد قطع كثير من الشافعية بأن ابتداء المنع من أول السادس عشر من رمضان ، واستدلوا بحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : « إذا انتصف شعبان . . فلا تصوموا » أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، وصححه ابن حبان وغيره ، وقد جمع الطحاوي بين حديث النهي وحديث العلاء ؛ بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم ، وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط بزعمه لرمضان ، قال في « الفتح » : وهو جمع حسن ، وقد اختلف في الحكمة في النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين : فقيل : هي التقوي بالفطر لرمضان ؛ ليدخل فيه بقوة ونشاط ، وفيه نظر ؛ لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصوم ثلاثة أيام أو أربعة أيام . . جاز ، وقيل : الحكمة خشية اختلاط النفل بالفرض ، وفيه نظر ؛ لأنه يجوز لمن له عادة ؛ كما تقدم ، وقيل : لأن الحكم معلق بالرؤية ، فمن تقدمه بيوم أو يومين . . فقد حاول الطعن في ذلك الحكم ، قال في « الفتح » : وهذا هو المعتمد ، ولا يرد عليه صوم من اعتاد ؛ لأنه قد أذن فيه ، وليس من الاستقبال في شيء . انتهى « فتح الملهم » .

(١٤) - ١٦٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ح وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب لا يتقدم من رمضان بصوم يوم أو يومين ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب فيمن يصل شعبان برمضان ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب التقدم قبل شهر رمضان ، والدارمي ، وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لهذا الحديث بحديث آخر لأبي هريرة رضي الله عنه ، فقال :

(١٤) - ١٦٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (بن موسى الضبي البصري ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن عبيد الدراوردي الجهني المدني ، صدوق من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق فقيه ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ) المخزومي مولا هم المكي المعروف بالزنجي ،

قَالَ : حَدَّثَنَا أَلْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ . . فَلَا صَوْمَ حَتَّى يَجِيءَ رَمَضَانُ » .

صدوق فقيه كثير الأوهام ، من الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (د ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا العلاء بن عبد الرحمن) بن يعقوب الحُرقي أبو شبل المدني ، صدوق ربما وهم ، من الخامسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب الجهني الحُرقي مولاهم المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان) تم (النصف من شعبان . . فلا صوم) جائز (حتى يجيء) ويدخل (رمضان) قال السندي : قوله : « إذا كان النصف » أي : بقي النصف من شعبان ، أو تحقق النصف ، أو كان الزمان النصف على احتمال أن كان تامة أو ناقصة . انتهى ، قال القاري في « المرقاة » : والنهي للتنزيه ؛ رحمة على الأمة أن يضعفوا عن حق القيام بصيام رمضان على وجه النشاط ، وأما من صام شعبان كله . . فيتعود بالصوم ويزول عنه الكلفة ، ولذا قيده بالانتصاف أو نهى عنه ؛ لأنه نوع من التقدم ، والله أعلم .

قال القاضي : المقصود استجمام من لا يقوى على تتابع الصيام ، فاستحب الإفطار ؛ كما استحب إفطار يوم عرفة ؛ ليتقوى على الدعاء ، فأما من قدر . .

.....
فلا نهى له ، ولذلك جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الشهرين في الصوم .
انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب في كراهية ذلك ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان ، وقال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، ورواه البيهقي في كتاب الصيام ، باب الخبر الذي ورد في النهي عن الصيام إذا انتصف شعبان ، والدارمي ، وابن أبي شبة ، وأحمد ، وعبد الرزاق .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦) - (٤٧٨) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى رُؤْيَةِ الْهِلَالِ

(١٥) - (١٦٢٤) - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ ،

(٦) - (٤٧٨) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى رُؤْيَةِ الْهِلَالِ)

(١٥) - (١٦٢٤) - (١) (حدثنا عمرو بن عبد الله) بن حنش ، ويقال له : عمرو بن محمد بن عبد الله بن حنش - بفتحيتين - (الأودي) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(ومحمد بن إسماعيل) البخاري - بفتح الموحدة والمثناة بينهما خاء معجمة ساكنة - الحساني أبو عبد الله الواسطي ، نزيل بغداد صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

وليس محمد هذا محمد بن إسماعيل البخاري ؛ كما في « تحفة الأحوزي » ؛ لأن ابن ماجه لم يرو عن البخاري ، وإنما يروي عنه الترمذي والنسائي ، وسند ابن ماجه والترمذي مختلفان ؛ لأن البخاري روى عن محمد بن الصباح الدولابي ، ومحمد بن إسماعيل البخاري روى عن أبي أسامة .

كلاهما (قالا : حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا زائدة بن قدامة) الثقفى أبو الصلت الكوفي ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سماك بن حرب) بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي ،

عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَبْصَرْتُ الْهَلَالَ اللَّيْلَةَ فَقَالَ : « أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « قُمْ يَا بِلَالُ فَأَذِّنْ فِي النَّاسِ أَنْ يَصُومُوا غَدًا » .

صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عِكْرِمَةَ) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ولكن في رواية سماك عن عكرمة اضطراب .

(قال) ابن عباس : (جاء أعرابي) أي : واحد من الأعراب ؛ وهم سكان البادية (إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال) الأعرابي : يا رسول الله (أبصرت) أي : رأيته (الهلال) أي : هلال رمضان (الليلة) أي : هذه الليلة الحاضرة ؛ يعني : هلال رمضان ؛ كما في رواية ؛ يعني : وكان غيماً ، وفيه دليل على أن الإخبار كافٍ ، ولا يحتاج إلى لفظ الشهادة ، ولا إلى الدعوى ، (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للأعرابي : (أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ؟) قال ابن الملك : دل على أن الإسلام شرط في قبول الشهادة ، ف (قال) الأعرابي : (نعم) أشهد أن لا إله إلا الله . . . إلى آخره ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال : (قم يا بلال فأذن) أمر من التأذين ؛ أي : ناد (في الناس) وأعلمهم (أن يصوموا غداً) أي : بكرة من رمضان ؛ لأن الشهر قد استهل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الصوم بالشهادة ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان ، والدارقطني ، والدارمي ، وقال أبو عيسى : حدثنا أبو كريب أخبرنا حسين الجعفي عن زائدة عن سماك بن حرب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، وقال النسائي : إنه أولى بالصواب ، وسماك إذا تفرد بأصل . . لم يكن حجة ، كذا قال الحافظ في « التلخيص » ، وقال في « بلوغ المرام » : رواه الخمسة ، وصححه ابن حبان وابن خزيمة ، ورجح النسائي إرساله . انتهى .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس فيه اختلاف ، وروى سفيان الثوري وغيره عن سماك بن حرب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم ، قالوا : تقبل شهادة رجل واحد في الصيام ، وبه يقول ابن المبارك والشافعي في أحد قوليه ، قال النووي : وهو الأصح ، وأحمد وأبو حنيفة ، وهو قول الجمهور ؛ كما صرح به الحافظ في « الفتح » ، واستدلوا بحديث الباب وبحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما . قال : (تراءى الناس الهلال ، فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أنني رأيته ، فصام وأمر الناس بصيامه) رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له مشاركة ؛ كما مر آنفًا عن « بلوغ المرام » ، ولأن له شاهدًا من حديث ابن عمر ؛ كما مر آنفًا أيضاً ، ولأن عمل الجمهور من المحدثين والفقهاء عليه ؛ كما مر آنفًا ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : هَكَذَا رِوَايَةُ الْوَلِيدِ ابْنِ أَبِي ثَوْرٍ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَرَوَاهُ
حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَقَالَ : فَنَادَى أَنْ يَقُومُوا وَأَنْ يَصُومُوا .

(قال أبو علي) عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي البصري ، صدوق ، من
التاسعة ، مات سنة تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) . يروي عنه : (ع) ، (هـ) ، (هـ) ،
مرفوعاً .

(رواية الوليد ابن أبي ثور) هو الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمداني
الكوفي ، وقد ينسب إلى جده ، ضعيف ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وسبعين
ومئة (١٧٢ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) كذا في « التقريب » .

(والحسن بن علي) أي : وهكذا رواية الحسن ، وهو معطوف على الوليد ؛
أي : وهكذا رواه مرفوعاً الحسن بن علي بن محمد الهذلي أبو علي الخلال
الحلواني - بضم المهملة - نزيل مكة ، ثقة حافظ له تصانيف ، من الحادية
عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (خ م د ت
ق) .

(ورواه حماد بن سلمة) بن دينار الربيعي البصري ، ثقة ثبت ، من كبار
الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(فلم يذكر) حماد في روايته (ابن عباس) بل وقفه على عكرمة (وقال)
حماد في روايته : (فنادى) بلال في الناس ب (أن يقوموا) في الليل ويستيقظوا
من النوم (و) ب (أن يصوموا) رمضان .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث أعمام أبي عمير بن أنس بن
مالك من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنهم ،
فقال :

(١٦) - ١٦٢٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : حَدَّثَنِي عُمُومَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١٦) - ١٦٢٥ - (٢) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا هشيم) بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية الواسطي ، ثقة ثبت ، كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بشر) جعفر بن إياس بن أبي وحشية - بفتح الواو وسكون المهملة وكسر المعجمة وتشديد التحتانية - اليشكري ، ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير ، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي عمير بن أنس بن مالك) الأنصاري ، وكان أكبر ولد أنس ، قال الحاكم أبو أحمد : اسمه عبد الله ، روى عن عمومة له من الأنصار من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في رؤية الهلال وفي الأذان ، ويروي عنه : (د س ق) ، وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية ، وصحح حديثه أبو بكر بن المنذر وغير واحد ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : ثقة ، من الرابعة .

(قال) أبو عمير : (حدثني) جماعة من (عمومتي) أي : من أعمامي (من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) رضي الله تعالى عنهم ، ولا تضر الجهالة في الصحابة رضي الله عنهم ؛ لأنهم عدول .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالُوا : أَغْمِيَ عَلَيْنَا هِلَالُ شَوَّالٍ فَأَصْبَحْنَا صِيَامًا ، فَجَاءَ رَكْبٌ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ فَشَهِدُوا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهِلَالَ بِالْأَمْسِ ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُفْطَرُوا ، وَأَنْ يَخْرُجُوا إِلَى عِيدِهِمْ مِنَ الْغَدِ .

(قالوا) أي : قال أعمامي (أغمي علينا) أي : ستر علينا بالغمام (هلال) شهر (شوال فأصبحنا) أي : فكنا في الصباح (صياماً) أي : صائمين جمع صائم ؛ فإنه يأتي جمعاً ؛ كما يأتي مصدرأً لصام (فجاء ركب) جمع راكب ؛ أي : جاءنا من خارج المدينة جماعة من المسافرين ركاب الإبل (من آخر النهار) أي : في آخر النهار (فشهدوا) أي : شهد أولئك الركب (عند النبي صلى الله عليه وسلم أنهم رأوا الهلال بالأمس) أي : في اليوم الذي قبل الليلة البارحة .

(فأمرهم) أي : أمر المسلمين (رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفطروا) من صومهم ؛ لأن ذلك اليوم يوم عيد (و) أمرهم أيضاً (أن يخرجوا إلى) مصلى (عيدهم من الغد) أي : في الغد ؛ وهو ثاني يوم العيد ؛ ليصلوا العيد ؛ لأن الركب شهدوا برؤية هلال شوال في آخر النهار بعدما فات وقت العيد ، قال السندي : ولا دلالة في الحديث على عدد الركب الذين شهدوا برؤية الهلال ، لكن فيه جواز الإفطار آخر النهار إذا ثبت العيد ، وجواز الخروج له من الغد إذا ثبت بعد ذهاب الوقت .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ؛ أخرجه في كتاب الصلاة ، باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه . . يخرج من الغد ، رقم (١١٥٧) ، والنسائي في كتاب صلاة العيدين ، باب الخروج إلى العيدين من الغد ، رقم (١٥٥٦) ، ورواه البيهقي والطبراني وعبد الرزاق في « مصنفه » .

.....
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧) - (٤٧٩) - بَابُ مَا جَاءَ فِي : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ »

(١٧) - ١٦٢٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعُثْمَانِيُّ ،
حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ . . فَصُومُوا ،

(٧) - (٤٧٩) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ »)

(١٧) - ١٦٢٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ (بن خالد
الأموي) (العثماني) المدني نزيل مكة ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة
إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
أبو إسحاق المدني ، نزيل بغداد ، ثقة حجة ، من الثامنة ، مات سنة خمس
وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم ابن شهاب المدني ، ثقة حجة إمام ، من
الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبلها بسنة أو سنتين . يروي
عنه : (ع) .

(عن سالم بن عبد الله) بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ثقة ثبت ،
من الثالثة ، مات في آخر سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه :
(ع) .

(عن) أبيه عبد الله (بن عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) عبد الله : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الهلال)
أي : هلال رمضان ، والهلال : هو القمر أول استهلاله . . (فصوموا) رمضان

وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ . . فَأَفْطِرُوا ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ . . فَأَقْدُرُوا لَهُ » ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ
يَصُومُ قَبْلَ الْهَلَالِ بَيَّوْمٍ .

لرؤيته ، سواء تم عدد شعبان ثلاثين أم لا ، (وإذا رأيتموه) أي : رأيتم هلال
شوال . . (فأفطروا) من رمضان ، سواء تم عدده ثلاثين أم لا ، هذا في أيام
الصحو ، فإن رئي هلال رمضان . . وجب الصوم ، سواء كمل شعبان ثلاثين يوماً
أم لا ، وإن رئي هلال شوال . . وجب الفطر ، سواء كمل رمضان ثلاثين يوماً
أم لا ، هذا إذا لم يستتر الهلال بالغيم ونحوه ؛ كالغبار .

(فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ) أي : ستر عنكم الهلال بغيم ونحوه ؛ أي : حَالَكُمْ عَنْ
رؤيته غيم أو قتره مثلاً ، و(غم) بضم أوله على صيغة المبني للمجهول ، وفيه
ضمير يعود على الهلال ، سواء كان الهلال هلال رمضان أو هلال شوال ؛ أي : فإن
خفي عليكم الهلال بعد تسعة وعشرين . . (فاقدرُوا له) أي : قدرُوا للهلال عدد
الشهر حتى تكملوه ثلاثين ، فلا تصوموا في أول رمضان حتى تكملوا شعبان
ثلاثين يوماً ، ولا تفطروا من رمضان حتى تكملوه ثلاثين يوماً ، قال سالم بالسند
السابق : (وكان ابن عمر) في عاداته (يصوم قبل) طلوع (الهلال بيوم) والظاهر
أنه كان يصوم بنية النفل ، فلا إشكال . انتهى « سندي » .

قوله : « فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ » بالبناء للمجهول ؛ كما مر آنفاً مشدداً ، ويقال :
غامت السماء تغيم غيماً وغيمومة ، فهي غائمة وغيمة ، وأغامت وتغيمت
وغيمت وأغمت وغمت ، وقيل : هو مأخوذ من الغماء ؛ وهو السحاب الرقيق ،
وقد وقع للبخاري : (غبي) بفتح الغين وكسر الموحدة ؛ أي : خفي ، ومنه :
الغبابة ، وقوله : « فاقدرُوا له » أي : قدرُوا تمام الشهر بالعدد ثلاثين يوماً ، يقال :
قدرت الشيء أقدره - بالضم - وأقدره - بالكسر - من بابي نصر وضرب ؛ بمعنى :
قدرته - بالتشديد - وهذا مذهب الجمهور في معنى الحديث ، وقد دل على

صحته ما رواه أبو هريرة مكان : (فاقدروا له) : (فأكملوا العدد ثلاثين) ، وهذا الحديث حجة على من حمل (فاقدروا له) على معنى تقدير المنازل القمرية ، واعتبار حسابها ، وإليه صار ابن قتيبة من اللغويين ، ومطرف بن عبد الله الشخير من كبار التابعين ، ومن الحجة أيضاً على هؤلاء قوله صلى الله عليه وسلم : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » فألغى الحساب ولم يجعله طريقاً لذلك ؛ لأن الناس لو كلّفوا به . . لضاق عليهم الأمر ؛ لأنه لا يعرفه إلا أفراد من الناس . انتهى من « المفهم » .

قوله : « فصوموا إذا رأيتموه » ليس المراد : تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد ، بل المراد بذلك : رؤية بعضهم ؛ وهو من يثبت به ذلك ، إما واحد على رأي الجمهور ، أو اثنان على رأي آخرين ، ووافق الحنفية على الأول ، إلا أنهم خصوا ذلك بما إذا كان في السماء مانع من غيم وغيره ، وإلا . . فمتى كان صحو . . فلا يقبل إلا من جمع كثير يقع العلم بخبرهم ؛ لبعد خفائه عما سوى الواحد . انتهى « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم الهلال . . فصوموا » ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، وأبو داود في كتاب الصيام ، باب الشهر يكون تسعاً وعشرين ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب إكمال شعبان ثلاثين يوماً إذا كان غيم ، وأحمد ، والدارمي ، وابن خزيمة ، والبيهقي ، والطيالسي في « مسنده » ، وابن حبان في كتاب الصيام ، باب رؤية الهلال .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١٨) - ١٦٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيُّ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ . . فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ . . فَأَفْطِرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ . . فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا » .

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٨) - ١٦٢٧ - (٢) (حدثنا أبو مروان) محمد بن عثمان (العثماني) المدني ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا إبراهيم بن سعد) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ثقة ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي عنه : (ع) . (عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة حجة ، من الثانية ، من كبار التابعين ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) . (عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رأيتم الهلال) أي : هلال رمضان . . (فصوموا) أمر وجوب محتم ، (وإذا رأيتموه) أي : هلال شوال . . (فأفطروا) وجوباً ؛ لحرمة صيام يوم العيد (فإن غم) أي : ستر (عليكم) أي : عنكم الهلال بنحو غيم . . (فصوموا) أي : فكمّلوا صيام رمضان (ثلاثين يوماً) لأن الأصل عدم طلوع الهلال .

قوله : « فصوموا » أي : صوم رمضان ، وليس المراد : الصوم من وقت الرؤية ، وقوله : « فأفطروا » أي : من صوم رمضان ، وليس المراد : الإفطار من وقت الرؤية ،

.....

بل المراد : الصوم والإفطار على الوجه المشروع ، فاللزام في كل منهما معرفة ذلك الوقت . انتهى من هامش « مسلم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب هل يقال : رمضان أو شهر رمضان ؟ ومسلم في كتاب الصيام ، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، والنسائي في كتاب الصوم ، باب الاختلاف على الزهري . فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨) - (٤٨٠) - بَابُ مَا جَاءَ فِي : « الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ »

(١٩) - ١٦٢٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَمْ مَضَى مِنَ الشَّهْرِ ؟ » ، قَالَ : قُلْنَا : اثْنَانِ وَعِشْرُونَ وَبَقِيَتْ ثَمَانٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الشَّهْرُ هَكَذَا وَالشَّهْرُ هَكَذَا وَالشَّهْرُ هَكَذَا » ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ،
.....

(٨) - (٤٨٠) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي : « الشهر تسع وعشرون »)

(١٩) - ١٦٢٨ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا أبو معاوية)
محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي .
(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي .
(عن أبي صالح) ذكوان السمان القيسي مولا هم المدني ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كم مضى)
وخلا (من) هذا (الشهر) الذي نحن فيه ؟ (قال) أبو هريرة : (قلنا) معاشر
الحاضرين له صلى الله عليه وسلم : خلا من الشهر (اثنان وعشرون) يوماً
(وبقيت) منه (ثمان) ليالٍ ، (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الشهر)
يكون (هلكذا) مشيراً بأصابعه إلى عشر ، (والشهر) يكون (هلكذا) مشيراً
بأصابعه العشر إلى عشر ، فيكون ما أشار إليه في المرتين عشرين ، (والشهر)
يكون (هلكذا) مشيراً بأصابعه التسع إلى تسع ، فأشار بأصابعه (ثلاث مرات ،

(٢٠) - ١٦٢٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ،

وَأَمْسَكَ (أي : قبض في المرة الثالثة من أصابعه إصبعاً) (واحدة) فيكون مجموع ما أشار إليه بأصابعه تسعاً وعشرين ليلةً ، فدل على أن الشهر يكون تسعاً وعشرين ، لا أنقص منه .

قوله : (وَأَمْسَكَ وَاحِدَةً) وفي حديث ابن عمر عند مسلم : (وأشار بأصابعه كلها ، وحبس أو خنس إبهامه) في الثالثة ، ومعنى (حبس) أي : منع من البسط ، ومعنى : (خنس) أي : قبض إبهامه ، ففيه تعيين من الراوي للإصبع المقبوضة .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ كما في « تحفة الأشراف » ، ولكن له شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص رواه مسلم في « صحيحه » ، والنسائي ، وابن ماجه بعد هذا الحديث .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وله شاهد ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٠) - ١٦٢٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا محمد بن بشر) العبدى الكوفى ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا » ، وَعَقَدَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ فِي الثَّالِثَةِ .

(عن إسماعيل بن أبي خالد) سعيد البجلي الأحمسي الكوفي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وأربعين ومئة (١٤٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن سعد بن أبي وقاص) الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، قتله الحجاج بعد الثمانين . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(عن أبيه) سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب الزهري المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمس وخمسين (٥٥ هـ) على المشهور ، وهو آخر العشرة وفاة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) سعد بن أبي وقاص : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الشهر هَكَذَا) مشيراً بأصابعه العشر (وهَكَذَا) مشيراً بأصابعه العشر (وهَكَذَا) مشيراً بأصابعه التسع غير الإبهام ، (وعقد) أي : حسب (تسعاً وعشرين) ليلة (في الثالثة) أي : مع المرة الثالثة ؛ لأنه قبض منها إصبعاً واحداً ؛ يريد أن الشهر قد يكون ناقصاً ، فلا وجه للجزم بكونه تاماً ، وكذا كل حديث جاء في نقصان الشهر يراد به : أنه قد يكون كذلك . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيام ، باب أن الشهر يكون تسعاً وعشرين .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



(٢١) - ١٦٣٠ - (٣) حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَالِكِ الْمَزْنِيِّ ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : مَا صُمْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٢١) - ١٦٣٠ - (٣) (حدثنا مجاهد بن موسى) الخوارزمي أبو علي الختلي - بضم المعجمة وتشديد المثناة الفوقية المفتوحة - نزيل بغداد ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) . (حدثنا القاسم بن مالك المزني) أبو جعفر الكوفي ، صدوق فيه لين ، من صغار الثامنة ، مات بعد التسعين ومئة . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(حدثنا الجريري) - مصغراً - سعيد بن إياس أبو مسعود البصري ، ثقة ، من الخامسة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) ، ولم يعرف حال القاسم بن مالك ، هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده ؟ والظاهر : أنه روى عنه قبل الاختلاط ؛ لأن الحديث له شواهد ؛ كما سيأتي قريباً ، ولأن الشيخين رواها عنه .

(عن أبي نضرة) - بفتح النون وسكون المعجمة - المنذر بن مالك بن قطعة - بضم القاف وفتح المهملة - العبدى العوقي - بفتح المهملة والواو ثم القاف - البصري مشهور بكنيته ، ثقة ، من الثالثة مات سنة تسع ومئة (١٠٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (ما صمنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)

أي : في زمن حياته (تسعاً وعشرين) يوماً من شهر رمضان (أكثر مما صمنا ثلاثين) يوماً ، وهو وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم وقعة خيبر ، وهي في السنة السابعة ، وصومه مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنوات ، قال السندي : قوله : (ما صمنا) كلمة (ما) مصدرية في الموضعين ، وجملة (صمنا) في الأول في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، خبره (أكثر) وفي الثانية في تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بأكثر ؛ والتقدير : وصومنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعاً وعشرين يوماً أكثر من صومنا معه ثلاثين يوماً ، وظاهره : أنه صام معه سنتين ناقصاً وسنة واحدة كاملاً . ويحتمل كون (ما) في الموضعين موصولة والعائد محذوف ؛ تقديره : والذي صمناه ناقصاً أكثر من الذي صمناه كاملاً ، والمعنى على هذا الاحتمال : والأشهر التي صمناها تسعاً وعشرين أكثر من الأشهر التي صمناها ثلاثين ، وعلى هذا فنصب تسعاً وعشرين وكذا ثلاثين على الحالية من المفعول المقدر . انتهى منه بتصرف واختصار .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وله شواهد من حديث عبد الله بن مسعود رواه أبو داود والترمذي ، قال : وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن عمر وأنس وجابر وأم سلمة وأبي بكر ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩) - (٤٨١) - بَابُ مَا جَاءَ فِي شَهْرِي الْعِيدِ

(٢٢) - ١٦٣١ - (١) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ : رَمَضَانُ »

(٩) - (٤٨١) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي شَهْرِي الْعِيدِ)

(٢٢) - ١٦٣١ - (١) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ (بن المبارك السامي - بالمهملة - أو الباهلي البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) - بتقديم الزاي مصغراً - أبو معاوية البصري ، ويقال : ريحانة البصرة ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا خَالِدُ) بن مهران أبو المنازل - بفتح الميم ، وقيل : بضمها وكسر الزاي - البصري (الحذاء) - بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة - قيل له ذلك ؛ لأنه كان يجلس عندهم ، ثقة يرسل ، من الخامسة ، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان ، مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن أبي بكرة) نفيح بن الحارث الثقفي البصري ، ثقة ، من الثانية ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبيه) أبي بكرة رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : شهرا عيد لا ينقصان) وهما : (رمضان

وذو الحجة (قيل : إنهما لا يوصفان بذلك ؛ لما فيهما من العيد الذي هو يوم عظيم ، وقيل : معناه : أنهما غالباً لا يجتمعان في سنة واحدة على النقص ، وهذا أغلبي لا مطرد . انتهى « سندي » .

وقال الحافظ في « الفتح » : قوله : « شهرا عيد لا ينقصان » أي : أجراً وإن نقصا عدداً ؛ لأنَّ في رمضان الصيام ، وفي ذي الحجة الحج ، وهما : « رمضان » سمي شهر عيد ؛ لمجاورته العيد ؛ لِأَنَّ عَيْدَهُ في شوال ، ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم : « المغرب وتر النهار » أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر ، وصلاة المغرب ليلية جهرية ، وأطلق عليها كونها وتر النهار ؛ لقربها منه ، وفيه إشارة إلى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس . انتهى منه « وذو الحجة » لأن اليوم العاشر منه عيد .

قال القرطبي : وقوله : « شهرا عيد لا ينقصان » قيل فيه أقوال ؛ أحدها : لا ينقصان من الأجر وإن نقصا في العدد ، وثانيها : لا ينقصان في عام بعينه ، وثالثها : لا يجتمعان ناقصين في سنة واحدة في غالب الأمر ، ورابعها : ما قاله الطحاوي : لا ينقصان في الأحكام وإن نقصا في العدد ؛ لأن في أحدهما الصيام ، وفي الآخر الحج ، وخامسها : ما قاله الخطابي : لا ينقص أجر ذي الحجة عن أجر رمضان ؛ لفضل العمل في الأيام العشر منه . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب شهرا عيد لا ينقصان ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب معنى شهرا عيد لا ينقصان ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب الشهر يكون تسعاً وعشرين ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب شهرا عيد لا ينقصان .

(٢٣) - ١٦٣٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمُقَرِّي ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي بكرة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٣) - ١٦٣٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمُقَرِّي (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ الطَّبَاعِ ، لَا يَعْرِفُ ، وَلَعَلَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الدَّوْرِيِّ ، مِنَ الثَّانِيَةِ عَشْرَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى) بْنُ نَجِيحِ الْبَغْدَادِيِّ أَبِي يَعْقُوبَ بْنِ الطَّبَاعِ ، سَكَنَ أَدْنَةَ ، صَدُوقٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةٍ وَمِئَتَيْنِ (٢١٤ هـ) ، وَقِيلَ : بَعْدَهَا بَسَنَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) بْنُ دُرْهَمِ الْأَزْدِيِّ الْجَهْضَمِيِّ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ فَقِيهٌ ، مِنْ كِبَارِ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً (١٧٩ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَيُّوبَ) بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ كَيْسَانَ الْعَنْزِيِّ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً (١٣١ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ) الْأَنْصَارِيِّ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ عَابِدٌ ، مِنَ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِئَةً (١١٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلْفِطْرُ يَوْمٌ تُفْطِرُونَ ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ تُضَحُّونَ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ، وقال الشوكاني في « النيل » :
إسناد رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم تفطرون)
فيه ؛ أي : يوم تصلون فيه عيد الفطر ، (و) عيد (الأضحى يوم تضحون) فيه ؛
أي : يوم تصلون فيه عيد الأضحى ، وفي رواية الترمذي زيادة : (والصوم يوم
تصومون) ، قال السندي : والظاهر أن معناه : أن هذه الأمور ليس للأحاد فيها
دخل ، وليس لهم التفرد فيها ، بل الأمر فيها إلى الإمام والجماعة ، ويجب على
الأحاد اتباعهم للإمام والجماعة ، وعلى هذا : فإذا رأى أحد الهلال ، ورد الإمام
شهادته . . ينبغي ألا يثبت في حقه شيء من هذه الأمور ، ويجب عليه أن يتبع
الجماعة في ذلك ، وقال الخطابي في معنى الحديث : إن الخطأ مرفوع عن
الناس فيما كان سبيله الاجتهاد ، فلو أن قوماً اجتهدوا ، فلم يروا الهلال إلا بعد
ثلاثين ، فلم يفطروا حتى يستوفوا العدد ، ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعاً
وعشرين . . فإن صومهم وفطرهم ماضٍ ، لا شيء عليهم من وزر أو عيب ، وكذا
في الحج إذا أخطؤوا يوم عرفة ؛ فإنه ليس عليهم إعادته ، ويجزئهم إضحاؤهم ،
وهذا تخفيف من الله ورفق بعباده . انتهى .

وقال المنذري في « تلخيص السنن » : وقيل : فيه الإشارة إلى أن يوم الشك
لا يصام احتياطاً ، وإنما يصام يوم يصوم الناس ، وقيل : فيه الرد على من يقول
بأن من عرف طلوع القمر ، بتقدير حساب المنازل . . جاز له أن يصوم به ويفطر
دون من لم يعلم ، وقيل : إن الشاهد الواحد إذا رأى الهلال ، ولم يحكم القاضي
بشهادته . . أن هذا لا يكون له صوم ؛ كما لم يكن للناس صوم . انتهى .

قال الشوكاني في « النيل » بعد كلام المنذري : وقد ذهب إلى الأخير محمد بن الحسن الشيباني ، قال : إنه يتعين على المنفرد برؤية هلال الشهر حكم الناس في الصوم والحج ، وإن خالف ما يتيقنه ، وروى مثل ذلك عن عطاء والحسن ، والخلاف في ذلك للجماهير ، فقالوا : يتعين عليه حكم نفسه فيما يتيقنه ، وفسروا الحديث بمثل ما ذكر الخطابي . انتهى « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب إذا أخطأ القوم الهلال ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب الصوم يوم تصومون . ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ لأن رجاله ثقات ؛ كما قاله الشوكاني في « النيل » ، وللمشاركة فيه ، وقال أبو عيسى : هذا حديث غريب حسن ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٠) - (٤٨٢) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ

(٢٤) - ١٦٣٣ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ
عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١٠) - (٤٨٢) - (باب ما جاء في الصوم في السفر)

(٢٤) - ١٦٣٣ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين
(٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة حجة إمام ، من السابعة ، مات
سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمى أبي عتاب الكوفي ، ثقة
ثبت ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن مجاهد) بن جبر المخزومي مولا هم أبي الحجاج المكي ، ثقة إمام في
التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة
(١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عباس : (صام رسول الله صلى الله عليه وسلم) صوم الفرض ؛

يعني : رمضان (في السفر) مسارعةً إلى براءة الذمة ، وإدراكاً لفضيلة الوقت (وأفطر) فيه ؛ لبيان الجواز ، فيجوز فيه الوجهاً ؛ الصوم والفطر ؛ أي : صام رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح في رمضان ، سنة ثمان حتى بلغ الكديد - بفتح الكاف - مكان معروف بين مكة والمدينة ، بينها وبين المدينة سبع مراحل ، بينها وبين مكة اثنان وأربعون ميلاً ، ثم بعدما بلغ الكديد أفطر إلى أن دخل مكة ، قال القابسي : هذا الحديث من مراسلات الصحابة ؛ لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقيماً مع أبويه بمكة ، فلم يشاهد القصة ، فكأنه سمعها من غيره من الصحابة . انتهى من « الفتح » .

قال الخطابي : الحديث نص في إثبات الخيار للمسافر بين الصوم والإفطار ، وفيه بيان جواز صوم الفرض للمسافر إذا صامه ، وهو قول عامة أهل العلم ، إلا ما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال : (إن صام في السفر . . قضى في الحضر) ، وقد روي عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما أنه قال : (لا يجزئه) ، وذهب إلى هذا من المتأخرين داوود بن علي ، ثم اختلف أهل العلم بعد هذا في أفضل الأمرين منهما : فقالت طائفة منهم : أفضل الأمرين الفطر ، وإليه ذهب سعيد بن المسيب والشعبي والأوزاعي وأحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه ، وقال أنس بن مالك وعثمان أبي العاص : أفضل الأمرين الصوم في السفر ، وبه قال النخعي وسعيد بن جبير ، وهو قول مالك والثوري والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، وقالت فرقة ثالثة : أفضل الأمرين أيسرهما على المرء ؛ لقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾^(١) ، وإن كان الصيام أيسر عليه . . صام ، وإن

(١) سورة البقرة : (١٨٥) .

(٢٥) - ١٦٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سَأَلَ حَمْزَةُ الْأَسْلَمِيُّ

كان الفطر أيسر .. فليفطر ، وإليه ذهب مجاهد وعمر بن عبد العزيز وقتادة . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب الصوم في السفر والإفطار ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب التخيير في الصوم والفطر في السفر ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب الصوم في السفر ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب الرخصة في الصوم في السفر ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب الصيام في السفر .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٥) - ١٦٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ . (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (سَأَلَ حَمْزَةُ) بن عمرو بن عويمر بن الحارث (الأسلمي) نسبة إلى أسلم بن أفضى بن حارثة بن عمرو بن عامر أبو صالح المدني

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي أَصُومُ أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ ؟ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ شِئْتَ .. فَصُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ .. فَأَفْطِرْ » .

رضي الله تعالى عنه صحابي فاضل ، له تسعة أحاديث ، مات سنة إحدى وستين (٦١ هـ) . يروي عنه : (م د س) ، (رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن الصيام في السفر ؛ كما في رواية مسلم ، هل هو جائز أم لا ؟ (فقال) حمزة في سؤاله لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إني) في عادتي (أصوم) في السفر أو أقدر على الصوم في السفر (أفأصوم في السفر ؟) أي : فهل يجزئ لي الصوم في السفر ؟

(فقال) له رسول الله (صلى الله عليه وسلم : إن شئت) الصيام فيه .. (فصم) إن لم يضربك (وإن شئت) الفطر ؛ لضرره لك .. (فأفطر) فخيره بين الصوم والفطر ، ففيه إثبات الخيار للمسافر بين الصوم والإفطار ؛ كما مر .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيام ، باب التخيير في الصوم والفطر في السفر . انتهى « تحفة الأشراف » ، وقال المنذري : وشاركه فيه أيضاً البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وهذا أصوب ، وقال أبو عيسى : وحديث عائشة أن حمزة بن عمرو سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم .. حديث حسن صحيح ، أخرجه الجماعة ، وما قاله في « تحفة الأشراف » .. فغير صواب .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث أبي الدرداء رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٦) - ١٦٣٥ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَّالُ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي فُذَيْكٍ ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ ،
.....

(٢٦) - ١٦٣٥ - (٣) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصرى ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا أبو عامر) عبد الملك بن عمرو القيسى العقدي البصرى ، ثقة من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس ومئتين (٢٠٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(ح وحدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم) بن عمرو العثماني مولا هم الدمشقي أبو سعيد ، لقبه دحيم - مصغراً - ابن اليتيم ، ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(وهارون بن عبد الله) بن مروان البغدادي أبو موسى البزاز الحافظ المعروف بـ (الحمال) ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(قالوا) أي : قال عبد الرحمن وهارون : (حدثنا) محمد بن إسماعيل بن مسلم (بن أبي فديك) - مصغراً - يسار الديلي مولا هم المدني ، صدوق ، من صغار الثامنة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(جميعاً) أي : كل من أبي عامر وابن أبي فديك (عن هشام بن سعد) القرشي مولا هم يقيم زيد بن أسلم أبي عباد المدني ، صدوق له أوهام ، ورمي بالتشيع ، من كبار السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) أو قبلها . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَيَّانَ الدِّمَشْقِيِّ ، حَدَّثَنِي أُمُّ الدَّرْدَاءِ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي الْيَوْمِ الْحَارِّ الشَّدِيدِ الْحَرِّ ،

(عن عثمان بن حيان) - بمهملة وتحتانية - ابن معبد بن شداد المري - بضم الميم بعدها راء مشددة - أبي المغراء - بفتح الميم وسكون المعجمة - (الدمشقي) ، عامل الوليد بن عبد الملك على المدينة ، مقبول ، من الثالثة ، كان عمر بن عبد العزيز يصفه بالجور ، مات بعد سنة خمس ومئة . يروي عنه : (م ق) .

(حدثني أم الدرداء) زوج أبي الدرداء ، اسمها هجيمة بنت يحيى ، وقيل : هجيمة الأوصابية الدمشقية ، وهي الصغرى ، وأما الكبرى . . فاسمها خيرة ، ولا رواية لها في هذه الكتب الستة ، والصغرى ، ثقة فقيهة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة سنة إحدى وثمانين (٨١ هـ) . يروي عنها : (ع) .

(عن أبي الدرداء) عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، مختلف في اسم أبيه ، وأما هو . . فمشهور بكنته ، وقيل : اسمه عامر وعويمر لقبه ، الصحابي المشهور ، أول مشاهده أحد ، وكان عابداً ، مات في أواخر خلافة عثمان ، وقيل : عاش بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(أنه) أي : أن أبا الدرداء (قال : لقد رأيتنا) أي : لقد رأيت أنفسنا معاشر الصحابة والعمل في ضميري المتكلم من خواص أفعال القلوب ، ونحن قد خرجنا (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره) في شهر رمضان ؛ كما في « مسلم » (في اليوم الحار) أي : (الشديد الحر) وليس هذا في غزوة

وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَمَا فِي الْقَوْمِ أَحَدٌ صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ .

الفتح ؛ لأن عبد الله المذكور في هذا الحديث بأنه كان صائماً استشهد في غزوة مؤتة ، قبل غزوة الفتح ، وإن كانتا جميعاً في سنة واحدة بلا خلاف ، ولا في غزوة بدر ؛ لأن أبا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم (وإن الرجل) منا (ليضع يده على رأسه من شدة الحر) وقاية لها (وما في القوم) منا (أحد صائم) في ذلك اليوم (إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة) بن ثعلبة بن امرئ القيس بن عمرو بن امرئ القيس بن مالك بن الأغر بن ثعلبة بن كعب بن خزرج بن الحارث بن الخزرج الأنصاري الخزرجي ، الشاعر المشهور ، يكنى أبا محمد ، ويقال : كنيته أبو رواحة ، وأمه كبشة بنت واقد الخزرجية أيضاً ، وليس له عقب ، من السابقين الأولين من الأنصار ، أحد النقباء ليلة العقبة ، وشهد بدرًا وما بعدها إلى أن استشهد بمؤتة رضي الله تعالى عنه وأرضاه . انتهى من « الإصابة » بتصرف .

وهذا مما يؤيد أن هذا السفر لم يكن في غزوة الفتح ؛ لأن الذين استمروا على الصيام من الصحابة كانوا جماعة ، وفي هذا الحديث أنه ابن رواحة فقط ، قال القسطلاني : وفي قوله : (إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة) دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوي عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب إذا صام أياماً من رمضان ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب التخيير في الصوم والإفطار في رمضان ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب من اختار الصيام .

.....
فهلذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١١) - (٤٨٣) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ فِي السَّفَرِ

(٢٧) - (١٦٣٦) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ »

(١١) - (٤٨٣) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ فِي السَّفَرِ)

(٢٧) - (١٦٣٦) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) ابن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن صفوان بن أمية بن خلف القرشي الجمحي المكي ، كان زوج الدرداء بنت أبي الدرداء . روى عن : أمها ، وعن جده ، وأبي الدرداء ، وعلي ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن عمر ، وغيرهم ، ويروي عنه : الزهري ، و (م س ق) ، ثقة ، من الثالثة .

(عن) (والدته زوجته (أم الدرداء) الصغرى هجيمة بنت يحيى الأوصابية ، ثقة فقيهة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة سنة إحدى وثمانين (٨١ هـ) . يروي عنها : (ع) .

(عن كعب بن عاصم) الأشعري أبي مالك الشامي ، نزيل مصر ، الصحابي الشهير رضي الله تعالى عنه ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث : « ليس من البر الصيام في السفر » . يروي عنه : (س ق) ، وأم الدرداء ، له حديثان .

(قال) (كعب : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس من البر الصيام

في السفر) قوله : « ليس من البر » - بكسر الباء - أي : ليس من الطاعة والعبادة ، وظاهره : أن ترك الصوم في السفر أولى ضرورة أن الصوم مشروع طاعة ، فينبغي ألا يجوز ولا أقل من كون الأولى تركه ، ومن يقول : إن الصوم هو الأولى في السفر يستعمل الحديث في مورده ، ومورده : رجل أجهدته الصوم وأتعبه في السفر حتى ظلل عليه ؛ أي : ليس من البر إذا بلغ الصائم هذا المبلغ من المشقة ، وكأنه مبني على أن تعريف الصوم للعهد ، والإشارة إلى مثل صوم ذلك الصائم . نعم ؛ الأصل هو عموم اللفظ لا خصوص المورد ؛ كما ها هنا ، وقيل : (من) في قوله : « ليس من البر » زائدة ، والمعنى : ليس هو من البر ، بل يكون الإفطار أفضل منه إذا كان في حج أو جهاد ؛ ليقوى عليه ، والحاصل : أن المعنى على القصر لتعريف الطرفين ، وقيل : محمل الحديث على من يصوم ولا يقبل الرخصة . انتهى « سندي » .

قوله : « ليس من البر الصيام في السفر » قال الخطابي : هذا كلام خرج على سبب ؛ فهو مقصور على من كان في مثل حاله ؛ كأنه قال : ليس من البر أن يصوم المسافر إذا كان الصوم يؤديه إلى مثل هذه الحال ؛ بدليل صيام النبي صلى الله عليه وسلم في سفره عام الفتح ، وبدليل خبر حمزة الأسلمي وتخيره إياه بين الصوم والإفطار ، ولو لم يكن الصوم براً . . لم يخيره فيه ، والله أعلم .

وفي « الفتح » : أن الصوم لمن قوي عليه أفضل من الفطر ، والفطر لمن شق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة . . أفضل من الصوم ، وإن لم يتحقق المشقة . . يخير بين الصوم والفطر ، وقد اختلف السلف في هذه المسألة ، وأطال الكلام فيه . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب

(٢٨) - ١٦٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَصِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزْبٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ،

قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب جواز الصوم والفطر في رمضان ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب اختيار الفطر ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر معلقاً ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب ما يكره من الصيام في السفر ، وأحمد ، والدارمي ، والحاكم وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي في « التلخيص » ، والطبراني .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به للترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث كعب بن عاصم بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٨) - ١٦٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى (بن بهلول القرشي الحمصي) ، صدوق له أوهام وكان يدلّس ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا محمد بن حرب) الخولاني الحمصي الأبرش - بالمعجمة - ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر الخطاب العمري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) مولى ابن عمر ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ » .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس من البر الكامل (الصيام في السفر) إذا أدخل عليه المشقة ؛ أي : ليس من البر الكامل أن تصوموا في السفر إذا شق عليكم وخفتم الضرر منه ، وسياق الحديث يقتضي هذا التأويل ، وفي « المبارك » : استدل بهذا الحديث من لا يرى الصوم في السفر ، والجمهور على جوازه ، وحملوا الحديث على من أجهدته الصوم ؛ بدليل صيام النبي صلى الله عليه وسلم في السفر وبقرينة الحال ، فإن قيل : اللفظ عام ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . . قلنا : فُزِقَ بين السياق والسبب ؛ فإن السياق والقرائن تدل على مراد المتكلم وتخصيص العام في كلامه ، ولا كذلك السبب ، وقوله : « ليس من البر » من القبيل الأول . انتهى .

وفي « فتح الملهم » : السياق يشعر بأن سبب قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من البر أن تصوموا في السفر » . . هو ما ذكر من المشقة ، ومن روى الحديث مجرداً . . فقد اختصر القصة ، وبما ذكرنا من اعتبار شدة المشقة يجمع بين الأحاديث المختلفة في هذا الباب ، فالحاصل : أن الصوم لمن قوي عليه أفضل من الفطر ، والفطر لمن شق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة . . أفضل من الصوم ، وإن لم يتحقق المشقة . . يخير بين الصوم والفطر . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ كما في « تحفة الأشراف » ، ولكن رواه ابن حبان في « صحيحه » من طريق محمد بن المصنف بإسناده ومثله ، وله شاهد

(٢٩) - ١٦٣٨ - (٣) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى التَّيْمِيُّ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،

في « الصحيحين » وغيرهما من حديث جابر بن عبد الله وأنس وغيرهما ، أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب جواز الصوم والفطر في رمضان ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب اختيار الفطر ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب ما يكره من الصيام في السفر ، وأحمد .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وله شواهد من الأحاديث الصحيحة ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث كعب بن عاصم بحديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٩) - ١٦٣٨ - (٣) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ (بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي (الحزامي) - بالزاي - صدوق ، تكلم فيه أحمد لأجل القرآن ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(حدثنا عبد الله بن موسى) بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله (التيمي) أبو محمد المدني ، صدوق كثير الخطأ ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(عن أسامة بن زيد) الليثي مولاهم أبي زيد المدني ، صدوق يهم ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) ، وهو مختلف فيه .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني .

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَائِمُ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ كَالْمُفْطِرِ فِي الْحَضَرِ » ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِشَيْءٍ .

(عن أبي سلمة) عبد الله (بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبيه عبد الرحمن بن عوف) الزهري المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لانقطاعه ؛ لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله ابن معين والبخاري ، وأسامة بن زيد الليثي مختلف فيه .

(قال) عبد الرحمن : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر ») في أنه لا أجر له على صومه .
(قال أبو إسحاق) الشافعي إبراهيم بن محمد بن العباس المطلبلي المكي ابن عم الإمام الشافعي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة سبع ، أو ثمان وثلثين ومئتين (٢٣٨ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

هكذا ترجم له المؤلف في أول (باب ما جاء في صيام داود عليه السلام) ، كما تقدمت ترجمته في أوائل الكتاب .

(هذا الحديث ليس بشيء) معتبر يحتج به ؛ لضعف سنده بالانقطاع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي عن محمد بن يحيى بن أيوب عن أبي معاوية عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه موقوفاً بسند متصل ، إلا أنه موقوف ، وله شاهد في « الصحيحين » وغيرهما من حديث أنس ، وعزاه المنذري للمؤلف مرفوعاً في « الترغيب

.....

والترهيب » ، وعزاه التبريزي للمؤلف في « مشكاة المصابيح » ، وأخرجه النسائي في كتاب الصيام ، باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم : الصائم في السفر . . كالمفطر في الحضر .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف السند ؛ لانقطاعه ، صحيح المتن بما قبله ، ولأن له شاهداً في « الصحيحين » ، وغرضه : الاستشهاد به ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٢) - (٤٨٤) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ لِلْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ

(٣٠) - ١٦٣٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ أَبِي هَلَالٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ - وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ : مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ -

(١٢) - (٤٨٤) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِفْطَارِ لِلْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ)

(٣٠) - ١٦٣٩ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِي بْنُ مُحَمَّدٍ) بِن إِسْحَاقِ الطَّنَافْسِيِّ الْكُوفِيِّ ، ثِقَةٌ عَابِدٌ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٣٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .
كِلَاهُمَا (قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بِن الْجَرَّاحِ الرَّوَّاسِيِّ الْكُوفِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ فِي آخِرِ سَنَةِ سِتٍّ أَوْ أَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ أَبِي هَلَالٍ) مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ الرَّاسِبِيِّ - بِمَهْمَلَةٍ ثُمَّ مَوْحِدَةٌ - الْبَصْرِيُّ ، قِيلَ : كَانَ مَكْفُوفًا ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِيهِ لِينٌ ، مِنْ السَّادِسَةِ ، مَاتَ فِي آخِرِ سَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَمِئَةً (١٦٧ هـ) ، وَقِيلَ قَبْلَ ذَلِكَ . يَرْوِي عَنْهُ : (عَم) .
(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَادَةَ) - بِتَخْفِيفِ الْوَاوِ - ابْنُ حَنْظَلَةَ الْقَشِيرِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الرَّابِعَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (م عَم) .

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) الْقَشِيرِيُّ الْكَعْبِيُّ أَبِي أُمِيَّةٍ ، وَقِيلَ : أَبِي أُمِيَّةٍ - بِالتَّصْغِيرِ - أَوْ أَبِي مِيَّةٍ ، الصَّحَابِيُّ الْفَاضِلُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَزِيلُ الْبَصْرَةِ ، وَفَسَّرَهُ الرَّاوِي بِقَوْلِهِ : هُوَ (رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ) بَطْنٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، قَالَهُ أَبُو بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، (وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) الطَّنَافْسِيُّ شَيْخُ الْمُؤَلَّفِ : هُوَ رَجُلٌ (مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ) زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُودَ : « إِخْوَةُ بَنِي قَشِيرٍ » ،

قَالَ : أَغَارَتْ عَلَيْنَا خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَتَغَدَّى ، فَقَالَ : « أَذُنُ فُكْلٍ » ، قُلْتُ : إِنِّي صَائِمٌ ، قَالَ : « أَجْلِسْ .. أَحَدِثْكَ عَنِ الصَّوْمِ أَوْ الصَّيَامِ ؛ »

وقال ابن أبي حاتم في « علله » : سألت أبي عنه ؛ يعني : الحديث ، فقال : اختلف فيه ، والصحيح عن أنس بن مالك القشيري . انتهى ، وفي « المرقاة » : الصواب أنه من بني عبد الله بن كعب على ما جزم به البخاري في ترجمته ، فهو كعبي لا قشيري ، خلافاً لما وقع لابن عبد البر ؛ لأن كعباً له ابنان : عبد الله جد أنس هذا ، وقشير وهو أخو عبد الله ، وأما أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فهو أنصاري نجاري خزرجي . انتهى . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أنس بن مالك الكعبي رضي الله تعالى عنه : (أغارت) وهجمت (علينا) أي : على قومنا ؛ فإنه كان مسلماً من قبل ، والإغارة : النهب والوقوع على العدو بسرعة (خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : فرسانه ، قال أنس : (فأتيت) أي : جئت (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) صلى الله عليه وسلم (يتغدى) أي : يأكل الغداء ؛ وهو ما يؤكل نصف النهار ، (فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذن) أي : اقرب إلي ؛ أمر من الدنو ؛ بمعنى : القرب (فكل) معي .

قال أنس : (قلت) له صلى الله عليه وسلم : ما أكل ؛ ف (إنني صائم) (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اجلس) معي ؛ إن جلست معي . . (أحدثك) بالجزم في جواب الطلب ؛ أي : أحدثك (عن) شأن (الصوم) وحكمه (أو) قال الرسول صلى الله عليه وسلم لي : عن (الصيام) بالشك من

إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ شَطْرَ الصَّلَاةِ ، وَعَنِ الْمُسَافِرِ وَالْحَامِلِ
وَالْمَرْضِعِ الصَّوْمَ أَوْ الصِّيَامَ » ، وَاللَّهُ ؛ لَقَدْ قَالَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ كِلْتَاهُمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا ، فَيَا لَهْفَ نَفْسِي ؛ فَهَلَّا كُنْتُ طَعِمْتُ مِنْ طَعَامِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الراوي في أي اللفظين قال النبي صلى الله عليه وسلم : (إن الله عز وجل وضع)
أي : أسقط (عن المسافر شطر الصلاة) الرباعية ؛ أي : نصفها (وعن المسافر
والحامل والمرضع الصوم أو) قال : (الصيام) بدل الصوم بالشك من الراوي في
أي اللفظين قال ؛ يريد : أنت مسافر ، وقد وضع الله عن المسافر صوم الفرض
وصومك بالنفل من باب أولى ، وفي رواية أبي داود : « إن الله وضع شطر الصلاة
أو نصف الصلاة والصوم عن المسافر وعن المرضع والحبلئ » والله ؛ لقد قالهما
جميعاً أو إحداهما .

(والله ؛ لقد قالهما النبي صلى الله عليه وسلم) أي : قال : الحامل
والمرضع (كلتيهما أو إحداهما ، ف) قولي الآن : (يا لهف) ويا حزن
(نفسي) ويا أسفها ويا حسرتها على فوات أكلني مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم لأتبرك بطعامه ؛ تعالي إلي ؛ لأتعجب منك ، وهذا الأوان أو أنك ! (فهلا
كنت) أي : فلولا كنت (طعمت) وأكلت (من طعام رسول الله صلى الله
عليه وسلم) تأسف على تركه الأكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال
الخطابي : وفي الحديث أشياء ذوات عدد مسوقة في الذكر مفترقة في الحكم ؛
وذلك أن الشطر الموضوع من الصلاة يسقط لا إلى قضاء ، والصوم يسقط في
السفر ترخيصاً للمسافر ، ثم يلزمه القضاء إذا أقام ، والحامل والمرضع يفطران
إبقاءً على الولد ، ثم يقضيان ويطعمان ؛ من أجل أن إفطارهما كان من أجل
غير أنفسهما ، وممن أوجب على الحامل والمرضع مع القضاء الإطعام . .

.....

مجاهد والشافعي وأحمد ابن حنبل ، وقال مالك : الحبلئى تَقْضِي ولا تُكْفَر ؛ لأنها بمنزلة المريض ، والمرضع تقضي وتكفر ، وقال الحسن وعطاء : تقضيان ولا تطعمان ؛ كالمريض ، وهو قول الأوزاعي والثوري ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه . انتهى من « العون » .

قال المنذري : وأخرج هذا الحديث أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن ، ولا نعرف لأنس هذا - يعني : راوي هذا الحديث - رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد ، هذا آخر كلامه ، وأنس هذا كنيته أبو أمية ، وجملة من اسمه أنس بن مالك من الرواة : خمسة ؛ اثنان صحابييان ، هما أنس هذا أبو أمية ، وأبو حمزة أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنس بن مالك والد الإمام مالك بن أنس بن مالك ، روي عنه حديث في إسناده نظر ، والرابع : شيخ حمصي حدث ، والخامس : كوفي حدث عن حماد بن أبي سليمان وعن الأعمش وغيرهما ، والله أعلم . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب اختيار الفطر ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلئى والمرضع ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب ذكر وضع الصيام عن المسافرين ، وباب وضع الصيام عن الحبلئى والمرضع .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٣١) - ١٦٤٠ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحُبْلَى

ثم استشهد المؤلف لحديث أنس الكعبي بحديث أنس الأنصاري رضي الله عنهما ، فقال :

(٣١) - ١٦٤٠ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي (الدمشقي) الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .
(حدثنا الربيع بن بدر) بن عمرو بن جراد - بفتح الجيم وتخفيف الراء - باسم الحيوان المعروف ، التميمي السعدي أبو العلاء البصري ، يلقب بعليلة - بمهملة مضمومة ولامين - متروك ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن) سعيد بن إياس (الجريري) - مصغراً - أبو مسعود البصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن الحسن) بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، رأس أهل الطبقة الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) الأنصاري النجاري خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن الربيع بن بدر متروك .

(قال) أنس : (رخص) أي : جوز (رسول الله صلى الله عليه وسلم للحبلى)

الَّتِي تَخَافُ عَلَى نَفْسِهَا أَنْ تُفْطِرَ ، وَلِلْمَرْضِعِ الَّتِي تَخَافُ عَلَى وَلَدِهَا .

أي : للحامل (التي تخاف على نفسها) الهلاك أو على جنينها الإسقاط (أن تفطر) من صوم رمضان ، (و) رخص أيضاً (للمرضع التي تخاف على ولدها) الهلاك بسبب قلة لبنها أو عدمه ، ولا خلاف في جواز الإفطار للحامل والمرضعة إذا خافت المرضعة على المَرْضِعِ والحامل على الجنين ، قال الشوكاني في « النيل » : يجوز للحبلئ والمرضع الإفطار ، وقد ذهب إلى ذلك العترة والفقهاء إذا خافت المرضعة على الرضيع والحامل على الجنين ، وقالوا : إنها تفطر حتماً ، قال أبو طالب : ولا خلاف في الجواز . انتهى .

قال بعض أهل العلم : الحامل والمرضع تفطران وتقضيان وتطعمان ، وبه يقول سفيان الثوري ومالك والشافعي وأحمد ، أما أنهما تقضيان . . فلائهما في حكم المريض ، والمريض يفطر ويقضي ، وأما أنهما تطعمان . . فلائثار بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، روى أبو داود في « سننه » عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ ﴾ ^(١) : كانت رخصةً للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ، وهما يطيقان الطعام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً ، والحبلئ والمرضعة إذا خافتا ؛ يعني : على أولادهما . . أفطرتا وأطعمتا ، وأخرجه البزار كذلك ، وزاد في آخره : وكان ابن عباس يقول لأم ولد له حبلئ : أنت بمنزلة الذي لا يطيقه ، فعليك الفداء ولا قضاء عليك ، وصحح الدارقطني إسناده .

وروى الإمام مالك في « الموطأ » بلاغاً أن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها ، واشتد عليها الصيام ، فقال : تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة بمد النبي صلى الله عليه وسلم ، قال مالك : وأهل

(١) سورة البقرة : (١٨٤) .

.....

العلم يرون عليها القضاء ؛ كما قال الله عز وجل : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(١) ، ويرون ذلك مرضاً من الأمراض مع الخوف على ولدها . انتهى .

وقال بعضهم : تفطران وتطعمان ولا قضاء عليهما ، وإن شاءتا . . قضتا ولا إطعام ، وبه يقول إسحاق ؛ فعنده لا يجمع بين القضاء والإطعام ، فإذا أفطرت الحامل والمرضع . . قضتا ولا إطعام ، أو أطعمتا ولا قضاء . انتهى من « تحفة الأحوزي » ، قال الحافظ في « الفتح » : اختلف في الحامل والمرضع ومن أفطر لكبر ثم قوي على القضاء بعد : فقال الشافعي يقضون ويطعمون ، وقال : الأوزاعي والكوفيون : لا إطعام . انتهى .

قال البخاري في « صحيحه » : قال الحسن وإبراهيم في المرضع والحامل : إذا خافتا على أنفسهما أو ولدهما . . تفطران ثم تقضيان . انتهى ، واستدل من قال : إن الحامل والمرضع تفطران وتقضيان ولا إطعام بأن الأصل فيه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ؛ أي : إذا أفطر . . يلزم عليه الصوم بقدر ما فاته ولا أثر للفدية فيه ، والحامل والمرضع أعطي لهما حكم المريض ، فيلزم عليهما القضاء فقط ، ويشهد عليه حديث الباب . انتهى منه .

وهلذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح المتن بما قبله ؛ يعني : حديث أنس بن مالك الكعبي ، ضعيف السند ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أنس الكعبي .



(١) سورة البقرة : (١٨٤) .

.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٣) - (٤٨٥) - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ

(٣٢) - ١٦٤١ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : إِنْ كَانَ لَيَكُونُ عَلَيَّ الصَّيَامُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَمَا أَقْضِيهِ حَتَّى يَجِيءَ شَعْبَانُ .

(١٣) - (٤٨٥) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ)

(٣٢) - ١٦٤١ - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ) الطريقي - بفتح الطاء وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم قاف - الكوفي ، صدوق يتشيع ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .
(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) بن قيس الأنصاري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(إِنْ كَانَ) الشأن (لَيَكُونُ عَلَيَّ الصَّيَامُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ) أي : قضاؤه (فَمَا أَقْضِيهِ حَتَّى يَجِيءَ شَعْبَانُ) قوله : (إِنْ كَانَ لَيَكُونُ) كلمة إن مخففة من الثقيلة ، وفي (كَانَ) ضمير الشأن ، واللام في (لَيَكُونُ) مفتوحة ؛ للفرق بين المخففة والنافية ، قال العيني : وفائدة اجتماع (كَانَ) مع (يَكُونُ)

بذكر إحداهما بصيغة الماضي والأخرى بصيغة المضارع .. تحقيق القضية وتعظيمها ؛ تقديره : كان الشأن يكون كذا ، وأما تغيير الأسلوب .. فلإرادة الاستمرار وتكرار الفعل . انتهى .

قوله : (فما أقضيه حتى يجيء شعبان) قال العيني : ومما يستفاد من الحديث أن القضاء موسع ، ويصير في شعبان مضيقاً ، ويؤخذ من حرصها على القضاء في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان ، فإن دخل .. فالقضاء واجب أيضاً ، فلا يسقط ، وأما الإطعام .. فليس في الحديث له ذكر ، لا بالنفي ولا بالإثبات ، وقد وقع فيه الخلاف ، قال البخاري : ولم يذكر الله تعالى الإطعام ، إنما قال : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(١) قال الحافظ : ولا يلزم من عدم ذكره في الكتاب ألا يثبت بالسنة ، ولم يثبت فيه شيء مرفوع ، وإنما جاء فيه عن جماعة من الصحابة ، ونقل الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال : وجدته عن ستة من الصحابة لم أعلم لهم فيه مخالفاً . انتهى .

وهو قول الجمهور ، وخالف في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه ، ومال الطحاوي إلى قول الجمهور في ذلك ، وممن قال بالإطعام ابن عمر ، لكنه بالغ في ذلك ، فقال : يطعم ولا يصوم ، قال الطحاوي : تفرد بذلك ابن عمر . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب من يقضي قضاء رمضان في شعبان ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب قضاء رمضان في شعبان ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب وضع الصيام عن الحائض .

(١) سورة البقرة : (١٨٤) .

(٣٣) - ١٦٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ عُبَيْدَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ
.....

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٣٣) - ١٦٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق)) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ عُبَيْدَةَ) - بضم المهملة مصغراً - ابن مُعْتَبٍ - بضم الميم وفتح العين وكسر المثناة المشددة على صيغة اسم الفاعل آخره موحدة - الضبي أبي عبد الرحيم الكوفي الضرير ، ضعيف واختلط بأخرة ، من الثامنة ، وما له في « البخاري » سوى موضع واحد في الأضاحي . روى عن : إبراهيم النخعي ، ويروي عنه : (د ت ق) ، وعبد الله بن نمير ، ووکیع ، وهشيم ، وغيرهم .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي أبي عمرو الكوفي ، ثقة مخضرم مكثرفقيه ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين (٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

قَالَتْ : كُنَّا نَحِيضُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّوْمِ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبيدة بن معتب ، وهو ضعيف .

(قالت) عائشة : (كنا) معاشر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم (نحيض عند النبي صلى الله عليه وسلم فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّوْمِ) الذي فاتنا بسبب الحيض دون الصلاة ، وفي رواية الترمذي زيادة : (ولا يأمرنا بقضاء الصلاة) الفاتئة بسبب الحيض ، وقد علل ذلك بأن قضاء الصوم لا يشق ؛ لأنه لا يكون في السنة إلا مرة ، بخلاف قضاء الصلاة ؛ فإنه يشق كثيراً ؛ لأنه يكون غالباً في كل شهر ستاً أو سبعاً ، وقد يمتد إلى عشر ، فيلزم قضاء صلوات أربعة أشهر من السنة ، وذلك في غاية المشقة ، قاله القاري . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في قضاء الحائض الصيام ، والنسائي في كتاب الصوم ، باب وضع الصيام عن الحائض ، قال أبو عيسى : حديث حسن ، وقد روي هذا الحديث عن معاذة عن عائشة أيضاً بسند صحيح ، أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

فدرجة هذا الحديث : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه مما اتفق عليه أصحاب الأمهات الست ، وهذا السند الذي ذكره ابن ماجه ضعيف ؛ لأن عبيدة بن معتب اتفقوا على ضعفه ، فهذا الحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد به .



.....

فجمله ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٤) - (٤٨٦) - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً مِنْ رَمَضَانَ

(٣٤) - (١٦٤٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَقَالَ : هَلَكْتُ ، قَالَ : « وَمَا أَهْلَكَ ؟ » ، قَالَ : وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي

(١٤) - (٤٨٦) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً مِنْ رَمَضَانَ) بِجَمَاعٍ



(٣٤) - (١٦٤٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثانية ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل) من المسلمين ؛ هو سلمة بن صخر البياضي ، قاله عبد الغني بن سعيد المصري ، وساق له شاهداً ، ولا أعرف اسم امرأته . انتهى من « تنبيه المعلم على مبهمات مسلم » ، (فقال) ذلك الرجل : (هلكت) يا رسول الله ؛ أي : وقعت في سبب الهلاك الأخروي ، أو تعمدت ما يوجب هلاكي الأخروي ، ويروى : (أهلكت) يريد : إهلاك زوجته ؛ بتحصيله لها ذنباً يوجب هلاكها أبداً . انتهى من بعض هوامش « مسلم » .

ف (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وما أهلكك ؟) أي : وما الأمر الذي أوقعك في الهلاك ؟ (قال) الرجل : (وقعت على امرأتي) أي : جامعتها

فِي رَمَضَانَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَعْتِقْ رَقَبَةً » ، قَالَ : لَا أَجِدُ ، قَالَ : « صُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ » قَالَ : لَا أَطِيقُ ، قَالَ : « أَطْعِمْ سِتِّينَ مَسْكِينًا » ، قَالَ : لَا أَجِدُ ، قَالَ : « أَجْلِسْ » ،
.....

(في) نهار (رمضان) ولم أر من ذكر اسم هذه المرأة من شراح الأمهات ، (فقال) له (النبي صلى الله عليه وسلم : أعتق رقبة) أي : حرر نفساً مملوكة من بني آدم ، قال الحافظ ابن حجر : واستدل بإطلاق (رقبة) على جواز إعتاق الرقبة الكافرة ؛ كقول الحنفية ، وهو يَبْتَنِي على أن السبب إذا اختلف واتحد الحكم هل يقيد الحكم أو لا ؟ وهل تقيده بالقياس أو لا ؟ والأقرب أنه بالقياس ، ويؤيده التقييد في مواضع أخرى . انتهى .

قال الأبي : وحمل المطلق على المقيد إذا اختلف الموجب ؛ كالظهار مع القتل في الرقبة . . فالذي ينقله الأصوليون أن مذهب مالك وأكثر أصحابه عدم الحمل ؛ كمذهب أبي حنيفة ، والفطر في رمضان ؛ كالظهار . انتهى « فتح » .

(قال) الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا أجد) رقبة أعتقها ولا أستطيع عليها ، ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (صم شهرين متتابعين) أي : متواليين لا مفترقين في أنفسهما ، ولا مفترقاً أيامهما ، (قال) الرجل : (لا أطيق) ولا أقدر صومهما كذلك ، وفي رواية ابن إسحاق زيادة : (وهل لقيت ما لقيت إلا من الصيام ؟ !) ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (أطعم ستين مسكيناً) لكل مسكين مداً بدل صوم شهرين ، وحكي عن أبي حنيفة أنه قال : يجزئه أن يدفع طعام ستين مسكيناً إلى مسكين واحد ، قالوا : والحديث حجة عليه ؛ فلا يجزئ ذلك .

(قال) الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا أجد) أي : لا أقدر أن أطعم ستين مسكيناً ، ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (اجلس) هنا

فَجَلَسَ ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ . . إِذْ أَتَى بِمِكَتَلٍ يُدْعَى : الْعَرْقَ ، فَقَالَ : « أَذْهَبَ
فَتَصَدَّقَ بِهِ »

حتى يأتيك الفرج ، (فجلس) الرجل عند النبي صلى الله عليه وسلم (فبينما هو) أي : الرجل كائن (كذلك) أي : جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم . . (إذ أتى) النبي صلى الله عليه وسلم بالبناء للمجهول ، وإذ يسكون الذال فجائية ؛ كإذا ؛ أي : فاجأ الرجل إتيان النبي صلى الله عليه وسلم (بمكتل) أي : بزنبيل (يدعى) أي : يسمى ذلك المكتل : (العرق) - بفتحيتين - وهو مكيال يسع خمسة عشر صاعاً إلى عشرين ، والعرق بفتح الراء لا غير ؛ لأنه جمع عرقة ؛ وهي الضفيرة من الخوص ؛ وهو الزنبيل بكسر الزاي على رواية الطبري ، ويفتح الزاي لغيره ، وهما صحيحان ، وسمي بذلك ؛ لأنه يحمل فيه الزبل ، ذكره ابن دريد .

قال في « النهاية » : هو زنبيل منسوج من نسائج الخوص ، وكل شيء مضاف . . فهو عرق ، وهذا العرق تقديره عندهم خمسة عشر صاعاً ، وهو مفسر في الحديث ، وقد تقدم أن الصاع أربعة أمداد ، فيكون مبلغ أمداد العرق ستين مدّاً ، ولهذا قال الجمهور : إن مقدار ما يدفع لكل مسكين من الستين . . مد ، وفيه حجة للجمهور على أبي حنيفة والثوري ؛ حيث قالوا : يجزئ أقل من نصف صاع لكل مسكين .

(فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم : خذ هذا العرق و (اذهب) به (فتصدق به) أي : بما فيه من التمر على المساكين ؛ ليكون كفارة لجماعك ، ولابن إسحاق : (فتصدق عن نفسك) ، واستدل به على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة ؛ إذ لم يؤمر بها إلا هو ، مع الحاجة إلى البيان ، ولنقصان صومها بتعرضه للبطلان بعروض الحيض أو نحوه ، فلم تكمل حرمة حتى تتعلق به

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ؛ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنَّا ، قَالَ : « فَأَنْطَلِقُ فَأَطْعِمُهُ عِيَالَكَ » .

الكفارة ، ولأنها غُرْمٌ مالي يتعلّق بالجماع ، فيختص بالرجل الواطئ كالمهر ، فلا يجب على المطوعة .

وقال المالكية : إذا وطئ أمته في نهار رمضان . . وجبت عليه كفارتان ؛ إحداهما عن نفسه والأخرى عن الأمة وإن طاعته ؛ لأن مطاوعتها كالإكراه للرق ، وكذلك يكفر عن الزوجة إن أكرهها على الجماع ، وتكفيره عنها بطريق النيابة عنهما لا بطريق الأصالة ، فلذلك لا يكفر عنهما إلا بما يجزئهما في التكفير ، فيكفر عن الأمة بالإطعام لا بالعتق ؛ إذ لا ولاء لها ، ولا بالصوم ؛ لأن الصوم لا يقبل النيابة ، ويكفر عن الزوجة بالعتق أو الإطعام ، فإن أعسر . . كفرت الزوجة عن نفسها ، ورجعت عليه بما كفرت إذا أيسر بالأقل من قيمة الرقبة التي اعتقت أو مكيلة الطعام ، وأوجبها الحنفية على المرأة المطاوعة ؛ لأنها شاركت الرجل في الإفساد ، فتشاركه في وجوب الكفارة ؛ أي : سواء كانت زوجة أو أمة ، وقال الحنابلة : ولا يلزم المرأة مع العذر ، قال المرداوي : نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وعنه : تكفر وترجع بها على الزوج ، اختاره بعض الأصحاب ، وهو الصواب . انتهى من « الإرشاد » .

(قال) الرجل : (يا رسول الله ؛ والذي بعثك بالحق ؛ ما بين لابتيها) أي : ما بين لابتي المدينة ؛ وهما الحرتان (أهل بيت أحوج إليه) أي : إلى هذا التمر (منا) أي : من أهل بيتي ، ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : خذه (فانطلق) به (فأطعمه عيالك) أي : أهلك ؛ أي : لا عن الكفارة ، بل هو تمليك مطلق بالنسبة إليه وإلى عياله ، وأخذهم إياه بصفة الفقر ؛ وذلك لأنه لما عجز عن العتق لإعساره ، وعن الصوم لضعفه ، فلما حضر ما يتصدق به . . ذكر

(٣٤) - ١٦٤٣ - (م) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عُمَرَ ،
.....

أنه وعياله محتاجون إليه ، فتصدق به صلى الله عليه وسلم عليه ، وكان من مال الصدقة ، وصارت الكفارة في ذمته ، وليس استقرارها في ذمته مأخوذاً من هذا الحديث ، وأما حديث عَلِيٍّ بلفظ : « فكله أنت وعيالك ؛ فقد كفر الله عنك » . . فضعيف لا يحتج به . انتهى « قسطلاني » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصيام ، باب إذا جامع في رمضان وفي مواضع كثيرة ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ، وأبو داود في كتاب الصيام ، باب كفارة من أتى أهله في نهار رمضان ، والترمذي في كتاب الصيام ، باب كفارة الفطر في رمضان .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في هذا الحديث ، فقال :

(٣٤) - ١٦٤٣ - (م) (حدثنا حرملة بن يحيى) بن عبد الله التجيبي المصري ، صاحب الشافعي وتلميذه ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .
(حدثنا عبد الله بن وهب) القرشي مولاهم المصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا عبد الجبار بن عمر) الأيلي - بفتح الهمزة وسكون التحتانية -

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَقَالَ : « وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَهُ » .

الأموي مولاهم ، ضعيف ، من السابعة مات بعد الستين ومئة . يروي عنه : (ت ق) .

(حدثني يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الجبار بن عمر ، وهو وإن وثقه ابن سعد في « الطبقات » . . فقد ضعفه يحيى بن معين والبخاري ، وغرضه : بيان متابعة سعيد بن المسيب لحמיד بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .) وساق سعيد بن المسيب (بذلك) الحديث السابق الذي رواه حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بطوله (فقال) : أي : فزاد سعيد بن المسيب في روايته : (وصم يوماً مكانه) أي : زاد بعد قوله : « فأطعمه عيالك » : (وصم يوماً) واحداً (مكانه) أي : مكان اليوم الذي أفسدته بالجماع ، وهذه الزيادة باطلة ؛ لأن عبد الجبار زادها ، وهو ضعيف خالف فيها الثقات ، فهي منكرة .

وهذه المتابعة انفرد بها ابن ماجه ، وهي ضعيفة (٢) (١٩٤) .



(٣٥) - ١٦٤٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ ابْنِ الْمُطَوِّسِ ، عَنْ أَبِيهِ الْمُطَوِّسِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

ثم استأنس المؤلف رحمه الله تعالى للترجمة بحديث آخر لأبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٣٥) - ١٦٤٤ - (٢) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ) بن سعيد الثوري الكوفي .

(عن حبيب بن أبي ثابت) قيس ، وقيل : هند بن دينار الأسدي مولاهم الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة تسع عشرة ومئة (١١٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) يزيد ، وقيل : عبد الله (بن المطوس) لين الحديث ، من السادسة . يروي عنه : (عم) . روى عن أبيه عن أبي هريرة حديث : « من أفطر في رمضان من غير رخصة » .

(عن أبيه المطوس) روى عن أبي هريرة حديث الفطر في رمضان ، ويروي عنه ابنه يزيد أبو المطوس ، وفي حديثه اختلاف ، قلت : وقد علق البخاري حديثه في الصيام ، وبينت ذلك في « تعليق التعليق » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال في « التقريب » : مجهول ، من الرابعة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه المطوس ، وهو مجهول ، وكذا ابنه يزيد بن المطوس .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ رُخْصَةٍ .. لَمْ يُجْزِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ » .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أفطر يوماً) واحداً (من) صوم (رمضان) عمداً (من غير رخصة) تجوز الفطر ؛ كالمرض والسفر .. (لم يجزه) من الإجزاء ؛ أي : لم يكف لذلك المفطر بغير رخصة (صيام الدهر) والعام كله قضاءً عن ذلك اليوم ، ولا يكون صيام الدهر مثلاً له من كل وجه ؛ لبقاء إثم التعمد .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب التغليظ فيمن أفطر عمداً ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الإفطار متعمداً ، والدارمي ، وأحمد ابن حنبل .
فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٣) (١٩٥) ؛ لضعف سنده ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والثالث للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٥) - (٤٨٧) - بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا

(٣٦) - ١٦٤٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عَوْفٍ ، عَنْ خِلَاسٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا »

(١٥) - (٤٨٧) - (بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا)

(٣٦) - ١٦٤٥ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي .

(عن عوف) بن أبي جميلة - بفتح الجيم - العبدى الهجري أبي سهل البصري المعروف بالأعرابي ، واسم أبي جميلة بندويه ، ويقال : بُنْدَوِيهِ اسمُ أمه ، واسم أبيه : رُزَيْنَةُ . انتهى « تهذيب » ، وفي « التقريب » : ثقة ، رمي بالقدر وبالتشيع ، من السادسة ، مات سنة ست أو سبع وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) ، وله ست وثمانون سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن خلاس) - بكسر أوله وتخفيف اللام - ابن عمرو الهجري - بفتحيتين - البصري ، ثقة ، من الثانية ، وكان يرسل ، وكان على شرطة علي ، وقد صح أنه سمع من عمار . يروي عنه : (ع) .

(و) عن (محمد بن سيرين) الأنصاري البصري ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما روى (عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أكل ناسيًا)

وَهُوَ صَائِمٌ . . . فَلَيْتِمَ صَوْمُهُ ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ .

لصومه (وهو صائم) أي : والحال أنه ناول للصوم في الليل في الفرض ، أو في أول النهار في النفل ؛ أي : أكل أو شرب ناسياً ، وكذا الجماع ناسياً . . (فليتم صومه ؛ فإنما أطعمه الله) تعالى (وسقاه) يعني : أنه لما أفطر ناسياً . . لم يُنسب إليه من ذلك الفطر شيء ، وتمحضت نسبة الإطعام والسقي إلى الله تعالى ؛ إذ هو فعله ، ولذلك قال في بعض رواياته : « فإنما هو رزق ساقه الله إليه » ، قال النووي : وفي الحديث دلالة : لمذهب الأكثرين ؛ أن الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً . . لا يفطر ، وممن قال بهذا : الشافعي ، وأبو حنيفة ، وداود ، وآخرون .

وقال ربيعة ومالك : يفسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة ، وقال عطاء والأوزاعي والليث : يجب القضاء في الجماع دون الأكل ، وقال أحمد : يجب في الجماع القضاء والكفارة ، ولا شيء في الأكل ، وقال ابن دقيق العيد : ذهب مالك ومن وافقه إلى إيجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسياً ، وهو القياس ؛ فإن الصوم قد فات ركنه ، وهو من باب المأمورات ، والقاعدة : أن النسيان لا يؤثر في المأمورات .

قال القرطبي : وأيضاً إن الذي تعرض في الحديث سقوط المؤاخظة عمن أفطر ناسياً ، والأمر بمضيه على صومه وإتمامه ، فأما القضاء . . فلا بد له منه ؛ إذ المطلوب صيام يوم تام لا يقع فيه خرم ، ولم يأت به ، فهو باق عليه ، هذا عذر أصحابنا عن هذا الحديث الذي جاء بنص « صحيح مسلم » ، وفي « كتاب الدارقطني » لهذا الحديث مساق أنص من هذا ؛ أعني : عن أبي هريرة قال : (إذا أكل الصائم ناسياً . . فإنما هو رزق ساقه الله إليه ، ولا قضاء عليه) رواه الدارقطني (١٧٨/٢) ، قال الدارقطني في إسناده : إسناده صحيح ، وكلهم ثقات ،

وفي طريق آخر له : (من أفطر في شهر رمضان ناسياً . . فلا قضاء عليه ولا كفارة) وهو صحيح أيضاً ، وهذه النصوص لا تقبل ذلك الاحتمال والشأن في صحتها ، فإن صحت . . وجب الأخذ بها ، وحكم بسقوط القضاء . انتهى من « المفهم » .

قال الحافظ رحمه الله تعالى : وفي الحديث لطف الله تعالى بعباده ، والتيسير عليهم ، ورفع المشقة والحرَج عنهم ، وقد روى أحمد لهذا الحديث سبباً ، فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إسحاق أنها كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتي بقصعة من ثريد ، فأكلت معه ، ثم تذكرت أنها كانت صائمة ، فقال لها ذو اليمين : الآن بعدما شبعْتَ ؟! فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « أتمي صومك ؛ فإنما هو رزق ساقه الله إليك » ، وفي هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره ، ومن المستظرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جُرَيْج عن عمرو بن دينار أن إنساناً جاء إلى أبي هريرة ، فقال : أصبحت صائماً فنسيت فطعمت ، فقال أبو هريرة : لا بأس ، قال : ثم دخلت على إنسان فنسيت فطعمت وشربت ، قال : لا بأس ، الله أطعمك وسقاك ، ثم قال : دخلت على إنسان آخر فنسيت فطعمت ، فقال أبو هريرة : أنت إنسان لم تتعود الصيام . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر ، وأبو داود في كتاب الصيام ، باب من أكل ناسياً ، والترمذي ، وابن ماجه .

فدرجته : أنه صحيح في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٣٧) - ١٦٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ : أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ،

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم ، فقال :

(٣٧) - ١٦٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة .

(عن هشام بن عروة ، عن فاطمة بنت المنذر) بن الزبير بن العوام زوج هشام بن عروة ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنها : (ع) .

(عن) جدتها (أسماء بنت أبي بكر) الصديق رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) أسماء : (أفطرننا) من صوم رمضان ظانين غروب الشمس (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم) ذي (غيم) أي : سحب ، (ثم) بعدما أفطرننا (طلعت الشمس) أي : خرجت من تحت السحاب ، فظهر لنا أنها لم تغرب حين إفطارنا ، قال الخطابي : اختلف الناس في وجوب القضاء في مثل هذا : فقال أكثر العلماء : القضاء واجب عليه ، وقال إسحاق وأهل الظاهر : لا قضاء عليه ويمسك بقية النهار عن الأكل حتى تغرب الشمس ، وروي ذلك عن الحسن البصري ، وشبهوه بمن أكل ناسياً في الصوم ، قال الخطابي : الناسي لا يمكنه أن يحترز من الأكل ناسياً ، وهذا يمكنه أن يمكث فلا يأكل حتى يتبين

قُلْتُ لِهَشَامٍ : أُمِرُوا بِالْقَضَاءِ ؟ قَالَ : فَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ .

غيبوبة الشمس ؛ فالنسيان خطأ في الفعل ، وهذا خطأ في الوقت والزمان ،
والتحرز منه ممكن . انتهى ، انتهى من « العون » .

قال أبو أسامة : (قلت لهشام) بن عروة : هل (أمروا) أي : أمر الناس الذين
أفطروا كذلك (بالقضاء ؟) أي : بقضاء صوم ذلك اليوم الذي أفطروا فيه طائفتين
الغروب ؛ أي : هل أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء ذلك ؟ أي : أبلغكم
أنهم أمروا بقضاء ذلك اليوم ؟ (قال) هشام في جواب سؤال أبي أسامة : نعم ،
أمروا بالقضاء (فلا بد من ذلك) أي : لا بد ولا غنى من قضاء ذلك اليوم ؛ لأنهم
قصرُوا في التحري للصوم ؛ لأن الأصل بقاء النهار ما لم يتيقنوا الغروب ، ولفظ
أبي داود : (قال : ويد من ذلك ؟) أي : هل بد من قضاء ؟ فحرف الاستفهام
مقدر ، وفي رواية أبي ذر لصحيح البخاري : (لا بد من قضاء) .

قال القسطلاني : وهذا مذهب الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة ، وعليه
أن يمسك بقية النهار ؛ لحرمة الوقت ، ولا كفارة عليه ، وقد روي عن مجاهد
وعطاء وعروة عدم القضاء ، وعن عمر يقضي وفي آخر لا ، رواهما البيهقي ،
وضعت الثانية النافية ، وفي هذا الحديث ؛ كما قاله ابن المنير أن المكلفين
إنما خوطبوا بالظاهر ، فإذا اجتهدوا فأخطؤوا . . فلا حرج عليهم في ذلك .
انتهى ، انتهى من « العون » .

قال ابن القيم في « شرح أبي داود » : وأجود ما فرق به بين المسألتين ؛
يعني : مسألة من أخطأ بظنه الغروب ، ومسألة من أكل ناسياً . . أن المخطئ
كان متمكناً من إتمام صومه ؛ بأن يؤخر الفطر حتى يتيقن الغروب ، بخلاف
الناسي ؛ فإنه لا يضاف إليه الفعل ، ولم يكن يمكنه الاحتراز من النسيان ، وهذا
وإن كان فرقاً في الظاهر . . فهو غير مؤثر في وجوب القضاء ؛ كما لم يؤثر في

.....

الإثم اتفاقاً ، ولو كان منسوباً إلى تفريط . . للحقه الإثم ، فلما اتفقوا على أن الإثم موضوع عنه . . دل على أن فعله غير منسوب فيه إلى تفريط ، لا سيما وهو مأمور بالمبادرة إلى الفطر ، والسبب الذي دعاه إلى الفطر غير منسوب إليه في صورتين ؛ وهو النسيان في مسألة الناسي ، وظهور الظلمة وخفاء النهار في صورة المخطئ ، فهذا أطعمه الله وسقاه بالنسيان ، وهذا أطعمه الله وسقاه بإخفاء النهار ، ولهذا قال صهيب : هي طعمة الله ، ولكن هذا أولى ؛ فإنها طعمة الله إذناً وإباحةً ، وإطعام الناسي طعمته عفواً ورفع حرج ، فهذا مقتضى الدليل . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب الفطر قبل غروب الشمس ، وأحمد ابن حنبل .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وله مشاركة ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٨) - ١٦٤٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَعْلَى وَمُحَمَّدُ ابْنَا عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي مَرْزُوقٍ قَالَ : سَمِعْتُ فَضَالَ بْنَ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ

(٣٨) - ١٦٤٧ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا يعلى ومحمد ابنا عبيد) - بغير إضافة - ابن أبي أمية (الطنافسي) الكوفي ؛ أما محمد . . فهو المعروف بالأحدب ، ثقة يحفظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) ، وأما يعلى . . فهو المكنى بأبي يوسف ، ثقة إلا في حديثه عن الثوري ، ففيه لين ، من كبار التاسعة ، مات سنة بضع ومئتين (٢٠٣ هـ) ، وله تسعون سنة . يروي عنه : (ع) .

(قالوا : حدثنا محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبى مولا هم المدني نزيل العراق إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) سويد أبي رجاء المصري ، ثقة فقيه وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي مرزوق) التجيبي - بضم المثناة وكسر الجيم - مولا هم المصري - بالميم - نزيل بُرْقَة ، اسمه : حبيب بن شهيد على الأشهر ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة تسع ومئة (١٠٩ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(قال) أبو مرزوق : (سمعت فضالة بن عبيد) بن نافذ بن قيس (الأنصاري) الأوسي ، أول ما شهد من المشاهد أحد ، ثم نزل دمشق وولي قضاءها ، ومات

يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ فِي يَوْمٍ كَانَ يَصُومُهُ فَدَعَا بِإِنَاءٍ فَشَرِبَ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ هَذَا يَوْمٌ كُنْتَ تَصُومُهُ قَالَ : « أَجَلٌ ، وَلَكِنِّي قَتْتُ » .

سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أي : سمعت فضالة (يحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج عليهم) من منزله (في يوم كان) في عاداته (يصومه) كيوم الخميس مثلاً (ف) لما وصل إلينا (دعا) أي : طلب (بإناء) فيه ماء ليشربه ، فأتي بماء (فشرب) هـ (فقلنا) له معاشر الحاضرين : (يا رسول الله ؛ إن هذا) اليوم الذي كنت تشرب فيه الماء (يوم كنت تصومه) في عاداتك ، فلم شربت الماء فيه ؟

(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالهم : (أجل) أي : نعم ، كان هذا اليوم يوماً أصومه في عاداتي (ولكني قئت) أي : أخرجت القيء باختياري ؛ لغرض إخراج البلغم ، فبطل صومي ، فلذلك شربت الماء ؛ لأنه ربما عاد إلى الجوف ما أخرجه القيء إلى ظاهر الفم ، فيبطل صومه ، أما إذا غلبه القيء ، فخرج منه بغير اختياره . . فلا يبطل صومه ؛ لضرورة غلبة القيء ؛ كما تقرر هذا التفصيل في كتب الفروع ، وكما يدل عليه الحديث التالي بعده ، والله أعلم .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الدارقطني في « سننه » ، وأبو يعلى الموصلي من طريق أبي مرزوق به ، وفي آخره : « ولكني قئت وأفطرت » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٣٩) - ١٦٤٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، حَدَّثَنَا
أَلْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا
عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ أَبُو الشَّعْثَاءِ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ،

ثم استشهد المؤلف لحديث فضالة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٣٩) - ١٦٤٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ (بن يزيد بن فروخ
أبو زرعة الرازي ، إمام حافظ ثقة مشهور ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع
وستين ومئتين (٢٦٤ هـ) ، وله أربع وستون سنة . يروي عنه : (م ت س ق) .
(حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى) بن أبي زهير البغدادي أبو صالح القنطري ،
صدوق ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئتين (٢٣٢ هـ) . يروي عنه :
(م س ق) .

(حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) بن أبي إسحاق السبيعي - بفتح المهملة وكسر
الموحدة - أخو إسرائيل الكوفي الأصل ، نزيل الشام ، كان مرابطاً بها ، ثقة ، من
الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل : سنة إحدى وتسعين
ومئة . يروي عنه : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي المار آنفاً .
(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ) الحضرمي أبو الحسن الواسطي ،
ويقال له : (أبو الشعثاء) الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة بضع وثلاثين
ومئتين (٢٣٣ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ) بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي
القاضي ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو
خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَاءُ . . فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ . . فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ » .

كلاهما (جميعاً) قالوا : أي : روى كل من عيسى بن يونس وحفص بن غياث (عن هشام) بن حسان الأزدي القردوسي - بالقاف وضم الدال - أبي عبد الله البصري ، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد (بن سيرين) الأنصاري مولا هم أبي بكر البصري ، ثقة ثبت عابد كبير القدر ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .
(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ذرعه القيء) - بالذال المعجمة - أي : سبقه وغلبه في الخروج ، وفي رواية أبي داود زيادة : (وهو صائم) . . (فلا قضاء عليه) لأنه لا تقصير منه (ومن استقاء) وتسبب لخروجه . . (فعليه القضاء) لتقصيره بطلب خروجه وهو صائم ، قال ابن الملك : والأكثر على أنه لا كفارة عليه ، وفي « شرح السنة » : عمل بظاهر هذا الحديث أهل العلم ، فقالوا : من استقاء . . فعليه القضاء ، ومن ذرعه . . فلا قضاء عليه ، لم يختلفوا فيه .

وقال ابن عباس وعكرمة : بطلان الصوم مما دخل وليس مما خرج ، روى أبو يعلى الموصلي في « مسنده » : حدثنا أحمد بن منيع حدثنا مروان بن معاوية عن رزين البكري قال : حدثنا مولاة لنا يقال لها : سلمى من بكر بن وائل أنها

سمعت عائشة ، رضي الله تعالى عنها تقول : دخل عليّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « يا عائشة ؛ هل من كسرة ؟ » فأتته بقرص ، فوضعه على فيه ، فقال : « يا عائشة ؛ هل دخل بطني منه شيء ؟ كذلك قبله الصائم إنما الإفطار مما دخل ، وليس مما خرج » ، ولجهالة المولاة لم يثبت بعض أهل الحديث ، كذا في « المرقاة » .

وفي « النيل » : والحديث يدل على أنه لا يبطل صوم من غلبه القيء ، ولا يجب عليه القضاء ، ويبطل صوم من تعمد إخراجه ولم يغلبه ، ويجب عليه القضاء ، وقد ذهب إلى هذا علي وابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن علي والشافعي ، وحكى ابن المنذر الإجماع على أن تعمد القيء يفسد الصيام ، وقال ابن مسعود وعكرمة وربيعة : إنه لا يفسد الصوم سواء كان غالباً أو مستخرجاً ما لم يرجع منه شيء باختياره . انتهى .

قال الخطابي : لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في أن من ذرعه القيء . . فإنه لا قضاء عليه ، ولا في أن من استقاء عمداً . . أن عليه القضاء ، ولكن اختلفوا في الكفارة : فقال عامة أهل العلم : ليس عليه غير القضاء ، وقال عطاء : عليه القضاء والكفارة ، وحكى ذلك عن الأوزاعي ، وهو قول أبي ثور ، وقال : ويدخل في معنى (من ذرعه القيء) كل ما غلب الإنسان ؛ من دخول الذباب ، ودخول الماء جوفه إذا دخل في ماء غمر ، وما أشبه ذلك ؛ فإنه لا يفسد صومه شيء من ذلك . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب الصائم يتقيأ عمداً ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء فيمن استقاء عمداً ، قال : وفي الباب عن أبي الدرداء وثوبان وفضالة بن عبيد ، قال

.....

أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام
عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث
عيسى بن يونس ، وقال محمد : لا أراه محفوظاً .

قلت : وهذا الحديث درجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ كما مر ، ولإجماع
أكثر أهل العلم على العمل به ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٧) - (٤٨٩) - بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ وَالْكُحْلِ لِلصَّائِمِ

(٤٠) - (١٦٤٩) - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِّبُ ، عَنْ مُجَالِدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ،

(١٧) - (٤٨٩) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ وَالْكُحْلِ لِلصَّائِمِ)

(٤٠) - (١٦٤٩) - (١) (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَبْسِيُّ أَبُو الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ حَافِظٌ شَهِيرٌ ، وَلَهُ أَوْهَامٌ ، وَقِيلَ : لَا يَحْفَظُ الْقُرْآنَ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتِينَ (٢٣٩ هـ) ، وَلَهُ ثَلَاثٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمُؤَدِّبُ) إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ رَزِينَ - مَكْبَرًا - الْأُرْدُنِيِّ - بَضَمَ الْهَمْزَةَ وَسَكُونُ الرَّاءِ وَضَمَّ الدَّالَ بَعْدَهَا نُونٌ ثَقِيلَةٌ - نَزِيلَ بَغْدَادٍ ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ ، صَدُوقٌ يَغْرُبُ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، وَقِيلَ : اسْمُ أَبِيهِ : إِسْمَاعِيلُ . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(عَنْ مُجَالِدٍ) - بَضَمَ أَوَّلَهُ وَتَخْفِيفَ الْجِيمِ - ابْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَمِيرٍ الْهَمْدَانِيُّ - بِسَكُونِ الْمِيمِ - أَبِي عَمْرٍو الْكُوفِيُّ ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ ، وَقَدْ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ ، مِنْ صَغَارِ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ (١٤٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م عَم) .

(عَنْ الشَّعْبِيِّ) عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ أَبِي عَمْرٍو ، ثِقَةٌ مَشْهُورٌ فَقِيهٌ فَاضِلٌ ، مِنَ الثَّلَاثَةِ ، قَالَ مَكْحُولٌ : مَا رَأَيْتُ أَفْقَهَ مِنْهُ ، مَاتَ بَعْدَ الْمِئَةِ ، وَلَهُ نَحْوُ مِنْ ثَمَانِينَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ مَسْرُوقٍ) بَنُ الْأَجْدَعِ بَنُ مَالِكٍ الْهَمْدَانِيُّ الْوَادِعِيُّ أَبِي عَائِشَةَ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ فَقِيهٌ عَابِدٌ مَخْضَرُمٌ ، مِنَ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِينَ (٦٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ » .

(٤١) - ١٦٥٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو التَّقِيِّ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحِمَصِيُّ ،
.....

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف مجالد بن سعيد .

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من خير) وأفضل (خصال الصائم) أي : شؤونه وأعماله (السواك) أي : استعمال آلة السواك في الأسنان وما حواليتها ، وإطلاقه يشمل أول النهار وآخره .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الدارقطني في « سننه » عن أبي القاسم بن منيع عن عثمان ابن أبي شيبة به ، ورواه البيهقي في « سننه » من طريق يحيى بن معين عن أبي إسماعيل المؤدب به ، فذكره ، وله شاهد من حديث عامر بن ربيعة رواه البخاري وغيره .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ، ولعدم المشاركة ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فهو ضعيف متناً وسنداً (٤) (١٩٦) .



ثم استأنس المؤلف للترجمة ثانياً بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٤١) - ١٦٥٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو التَّقِيِّ (بفتح المثناة وكسر القاف هـ) هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ (بن عمران اليزني - بفتح التحتية والزاي ثم نون - الحمصي) صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ
قَالَتْ : أَكْتَحَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَائِمٌ .

(حدثنا بقية) بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو محمد - بضم
التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم - الميتمي ، صدوق كثير التدليس عن
الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) ، وله سبع وثمانون
سنة . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا) سعيد بن عبد الجبار (الزبيدي) - بضم الزاي - أبو عثمان
الحمصي ، وهو سعيد بن أبي سعيد ، ضعيف ، كان جرير يكذبه ، من الثامنة .
يروي عنه : (ق) .

(عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه الزبيدي ، وهو متفق
على ضعفه ، قال البيهقي في « سننه » : هو من مجاهيل شيوخ بقية منفرد بما لا
يتابع عليه .

(قالت) عائشة : (اكتحل رسول الله صلى الله عليه وسلم) في عينيه (وهو
صائم) أي : ملتبس بالصوم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (٥) (١٩٧) ؛
لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين ، كلاهما ضعيفان ، وغرضه
بسوقهما : الاستئناس للترجمة .

والله سبحانه وتعالى اعلم

(١٨) - (٤٩٠) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ

(٤٢) - (١٦٥١) - (١) حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقِّيُّ وَدَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَشْرٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ،

(١٨) - (٤٩٠) - (باب ما جاء في الحجامة للصائم)

(٤٢) - (١٦٥١) - (١) (حدثنا أيوب بن محمد) بن زياد الوزان أبو محمد (الرقي) مولى ابن عباس ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(وداوود بن رشيد) - مصغراً - الهاشمي مولا هم الخوارزمي ، نزيل بغداد ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(قالوا : حدثنا معمر) - بضم الميم وتشديد الميم المفتوحة على صيغة اسم المفعول (بن سليمان) النخعي أبو عبد الله الرقي ، ثقة فاضل ، أخطأ الأزدي في تليينه ، وأخطأ من زعم أن البخاري روى له ، من التاسعة ، مات سنة إحدى وتسعين ومئة (١٩١ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا عبد الله بن بشر) - بكسر الباء ثم بمعجمة - الرقي القاضي ، أصله من الكوفة ، اختلف فيه قول ابن معين وابن حبان ، وقال : أبو زرعة والنسائي : لا بأس به ، وحكى البزار أنه ضعيف في الزهري خاصة ، من السابعة . يروي عنه : (س ق) .

(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » .

(عن أبي صالح) ذكوان السمان .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات إلا أنه منقطع ؛ لأن عبد الله بن بشر لم يثبت له سماع من الأعمش ، وإنما يقول : كتب إلي أبو بكر بن عياش عن الأعمش . انتهى « سندي » .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحجوم ») قال الخطابي : اختلف الناس في تأويل هذا الحديث : فذهب طائفة من أهل العلم إلى أن الحجامة تفطر الصائم قولاً بظاهر هذا الحديث ، هذا قول أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه ، وقالوا : عليهما القضاء وليست عليهما الكفارة ، وعن عطاء قال : من احتجم وهو صائم في شهر رمضان . . فعليه القضاء والكفارة ، وروي عن جماعة من الصحابة أنهم كانوا يحتجمون ليلاً ؛ منهم : ابن عمر وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك رضي الله تعالى عنهم ، وكان مسروق والحسن وابن سيرين لا يرون للصائم أن يحتجم ، وكان الأوزاعي يكره ذلك ، وقال ابن المسيب والشعبي والنخعي : إنما كرهت الحجامة للصائم من أجل الضعف .

وممن كان لا يرى بأساً بالحجامة للصائم : سفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وتأول بعضهم الحديث فقال : معنى قوله : « أفطر الحاجم والمحجوم » أي : تعرضا للإفطار ، أما المحجوم . . فللضعف الذي يلحقه من ذلك إلى أن يعجز عن الصوم ، وأما الحاجم . . فلا بد من أن يصل إلى جوفه شيء من طعم الدم ، أو من بعض أجزائه إذا ضم شفثيه

(٤٣) - ١٦٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ السَّلْمِيُّ ، حَدَّثَنَا
عُبَيْدُ اللَّهِ ،
.....

على قصب الملازم ، وهذا كما يقال للرجل يتعرض للمهالك : قد هلك فلان ،
وإن كان باقياً سالماً ، وإنما يراد به : قد أشرف على الهلاك ، وكقوله صلى الله
عليه وسلم : « من جعل قاضياً . . فقد ذبح بغير سكين » يريد : أنه قد تعرض
للذبح . انتهى من « العون » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه النسائي عن أيوب بن محمد
الوزان به ، ورواه إبراهيم بن طهمان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة
موقوفاً ، وله شاهد من حديث ثوبان التالي رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه
وابن حبان في « صحيحه » ، والحاكم في « مستدركه » ، ورواه أبو داود والنسائي
وابن ماجه من حديث شداد بن أوس ، ورواه الإمام أحمد في « مسنده » من
حديث أبي هريرة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد ، وإن كان في سنده مقال ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد له بحديث ثوبان رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٤٣) - ١٦٥٢ - (٢) (حدثنا أحمد بن يوسف) بن خالد الأزدي
(السلمي) أبو الحسن النيسابوري المعروف بحمدان ، ثقة حافظ ، من
الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين ومئتين (٢٦٤ هـ) . يروي عنه : (م د
س ق) .

(حدثنا عبيد الله) بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي
أبو محمد ، ثقة كان يتشيع ، من التاسعة ، قال أبو حاتم : كان أثبت في إسرائيل

أَنْبَأَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ أَنَّ أَبَا أَسْمَاءَ حَدَّثَهُ
عَنْ ثُوبَانَ

من أبي نعيم ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا شيبان) بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي أبو معاوية البصري ، نزيل الكوفة ، ثقة صاحب كتاب ، يقال : إنه نسبة إلى نحوه ؛ بطن من الأزد لا إلى علم النحو ، من السابعة ، مات سنة أربع وستين ومئة (١٦٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي مولاهم أبي نصر اليمامي ، ثقة ثبت ، ولكنه يدلّس ويرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حدثني أبو قلابة) عبد الله بن زيد بن عمرو البصري ، ثقة فاضل كثير الإرسال ، قال العجلي : فيه نصب يسير ، من الثالثة ، مات بالشام هارباً من القضاء سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(أن أبا أسماء) الرحبي عمرو بن مرثد الدمشقي ، ثقة ، من الثالثة ، مات في خلافة عبد الملك . يروي عنه : (م عم) .

(حدثه عن ثوبان) بن بجدد الهاشمي مولاهم مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي عبد الله الشامي ، اشتراه النبي صلى الله عليه وسلم ثم أعتقه ، خدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى وفاته سفيراً وحضراً ، ثم نزل بعده الشام ، ومات بحمص سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » .
 (٤٤) - ١٦٥٣ - (٣) (وَبِإِسْنَادِهِ : عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ شَدَّادَ بْنَ
 أَوْسٍ)

(قال) ثوبان : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « أفطر الحاجم والمحجوم ») .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصيام ،
 باب في الصائم يحتجم ، ولفظه : (قال شيبان : أخبرني أبو قلابة أن
 أبا أسماء الرحبي حدثه أن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ...) الحديث ، والدارمي
 في كتاب الصوم ، باب الحجامة تفطر الصائم ، قال أبو عيسى الترمذي في
 « جامعه » تعليقا على هذا الحديث ، وهو رقم (٧٧٤) عنده : أصح شيء
 في هذا الباب حديث ثوبان وشداد بن أوس ؛ لأن يحيى بن أبي كثير روى
 عن أبي قلابة الحديثين جميعاً ؛ حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس .
 انتهى « سندي » .

قلت : وحديث ثوبان هذا درجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه
 بسوقه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم استشهد له ثانياً بحديث شداد بن أوس رضي الله تعالى عنه ، ولكن
 ذكره تعليقا ، فقال :

(٤٤) - ١٦٥٣ - (٣) (وبإسناده) السابق حدثنا يحيى بن أبي كثير (عن
 أبي قلابة أنه) أي : أن أبا قلابة (أخبره) أي : أخبر ليحيى بن أبي كثير .
 (أن شداد بن أوس) بن ثابت الأنصاري أبا يعلى المدني الصحابي المشهور

بَيْنَمَا هُوَ يَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَقِيعِ ، فَمَرَّ عَلَى رَجُلٍ يَحْتَجِمُ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ الشَّهْرِ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » .

رضي الله تعالى عنه ، وهو ابن أخي حسان بن ثابت شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مات بالشام قبل الستين أو بعدها . يروي عنه : (ع) أخبره (بينما هو) أي : شدداد (يمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبقيع) أي : في البقيع ؛ اسم موضع شرقي المسجد النبوي ، وفيه : مقبرة أهل المدينة ، والفاء في قوله : (فمر) على رجل . . زائدة في جواب (بينما) أي : فبينما هو يمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقيع . . مر النبي صلى الله عليه وسلم (على رجل يحتجم بعدما مضى) وخلا (من الشهر) أي : شهر رمضان (ثمانى عشرة ليلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للرجل المحتجم والحاجم : (أفطر) كل منكما (الحاجم) منكما (والمحجوم) سواء في الإفطار .

وسند حديث شدداد أيضاً من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
ودرجة حديثه أيضاً : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .

وقول الراوي : (بعدما مضى من الشهر ثمانى عشرة ليلة) يدل على كمال حفظ الراوي الحديث وضبطه ؛ بذكر المكان والزمان وحاله .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب الحجامة والقيء للصائم ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب في الصائم يحتجم ، والدارمي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الحجامة للصائم ، وأحمد في « مسنده » ، وقد روى هذا الحديث بضعة عشر صحابياً ، إلا أن أكثر الأحاديث ضعاف ، وقال إسحاق : حديث شدداد رضي الله تعالى عنه إسناده صحيح تقوم به الحجة ، وذكر أبو داود بعد هذا حديث ثوبان من طريقين ، الطريق المقدم

(٤٥) - ١٦٥٤ - (٤) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
فُضَيْلٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

أُجُودَ مِنْهُمَا ، وَقَالَ أَحْمَدُ : أَحَادِيثُ : « أَفْطَرَ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ » ، « وَلَا نِكَاحَ
إِلَّا بَوْلِي » يَشْدُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَيْهَا . انْتَهَى مِنْ « الْعَوْن » .



ثُمَّ اسْتَشْهَدَ الْمُؤَلِّفُ ثَالِثًا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُمَا ، فَقَالَ :

(٤٥) - ١٦٥٤ - (٤) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين .
يروي عنه : (ق) .

قال علي بن محمد : (حدثنا محمد بن فضيل) بن غزوان - بفتح المعجمة
وسكون الزاي - الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق عارف رمي
بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن يزيد بن أبي زياد) الهاشمي مولاهم الكوفي ، ضعيف كبر فتغير وصار
يتلقن وكان شيعياً ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) .
يروي عنه : (م عم) .

(عن مقسم) - بكسر أوله - ابن بجرة - بضم الموحدة وسكون الجيم - مولى
عبد الله بن الحارث ، ويقال : مولى ابن عباس ؛ للزومه له ، صدوق وكان يرسل ،
من الرابعة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) وما له في « البخاري » سوى حديث
واحد . يروي عنه : (خ عم) .

(عن ابن عباس) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

قَالَ : اَحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرِمٌ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه يزيد بن أبي زياد ، وهو ضعيف .

(قال) ابن عباس : (احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم محرم) قال السندي : قوله : (احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم محرم) قد يقال : هذا الحديث لا يدل على بقاء الصوم بعد الحجامة ؛ لجواز أنه كان في سفر أو كون الصوم صوم تطوع يحل فيه الإفطار ، فأفطر بالحجامة ، بل قد جاء ما يدل على أنه كان في حجة الوداع ، وحينئذ كان في صومه أمران : التطوع والسفر . انتهى منه .

قال الخطابي : قوله : (احتجم وهو صائم) وهذا يؤكد قول من رخص في الحجامة للصائم ، ورأى أن الحجامة لا تفسد الصوم ، وفيه دليل على أن الحجامة لا تضر المحرم ما لم تقطع شعراً ، وقد تأول حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من ذهب إلى أن الحجامة تفطر الصائم ، فقال : إنما احتجم النبي صلى الله عليه وسلم صائماً محرماً وهو مسافر ؛ لأننا لا نعلمه كان محرماً وهو مقيم ، وللمسافر أن يفطر بما شاء ؛ من طعام وجماع وحجامة وغيرها .

قلت : وهذا التأويل غير صحيح ؛ لأنه قد أثبتته حين احتجم صائماً ، ولو كان يفسد صومه بالحجامة . . لكان يقال : إنه أفطر بالحجامة ؛ كما يقال : أفطر الصائم بشرب الماء وأكل التمر وما أشبههما . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المحصر وجزاء الصيد وفي مواضع أخر ، ومسلم في كتاب الحج ، باب جواز الحجامة للمحرم ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب المحرم يحتجم ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في الحجامة للمحرم دون ذكر لفظ صائم ، قال : وفي الباب

.....
عن أنس وابن بحينة وجابر ، قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح .

قلت : فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وإن كان سند المؤلف ضعيفاً ؛ كما مر ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد ، وكلها صحاح .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٩) - (٤٩١) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ

(٤٦) - (١٦٥٥) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْجَرَّاحِ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
مَيْمُونٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْبَلُ فِي شَهْرِ

(١٩) - (٤٩١) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ)

(٤٦) - (١٦٥٥) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْجَرَّاحِ (بن سعيد التميمي أبو محمد القهستاني - بضم القاف والهاء وسكون
المهملة ثم مثناة فوقية - نزيل نيسابور ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة
اثنين أو سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (د ق) .
(قالوا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ) سلام بن سليم الحنفي مولا هم الكوفي ، ثقة
متقن صاحب حديث من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن زياد بن عِلَاقَةَ) - بكسر العين المهملة وبالْقَاف - الثعلبي - بالمثلثة
والمهملة - أبي مالك الكوفي ، ثقة رمي بالنصب ، من الثالثة ، مات سنة خمس
وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن ميمون) الأودي أبي عبد الله ثقة عابد مشهور مخضرم ، من
الثانية ، نزل الكوفة ، مات سنة أربع وسبعين (٧٤ هـ) ، وقيل بعدها . يروي
عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل) نساءه (في شهر

الصوم) أي : في رمضان ، قال المازري : ينبغي أن يعتبر حال المقبل ، فإن أثارت منه القبلة الإنزال . . حرمت عليه ؛ لأن الإنزال يمنع منه الصائم ، فكذلك ما أدى إليه ، وإن كان عنها المذي ؛ فمن رأى القضاء منه . . قال : يحرم في حقه ، ومن رأى أن لا قضاء . . قال : يكره ، وإن لم تؤد القبلة إلى شيء . . فلا معنى للمنع منها ، إلا على القول بسد الذريعة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب القبلة للصائم ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب القبلة للصائم ، وأبو داود : في كتاب الصوم ، باب القبلة للصائم ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في القبلة للصائم ، قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .

واختلف أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في القبلة للصائم : فرخص فيها بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في القبلة للشيخ ، ولم يرخصوا للشاب ؛ مخافة ألا يسلم له صومه ، والمباشرة أشد منعاً ، وقد قال بعض أهل العلم : القبلة تنقص الأجر ولا تفطر الصائم ، ورأوا أنَّ للصائم إذا ملك نفسه أن يُقْبَلَ ، وإذا لم يأمن على نفسه . . ترك القبلة ؛ ليسلم له صومه ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي . انتهى « سندي » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(٤٧) - ١٦٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِزْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ إِزْبَهُ .

(٤٧) - ١٦٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ - بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء - القرشي الكوفي قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعدما أضر ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري المدني ، أحد الفقهاء السبعة ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل) بعض نسائه (وهو صائم) ولا تتحرك شهوته بذلك (وأيكُم) أي : وأي منكم (يملك إربه) وشهوته (كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك إربه) ؟! وفي رواية مسلم : (كان رسول الله يقبلني وهو) أي : والحال أنه (صائم ، وأيكُم) أيها الرجال ؛ أي : وأي منكم (يملك إربه) أي : يغلب شهوته ويكفها ؟! استفهام إنكار ؛ أي : لا أحد منكم يكف شهوته (كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك إربه) أي : يكف شهوته ويمنعها .

.....

وقوله : (إربه) بكسر الهمزة وسكون الراء ، وهو رواية الأكثر على بيان النووي ، ويفسر تارةً بأنه الحاجة ، وتارةً بأنه العقل ، وتارةً بأنه العضو ، وأريد ها هنا : العضو المخصوص ، وقد يروى : (أَرَبَه) بفتح الهمزة والراء على المشهور ؛ وهو الحاجة ؛ تريد : الشهوة ، كذا ذكره في « شرح السنة » ، ورده التوربشتي بأن تفسيره بالعضو المخصوص خارج عن سنن الأدب ، قال الطيبي : ولعل ذلك مستقيم ؛ لأن الصديقة رضي الله تعالى عنها ذكرت أنواع الشهوة ، مترقية من الأدنى إلى الأعلى ؛ فبدأت بمقدمتها التي هي القبلية ، ثم ثنت بالمباشرة ؛ من نحو المداعبة والمعانقة ، وأرادت أن تعبر عن المجامعة ، فكنت عنها بالأرب ؛ وأي عبارة أحسن منها ؟! انتهى .

وفيه أن المستحسن إذاً أن الأرب بمعنى الحاجة كنايةً عن المجامعة ، وأما ذكر الذكر . . فغير ملائم للأنثى كما لا يخفى لا سيما في حضور الرجال ، ثم المعنى : أنه كان أملككم وأغلبكم وأقدركم على منع النفس مما لا ينبغي أن يفعل ، قال ابن الملك : أرادت بملكه عليه حاجته : قمعه الشهوة ، فلا يخاف الإنزال ، بخلاف غيره ، وعلى هذا فيكره لغيره القبلية والملامسة باليد ، كذا في « المرقاة » . وفي « الحواشي السنديّة على ابن ماجه » قيل : معناه : أنه مع ذلك يأمن الإنزال والوقاع ، فليس لغيره ذلك ، فهذا إشارة إلى علة عدم إلحاق الغير به في ذلك ، ومن يجيزها للغير . . يجعل قولها إشارة إلى أن غيره له ذلك بالأولى ؛ فإنه أملك الناس لإربه ويباشر ويقبل ، فكيف لا يباح لغيره ؟! انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب المباشرة للصائم ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب بيان أن القبلية في الصوم

(٤٨) - ١٦٥٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكْلٍ ، عَنْ حَفْصَةَ

ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ، ومالك في « الموطأ » ، وأحمد في « المسند » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديثها الأول .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة الأول بحديث حفصة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٨) - ١٦٥٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(قالوا : حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئتين (٢٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن) سليمان (الأعمش) ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مسلم) بن صبيح الهمداني مولا هم أبي الضحى الكوفي العطار ، مشهور بكنيته ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن شتير) بمثناة مصغراً (ابن شكل) - بفتح المعجمة والكاف - العبسي الكوفي ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (م عم) ، قيل : إنه أدرك الجاهلية .
(عن حفصة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ .

(٤٩) - ١٦٥٨ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ

دُكَيْنٍ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ،
.....

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل) نساءه (وهو) أي : والحال أنه
(صائم) أي : ملتبس بالصوم ، ولو أبطلت القبلة الصوم . . لما قبلهن ؛ لأنه
أتقى الناس وأشدّهم مباحدة عن المحظور .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصوم ، باب
بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرّك شهوته عن حفصة
أم المؤمنين ، والدارقطني في كتاب الصيام ، باب القبلة للصائم ، والبيهقي في
كتاب الصيام ، باب إباحة القبلة لمن لم تحرّك شهوته أو كان يملك إربه ، وابن
أبي شعبة في كتاب الصيام ، باب من رخص القبلة للصائم .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث ميمونة رضي الله عنها مولاة النبي
صلى الله عليه وسلم ، فقال :

(٤٩) - ١٦٥٨ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ

دُكَيْنٍ (الكوفي ، واسم دكين : عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول
أبو نعيم الملائي - بضم الميم - مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات
سنة ثمانين ، وقيل : تسع عشرة ومئتين (٢١٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبي يوسف الكوفي ،

ثقة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه :
(ع) .

عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الضَّنِّيِّ ، عَنْ مَيْمُونَةَ مَوْلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ قَبَلَ امْرَأَتَهُ وَهُمَا صَائِمَانِ قَالَ : « قَدْ أَفْطَرَا » .

(عن زيد بن جبير) بن حرمل - بفتح المهملة وسكون الراء - الطائي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي يزيد الضني) - بكسر المعجمة وتشديد النون - مجهول ، من الرابعة . يروي عنه : (س ق) .

(عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم) وخادمته بنت سعد ، ويقال : بنت سعيد ، الصحابية رضي الله تعالى عنها ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويروي عنها : (عم) ، وأبو يزيد الضني ، وأيوب بن خالد بن صفوان ، وطارق بن عبد الرحمن ، وهلال بن أبي هلال المدني ، وآمنة بنت عمر بن عبد العزيز ، وزيد وعثمان ابنا أبي سودة ، لها حديث واحد .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا يزيد الضني ، وهو مجهول .

(قالت) ميمونة : (سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل قبل امرأته وهما) أي : والحال أنهما (صائمان ، قال) أي : قال النبي صلى الله عليه وسلم في جواب سؤاله : (قد أفطرا) أي : قد أفطر كل من الرجل والمرأة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وأورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » في كتاب الصيام حديثاً في القبلة للصائم ، رقم (٨٩٢) من طريق إسرائيل به ، وضعفه بأبي يزيد الضني ، قال الدارقطني : لا يثبت هذا ، وأبو يزيد الضني ليس بمعروف عندهم ، ورواه ابن سعد في « الطبقات الكبرى » في ترجمة ميمونة مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحمد في « مسنده » ، والدارقطني في

« سننه » ، وابن أبي شيبة في « مسنده » ، قال السندي : « قد أفطرا » أي : تعرضا للإفطار ؛ لأن التقبيل من مقدمات الجماع ، وهذا تأويل الحديث إن صح .
فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٦) (١٩٨) ؛ لضعف سنده .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والرابع للاستئناس ، والباقيان للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٠) - (٤٩٢) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ

(٥٠) - ١٦٥٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : دَخَلَ الْأَسْوَدُ وَمَسْرُوقٌ عَلَى
عَائِشَةَ

(٢٠) - (٤٩٢) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ)

(٥٠) - ١٦٥٩ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ)
إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَقْسَمٍ الْمَعْرُوفُ بـ (ابْنِ عَلِيَّةَ) اسْمُ أُمِّهِ ، الْأَسَدِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ مِنْ
الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ) عَبْدِ اللَّهِ (بْنِ عَوْنٍ) بْنُ أَرْطَبَانَ أَبِي عَوْنٍ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ فَاضِلٌ ،
مِنْ أَقْرَانِ أَيُّوبَ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالسَّنِّ ، مِنْ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةً
(١٥٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ) بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْأَسْوَدِ النَّخْعِيِّ أَبِي عِمْرَانَ الْكُوفِيِّ
الْفَقِيهِ ، ثِقَةٌ ، إِلَّا أَنَّهُ يَرْسُلُ وَيُدَلِّسُ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَتَسْعِينَ
(٩٦ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(قَالَ) إِبْرَاهِيمَ : (دَخَلَ) خَالِي (الْأَسْوَدُ) بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسِ النَّخْعِيِّ أَبُو عَمْرٍو
الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ مَخْضَرَمٌ مَكْثَرُ فَقِيهِ ، مِنْ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ
(٧٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(وَمَسْرُوقٌ) بْنُ الْأَجْدَعِ بْنِ مَالِكِ الْهَمْدَانِيِّ الْوَادِعِيِّ أَبُو عَائِشَةَ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ
فَقِيهِ عَابِدٌ مَخْضَرَمٌ ، مِنْ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ (٦٣ هـ) .
يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

أَيُّ : دَخَلَ كُلُّ مِنْهُمَا (عَلَى عَائِشَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

فَقَالَا : أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ ؟ قَالَتْ : كَانَ يَفْعَلُ وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِزْبِهِ .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(فقالا) لها : (أكان) أي : هل كان (رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر) أي : يستمتع بمباشرة وملامسة بشرة بعض أزواجه ؛ بالمعانقة والمفاخضة والمباضعة (وهو صائم ؟) أي : والحال أنه صائم ، قال السندي : (يباشر) أي : يمس بشرة المرأة ببشرته ؛ كوضع الخد على الخد ونحوه . انتهى .

(قالت) عائشة : (كان) رسول الله صلى الله عليه وسلم (يفعل) تلك المباشرة (و) ولكنه (كان أملككم) وأقدركم أيها الرجال (ل) إمساك (لإربه) أي : عضوه عن إمضاء شهوته ؛ أي : أغلبكم وأقدركم لإربه ؛ أي : لكف شهوته ومنعها ، قال العلماء : معنى كلام عائشة : أنه ينبغي لكم الاحتراز عن القبلة ، ولا تتوهموا من أنفسكم أنكم مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم في استباحتها لكم ؛ لأنه يملك نفسه ويأمن من الوقوع في قبلة يتولد منها إنزال أو شهوة أو هيجان أو نحو ذلك ، وأنتم لا تأمنون ذلك ، وطريقكم واللائق بكم الانكفاف عنها . انتهى « نووي » .

وفي حديثها ذكر القبلة ، ثم ذكر المباشرة من نحو المداعبة والمعانقة ، ثم لما أرادت أن تعبر عن المجامعة . . كنت عنها بالإرب ، وهو معنى قولها : (ولكنه أملككم لإربه) بمعنى : أنه ما كان يفعلها مع حومه حول مقدماتها ، والمعنى كما قال ملا علي : أنه كان أغلبكم وأقدركم على منع النفس مما لا ينبغي . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب المباشرة للصائم ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب بيان أن القبلة في الصوم

(٥١) - ١٦٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ ،
حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ،

ليست محرمة على من لا تحرك شهوته ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب
القبلة للصائم ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في مباشرة الصائم ، قال
أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٥١) - ١٦٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (بن عبد الرحمن
الطحان (الواسطي) ضعيف ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ،
وله تسعون سنة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبي) خالد بن عبد الله الطحان الواسطي المزني مولاهم ، ثقة ثبت ،
من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) ، وكان مولده سنة عشر
ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عطاء بن السائب) الثقيفي أبي السائب الكوفي ، ويقال : أبو محمد ،
صدوق اختلط ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(عن سعيد بن جبير) الأسدي مولاهم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ،
وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسل ، قتل بين يدي الحجاج سنة
خمس وتسعين (٩٥ هـ) ولم يكمل الخمسين سنة . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : رُخِّصَ لِلْكَبِيرِ الصَّائِمِ فِي الْمُبَاشَرَةِ وَكُرِهَ لِلشَّابِّ .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن عطاء بن السائب اختلط في آخره ، وخالد بن عبد الله الطحان ممن سمع منه بعد اختلاطه ، ومحمد بن خالد أيضاً ضعيف ، حكموا بتوثيق عطاء بن السائب وصلاحه ، وباختلاطه في آخر عمره ، قال أحمد ابن حنبل : إن عطاء ثقة رجل صالح ، من سمع منه قديماً . . فسماعه صحيح ، ومن سمع منه حديثاً . . فسماعه ليس بشيء ، وشعبة وسفيان ممن سمع منه قديماً ، وجريرو وخالد بن عبد الله وإسماعيل ابن علية ممن سمع منه حديثاً ، كان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها ، قاله البوصيري .

(قال) ابن عباس : (رخص) بالبناء للمجهول ؛ أي : جوز (للكبير) أي : للرجل الكبير السن (الصائم) أي : الملتبس بالصوم ؛ أي : رخص له (في المباشرة) أي : الاستمتاع بمس بشرة المرأة ببشرته (وكره) الاستمتاع بمس بشرتها (للشاب) والمراد بالشاب : الرجل الذي لم تنكسر ثورة شهوته ، ولو كهلاً أو شيخاً .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فهذا الحديث وإن كان موقوفاً . . فمثله لا يقال بالرأي ، فدرجته : أنه صحيح المتن ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢١) - (٤٩٣) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَيْبَةِ وَالرَّفَثِ لِلصَّائِمِ

(٥٢) - ١٦٦١ - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(٢١) - (٤٩٣) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغَيْبَةِ وَالرَّفَثِ لِلصَّائِمِ)

(٥٢) - ١٦٦١ - (١) (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ) بن الفرات القزويني البجلي أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ) المروزي مولى بني حنظلة ، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد ، جمعت فيه خصال الخير ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) ، وله ثلاث وستون سنة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث (بن أبي ذئب) هشام بن شعبة القرشي العامري أبي الحارث المدني أحد الأئمة ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ سَعِيدٍ) بن أبي سعيد كيسان (المقبري) أبي سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة ، تغير قبل موته بأربع سنين ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِيهِ) أبي سعيد كيسان المقبري المدني مولى أم شريك ، ثقة ثبت ، من الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْجَهْلِ وَالْعَمَلَ بِهِ .. فَلَا حَاجَةَ لِلَّهِ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ » .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لم يدع) أي : من لم يترك (قول الزور) أي : الكذب ، والإضافة بيانية ، زاد البخاري في رواية : (والجهل) ، قال الحافظ في « الفتح » : المراد بقول الزور : الكذب . انتهى ، وقال القاري : المراد به : الباطل ؛ وهو ما فيه إثم ، وقال الطيبي : الزور : الكذب والبهتان ؛ أي : من لم يترك القول الباطل من قول الكفر وشهادة الزور والافتراء والغيبة والبهتان والقذف والشتم واللعن ، وأمثالها مما يجب على الإنسان اجتنابها ويحرم عليه ارتكابها .

(والجهل) بالنصب معطوف على (قول الزور) أي : وقول الجهل ؛ كالمزاح والسخرية والشتم (والعمل) بالنصب معطوف أيضاً على (قول الزور) أي : والعمل (به) أي : بقول الزور ؛ كالشهادة والحكم به ، وفي « التحفة » : (به) أي : العمل بالزور ؛ يعني : الفواحش من الأعمال ؛ لأنها في الإثم كالزور ، وقال الطيبي : هو العمل بمقتضاه من الفواحش وما نهى الله عنه .. (فلا حاجة لله) أي : لا التفات ولا مبالاة لله ، وهو مجاز عن عدم القبول لصومه ، نفى السبب وأراد نفى المسبب (في أن يدع) ويترك (طعامه وشربه) فإنهما مباحان في الجملة ، فإذا تركهما ارتكب أمراً حراماً من أصله .. استحق المقت وعدم قبول طاعته ، وقوله : « فلا حاجة لله » لا مفهوم له ؛ فإن الله لا يحتاج إلى شيء . انتهى « تحفة » .

قال القاضي : المقصود من الصوم : كسر الشهوة ، وتطوير الأمانة ، فإذا لم يحصل منه ذلك .. لم يبال بصومه ، ولم ينظر إليه نظر عناية ، فعدم الحاجة عبارة عن عدم الالتفات والقبول ، وكيف يلتفت إليه ، والحال أنه ترك ما يباح

.....
في غير زمان الصوم من الأكل والشرب ، وارتكب ما يحرم عليه في كل زمان؟! انتهى .

قال ابن بطلال : ليس معناه : أن يؤمر بأن يدع صيامه ، وإنما معناه : التحذير من قول الزور وما ذكر معه ، وهو مثل قوله : « من باع الخمر .. فليشقص الخنازير » أي : يذبحها ، ولم يأمره بذبحها ، ولكنه على التحذير والتعظيم لإثم بائع الخمر ، قال الحافظ في « الفتح » : قال شيخنا - يعني : العراقي في « شرح الترمذي » - : لما أخرج الترمذي هذا الحديث .. ترجم : ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم ، وهو مشكل ؛ لأن الغيبة ليست قول الزور ولا العمل ؛ لأنها : أن يذكر غيره بما يكره ، وقول الزور : هو الكذب ، وقد وافق الترمذي بقية أصحاب السنن ، فترجموا بالغيبة ، وذكروا هذا الحديث ، وكأنهم فهموا من ذكر قول الزور والعمل به الأمر بحفظ النطق ، ويمكن أن يكون فيه إشارة إلى الزيادة التي وردت في بعض طرقه ؛ وهي الجهل ؛ فإنه يصح إطلاقه على جميع المعاصي ، وأما قوله : « والعمل به » .. فيعود على الزور ، ويحتمل أن يعود أيضاً على الجهل ؛ أي : والعمل بكل منهما . انتهى ، انتهى « تحفة الأحوذى » .

وقال ابن العربي : مقتضى هذا الحديث : ألا يثاب على صومه ، ومعناه : أن ثواب الصيام لا يقوم في الموازنة بإثم الزور وما ذكر معه ، واستدل بهذا الحديث على أن هذه الأفعال تنقص ثواب الصوم ، وتعقب بأنها صغائر تكفر باجتناب الكبائر ، قاله الشوكاني في « النيل » . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب من لم يدع قول الزور ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب الغيبة للصائم ، والترمذي

(٥٣) - ١٦٦٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « رَبِّ صَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ صِيَامِهِ إِلَّا الْجُوعُ ،

في كتاب الصوم ، باب التشديد في الغيبة للمسلم ، قال : وفي الباب عن أنس ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . انتهى .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد له بحديث آخر لأبي هريرة أيضاً رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٥٣) - ١٦٦٢ - (٢) (حدثنا عمرو بن رافع) بن الفرات القزويني .

(حدثنا عبد الله بن المبارك) المروزي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أسامة بن زيد) الليثي مولاهم أبو زيد المدني ، صدوق يهم ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعيد) بن أبي سعيد (المقبري) أبي سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمانين ومئة ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رب صائم ليس له من صيامه) طائل (إلا الجوع) والعطش ، و (رب) للتكثير في الموضعين

وَرُبَّ قَائِمٍ لَيْسَ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ إِلَّا السَّهَرُ .

(٥٤) - ١٦٦٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ،

(ورب قائم) بالصلاة في الليل (ليس له من قيامه) وصلاته طائل (إلا السهر) وفقد النوم ، قوله : « إلا الجوع » أي : ليس لصومه قبول عند الله ، فلا ثواب له . نعم ؛ سقوط التكليف عن الذمة حاصل عند العلماء .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه النسائي عن محمد بن عبد الله المخزومي عن يحيى بن آدم عن ابن المبارك به ، وليس في روايتنا ، ورواه النسائي أيضاً عن محمد بن حاتم عن حبان عن ابن المبارك ولم يرفعه ، ورواه في « المستدرک » عن أبي بكر بن أبي نصر المروزي عن أبي الموجه عن قتيبة بن سعيد عن إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد المقبري بإسناده ومتمنه ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ووافقه الذهبي . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح متناً وسنداً ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٥٤) - ١٦٦٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(أخبرنا جرير) بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ . . فَلَا يَزِفُّ وَلَا يَجْهَلُ ؛ فَإِنْ جَهِلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ »

(عن الأعمش ، عن أبي صالح) ذكوان السمان المدني ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان) وحصل
(يوم صوم أحدكم) و (كان) هنا تامة . . (فلا يرفث) - بضم الفاء وكسرها -
من بابي نصر وضرب ، ويجوز في ماضيه التثنية ، والمراد بالرفث هنا - وهو
بفتح الراء والفاء ثم المثلثة - : الكلام الفاحش ؛ أي : لا يفحش في الكلام ؛
كالغيبة والنميمة والكذب (ولا يجهل) أي : لا يفعل شيئاً من أفعال أهل الجهل
والبطالة ؛ كضرب الناس والمقاتلة والصياح والصخب في الأسواق ومراودة
النساء .

والمعنى : إذا كان أحدكم صائم يوم من الأيام . . فلا يرفث ؛ أي : فلا يتكلم
الكلام الفاحش ؛ كسب الناس وشتيمهم والغيبة والنميمة ومراودة النساء ، ولا
يجهل ؛ أي : لا يفعل شيئاً من أفعال أهل الجهل والبطالة ؛ كضرب الناس ؛ كما
مر آنفاً ، قال القرطبي : لا يفهم من هذا الحديث أن غير يوم الصوم يباح فيه ما
ذكر ، وإنما المراد : أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم .

(فإن جهل) - بكسر الهاء - أي : فإن اصطال (عليه) وتعدى (أحد) من
أفراد الناس بالكلام الفاحش أو بفعل الجهال ؛ كأن سبه أو ضربه ، وفي رواية
مسلم : (فإن امرؤ شاتمه أو قاتله) أي : شتمه شخص من الناس متعرضاً

لمشاتمته ، أو أراد أن يقاتله ؛ أي : أراد أن يفعل به فعلاً يؤدي إلى القتل ؛ يعني : إن تهيأ أحد لمشاتمته أو مقاتلته . . (فليقل) لذلك الشاتم أو المقاتل ؛ أي : فليقل له بلسانه : (إني امرؤ صائم) ليسمعه الشاتم فَيَنْزَجِرَ عن شتمه ، أو ليحدث به نفسه ؛ ليمنعها من مجازاة الشاتم ، ولو جمع بين الأمرين . . .
لكان حسناً ، وفي رواية مسلم تكرير : (إني صائم) مرتين للتأكيد . انتهى
من « المبارق » .

فإن أصرَّ على قتاله . . دفعه بالأخف ؛ كالصائل ، والمراد من الحديث : أنه لا يعامل بمثل عمله ، بل يقتصر على قوله : (إني صائم) ، ونقل الزركشي :
أو المراد بقوله : « فليقل : إني صائم » مرتين ؛ يقوله مرةً بقلبه ، ومرةً بلسانه ،
فيستفيد بقوله بقلبه كَفَّهُ لسانه عن خصمه ، وبقوله بلسانه كَفَّ خصمه عنه ،
وَتُعَقَّبَ بأن القول حقيقة باللسان ، وأجيب بأنه لا يمنع المجاز . انتهى « فتح
الملهم » .

قال السندي : قوله : « فلا يرفث » أي : لا يفحش في الكلام ، « ولا يجهل »
أي : لا يفعل شيئاً من مقتضيات الجهل ، « فإن جهل » أي : خاصمه أحد قولاً
أو فعلاً وتسبب لمخاصمته بأحد الوجهين . . « فليقل » أي : فليذكر بالقلب
صومه ؛ ليرتدع به عن مقابله بالمثل ، أو ليقُل باللسان تثبيتاً لما في القلب
وتوكيداً ، وليدفع خصمه بهذا الكلام ويعتذر عنده من المقابلة ؛ بأن حاله لا
يناسب المقابلة اليوم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في كتاب الصيام ،
باب النهي عن الرفث والجهل في الصيام ، والنسائي في كتاب الصيام
أيضاً .

.....

فدرجة هذا الحديث : الصحة ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد ، وكلها لأبي هريرة رضي الله عنه .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٥) - ١٦٦٤ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنبَأَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَسَحَّرُوا ؛ »

(٥٥) - ١٦٦٤ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري ، زُمي بالنصب ، والنصب : مَذْهَبٌ تَدَيَّنَ بِهِ النَّاصِبَةُ مِنَ الْخَوَارِجِ ؛ وَهُوَ نَصَبُ الْعَدَاءِ لِلْخَلِيفَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م ع) .)
(أَنبَأَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بَنَ دِرْهَمَ الْأَرْدِيِّ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ كِبَارِ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً (١٧٩ هـ) ، وَلَهُ إِحْدَى وَثَمَانُونَ سَنَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ) الْبَنَانِيُّ مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ الْأَعْمَى ، ثِقَةٌ ، مِنَ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِئَةً (١٣٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قَالَ) أَنَسُ : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَسَحَّرُوا) أَي : تَنَاولُوا شَيْئاً مَّا وَقَتَ السَّحْرِ ، وَهَذَا أَمْرٌ نَدَبٌ ؛ كَمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ ، وَفِي « الْفَتْحِ » : وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى نَدْبِيَةِ السَّحُورِ ، وَفِي « الْقَامُوسِ » : السَّحْرُ : هُوَ قَبِيلُ الصَّبْحِ ، وَفِي « الْكَشَافِ » : هُوَ السُّدُسُ الْأَخِيرُ ، وَقِيلَ : يَدْخُلُ وَقْتُهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ ، وَالْمَعْنَى : أَي : كُلُوا عِنْدَ إِرَادَةِ الصُّومِ شَيْئاً فِي السَّحْرِ ؛ وَهُوَ مِنْ آخِرِ

الليل ما قبل الفجر الصادق ندباً لا وجوباً ، ويدل عليه تعليله صلى الله عليه وسلم بما يعود على نفع الصائمين بقوله : (فإن في السحور بركة) هو بفتح السحور وبضمها ؛ لأن المراد بالبركة : الأجر والثواب ، فيناسب الضم ؛ لأنه مصدر بمعنى : التسحر ، أو البركة لكونه يقوي على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه ، فيناسب الفتح ؛ لأنه حينئذ اسم لما يتسحر به .

وقيل : البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والدعاء في السحر ، والأولى أن البركة في السحور تحصل بجهاز متعددة ؛ وهي اتباع السنة ، ومخالفة أهل الكتاب ، والتقوي به على العبادة ، والزيادة في النشاط ، ومدافعة سوء الخلق الذي يثيره الجوع ، والتسبب بالصدقة على من يسأل إذ ذاك أو يجتمع معه على الأكل ، والتسبب للذكر والدعاء وقت مظنة الإجابة ، وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل أن ينام ، قاله الحافظ في « الفتح » ، وقال القرطبي : هذا الأمر أمر إرشاد إلى المصلحة ؛ وهي حفظ القوة التي يخاف سقوطها مع الصوم من الذي لا يتسحر فيه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصيام ، باب بركة الصوم ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب فضل السحور ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في فضل السحور .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٥٦) - ١٦٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ سَلَمَةَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
.....

(٥٦) - ١٦٦٥ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي أبو بكر البصري بNDAR ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو عامر) القيسي العقدي - بفتحيتين - عبد الملك بن عمرو البصري ، ثقة مأمون ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس ومئتين (٢٥٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا زمعة) بسكون الميم (بن صالح) الجندي - بفتح الجيم والنون - اليماني ، نزيل مكة ، أبو وهب ، ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون ، من السادسة . يروي عنه : (م ت س ق) .

(عن سلمة) بن وهرام - بالراء - اليماني ، صدوق ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عكرمة) الهاشمي مولا هم ؛ مولى ابن عباس أبي عبد الله البربري ، ثقة ثبت مفسر ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه زمعة بن صالح ، وهو ضعيف على ما قالوا ، ولكن قال الحاكم (٤٣٥/١) : زمعة بن صالح وسلمة بن وهرام اليمانيان ليسا بالمتروكين اللذين لا يُحتج بهما ، لكن الشيخين لم يخرجاه عنهما ، وعلى ما قاله الحاكم ؛ فزمعة مختلف فيه ، فيكون حكم السند : الحسن .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « اَسْتَعِينُوا بِطَعَامِ السَّحَرِ عَلَى صِيَامِ النَّهَارِ ، وَبِالْقِيلُولَةِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ » .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : استعينوا بطعام السحر على صيام النهار) أي : بأكلكم وقت السحر على تحصيل القوة على صيام النهار (وبالقيلولة) أي : واستعينوا بالاستراحة والنوم نصف النهار (على) تحصيل القوة والنشاط في (قيام الليل) وصلاته .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الحاكم في « المستدرک » عن الأصم عن محمد بن سنان القزاز عن أبي عامر به ، وله شاهد من حديث أنس المذكور قبله في « ابن ماجه » ، والذي رواه الترمذي في « الجامع » ، وقال : حسن صحيح ، قال : وفي الباب عن أبي هريرة ، وابن مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وعمرو بن العاص ، والعرباض بن سارية ، وعتبة بن عبد الله ، وأبي الدرداء ، وقال الحاكم : هذا الحديث من غرر الحديث في هذا الباب .

فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣) - (٤٩٥) - بَابُ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ السُّحُورِ

(٥٧) - ١٦٦٦ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ
الدَّسْتَوَائِيِّ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ
.....

(٢٣) - (٤٩٥) - (باب ما جاء في تأخير السحور)

(٥٧) - ١٦٦٦ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين
(٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام) بن أبي عبد الله سَنَبَر - بوزن جعفر - (الدستوائي) أبي بكر
البصري ، ثقة ثبت ، وقد رمي بالقدر ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين
ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات
سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

(عن زيد بن ثابت) بن الضحاك بن زيد الأنصاري الخزرجي النجاري المدني
كاتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنه ، مات سنة
خمس أو ثمان وأربعين ، وقيل : بعد الخمسين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ومن لطائفه
أن فيه رواية صحابي عن صحابي .

قَالَ : تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ ،
قُلْتُ : كَمْ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : قَدَرُ قِرَاءَةِ خَمْسِينَ آيَةً .

(قال) زيد بن ثابت : (تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال
ابن أبي جمرة : في الحديث تأنيس الفاضل بأصحابه بالمؤاكلة ، وجواز المشي
بالليل للحاجة ؛ لأن زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وسلم ،
وفيه الاجتماع على السحور ، وفيه حسن الأدب في العبارة ؛ لقوله : (تسحرنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، ولم يقل : (نحن ورسول الله صلى الله عليه
وسلم) لما يشعر لفظ المعية بالتبعية .

(ثم قمنا إلى الصلاة) أي : إلى صلاة الفجر ، والحديث كما يدل على
تأخير السحور . . كذلك يدل على تعجيل صلاة الفجر . انتهى « سندي » ، قال
أنس : (قلت) لزيد : (كم بينهما ؟) أي : كم قدر ما بين السحور وصلاة الفجر
من الزمن ، (كم) : استفهامية في محل الرفع مبتدأ ، (بينهما) : ظرف متعلق
بالخبر المحذوف ، وفي رواية مسلم : (كم كان قدر ما بينهما ؟) ، وعلى هذه
الرواية (كم) : استفهامية في محل نصب خبر مقدم لكان ؛ للزومها الصدارة .
(قال) زيد لأنس : كان بينهما (قدر) زمن (قراءة خمسين آية) وفي الحديث
الحث على تأخير السحور إلى قبيل الفجر . انتهى « نووي » ، وفي « البخاري » :
(قدر خمسين آية) أي : متوسطة ؛ لا طويلة ولا قصيرة ، ولا سريعة ولا بطيئة ،
قال الحافظ : يعني : قدر ثلث خمس ساعة - أي : أربع دقائق - ولعلها : مقدار
ما يتوضأ ، فأشعر ذلك بالتغليس الشديد في رمضان ، وهو أيسر لعامة المصلين
من حيث حضورهم الجماعة ، وأهون عليهم من الإشفار إذا أخرجوا السحور جداً ؛
كما يعلم بالتجربة ، والله أعلم .

قال المهلب وغيره : وفيه تقدير الأوقات بأعمال البدن ، وكانت العرب تقدر

.....

الأوقات بالأعمال ؛ كقولهم : (قدر حلب شاة) و (قدر نحر جزور) ، فعدل زيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير بالقراءة ؛ إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ، ولو كانوا يقدرون بغير العمل . . لقال مثلاً : (قدر درجة) أو (ثلث خمس ساعة) ، وقال ابن أبي جمرة : فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة بالتلاوة ، وفيه تأخير السحور ؛ لكونه أبلغ في المقصود .

قال ابن أبي جمرة : كان صلى الله عليه وسلم ينظر إلى ما هو الأرقق بأتمه فيفعله ؛ لأنه لو لم يتسحر . . لاتبعوه ، فيشق على بعضهم ، ولو تسحر في جوف الليل . . لشق أيضاً على بعضهم ممن يغلب عليه النوم ؛ فقد يفضي إلى ترك الصبح ، أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر ، وقال : فيه أيضاً تقوية على الصيام ؛ لعموم الاحتياج إلى الطعام ، ولو ترك . . لشق على بعضهم ، لا سيما من كان صفراوياً ؛ فقد يغشى عليه ، فيفضي إلى الإفطار في رمضان .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت الفجر ، وفي كتاب الصيام ، باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب ما جاء في فضل السحور ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في تأخير السحور ، قال أبو عيسى : حديث زيد بن ثابت حديث حسن صحيح ، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق ؛ استحَبُّوا تأخير السحور ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب قدر ما بين السحور وبين صلاة الصبح .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٥٨) - ١٦٦٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زَيْدٍ عَنْ حُذَيْفَةَ
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث زيد بحديث حذيفة رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(٥٨) - ١٦٦٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو بكر بن عياش) بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنط مشهور بكنيته ، والأصح أنها اسمه ، وقيل : اسمه محمد ، أو عبد الله ، أو سالم ، ثقة عابد ، إلا أنه لما كبر . . ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عاصم) بن بهدلة ؛ وهو ابن أبي النجود - بنون وجيم - الأسدي الكوفي أبو بكر المقرئ ، صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن زر) - بكسر أوله وتشديد الراء - ابن حبيش - بمهملة وموحدة ومعجمة مصغراً - ابن حباشة - بضم المهملة بعدها موحدة - الأسدي الكوفي أبي مريم ، ثقة فاضل مخضرم ، من الثانية ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين (٨٣ هـ) ، وهو ابن مئة وسبع وعشرين سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن حذيفة) بن اليمان رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : تَسَحَّرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ النَّهَارُ إِلَّا أَنَّ الشَّمْسَ
لَمْ تَطْلُعَ .

(٥٩) - ١٦٦٨ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ،

(قال) حذيفة : (تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هو) أي :
الوقت الذي تسحرنا فيه (النهار إلا أن الشمس لم تطلع) .

قوله : (هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع) قال السندي : الظاهر أن المراد
بالنهار : هو النهار الشرعي ، والمراد بالشمس : الفجر ؛ لكونه من آثار الشمس ،
والمراد أنه : في قرب طلوع الفجر ؛ بحيث يقال له : النهار ، لكن ما كان الفجر
طالعاً ، وقيل : الحديث منسوخ ، وهو مشكل بأن الصوم قد نسخ فيه التشديد
إلى التخفيف دون العكس ، والله أعلم .

وكأن هذا هو المراد بما في بعض نسخ الكتاب : (وقال أبو إسحاق)
إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي ، نزيل بغداد ، صدوق حافظ ، من العاشرة ،
يروي عنه : (ت ق) : (حديث حذيفة منسوخ وليس بشيء) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الصيام ، باب
تأخير السحور ، وذكر الاختلاف على زر ، رقم (٣٣٢٥) .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وهو مؤول بما قاله السندي ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث زيد بن ثابت بحديث ابن مسعود رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٥٩) - ١٦٦٨ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ (المقومى - بتشديد الواو

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي عُمَانَ
النَّهْدِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سُحُورِهِ ؛ »

المكسورة - أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة
ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ التميمي القطان أبو سعيد البصري ،
ثقة متقن حافظ إمام قدوة ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة
(١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(و) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) وقد ينسب إلى جده ، وقيل : هو
إبراهيم أبو عمرو البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة
(١٩٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (عن سليمان) بن طرخان (التيمي) أبي المعتمر البصري ، ثقة
عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) ، وهو ابن سبع
وتسعين سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي عثمان النهدي) عبد الرحمن بن مل - بميم مثلثة ولام مشددة -
مشهور بكنيته ، ثقة ثبت عابد مخضرم ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) ،
وقيل بعدها ، وعاش مئة وثلاثين سنة ، وقيل أكثر . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن مسعود) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنعن أحدكم) أيها المسلمون
(أذان بلال) بن رباح الحبشي (من) تناول (سحوره) بفتح السين : اسم لما
يؤكل وقت السحر ؛ أي : من تناول طعامه وشرابه ، وبضمها : اسم للفعل ؛

فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ لِيَنْتَبِهَ نَائِمُكُمْ ، وَلِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ ، وَلَيْسَ الْفَجْرُ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا ، وَلَكِنْ هَكَذَا يَعْتَرِضُ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ » .

أي : من أكل سحوره وطعامه (فإنه) أي : فإن بلالاً (يؤذن) قبل الفجر (لينتبه) ويستيقظ (نائمكم) ويتأهب لصلاة الصبح بالغسل ونحوه ، وليوتر إن لم يوتر ، وليتسحر إن أراد الصوم (وليرجع) - بفتح الياء وكسر الجيم المخففة - أي : وليرد الأذان (قائمكم) بالنصب على المفعولية ؛ أي : متهجدكم إلى راحة فينام غفوة ، فيقوم إلى صلاة الصبح نشيطاً (وليس الفجر) الذي يتعلق به الأحكام (أن يقول) أي : أن يظهر الضوء (هَكَذَا) أي : مستطيلاً في السماء (ولكن) الفجر الذي يتعلق به الأحكام (هَكَذَا) أي : (يعترض) وينتشر الضوء (في أفق السماء) ونواحيها وأسافلها يميناً وشمالاً ، وهذا هو الفجر الصادق الذي يتعلق به الأحكام .

والحاصل : أن فيكم من قام في الليل ومن نام ، ويحتاج القائم إلى أن يخبره أحد بقرب الفجر ؛ ليرجع إلى بعض حوائجه ، وكذا النائم يستفز للصلاة ؛ لأنهم كانوا يصلون بغسل ، وليس الفجر أن يقول هَكَذَا ؛ أي : ليس الفجر الذي عليه مدار الصوم ظهور النور على هذا الوجه ، والقول بمعنى : ظهور النور . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في مواضع كثيرة ؛ منها : كتاب الأذان ، وكتاب الصوم ، وكتاب الطلاق ، إلى غير ذلك ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب في وقت السحور عن ابن مسعود ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في بيان الفجر عن سمرة بن جندب ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والنسائي في كتاب الصوم ، باب كيف الصوم .

.....

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٠) - ١٦٦٩ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا :
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَزَالُ النَّاسُ »

(٦٠) - ١٦٦٩ - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير - مصغراً - السلمي
الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(ومحمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي ، صدوق ، من العاشرة ، مات
سنة أربعين وميتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا عبد العزيز بن أبي حازم) سلمة بن دينار المدني ، صدوق
فقيه ، من الثامنة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) ،
وقيل بعد ذلك .

(عن أبيه) سلمة بن دينار الأعرج التمار المدني القاضي مولى الأسود بن
سفيان ، ثقة عابد ، من الخامسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه :
(ع) .

(عن سهل بن سعد) بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي
أبي العباس المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثمان
وثمانين ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من ربايعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يزال) أمر (الناس) أي : أمر هذه

الأمة ملتبساً (بخير) وصلاح ، منتظماً على سنتي وسنة خلفائي (ما عجلوا الإفطار) من الصوم وبادروا إليه بعد تحقق الغروب ، ف (ما) مصدرية ظرفية ؛ أي : لا يزالون ملتبسين بخير وصلاح مدة تعجيلهم الفطر ؛ لأنه دأب سيد المرسلين ؛ ليحصل الحضور في الصلاة بفراغ قلب ، وإذا أخروه . . كان ذلك علامة على فساد يقعون فيه ؛ وهو مخالفة سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، قاله ملا علي .

وفي التعجيل إظهار العجز المناسب للعبودية ، ومبادرة إلى قبول الرخصة من الحضرة الربوبية ، ويسن تقديمه على الصلاة ؛ للخبر الصحيح : « ولو بشرية ماء » ، وصح أن الصحابة كانوا أعجل الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً ، وأهل البدعة يؤخرونه إلى اشتباك النجوم ، ومتابعة الرسول صلى الله عليه وسلم هي الطريق المستقيم ، مَنْ تَعَوَّجَ عنها . . فقد ارتكب المُعَوَّجَ من الضلال ولو في العبادة . انتهى من « المرقاة » بتصرف في العبارة .

وروى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضاً بلفظ : « لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم » ، وفيه بيان العلة في ذلك ، قال المهلب : والحكمة في ذلك ألا يُزاد في النهار من الليل ، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة ، واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق الغروب ؛ كما أشرنا إليه آنفاً بالرؤية ، أو بإخبار عدلين ، وكذا عدل واحد على الأرجح ، قال ابن دقيق العيد : وفي الحديث رد على الشيعة في تأخير الفطر إلى ظهور النجوم ، ولعل لهذا هو السبب في وجود الخير بتعجيل الفطر ؛ لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة . انتهى .

والأولى أن يكون السبب ما زاده أبو هريرة في حديثه ؛ لأن اليهود والنصارى

(٦١) - ١٦٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ،
.....

يؤخرون ، أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما ، وتأخير أهل الكتاب له أمد ، وهو ظهور النجوم ؛ فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحديته صلى الله عليه وسلم بذلك . كذا في « الفتح » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصيام ، باب تعجيل الإفطار ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب فضل السحور ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب تعجيل الإفطار ، قال : وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وعائشة وأنس بن مالك ، قال أبو عيسى : حديث سهل بن سعد حديث حسن صحيح ، وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ استحباوا تعجيل الفطر ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق ومالك في « الموطأ » في كتاب الصيام ، باب ما يستحب من تعجيل الفطر وغيرهم .
فدرجة هذا الحديث : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه .



ثم استشهد المؤلف لحديث سهل بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦١) - ١٦٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسي الكوفي ، ثقة عالم حافظ ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا محمد بن بشر) بن الفرافصة العبدي الكوفي ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي أبي عبد الله المدني ،

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ ، عَجَّلُوا الْفِطْرَ ؛ فَإِنَّ الْيَهُودَ يُؤَخِّرُونَ » .

صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزال الناس) أي : لا تزال أمتي ملتبسين (بخير) وصلاح واستقامة (ما) مصدرية ظرفية (عجلوا) أي : مدة تعجيلهم (الفطر) من الصوم ، (عجلوا) أيها المسلمون (الفطر) أي : بادروا بالفطر من الصوم إذا تحققت الغروب ، ولا تؤخروا إلى اشتباك النجوم ؛ كأهل الكتاب ؛ (فإن اليهود) والنصارى (يؤخرون) الفطر من الصوم .

قال الطيبي : في هذا التعليل دليل على أن قوام الدين الحنيفي على مخالفة الأعداء من أهل الكتاب ، وأن في موافقتهم تلفاً للدين . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب ما يستحب من تعجيل الفطر ، والنسائي ، قال المنذري : وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة ، وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث سهل بن سعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

.....

فهذا الحديث درجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وله شاهد
من حديث سهل بن سعد ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٢) - (١٦٧١) - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ ، عَنْ الرَّبَابِ أُمِّ الرَّائِحِ

(٦٢) - (١٦٧١) - (١) (حدثنا عثمان ابن أبي شيبة) العباسي الكوفي أخو أبي بكر ، أكبر منه بسنتين .

(حدثنا عبد الرحيم بن سليمان) الكناني أو الطائي أبو علي الأشمل المروزي ، نزيل الكوفة ، ثقة له تصانيف ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ومحمد بن فضيل) بن غزوان الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن فضيل ، عن عاصم) بن سليمان (الأحول) أبي عبد الرحمن البصري التميمي مولاهم ، ثقة حافظ ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن حفصة بنت سيرين) أم الهذيل الأنصارية مولاتهم البصرية ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت بعد المئة . يروي عنها : (ع) .

(عن الرباب) بفتح أولها وتخفيف الموحدة وآخرها موحدة (أم الرائح)

بِنْتِ صُلَيْعٍ ، عَنْ عَمِّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ .. فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ .. فَلْيُفْطِرْ عَلَى الْمَاءِ ؛ فَإِنَّهُ طَهُورٌ » .

براء مهملة وهمزة مكسورة بعد الألف وحاء مهملة (بنت صليع) - بمهملتين مصغراً - الضبية البصرية ، مقبولة ، من الثالثة . يروي عنها : (عم) .

(عن عمها سلمان بن عامر) بن أوس بن حجر - بتقديم المهملة - ابن عمرو بن الحارث الضبي البصري الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (خ عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

(قال) سلمان بن عامر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أفطر أحدكم) أيها المسلمون ؛ أي : أراد الفطر من صومه فرضاً كان أو نفلاً .. (فليفطر على تمر) قيل : لأنه يقوي البصر ، ويدفع الضعف الحاصل فيه بالصوم ؛ (فإن لم يجد) تمرأ .. (فليفطر على الماء ؛ فإنه) أي : فإن الماء (طهور) من الأنجاس الحسية ؛ فهو أحق ما يستعمل في الإفطار الذي هو قرينة وتتميم لقرينة . انتهى « سندي » مع زيادة .

وقوله : « فليفطر على تمر » الأمر فيه للندب ، قال البخاري في « صحيحه » : باب يفطر بما تيسر من الماء أو غيره ، ثم ذكر حديث عبد الله بن أبي أوفى قال : سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم ، فلما غربت الشمس .. قال : « انزل فاجدح لنا ... » إلى آخره ، قال الحافظ في « الفتح » : لعل البخاري أشار إلى أن الأمر في قوله : « من وجد تمرأ .. فليفطر عليه ، ومن لا .. فليفطر على الماء » .. ليس على الوجوب ، وقد شذ ابن حزم فأوجب الفطر على التمر ، وإلا .. فعلى الماء . انتهى .

.....

وفي قوله : « فليفطر على تمر ... » إلى آخره .. دليل : على مشروعية الإفطار بالتمر ، فإن عدم .. فبالماء ، ولكن حديث أنس عند الترمذي يدل على أن الرطب أولى من اليابس ، فيقدم عليه إن وجد ، ولكن قال الترمذي فيه : هذا حديث غريب ، وإنما شرع الإفطار بالتمر ؛ لأنه حلو ، وكل حلو يقوي البصر الذي يضعف بالصوم ، وهذا أحسن ما قيل لنا في المناسبة ، وقيل : لأن الحلو يوافق الإيمان ويرق القلب ، وإذا كانت العلة كونه حلواً ، والحلو له ذلك التأثير .. فليحلق به الحلويات كلها ، قاله الشوكاني وغيره . وقال ابن الملك : الأولى أن تحال عنته إلى الشارع . انتهى .

قلت : لا شك في كونه أولى . انتهى « تحفة الأحوذى » .

قوله : « فإن الماء طهور » أي : بالغ في الطهارة ، فيبتدأ به تفاعلاً بطهارة الظاهر والباطن ، قال الطيبي : لأنه مزيل المانع من أداء العبادة ، ولذا من الله تعالى به على عباده بقوله : ﴿ وَأَزَلْنَا مِنْ أَلَمِّ مَاءِ طَهُورًا ﴾ ^(١) كذا في « المرقاة » ، وقال ابن الملك : يزيل العطش عن النفس . انتهى ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم عند الإفطار : « ذهب الظمأ ، وابتلت العروق ، وثبت الأجر إن شاء الله » أخرجه أبو داود والنسائي . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب ما يفطر عليه ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما يستحب عليه الإفطار ، وقال : حديث حسن صحيح .

(١) سورة الفرقان : (٤٨) .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٦) - (٤٩٨) - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَرْضِ الصَّوْمِ مِنَ اللَّيْلِ

وَالْخِيَارِ فِي الصَّوْمِ

(٦٣) - ١٦٧٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْقَطَوَانِيُّ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ حَفْصَةَ
.....

(٢٦) - (٤٩٨) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي فَرْضِ الصَّوْمِ مِنَ اللَّيْلِ

وَالْخِيَارِ فِي الصَّوْمِ)

(٦٣) - ١٦٧٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْقَطَوَانِيُّ - بفتح القاف والطاء - أَبُو الْهَيْثَمِ الْبَجَلِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ ، صَدُوقٌ ، يَتَشَبَّهُ ، مِنْ كِبَارِ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ وَمِئَتَيْنِ (٢١٣ هـ) ، وَقِيلَ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (خ م ت س ق) .

(عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ حَازِمٍ) وَقِيلَ : ابْنُ أَبِي حَازِمٍ الْبَزَازُ الْمَدَنِيُّ ، صَدُوقٌ تَكَلَّمَ فِيهِ لِلْقَدَرِ ، مِنْ السَّابِعَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) بَنِي مُحَمَّدٍ (بَنِي عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ) الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ الْقَاضِي ، ثِقَةٌ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً (١٣٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ سَالِمٍ) بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْعَدَوِيِّ أَبِي عَمْرِو الْمَدَنِيِّ ، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ ، وَكَانَ ثَبَتًا عَابِدًا فَاضِلًا ، كَانَ يُشَبَّهُ بِأَبِيهِ فِي الْهَدْيِ وَالسَّمْتِ ، مِنْ كِبَارِ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ فِي آخِرِ سَنَةِ سِتٍّ وَمِئَةٍ (١٠٦ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ) أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ (بَنِي عَمْرِو عَنْ حَفْصَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى

عَنْهُمْ .

قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَفْرِضْهُ مِنْ اللَّيْلِ » .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) حفصة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صيام) صحيحاً (لمن لم يفرضه) أي : لمن لم يجزم نيته (من الليل) أي : في بعض ساعات الليل ؛ يعني : قبل الفجر الصادق ؛ مأخوذ من فرضه ؛ إذا قدره وجزمه ؛ أي : لمن لم ينو في الليل نية جازمة بلا تعليق يقيني بلا شك ، فحمله كثير منهم على صيام الفرض ؛ لأنه المتبادر ، وفي رواية الترمذي وأبي داود : (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يجمع) - بضم أوله وكسر الميم - من أجمع الرباعي ؛ أي : لم يجزم نية (الصيام قبل الفجر ، فلا صيام له) .

قال في « النهاية » : الإجماع : إحكام النية والعزيمة ، يقال : أجمعت الرأي وأزمعته وعزمت عليه بمعنى . انتهى ، والمعنى : من لم يصمم العزم على الصوم (قبل الفجر) أي : قبل الفجر الصادق . . (فلا صيام له) ظاهره : أنه لا يصح الصوم بلا نية قبل الفجر فرضاً كان أو نفلاً ، وإليه ذهب ابن عمر وجابر بن زيد ومالك والمزني وداود ، وذهب الباقر إلى جواز النفل بنية من النهار ، وخصصوا هذا الحديث بما روي عن عائشة أنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتيني ويقول : « أعندك غداء ؟ » فأقول : لا ، فيقول : « إني صائم » ، وفي رواية : « إني إذا لصائم » ، و (إذا) للاستقبال ، وهو جواب وجزاء ، كذا في « المرقاة » ، قلت : والظاهر الراجح هو ما ذهب إليه الباقر . انتهى « تحفة الأحوذى » .

قال أبو عيسى : حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله ، وهو أصح ، وإنما معنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم : لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل طلوع الفجر في

.....
رمضان ، أو في قضاء رمضان ، أو في صيام نذر ، إذا لم ينوه من الليل . . لم يجزه ، وأما صيام التطوع . . فمباح له أن ينويه بعدما أصبح ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ، واستدلوا بحديث الباب وبحديث عائشة المذكور آنفاً ، وقال الحافظ في « التلخيص » : واختلف الأئمة في رفع هذا الحديث ووقفه : فقال ابن أبي حاتم عن أبيه : لا أدري أيهما أصح ؛ يعني : رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم ، لكن الوقف أشبه ، وقال أبو داود : لا يصح رفعه .

وقال الترمذي : الموقوف أصح ، ونقل في « العلل » عن البخاري أنه قال : هو خطأ ، وهو حديث فيه اضطراب ، والصحيح عن ابن عمر موقوف ، وقال النسائي : الصواب عندي أنه موقوف ، ولم يصح رفعه ، وقال أحمد : ما له عندي ذلك الإسناد ، وقال الحاكم في الأربعين : صحيح على شرط الشيخين ، وقال في « المستدرک » : صحيح على شرط البخاري ، قال البخاري : رواه ثقات إلا أنه روي موقوفاً ، وقال الخطابي : أسنده عبد الله بن أبي بكر ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وقال ابن حزم : الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة ، وقال الدارقطني : كلهم ثقات . انتهى كلام الحافظ .

وقال الشوكاني : وقد تقرر في الأصول أن الرفع من الثقة زيادة مقبولة ، وإنما قال ابن حزم : الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة ؛ لأن من رواه مرفوعاً . . فقد رواه موقوفاً باعتبار الطرق ، قال : وفي الباب عن عائشة عند الدارقطني ، وفيه عبد الله بن عباد ، وهو مجهول ، وقد ذكره ابن حبان في « الضعفاء » ، وعن ميمونة بنت سعد عند الدارقطني أيضاً بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أجمع الصيام من الليل . . فليصم ، ومن أصبح ولم يجمعه . . فلا يصم » ، وفي إسناده الواقدي . انتهى كلام الشوكاني .

قلت : وأما الاختلاف في رفع حديث حفصة . . فأجيب عنه بأن الرفع زيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وأما حمله على نفس الكمال . . فغير ظاهر ، والظاهر أن النفي متوجه إلى الصحة ، أو إلى نفي الذات الشرعية ، هذا عندي ، والله تعالى أعلم . انتهى من « التحفة » باختصار .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب النية في الصيام ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ، والنسائي في كتاب الصوم ، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح مرفوع ؛ لصحة سنده ، ولأن الرفع زيادة ، فهي مقبولة من الثقة ، ولأن من حفظ . . حجة على من لم يحفظ ، والغرض بسوقه : الاستدلال به ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث حفصة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٤) - ١٦٧٣ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى (الفزاري أبو محمد الكوفي ، نسيب السدي أو ابن بنته أو ابن أخته ، صدوق يخطئ رمي بالرفض ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .
(حدثنا شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة ، صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه بعدما ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » ، فَتَقُولُ : لَا ، فَيَقُولُ : « إِنِّي صَائِمٌ » ، فَيَقِيمُ عَلَيَّ صَوْمِهِ ، ثُمَّ يُهْدِي لَنَا شَيْءً فَيُفْطِرُ قَالَتْ : وَرَبَّمَا صَامَ وَأَفْطَرَ ،

(عن طلحة بن يحيى) بن طلحة بن عبيد الله التيمي المدني نزيل الكوفة صدوق يخطئ ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن مجاهد) بن جَبْرِ - بفتح الجيم وسكون الموحدة - أبي الحجاج المخزومي مولاهم المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وله ثلاث وثمانون سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) الصديقة رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) عائشة : (دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حجرتي (فقال) لي : (هل عندكم شيء) من طعام ؟ وفي رواية صحيحة : « هل عندكم من غداء ؟ » - بفتح الغين المعجمة والذال المهملة - وهو ما يؤكل قبل الزوال ، كذا في « المرقاة » (فنقول) أي : فقلت له ، كما في رواية مسلم : (لا) أي : ما عندنا شيء من غداء (فيقول) أي : فقال لي : (إني صائم) وهذا يدل على جواز نية النفل في النهار (فيقيم) أي : فأقام واستمر (على صومه ثم يهدي لنا شيء) أي : أهدي لنا شيء من هدية طعام (فيفطر) على تلك الهدية .

(قالت) عائشة : (وربما صام) النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أول النهار (وأفطر) آخره ، قال السندي : أي : جمع بينهما ؛ أي : بين الصوم والفطر في

قُلْتُ : كَيْفَ ذَا ؟ قَالَتْ : إِنَّمَا مَثْلُ هَذَا مَثْلُ الَّذِي يَخْرُجُ بِصَدَقَةٍ فَيُعْطَى
بَعْضًا وَيُمْسِكُ بَعْضًا .

يوم واحد ، قال مجاهد : (قلت) لعائشة : (كيف ذا ؟) أي : كيف الجمع بين
الصوم والإفطار في يوم واحد ؟ أي : كيف يصح ذلك ؟ (قالت) عائشة في
جواب سؤالي : (إنما مثل هذا) أي : إنما صفة هذا الذي يصوم بعض اليوم
ويفطر بعضه (مثل الذي يخرج) من بيته (بصدقة) أي : بما لا يريد أن يتصدق
به (فيعطي بعضاً) من ذلك المال وهو مثل صومه أول النهار (ويمسك بعضاً)
آخر منه ؛ أي : يمسك الباقي بلا تصدق ، وهو مثل إفطاره آخره .

ومقتضاه : أنه يثاب على البعض الذي صامه مع أنه لم يكمل صومه ، وذلك
محتمل ، ولكنه خاص به ؛ لأن عمله للتشريع فيثاب عليه ثواب التشريع ، والله
أعلم . قال القاري : قوله : (فيفطر) أي : على تلك الهدية ، قال ميرك : يدل هذا
على جواز إفطار النفل ، وبه قال الأكثرون ، وقال أبو حنيفة : يجوز بعذر ، وأما
بدونه . . فلا . انتهى من « التحفة » .

ويؤيد قول الأكثرين حديث أم هانئ ، أخرجه الترمذي وأبو داود : « الصائم
المتطوع أمين أو أمير نفسه ؛ إن شاء . . صام ، وإن شاء . . أفطر » ، قال الخطابي :
ففي هذا الحديث نوعان من الفقه : أحدهما : جواز تأخير نية الصوم عن أول
النهار إذا كان تطوعاً ، والآخر : جواز إفطار الصائم قبل الليل إذا كان متطوعاً به ،
ولم يذكر فيه إيجاب القضاء ، وكان غير واحد من الصحابة يذهب إلى ذلك ؛
منهم : ابن مسعود وحذيفة وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصاري رضي الله تعالى
عنهم ، وبه قال الشافعي وأحمد ابن حنبل ، وكان ابن عمر لا يصوم تطوعاً حتى
يجمع من الليل ، وقال جابر بن زيد : لا يجزئه في التطوع حتى يبیت النية ، وقال
مالك بن أنس في صوم النافلة : لا أحب أن يصوم أحد إلا أن يكون قد نوى
الصيام من الليل . انتهى من « العون » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيام ، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب في الرخصة في ذلك ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب صيام المتطوع من غير تبييت ، والنسائي في كتاب الصوم ، باب النية في الصوم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والآخر للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٧) - (٤٩٩) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصْبِحُ جُنْبًا وَهُوَ يُرِيدُ الصِّيَامَ

(٦٥) - ١٦٧٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْقَارِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : لَا وَرَبِّ الْكُعْبَةِ ؛

(٢٧) - (٤٩٩) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصْبِحُ جُنْبًا وَهُوَ يُرِيدُ الصِّيَامَ)

(٦٥) - ١٦٧٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجرائي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن يحيى بن جعدة) بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي ، ثقة ، من الثالثة ، وقد أرسل عن ابن مسعود نَحْوَهُ . يروي عنه : (د س ق) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن عبد (القاري) وقد ينسب إلى جده . يروي عنه : ابنه محمد ، ويحيى بن جعدة . ويروي عن : أبي هريرة ، وأبي أيوب ، قلت : عبد الله بن عمرو بن عبد ذكره ابن حبان والبغوي في الصحابة ؛ لأن له رؤية ، وكان عابداً . انتهى « تهذيب » ، وفي « التقريب » : مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (م د) .

(قال) عبد الله بن عمرو : (سمعت أبا هريرة) حالة كونه (يقول) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(لا) أقول هذا الحديث الآتي من قبل نفسي (ورب الكعبة) أي : أقسمت

مَا أَنَا قُلْتُ : مَنْ أَصْبَحَ وَهُوَ جُنُبٌ . . فَلْيُفْطِرْ ، مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ .

لكم برب الكعبة ، وقوله : (ما) نافية مؤكدة للنفي المفهوم من (لا) السابقة ؛ أي : ورب الكعبة ؛ ما (أنا قلت) هذا الحديث من قبل نفسي ورأيي (من أصبح) أي : دخل في الصباح (وهو) أي : والحال أنه (جنب) أي : ملتبس بالجماع . . (فليفطر) يومه ذلك ؛ لأنه لا يصح صومه ؛ أي : ما أنا قلت بهذا الحديث برأيي ، بل (محمد صلى الله عليه وسلم قاله) بالوحي ، قال السندي : قوله : (من أصبح جنباً) لعل الجنبه فيه كناية عن الجماع على ما هو دأب القرآن والسنة في الكناية عن أمثال هذه الأشياء ، فلا ينافي هذا الحديث الحديث الآتي الدال على أن الجنبه لا تبطل الصوم ، قالوا : في الكتاب إشارة إلى ذلك ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ بَشِرُوا هُنَّ . . . ﴾ إلى قوله : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ﴾ ^(١) يقتضي حل الجماع إلى طلوع الفجر ، فمن كان يجمع إلى هذا الحد . . فبالضرورة يصبح جنباً .

وفي « الزوائد » : إسناده صحيح ، رواه أحمد من هذا الوجه ، وذكره البخاري تعليقاً ، وفي « الصحيحين » : أن أبا هريرة سمعه من الفضل ، زاد مسلم : (ولم أسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم) ، قال شيخنا أبو الفضل : هذا الحديث إما منسوخ أو مرجوح ؛ لما في « الصحيحين » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ، ثم يغتسل ويصوم ، ولمسلم من حديث عائشة التصريح بأنه ليس من خصائصه ، وعنده : أن أبا هريرة رجع عن ذلك حين بلغه ذلك الحديث المذكور في « الصحيحين » .

(١) سورة البقرة : (١٨٧) .

(٦٦) - ١٦٧٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
فُضَيْلٍ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
ولكنه منسوخ بما في « الصحيحين » مهمل حكمه ، ليس للاستدلال به .



ثم استدلل المؤلف على الترجمة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ،
فقال :

(٦٦) - ١٦٧٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
فُضَيْلٍ (بن غزوان الضبي الكوفي ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة خمس
وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مطرف) - بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المكسورة -
ابن طريف الحارثي أبي بكر الكوفي . روى عن : الشعبي ، ويروي عنه : (ع) ،
ومحمد بن فضيل . ثقة فاضل ، من صغار السادسة ، مات سنة إحدى وأربعين
ومئة (١٤١ هـ) ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن) عامر بن شرحبيل الحميري (الشعبي) أبي عمرو الكوفي ، ثقة مشهور
فقيه فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المئة . يروي
عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبي عائشة الكوفي ،
ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وستين (٦٣ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبِيتُ جُنُبًا ، فَيَأْتِيهِ بِلَالٌ فَيُؤْذَنُهُ
بِالصَّلَاةِ ، فَيَقُومُ فَيَغْتَسِلُ ، فَأَنْظُرُ إِلَى تَحَدُّرِ الْمَاءِ مِنْ رَأْسِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ
فَأَسْمَعُ صَوْتَهُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، قَالَ مُطَرِّفٌ : فَقُلْتُ لِعَامِرٍ : أَفِي رَمَضَانَ ؟
قَالَ : رَمَضَانَ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ .

(قالت) عائشة : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يبيت) أي : يصبح (جنباً)
فيأتيه بلال فيؤذنه (بلال ؛ أي : يعلمه (بالصلاة) بحضور وقت صلاة الصبح
(فيقوم) من مرقده (فيغتسل) من جنابته ، قالت عائشة : (ف) أنا (أنظر)
أي : فكأنني أنظر الآن بعيني (إلى تحدر) ونزول (الماء) أي : ماء الغسل (من
رأسه) إلى الأرض (ثم) بعد اغتساله (يخرج) إلى المسجد لصلاة الصبح
(فأسمع صوته) أي : صوت قراءته (في صلاة الفجر) .

قال السندي : قوله : (فيؤذنه) من الإيذان ؛ وهو الإعلام ؛ أي : يخبره بحضور
وقتها ، (إلى تحدر الماء) أي : إلى نزوله وتقاطره من رأسه إلى الأرض .

(قال مطرف) بن طريف بالسند السابق : (فقلت لعامر) الشعبي : (أ) ذلك ؛
أي : كونه جنباً وإتيان بلال إياه (في) شهر (رمضان) خاصة أم في غيره ؟ وفي
بعض النسخ : (لعل في رمضان) (قال) الشعبي في جواب سؤالي : (رمضان
وغيره) من سائر الشهور (سواء) في ذلك ؛ أي : سيان في بيتوته جنباً ، قال
السندي : وهذا محل الاستدلال ، وهو في هذه الرواية مرسل ليس من كلام
عائشة ، لكنه في الرواية الآتية مسند ، وهو كافٍ . انتهى .

فالحديث يدل على صحة الصوم مع الجنابة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٦٧) - ١٦٧٦ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ : سَأَلْتُ أُمَّ سَلَمَةَ عَنِ الرَّجُلِ يُصْبِحُ وَهُوَ جُنْبٌ يُرِيدُ الصَّوْمَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْبِحُ جُنْبًا

ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٧) - ١٦٧٦ - (٣) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) مولى ابن عمر ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(قال) نافع : (سألت أم سلمة) هند بنت أبي أمية المخزومية زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أي : سألتها (عن الرجل يصبح) أي : يدخل في الصباح بطلوع الفجر (وهو) أي : والحال أنه (جنب) أي : محدث حدثاً أكبر (يريد) أي : يقصد (الصوم) مع جنبته هل يصح صومه أم لا ؟ والجملة الفعلية صفة لجنب ؛ لوقوعها بعد النكرة (قالت) أم سلمة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً

مِنَ الْوَقَاعِ لَا مِنْ أَحْتِلَامٍ ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَتِمُّ صَوْمَهُ .

من الوقاع (أي : من جماع أهله ، والمقصود من هذا التنصيص على أن الجنبانة كانت اختيارية لا اضطرارية ؛ كالاحتلام ؛ ليكون نصاً في محل الخلاف ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

(لا من احتلام) لأنه معصوم من تلاعب الشيطان (ثم) بعد إصابحه (يغتسل) من الجنبانة (ويتم صومه) أي : يستمر على صومه ، وقوله : (لا من احتلام) وهو ما يراه النائم في النوم من صورة امرأة ؛ لامتناع الاحتلام في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؛ لأنه تسويل من الشيطان ، فهم معصومون منه ، وقوله : (ويتم صومه) معطوف على (يصبح) أي : ثم يستمر صائماً ولا يفطر ، قال الحافظ : وحديث عائشة وأم سلمة في ذلك جاءا عنهما من طرق كثيرة جداً بمعنى واحد ، حتى قال ابن عبد البر : إنه صح وتواتر . انتهى .

قال القرطبي : وفي هذا الحديث فائدتان ؛ إحداهما : أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر الغسل إلى ما بعد طلوع الفجر ؛ بياناً للجواز ، والثانية : أن ذلك كان من جماع لا من احتلام ؛ لأنه كان لا يحتلم ؛ إذ الاحتلام من الشيطان ، وهو معصوم منه ، وقال غيره في قولها : (من غير احتلام) إشارة إلى جواز الاحتلام عليه ، وإلا . . لما كان للاستثناء معنى ، ورده بأن الاحتلام من الشيطان ، وهو معصوم من الشيطان ، وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الإنزال ، وقد يقع الإنزال بغير رؤية شيء في المنام ، وأرادت بالتقييد بالجماع المبالغة في الرد على مَنْ زعم أن فاعل ذلك عمداً يفطر ، وإذا كان فاعل ذلك عمداً لا يفطر . . فالذي ينسى الاغتسال أو ينام عنه أولى بذلك ، قال ابن دقيق العيد : لما كان الاحتلام يأتي للمرأة على غير اختياره . . فقد يتمسك به من يرخص لغير المتعمد الجماع ، فبين في هذا الحديث أن ذلك كان من جماع ؛ لإزالة هذا الاحتمال . انتهى .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب الصائم يصبح جنباً ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب فيمن أصبح جنباً في شهر رمضان ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الجنب يدركه الفجر وهو يريد الصوم ، قال أبو عيسى : حديث عائشة وأم سلمة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وهو قول سفيان والشافعي وأحمد وإسحاق ، وقال قوم من التابعين : إذا أصبح جنباً . . يقضي ذلك اليوم ، والقول الأول هو الأصح .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : ثلاثة :
الأول منسوخ أو مرجوح ، والثاني للاستدلال ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٨) - (٥٠٠) - بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ الدَّهْرِ

(٦٨) - ١٦٧٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَأَبُو دَاوُدَ قَالُوا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ،

(٢٨) - (٥٠٠) - (باب ما جاء في صيام الدهر)

(٦٨) - ١٦٧٧ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العباسي الكوفي .

(حدثنا عبيد الله بن سعيد) - ويقال فيه : عبيد بن سعيد بلا إضافة إلى لفظ الجلالة - ابن أبان بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي أبو محمد الكوفي . روى عن : شعبة ، والثوري ، ويروي عنه : (م س ق) ، وابنا أبي شيبة ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) .

(ح وحدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري .

(حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمى مولا هم الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(وأبو داود) سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالوا) أي : قال كل من عبيد الله بن سعيد ويزيد بن هارون وأبي داود :
(حدثنا شعبة) بن الحجاج العتكي البصري ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مطرف بن عبد الله بن الشخير) العامري الحرشي - بفتححتين -

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ صَامَ الْأَبَدَ .. فَلَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ » .

(٦٩) - ١٦٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ

أبي عبد الله البصري ، ثقة عابد فاضل ، من الثانية ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عبد الله بن الشخير بن عوف العامري الصحابي المشهور من مسلمة الفتح رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات .

(قال) عبد الله : (قال النبي صلى الله عليه وسلم : من صام الأبدي) أي : الدهر كله .. (فلا صام) أي : ليس له ثواب الصيام على التمام ، فكأنه لا صام ؛ لقلة أجره (ولا أفطر) لتحمله مشقة الجوع والعطش ، وقيل : دعا عليه زجراً له عن ذلك ، وقيل : لا يبقى له حظ من الصوم ؛ لكونه يصير له عادة ، ولا هو مفطر حقيقة ، فلا حظ له من الإفطار ، قيل : النهي إنما هو إذا صام أيام الكراهة ، وإلا .. فلا نهى . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الصيام ، باب النهي عن صيام الدهر ، ورواه الطبراني وابن حبان والدارمي .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



واستشهد المؤلف لحديث عبد الله بن الشخير بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٦٩) - ١٦٧٨ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي

قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ مِسْعَرٍ وَسُفْيَانَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَكِّيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ » .

الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

(قال حدثنا وكيع) بن الجراح الرُّؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مسعر) بن كدام بن ظهير الهلالي الكوفي ، ثقة ثبت فاضل ، من السابعة ، مات سنة خمس وخمسين ومئة (١٥٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وسفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما رويا (عن حبيب بن أبي ثابت) قيس ، ويقال : هند بن دينار الأسدي مولاهم أبي يحيى الكوفي ، ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس ، من الثالثة ، مات سنة تسع عشرة ومئة (١١٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي العباس المكي) السائب بن فروخ الشاعر الأعمى ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص بن وائل السهمي أبي محمد ، أحد السابقين المكثرين من الصحابة رضي الله تعالى عنهما ، مات في ذي الحجة في ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صام من صام الأبَد) أي : الدهر ، وهذا يقتضي الوعيد الشديد ، فيكون حراماً ،

.....

والى الكراهة مطلقاً ذهب ابن العربي من المالكية ، فقال : قوله : « لا صام من صام الأبد » إن كان معناه الدعاء عليه . . فيا ويح من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان معناه الخبر . . فيا ويح من أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يصم ، وإذا لم يصم شرعاً . . لم يكتب له الثواب ؛ لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه نفى عنه الصوم ، وقد نفى عنه الفضل ، فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي صلى الله عليه وسلم ؟! انتهى من « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب التهجد ، باب (٢٠) ، وفي كتاب الصوم ، وفي مواضع كثيرة ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في سرد الصوم ، والنسائي في كتاب الصوم ، باب ذكر الاختلاف على عطاء .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٩) - (٥٠١) - بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ

(٧٠) - ١٦٧٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمُنْهَالِ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

(٢٩) - (٥٠١) - (باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر)

(٧٠) - ١٦٧٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (بن زاذان السلمي الواسطي ، ثقة متقن ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا شعبة ، عن أنس بن سيرين) الأنصاري أبي موسى البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان مائة (١١٨ هـ) ، وقيل : سنة عشرين . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الملك بن المنهال) قال أبو عمر النمري : الصواب : (عن عبد الملك بن قتادة بن ملحان) ومنهال بن ملحان لا يعرف في الصحابة ، والصواب : قتادة بن ملحان القيسي ، وعبد الملك مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن أبيه) قتادة بن ملحان القيسي رجل من بني قيس بن ثعلبة البصري الصحابي المعروف رضي الله عنه ، تفرد بالرواية عنه ابنه عبد الملك ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً واحداً ؛ حديث صوم ثلاثة أيام من كل شهر . يروي عنه : (د س ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الملك بن قتادة ، وهو مقبول .

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِصِيَامِ الْبَيْضِ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ وَيَقُولُ : هُوَ كَصَوْمِ الدَّهْرِ ، أَوْ كَهَيْئَةِ صَوْمِ الدَّهْرِ .

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه) صلى الله عليه وسلم (كان يأمر) الناس أمر استحباب لا وجوب (بصيام) أيام الليالي (البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة) وقوله : « ثلاث عشرة » وما عطف عليه في محل الجر بدل من الأيام بدل تفصيل من مجمل ؛ أي : بصيام أيام الليالي البيض جمع بيضاء ؛ أي : التي يكون القمر فيها من المغرب إلى الصبح ؛ أي : أمر بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ؛ اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر (و) كان (يقول : هو) أي : صوم هذه الأيام الثلاثة (كصوم الدهر) والعام كله (أو) قال النبي صلى الله عليه وسلم بالشك من الراوي : هيئتهن ؛ أي : صفة صيام هذه الأيام الثلاثة .

(كهئية صوم الدهر) أي : كصفة صيام أيام الدهر كله ؛ يعني : في الأجر ، وقد روى الإمام أحمد والترمذي والنسائي عن أبي ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا ذر ؛ إذا صمت من الشهر . . فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » ، وفي « صحيح مسلم » عن أبي قتادة يرفعه : « ثلاث من كل شهر ، ورمضان إلى رمضان ، فهذا صيام الدهر كله » .

وروى النسائي عن جرير بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر ؛ أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » ، وروى أيضاً عن أبي هريرة قال : جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها ، فوضعها بين يديه ، فأمسك فلم يأكل ، وأمر القوم أن يأكلوا ، وأمسك الأعرابي ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ما منعك أن تأكل ؟ » قال : إني أصوم ثلاثة أيام من

(٧٠) - ١٦٧٩ - (م) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هَالِلٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ،
.....

كل شهر ، قال : « إن كنت صائماً .. فصم الغد » . انتهى من ابن القيم في « شرح أبي داود » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب في صوم الثلاثة من كل شهر ، والنسائي في كتاب الصوم ، باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وإن كان سنده حسناً ؛ لأن له شواهد ، وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث قتادة بن ملحان القيسي ، فقال :

(٧٠) - ١٦٧٩ - (م) (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) بن بهرام الكوسج التميمي المروزي ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا حَبَّانُ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة (ابن هلال) أبو حبيب البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ست عشرة ومئتين (٢١٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بن يحيى بن دينار العوزي - بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة - الْمُحَلِّمِيُّ مولا هم أبو عبد الله البصري ، ثقة ، ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ومئة (١٦٥ هـ) . يروي عنه (ع) .

(عن أنس بن سيرين) الأنصاري البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمانين عشرة ، وقيل : عشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قَتَادَةَ بْنُ مِلْحَانَ الْقَيْسِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ ، قَالَ ابْنُ مَاجَهَ : أَخْطَأَ شُعْبَةُ وَأَصَابَ هَمَّامٌ .

(٧١) - ١٦٨٠ - (٢) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،

(حدثني عبد الملك بن قتادة بن ملحان القيسي) أي : المنسوب إلى بني قيس بن ثعلبة البصري ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن أبيه) قتادة بن ملحان الصحابي القيسي رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، غرضه : بيان متابعة همام بن يحيى لشعبة بن الحجاج .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم . . .) وساق همام (نحوه) أي : نحو حديث شعبة ، قال أبو الحسن راوية المؤلف : (قال) لنا (ابن ماجه : أخطأ شعبة) في قوله : ابن المنهال (وأصاب همام) في قوله : ابن قتادة ؛ لأنه ليس من اسمه منهال في الصحابة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث قتادة بن ملحان بحديث أبي ذر الغفاري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧١) - ١٦٨٠ - (٢) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ (اسمه زنجلة بن أبي الصغدي الرازي الخياط ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ .. فَذَلِكَ صَوْمُ الدَّهْرِ » فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ ﴿ مِنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ فَالْيَوْمُ

(عن عاصم) بن سليمان (الأحول) البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات بعد سنة أربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي عثمان) النهدي عبد الرحمن بن مل - بلام مشددة مع تثليث الميم - ثقة ثبت عابد مخضرم مشهور بكنيته ، من الثانية ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) ، وقيل بعدها ، وعاش مئة وثلاثين سنة ، وقيل أكثر . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي ذر) الغفاري جندب بن جنادة الربذي المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو ذر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام ثلاثة أيام من كل شهر) من شهور السنة ، أي ثلاثة كانت ، ولكن أيام البيض أولى .. (فذلك) الصيام (صوم الدهر) أي : كصيام الدهر كله في الأجر والثواب ؛ لأن الحسنه تحسب بعشر أمثالها ، فالיום الواحد يعدل في الأجر عشرة أيام ؛ كما قال (فأنزل الله عز وجل تصديق ذلك) أي : شاهد ذلك أو لأجل تصديق ذلك الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم (في كتابه) أي : أنزل في كتابه الكريم في سورة الأنعام : (﴿ مَنْ جَاءَ ﴾) وعمل (﴿ بِالْحَسَنَةِ ﴾) (الواحدة ..) (﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾) (^١) جزاء عليها (ف) حينئذ يعدل (اليوم) الواحد من تلك الأيام الثلاثة

(١) سورة الأنعام : (١٦) .

بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ .

(٧٢) - ١٦٨١ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ،
عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِ ،

(عشرة أيام) في الأجر والثواب ، فيعدل صيام الثلاثة الأيام من كل شهر صيام الشهر كله ، فيكون كمن صام الدهر . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي ؛ أخرجه في كتاب الصوم ، باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على أبي عثمان في حديث أبي ذر ، وقد روى شعبة هذا الحديث عن أبي شمر وأبي التياح عن أبي عثمان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فدرجة هذا الحديث : الصحة ؛ لصحة سنده والمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث قتادة بن ملحان بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٢) - ١٦٨١ - (٣) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا غندر) محمد بن جعفر الهذلي ربيب شعبة ، ثقة من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن شعبة ، عن يزيد الرشك) - بكسر الراء المهملة وسكون الشين المعجمة - هو يزيد بن أبي يزيد الضبعي مولا هم أبي الأزهر البصري الرشك ؛ أي : الذراع القسام . يروي عن : مطرف بن الشخير ، ويروي عنه : شعبة ، ومعمّر .

عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، قُلْتُ : مِنْ أَيِّهِ ؟ قَالَتْ : لَمْ يَكُنْ يُبَالِي مِنْ أَيِّهِ كَانَ .

وثقه أبو حاتم ، وله في « البخاري » فرد حديث ، قال أبو عيسى : والرشك هو القسم في لغة أهل البصرة ، وقال في « التقريب » : ثقة عابد ، وهم من لينه ، من السادسة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن معاذة) بنت عبد الله (العدوية) أم الصهباء البصرية امرأة صلة بن أشيم ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنها : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أنها) أي : أن عائشة (قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر) من شهور السنة ، قالت معاذة : (قلت) لعائشة : (من أيه ؟) أي : من أي أجزاء الشهر يصوم ؛ من أوله ، أو من وسطه ، أو من آخره ؟ (قالت) عائشة : (لم يكن) صلى الله عليه وسلم (يبالي) ويكثرث (من أيه) أي : من أي أجزاء الشهر (كان) صومه من الشهر ؛ تعني : أحياناً يصوم من أوله ، وأحياناً من وسطه ، وأحياناً من آخره ، والله أعلم .

قوله : (لم يكن يبالي من أيه كان) أي : لم يهتم لتعيين ، بل كان يصومها بحسب ما يقتضيه رأيه الشريف ، قال الزرقاني : وبه جمع البيهقي بين أحاديث غير عائشة المعينة المختلفة التعيين ، فقال : كل من رآه فعل نوعاً . . ذكره ، ورأت عائشة جميع ذلك فأطلقت ، قال بعضهم : ولعله صلى الله عليه وسلم لم يواظب على ثلاثة معينة ؛ لئلا يظن تعيينها ، وقد

.....

جعل الله تعالى صيام هذه الثلاثة الأيام من الشهر بمنزلة صيام الدهر ؛ كما ذكر في حديث قتادة بن ملحان وحديث أبي ذر أنفأ ، ولأن الثلاثة أقل حد للكثرة . انتهى .

قال القرطبي : قولها : (لم يكن يبالي من أيه كان) تعني : أنه لم يكن يعين لصوم الثلاثة زماناً مخصوصاً من الشهر يداوم عليه ، وإنما كان يصومها مرة في أوله ، ومرة في آخره ، ومرة في وسطه ، وهذا - والله أعلم - لثلا يتخيل متخيل وجوبها لو لوزمت في وقت بعينه ، أو ليبين فرق ما بين الواجب والتطوع ؛ فإن الواجبات في الغالب معينة بأوقات مخصوصة ، أو ذلك بحسب تمكنه ، والله تعالى أعلم . انتهى .

والحاصل : أن ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر حيث صامها ، وفي أي وقت أوقعها ، واختلاف الأحاديث في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يرتب على زمان بعينه من الشهر ؛ كما قالته عائشة رضي الله تعالى عنها ، وأن كل ذلك قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيام ، باب استحباب ثلاثة أيام من كل شهر ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب من قال : لا يبالي من أي الشهر ، والترمذي في كتاب الصيام ، باب ما جاء في صيام ثلاثة من كل شهر .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٠) - (٥٠٢) - بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٧٣) - ١٦٨٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَبِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ : قَدْ صَامَ ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ : قَدْ أَفْطَرَ ، وَلَمْ أَرَهُ صَامَ مِنْ شَهْرٍ

(٣٠) - (٥٠٢) - (باب ما جاء في صيام النبي صلى الله عليه وسلم)

(٧٣) - ١٦٨٢ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن (عبد الله (بن أبي لبيد) - بفتح اللام - المدني أبي المغيرة نزل الكوفة ، ثقة ، رمي بالقدر ، من السادسة ، مات في أول خلافة أبي جعفر سنة بضع وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(قال) أبو سلمة : (سألت عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أي : سألتها (عن) كيفية (صوم النبي صلى الله عليه وسلم) تطوعاً ؛ أي : سألتها هل يصوم الشهر الكامل أو يصوم بعضه ؟ (فقالت) عائشة في جواب سؤالي : (كان) النبي صلى الله عليه وسلم (يصوم) التطوع (حتى نقول) نحن معاشر نسائه وخاصته : (قد صام) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : واظب وداوم على الصيام فلا يفطر ؛ لطول مدة صيامه (ويفطر) من صومه مدة طويلة (حتى نقول) نحن أهل بيته : (قد أفطر) أي : واظب على الإفطار فلا يصوم .

قالت عائشة : (ولم أره) صلى الله عليه وسلم (صام من شهر) أي : في

قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ ؛ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ ، كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا .

شهر من الشهور (قط) ظرف مستغرق لما مضى من الزمان ملازم للنفي (أكثر) مفعول صام ؛ أي : ما رأيته فيما مضى من عمري صام في شهر من الشهور صياماً أكثر (من صيامه من شعبان) أي : في شعبان ؛ وذلك لأنه (كان يصوم شعبان كله) أي : معظمه .

وقوله : (كان يصوم شعبان إلا قليلاً) جملة مفسرة لما قبلها ، قال الحافظ : وهذا يبين أن المراد بقوله في حديث أم سلمة عند أبي داود وغيره : إنه كان لا يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصله برمضان ؛ أي : كان يصوم معظمه ، ونقل الترمذي رحمه الله تعالى عن ابن المبارك أنه قال : جائز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقال : صام الشهر كله ، ويقال : قام فلان ليلته أجمع ، ولعله قد تعشى واشتغل ببعض أمره ، قال الترمذي : كان ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك .

وحاصله : أن الرواية الأولى مفسرة للرواية الثانية مخصصة لها ، وأن المراد بالكل : الأكثر ، وهو مجاز قليل الاستعمال ، واستبعده الطيبي ، قال : لأن الكل تأكيد لإرادة الشمول ، ودفع التجوُّز ، فتفسيره بالبعض منافٍ له ، قال الزرقاني في « شرح المواهب » : لكن الاستبعاد لا يمنع الوقوع ؛ لأن الحديث يفسر بعضه بعضاً ، لا سيما والمخرج متحد ؛ وهو عائشة ، وهي من الفصحاء ، وقد نقله ابن المبارك عن العرب ، ومن حفظ حجة ، وقال الطيبي جمعاً بين الحديثين : يحمل أنه كان يصوم شعبان كله تارة ، ويصوم معظمه أخرى ؛ لثلاث يتوهم أنه واجب كله كرمضان ، وقيل : المراد بقوله : (كله) : أنه كان يصوم من أوله تارة ، ومن آخره أخرى ، ومن أثنائه طوراً ، فلا يخلي شيئاً منه من صيام ، ولا يخص

(٧٤) - ١٦٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
الم لهم .

بعضه بصيام دون بعض ، وقيل : غير ذلك ، والأول هو الصواب . انتهى « فتح
الم لهم » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب
صوم شعبان ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب صوم النبي صلى الله عليه وسلم
في غير رمضان ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب التقديم قبل رمضان .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :
(٧٤) - ١٦٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
غندر .

(حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ) جعفر بن إياس ، ويقال فيه : جعفر بن
أبي وحشية اليشكري البصري ثم الواسطي ، ثقة من أثبت الناس في سعيد بن
جبير ، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد ، من الخامسة ، مات سنة
خمس أو ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن سعيد بن جبير) الوالبي الكوفي ، ثقة تابعي ، من الثالثة ، مات سنة
خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ : لَا يَفْطِرُ ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ : لَا يَصُومُ ، وَمَا صَامَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا إِلَّا رَمَضَانَ مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ .

(قال) ابن عباس : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم) أي : يواظب على صوم النفل ، ويصومه متوالياً في بعض الأحيان (حتى نقول : لا يفطر) أبداً ؛ كما في رواية مسلم (و) كان (يفطر) على التوالي (حتى نقول : لا يصوم) أبداً ، والظاهر أن مراد سعيد بهذا الاستدلال على أنه لا نهى فيه ولا ندب بعينه ، بل له حكم باقي الشهور ؛ إذ لم يثبت في صومه نهى ولا ندب بعينه ، وإن كان أصل الصوم مندوباً إليه (وما صام) رسول الله صلى الله عليه وسلم (شهراً) كاملاً (متتابعاً إلا رمضان منذ قدم المدينة) وكذا قبل قدومه المدينة ، وهذا قيد لا مفهوم له ؛ لأن رمضان إنما فرض في المدينة في السنة الثانية من الهجرة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصيام ، باب ما يذكر من صوم النبي صلى الله عليه وسلم ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان ، وأبو داود في كتاب الصوم ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب صوم النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، فإن قيل : إن في الحديث إرسالاً . . قلنا : إرسال الصحابي لا يضر اتفاقاً ؛ لأنهم لا يروون إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم عدول مقبولون ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣١) - (٥٠٣) - بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ دَاوُودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(٧٥) - (١٦٨٤) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّافِعِيُّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُودَ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُ »

(٣١) - (٥٠٣) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ دَاوُودَ عَلَيْهِ السَّلَامِ)

(٧٥) - (١٦٨٤) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّافِعِيُّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ (الْمُطَّلِبِيُّ الْمَكِّيُّ) ابْنُ عَمِّ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، صَدُوقٌ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِثْتَيْنِ (٢٣٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (س ق) .
(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) الْجَمْحِيُّ الْمَكِّيُّ .
(قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ) بْنُ أَبِي أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ الطَّائِفِيُّ ، تَابِعِي كَبِيرٌ ، مِنْ الثَّانِيَةِ ، وَهُمْ مِنْ ذَكَرِهِ فِي الصَّحَابَةِ ، مَاتَ بَعْدَ التَّسْعِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(قَالَ) عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ : (سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو) بْنَ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ الْقُرَشِيَّ السَّهْمِيَّ أَحَدَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .
وَهَذَا السَّنَدُ مِنْ خَمَاسِيَّاتِهِ ، وَحُكِمَ : الصَّحَّةُ ؛ لِأَنَّ رِجَالَهُ ثِقَاتٌ أَثْبَاتٌ .

أَيُّ : سَمِعْتَهُ حَالَةَ كَوْنِهِ (يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ) أَيُّ : أَكْثَرُهَا أَجْراً عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى . . (صِيَامُ) نَبِيِّ اللَّهِ (دَاوُودَ) بْنُ إِيشَا عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى السَّلَامِ ؛ (فَإِنَّهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ لِرَبِّهِ ؛ كَمَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ؛ أَيُّ : أَكْثَرَهُمْ عِبَادَةً لِرَبِّهِ ؛ أَيُّ : فِي زَمَانِهِ ، أَوِ الْمَرَادُ : مِنْ أَعْبَدَ النَّاسِ ، وَ(كَانَ) دَاوُودَ (يَصُومُ

يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ صَلَاةُ دَاوُودَ ؛ كَانَ يَنَامُ
نِصْفَ اللَّيْلِ وَيُصَلِّي ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ .

يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا) وذاك نصف الدهر ، قال السندي : قيل : هو أشد الصيام على
النفس ؛ فإنه لا يعتاد الصوم ولا الإفطار ، فيصعب عليه كل منهما ، وظاهر
الحديث : أنه أفضل من صوم يومين وإفطار يوم ، ومن صيام الدهر بلا صيام
أيام الكراهة ، وبه قال بعض أهل العلم .

(وأحب الصلاة) أي : أكثرها أجراً (إلى الله عز وجل) أي : عنده تعالى
(صلاة داوود) عليه السلام (كان) داوود (ينام نصف الليل) الأول ، أي : من
الوقت الذي يعتادون النوم فيه ؛ وهو بعد العشاء لا من وقت المغرب ؛ إذ يستبعد
النوم منه فيما اعتادوه (ويصلي ثلثه) أي : ثلث الليل الأوسط ؛ يعني : أربع
ساعات (وينام سدسه) أي : سدس الليل الأخير ؛ يعني : ساعتين قبل الفجر
الصادق .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب التهجد ، باب
من نام عند السحر ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب النهي عن صوم الدهر لمن
تضرر به ، كلاهما روايا عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، والنسائي في كتاب
قيام الليل ، باب ذكر صلاة نبي الله داوود عليه السلام ، وأحمد في « مسنده » .
فدرجة هذا الحديث : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قال النووي : قد جمع مسلم طرق هذا الحديث فأتقنها ، وقال الحافظ :
رواه جماعة من الكوفيين والبصريين والشاميين عن عبد الله بن عمرو مطولاً
ومختصراً ؛ فمنهم من اقتصر على قصة الصلاة ، ومنهم من اقتصر على قصة
الصوم ، ومنهم من ساق القصة كلها ، ولم أره من رواية أحد من المصريين عنه

(٧٦) - ١٦٨٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ،
حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ ،

مع كثرة روايتهم عنه ، وفي أول الحديث - كما في رواية مسلم - : قال عبد الله :
أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأني قلت : لأقومن الليل ولأصومن النهار
ما عشت ، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : « أنت الذي قلت ذلك ؟ » فقلت
له : قد قلت يا رسول الله ... إلى آخره ، والذي أخبر قوله للنبي صلى الله عليه
وسلم . . هو والده عمرو بن العاص رضي الله عنه ؛ فقد روى البخاري في فضائل
القرآن من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال : أنكحني أبي امرأة ذات
حسب ، وكان يتعاهدها ، فسألها عن بعْلِها ، فقالت : نعم الرجل من رجل لم
يطأ لنا فراشاً ، ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتيناها ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم ، فقال لي : ألقني ، فلقيته بعد ... فذكر الحديث .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن عمرو بحديث عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧٦) - ١٦٨٥ - (٢) (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ) بن موسى الضبي أبو عبد الله
البصري ، ثقة ، رمي بالنصب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري ،
ثقة ثبت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ) المعولي الأزدي البصري ، ثقة ، من الخامسة ،
مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبِدٍ الزَّمَانِيِّ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ كَيْفَ بِمَنْ يَصُومُ يَوْمَيْنِ وَيُفْطِرُ يَوْمًا ؟ قَالَ : « وَيُطِيقُ ذَلِكَ
أَحَدٌ ؟ ! » ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ كَيْفَ بِمَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ؟ قَالَ :

(عن عبد الله بن معبد الزماني) - بكسر الزاي وتشديد الميم وبالنون -
البصري ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي قتادة) الأنصاري السلمي فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحارث بن ربعي المدني . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن معاذ بن
جبل ، وعن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، مات سنة أربع
وخمسين ، وقيل : سنة ثمان وثلاثين . والأول أصح وأشهر . يروي عنه : (ع) .
(قال) أبو قتادة : (قال عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(يا رسول الله ؛ كيف) الحكم (ب) صوم (من يصوم يومين ويفطر يوماً)
هل هو محمود أم مذموم ؟ انظر حسن الأدب من عمر ؛ حيث بدأ بالتعظيم ،
ثم سأله السؤال على وجه التعميم ، ولذا قيل : حسن الأدب نصف العلم ،
ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : أ (ويطيع ذلك أحد ؟ !) بتقدير همزة
الاستفهام الإنكاري ، وقد جاء في بعض الروايات : وكأنه كرهه ؛ لأنه مما يعجز
عنه في الغالب ، فلا يرغب فيه في دين سهل سمح ؛ أي : أيطيع ذلك الصوم
الذي قلته أحد من الناس ؟ ! وفيه إشارة إلى أن العلة في النهي إنما هو الضعف ،
فيكون المعنى : إن أطاقه أحد . . فلا بأس ، أو فهو أفضل ، كذا في « شرح
المشكاة » للقاري .

ثم (قال) عمر : (يا رسول الله ؛ كيف) الحكم (ب) صوم (من يصوم يوماً
وفطر يوماً) هل هو ممدوح أم مذموم ؟ ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« ذَلِكَ صَوْمُ دَاوُودَ » ، قَالَ : كَيْفَ بِمَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ ؟ قَالَ :
« وَدِدْتُ أَنِّي طَوَّقْتُ ذَلِكَ » .

(ذلك) الصوم الذي سألت عنه (صوم داوود) عليه السلام ، فهو أفضل الصيام ؛
يعني : وهو في غاية من الاعتدال ، ورعاية لجانبَي العبادة والعادة بأحسن الأحوال ،
ثم (قال) عمر : يا رسول الله ؛ (كيف) الحكم (بـ) صوم (من يصوم يوماً ويفطر
يومين) هل فيه فضل أم لا ؟ ف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (وددت) أي :
أحببت وتمنيت (أني طوقت ذلك) الصوم ، بالبناء للمجهول مع تشديد الواو ؛
أي : وددت لو جعلني الله مطيقاً ذلك الصيام المذكور . انتهى « مرقاة » .

قال النووي : قال القاضي : معناه : وددت أن أمتي تطوقه ؛ لأنه صلى الله عليه
وسلم كان يطيقه وأكثر منه ، وكان يواصل ، ويقول : « إني لست كأحدكم ؛ إني
أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني » قلت : ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه
وسلم في بعض رواية مسلم : « ليت أن الله قوانا لذلك » أو يقال : إنما قاله لحقوق
نسائه وغيرهن من المسلمين المتعلقين والقاصدين إليه . انتهى « فتح الملهم » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيام ، في باب
استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب في
صوم الدهر تطوعاً ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب صوم يوم وإفطار يوم .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٢) - (٥٠٤) - بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(٧٧) - ١٦٨٦ - (١) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ أَبِي فِرَاسٍ
.....

(٣٢) - (٥٠٤) - (باب ما جاء في صيام نوح عليه السلام)

(٧٧) - ١٦٨٦ - (١) (حدثنا سهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي أبو عمرو الخياط الرازي الحافظ ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا سعيد) بن الحكم بن محمد بن سالم (بن أبي مريم) الجمحي مولاهم أبو محمد المصري ، ثقة ثبت فقيه ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وعشرين ومئتين (٢٢٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

ورواية ابن المبارك وابن وهب أعدل من غيرهما .

(عن جعفر بن ربيعة) بن شرحبيل بن حسنة الكندي أبي شرحبيل المصري ، ثقة من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي فراس) - بكسر الفاء - مولى عبد الله بن عمرو بن العاص ، اسمه يزيد بن رباح - بموحدة - السهمي مولاهم المصري ، لقبه مشفر ، ثقة ، من الثالثة ، ولم يصح أنه شهد فتح مصر الأول . يروي عنه : (م ق) .

أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « صَامَ نُوحٌ الدَّهْرَ إِلَّا يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى » .

(أنه) أي : أن أبا فراس (سمع) موله (عبد الله بن عمرو) بن العاص القرشي السهمي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه ابن لهيعة ، وهو ضعيف بعد احتراق كتبه في غير ما روى عنه العبادلة .

أي : سمعت عبد الله بن عمرو (يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : صام نوح) عليه السلام (الدهر) كله (إلا يوم) عيد (الفطر ويوم) عيد (الأضحى) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة ، ورواه عمرو بن خالد الحراني عن ابن لهيعة عن أبي قتادة عن يزيد بن رباح أبي فراس ، وذكر فيه صوم داود ، وصوم إبراهيم عليهما السلام ، ورواه الطبراني والبيهقي من طريق أبي فراس به ، وزعم الحافظ عبد العظيم المنذري أن أبا فراس هذا لا يعرف ، وليس كما زعم . انتهى منه .

وهذا الحديث ضعيف (٧) (١٩٩) ؛ لضعف سنده ، ولعدم المشاركة فيه ، ولا شاهد له ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً ، ذكره للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٣) - (٥٠٥) - بَابُ صِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ

(٧٨) - (١٦٨٧) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ الذَّمَارِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ ، عَنْ ثُوبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

(٣٣) - (٥٠٥) - (باب صيام ستة أيام من شوال)

(٧٨) - (١٦٨٧) - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا بقية) بن الوليد بن صائد الكلاعي الحمصي ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا صدقة بن خالد) الأموي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، من الثامنة مات سنة إحدى وسبعين ، وقيل : ثمانين أو بعدها ومئة (١٧١ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا يحيى بن الحارث الذماري) - بكسر المعجمة وتخفيف الميم - أبو عمرو الشامي القاري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(قال) يحيى : (سمعت أبا أسماء) عمرو بن مرثد (الرحبي) الدمشقي ، وقيل : اسمه عبد الله ، ثقة ، من الثالثة ، مات في خلافة عبد الملك . يروي عنه : (م عم) .

(عن ثوبان) بن بجدد الهاشمي مولاهم (مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ
الْفِطْرِ . . كَانَ تَمَامَ السَّنَةِ » مِنْ جَلَّةِ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » .

صحبه ولازمه ونزل بعده الشام ، ومات بحمص سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) . يروي
عنه : (م عم) رضي الله تعالى عنه (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن بقية بن الوليد صرح
بسماعه من الثقة ، فلا يتهم بالتدليس ؛ فهو ثقة فيما رواه عن الثقات .
(أنه) صلى الله عليه وسلم (قال : من صام ستة أيام) كائنة (بعد) عيد
(الفطر . . كان) صومه تلك الأيام (تمام) صوم (السنة) كلها ؛ لأن رمضان
ب عشرة أشهر ، والستة بشهرين ، فالمجموع اثنا عشر شهراً ؛ وذلك لقوله تعالى :
(« مَنْ جَلَّةِ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ») (١) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن حبان في « صحيحه »
عن الحسين بن إدريس الأنصاري ، حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا الوليد بن
مسلم ، حدثنا يحيى بن الحارث الذماري به بلفظ : « من صام رمضان وستاً
من شوال . . فقد صام السنة » (٢٥٨/٥) في « الإحسان » ، وله شاهد من
حديث أبي أيوب ، رواه مسلم في « صحيحه » وأصحاب السنن الأربعة ،
سيأتي بعد هذا الحديث ، ورواه البزار في « مسنده » من حديث أبي هريرة
مرفوعاً بلفظ : « من صام رمضان وأتبعه بست من شوال . . فكأنما صام
الدهر » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ؛ كما
بيناه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



(١) سورة الأنعام : (١٦٠) .

(٧٩) - ١٦٨٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ »

ثم استشهد المؤلف لحديث ثوبان بحديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٩) - ١٦٨٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ) الهمداني الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سعد بن سعيد) بن قيس بن عمرو الأنصاري أخى يحيى بن سعيد ، صدوق سيئ الحفظ ، وقال العجلي وابن عمار : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمر بن ثابت) بن الحارث بن الخزرج الأنصاري الخزرجي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، وأخطأ من عده من الصحابة . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي أيوب) الأنصاري النجاري خالد بن زيد بن كليب ، من كبار الصحابة ، شهد بدرًا ، ونزل النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة عليه ، مات غازیاً بالروم سنة خمسين (٥٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) ، رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو أيوب : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام رمضان

ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ . . كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ .

ثم أتبعه (بهمزة قطع ؛ أي : جعل عقبه في الصيام (بست) أي : بستة أيام (من شوال . . كان) صيامه (كصيام الدهر) في الأجر والثواب ؛ أي : أتبع رمضان وألحقه بست من شوال . . كان كصيام الأبد إذا اعتاد ذلك كل عام مدة عمره ؛ لأن الحسنه بعشر أمثالها ، فرمضان - كما في حديث النسائي - بعشرة أشهر ، والستة بشهرين ، وعدة الشهور عند الله تعالى اثنا عشر شهراً ، إلا أن المثلية لا تقتضي التساوي من كل وجه ؛ فإن ثواب من صام الستة بالفعل أكثر ؛ لأن صوم كل يوم بعشرة ، وإنما خص صوم الست بشوال ؛ لأنه زمان يشتد فيه الرغبة في الطعام ؛ لوقوعه عقب الصيام ، فيكون الصوم أشق على النفس .

والحكمة في مشروعيتها أنها بمنزلة السنن الرواتب في الصلاة ، يكمل ثوابها ما نقص من الفرائض ، بسبب ترك بعض الهيئات والآداب ، وإنما خص في بيان فضله التشبه بصوم الدهر ؛ لأن من القواعد المقررة أن الحسنه بعشر أمثالها ، وبهذه الستة يتم الحساب ، وقال علي القاري : ثم لا يخفى أن ثواب صوم الدهر يحصل بانضمام ست إلى رمضان ولو لم تكن في شوال ، فكأن وجه التخصيص المبادرة إلى تحصيل هذا الأمر . انتهى .

وقد كرهه مالك وأبو حنيفة ومن وافقهما ، وقد قال في « الموطأ » : ما رأيت أحداً من أهل العلم يصومها ، قالوا : فيكره ؛ لثلاث يظن وجوبه ، قال النووي : إذا ثبتت السنة . . لا تترك لترك بعض الناس أو أكثرهم أو كلهم لها ، وقولهم : قد يظن وجوبها . . ينتقض بصوم يوم عرفة وعاشوراء وغيرهما من الصوم المندوب . انتهى « فتح الملهم » .

قوله : « ثم أتبعه بست من شوال » أداة التراخي مؤذنة بلزومه فصل الاتباع عن اليوم المنهي عنه ، وعليه تحمل رواية : « وأتبعه » بالواو ، وينتفي الاتباع بفصل

يوم الفطر ، وقوله : « بست من شوال » أراد به : بستة أيام ، وعند عدم المميز يجوز في اسم العدد الوجهان : التذكير والتأنيث ، وفي الحديث دلالة صريحة لمذهب الشافعي وأحمد وداوود وموافقيهم في استحباب صوم هذه الستة ، وقال مالك وأبو حنيفة : يكره صومها ؛ لئلا يظن وجوبها ؛ كما مر آنفاً . انتهى من « الكواكب » .

قال الشيخ الجزري : حديث أبي أيوب هذا لا يشك في صحته ، ولا يلتفت إلى قول الترمذي في جعله حسناً ولم يصححه ، وقوله في سعد بن سعيد راويه ، فقد جمع الحافظ أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي طرقة ، وأسنده عن قريب ثلاثين رجلاً روه عن سعد بن سعيد ، أكثرهم ثقات حفاظ ، وتابع سعداً في روايته أخواه : عبد ربه ويحيى ، وصفوان بن سليم ، وغيرهم ، ورواه أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أبو هريرة وجابر وثوبان والبراء بن عازب وابن عباس وعائشة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين . انتهى « فتح » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيام ، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال ، وأبو داوود في كتاب الصوم ، باب في صوم ستة أيام من شوال ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال ، قال : وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وثوبان ، قال أبو عيسى : حديث أبي أيوب حسن صحيح ، وقد استحَب قوم صيام ستة أيام من شوال بهذا الحديث ، قال ابن المبارك : هو حسن ، هو مثل صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، قال ابن المبارك : ويروى في بعض الأحاديث ، ويلحق هذا الصيام برمضان ، واختار ابن المبارك أن تكون ستة أيام في أول الشهر ، وقد روي عن ابن المبارك أنه قال : إن صام ستة أيام من شوال متفرقاً . . فهو جائز ، وأخرجه

.....
الدارمي أيضاً ، والطيالسي في « مسنده » ، والطبراني في « المعجم الصغير » .
انتهى « سندي » .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ؛ كما بيناه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٤) - (٥٠٦) - باب : فِي صِيَامِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

(٨٠) - (١٦٨٩) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ ، أَنبَأَنَا
الْلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ النُّعْمَانَ بْنِ
أَبِي عِيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : « مَنْ صَامَ يَوْمًا »

(٣٤) - (٥٠٦) - (باب : فِي صِيَامِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)

(٨٠) - (١٦٨٩) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ (التَّجِيبِيُّ
مَوْلَاهُمُ الْمِصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ
(٢٤٢ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م ق) .

(أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) الْفَهْمِيُّ الْمِصْرِيُّ عَالِمُهُا ثِقَةٌ ثَبَتَ إِمَامٌ ، مِنْ السَّابِعَةِ ،
مَاتَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً (١٧٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ) يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ (بْنِ الْهَادِ) اللَّيْثِيُّ الْمَدَنِيُّ ، ثِقَةٌ كَثُرَ ،
مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً (١٣٩ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ) السَّمَانُ ، صَدُوقٌ ، مِنْ السَّادِسَةِ ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ
الْمِنْصُورِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ النُّعْمَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ) الْأَنْصَارِيُّ الزَّرْقِيُّ الْمَدَنِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الرَّابِعَةِ .
يَرْوِي عَنْهُ : (خ م ت س ق) .

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) الْمَدَنِيُّ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وَهَذَا السَّنَدُ مِنْ سِدَاسِيَّاتِهِ ، وَحُكْمُهُ : الصَّحَّةُ ؛ لِأَنَّ رِجَالَهُ ثِقَاتٌ أَثْبَاتٌ .

(قَالَ) أَبُو سَعِيدٍ : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ صَامَ يَوْمًا)

فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمَ النَّارَ مِنْ وَجْهِهِ سَبْعِينَ خَرِيفًا .

واحدًا (في سبيل الله) تعالى ، يحتمل أن المراد به : مجرد إخلاص النية ؛ أي : في طاعة الله مخلصاً له ، ويحتمل أن المراد به : أنه صام حالة كونه غازياً ، والثاني هو المتبادر . انتهى « سندي » . وفي « فوائد أبي الطاهر الذهلي » من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : « ما من مرابط يربط في سبيل الله فيصوم يوماً في سبيل الله . . . » الحديث ، قال ابن دقيق العيد : العرف الأكثر : استعمال لفظ : (في سبيل الله) في الجهاد ؛ فإن حمل عليه . . كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين ، قال : ويحتمل أن يراد بـ : (سبيل الله) : طاعته كيف كانت ، والأقرب الأول ؛ كما يدل عليه حديث أبي هريرة ، ولا يعارض ذلك أن الفطر أفضل في الجهاد وأولى ؛ لأن الصائم يضعف عن اللقاء ؛ فإن الفضل المذكور في حديث الباب محمول على من لم يخش ضعفاً ، ولا سيما من اعتاد به فصار ذلك من الأمور النسبية ، فمن لم يضعفه الصوم . . فالصوم في حقه أفضل ؛ ليجمع بين الفضيلتين . انتهى « فتح الملهم » .

والمعنى : من صام يوماً . . . إلى آخره ؛ أي : من جمع بين الصوم ومشقة الغزو ، أو معناه : صام يوماً لوجه الله تعالى . انتهى « مرقاة » .

(باعد الله) عز وجل (بـ) سبب صوم (ذلك اليوم) أي : أبعد الله سبحانه (النار) الأخروية (من وجهه) أي : من وجه ذلك الصائم أو ذاته مسافة (سبعين خريفاً) أي : عاماً ؛ يعني : أنه نحاه عنها وعافاه منها ، قال ابن الملك : عبر عن تنحيته عنها بطريق التمثيل ؛ ليكون أبلغ ؛ لأن من كان بعيداً عن عدوه بهذا المقدار . . لا يصل إليه ألبتة ، وأراد بالخريف ؛ وهو الفصل الثالث من فصول السنة الأربعة المجموعة في قول بعضهم :

ربيع وصيف من الأزمان خريف شتاء فخذ بياني

.. تمام السنة ذكراً للجزء وإرادةً لكل . انتهى منه .

وأول النووي وغيره المباحة من النار بالمعافاة منها دون أن يكون المراد :
البعد عنها بهذه المسافة المذكورة في الحديث .

قلت : لا مانع من إرادة الحقيقة على ما لا يخفى ، ثم هذا يقتضي
إبعاد النار عن وجه الصائم المذكور ، وفي أكثر الطرق إبعاد الصائم نفسه ،
فإذا كان المراد بالوجه : الذات ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا
وَجْهَهُ ﴾ ^(١) .. يكون معناهما واحداً ، وإن كان المراد : حقيقة الوجه .. يكون
الإبعاد من الوجه فقط ، وليس فيه أن يبقى الجسد في النار لتناله ، إلا
أن الوجه كان أبعد من النار من سائر جسده ؛ وذلك لأن الصيام يحصل
منه الظمأ ، ومحله الفم ؛ لأن الري يحصل بالشرب بالفم ، كذا في « عمدة
القاري على البخاري » .

وقوله : « سبعين خريفاً » والخريف : زمان معلوم من السنة ، والمراد به هنا :
العام ، وتخصيص الخريف بالذكر دون بقية الفصول : الربيع والصيف والشتاء ؛
لأن الخريف أزكى الفصول ؛ لكونه تجنى فيه الثمار ، قال القرطبي : ورد ذكر
السبعين لإرادة التكثير كثيراً ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ
لَهُمْ ﴾ ^(٢) ، والخريف : فعيل بمعنى مفتعل ؛ أي : مخترف ؛ وهو الزمان الذي
تخترف فيه الثمار . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب فضل الجهاد ،
باب فضل الصوم في سبيل الله ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب فضل من صام

(١) سورة القصص : (٨٨) .

(٢) سورة التوبة : (٨٠) .

(٨١) - ١٦٩٠ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ اللَّيْثِيُّ ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

يوماً في سبيل الله ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب ثواب من صام يوماً في
سبيل الله .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي سعيد بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٨١) - ١٦٩٠ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ)
على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا أنس بن عياض) بن ضمرة الليثي أبو ضمرة المدني ، ثقة ، من
الثامنة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) ، وله ست وتسعون سنة . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا عبد الله بن عبد العزيز) بن عبد الله بن عامر (الليثي) أبو عبد العزيز
المدني ، ضعيف واختلط بأخرة ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن) أبي سعيد (المقبري) كيسان المدني مولى أم شريك ، ثقة ثبت ، من
الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن عبد العزيز
الليثي ، ضعفه الجمهور ، وكان مالك يرضاه ويوثقه .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ .. زُخِرَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام يوماً واحداً (في سبيل الله .. زحزح الله) عز وجل ؛ أي : أبعد الله تعالى (وجهه) أو ذاته (عن النار) الأخروية مسافة (سبعين خريفاً) أي : عاماً ؛ يعني : مسافة لا تقطع إلا بسير سبعين عاماً ، وهو كناية عن حصول البعد العظيم ، وورد ذكر السبعين ؛ لإرادة التكثير كثيراً ، ويؤيده أن النسائي أخرج الحديث المذكور عن عقبة بن عامر ، والطبراني عن عمرو بن عبسة ، وأبو يعلى عن معاذ بن أنس ، فقالوا جميعاً في روايتهم : (مئة عام) ، وفي بعض الروايات عند ابن عدي : (خمس مئة عام) ، وفي حديث أبي أمامة عند الترمذي : (جعل الله بينه وبين النار خندقاً كما بين السماء والأرض) ، وفي حديث سلامة بن قيسر عند الطبراني في « الكبير » : (بعد غراب طار وهو فرخ حتى مات هراً) .

وأصح الروايات فيها رواية : (سبعين خريفاً) فإنها متفق عليها من حديث أبي سعيد ، ويحتمل أن يكون ذلك بحسب اختلاف أحوال الصائمين في كمال الصوم ونقصانه ، والله أعلم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ؛ لأن له شاهداً من حديث أبي سعيد الخدري المذكور قبله ، ضعيف السند لما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥) - (٥٠٧) - بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

(٨٢) - (١٦٩١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيَّامٌ مِنِّي أَكُلُ وَشُرِبُ » .

(٣٥) - (٥٠٧) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ)

(٨٢) - (١٦٩١) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ) الْكِنَانِيُّ أَوْ الطَّائِيُّ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْلَمِيُّ الْمُرُوزِيُّ ، نَزِيلُ الْكُوفَةِ ، ثِقَةٌ لَهُ تَصَانِيفٌ ، مِنْ صَغَارِ الثَّامَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةَ (١٨٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو) بَنُ عُلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ اللَّيْثِيُّ الْمَدَنِيُّ ، صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ ، مِنْ السَّادَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةَ (١٤٥ هـ) عَلَى الصَّحِيحِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بَنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ ، أَوْ أَرْبَعٍ وَمِئَةَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيَّامٌ مِنِّي) وَهِيَ : ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَتُسَمَّى أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، سُمِّيتَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ لَحُومَ الْأَضَاحِيِّ تَشْرِقُ فِيهَا ؛ أَيُّ : تَنْشَرُ فِي الشَّمْسِ ، وَقِيلَ : غَيْرَ ذَلِكَ . . (أَيَّامٌ أَكُلُ وَشُرِبُ) أَيُّ : لِأَنَّ النَّاسَ أَضْيَافُ اللَّهِ فِيهَا ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَهَذَا الْمَسَاقُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَوْمَهَا

ليس محرماً كصوم يومي العيدين ؛ إذ لم ينه عن صومها كما نهى عن صوم يوم العيدين ، ولذلك قال بجواز صومها مطلقاً بعض السلف .

ومنع أبو حنيفة صومها حتى للمتمتع الذي لا يجد الهدي ، وروي عن الشافعي مثل ذلك ، وأجاز مالك والشافعي في أشهر قوليه والأوزاعي صومها للمتمتع خاصة ، وهو الصحيح ؛ لما رواه البخاري عن عائشة وابن عمر أنهما قالا : (لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي) ، وفي مذهب مالك خلاف فيمن نذرهما أو نذر صوماً هي فيه ، هل يصومها أم لا ؟ فإذا لم يصمها . . فهل يلزمه قضاؤها أم لا ؟ كل ذلك مفصل في كتب مذهبه . انتهى من « المفهم » .

وحديث أبي هريرة هذا انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث نبیة الهذلي ، رواه مسلم في كتاب الصيام ، باب صوم أيام التشريق ، ورواه ابن حبان في « صحيحه » ، وأخرجه الطبراني ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » ، ولحديث أبي هريرة أيضاً شاهد من حديث عقبة بن عامر ، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان في « صحيحه » ، والحاكم في « المستدرک » ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ؛ كما بيناه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث بشر بن سحيم رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٣) - ١٦٩٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن

قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ بَشْرِ بْنِ سَحِيمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فَقَالَ : « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ ، وَإِنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ » .

إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح .

(عن سفیان) بن سعيد الثوري .

(عن حبيب بن أبي ثابت) قيس ، وقيل : هند بن دينار الأسدي مولا هم أبي يحيى الكوفي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان كثير الإرسال والتدليس ، من الثالثة ، مات سنة تسع عشرة ومئة (١١٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع بن جبیر بن مطعم) النوفلي أبي محمد المدني ، ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات قبل المئة سنة تسع وتسعين (٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن بشر بن سحيم) - بمهملتين مصغراً - الغفاري الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، وله رواية عن علي رضي الله عنه . يروي عنه : (س ق) . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب) ووعظ الناس (أيام التشريق فقال) في خطبته : (لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة) أي : منقاد له بامتثال الأوامر واجتناب النواهي (وإن هذه الأيام) اللاتي أنتم فيهن (أيام أكل وشرب) لا صوم فيها .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه النسائي في غير رواية ابن السني من طرق ؛ منها عن قتيبة عن حماد عن عمرو بن دينار عن نافع بن

.....

جبير به ، وزيادة في المتن ، ورواه ابن خزيمة في « صحيحه » عن أحمد بن عبدة
الضبي ، ورواه مسلم في « صحيحه » من حديث نبيشة الهذلي .
فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٦) - (٥٠٨) - بَابُ : فِي النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى

(٨٤) - (١٦٩٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى التَّيْمِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ قَزَعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَضْحَى .

(٣٦) - (٥٠٨) - (بَابُ : فِي النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى)

(٨٤) - (١٦٩٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى (أبو المحياة - بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتانية آخره هاء - التيمي) الكوفي ، ثقة ، من الثامنة . يروي عنه : (م ت س ق) .

(عن عبد الملك بن عمير) بن سويد اللخمي ، حليف بني عدي الكوفي ، ويقال له : الفرسى - بفتحيتين ثم مهملة - نسبة إلى فرس له سابق ، ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) ، وله مئة وثلاث سنين . يروي عنه : (ع) .

(عن قزعة) - بزاي وفتحات - ابن يحيى البصري أبي الغادية الحرشي ، مولى زياد بن أبي سفيان ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي سعيد) الخدري رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى)
إنما منع من صومهما ؛ لأن فيه إعراضاً عن ضيافة الله تعالى . انتهى من « المبارك » ، يوم الفطر : هو أول يوم من شهر شوال ، ويوم الأضحى : هو العاشر من ذي الحجة ، وهو يوم نحر فقط ، ويومان بعده فيهما نحر وتشريق ، ويوم بعدهما تشريق ، والمجموع أربعة ، والكل صومه حرام ، وأراد بيوم الأضحى :

الجنس ، وفيه تغليب على التشريق ، قال النووي : قد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال ، سواء صامهما عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ، ولو نذر صومهما متعمداً لعينهما . . قال الشافعي والجمهور : لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤهما ، وقال أبو حنيفة : ينعقد ويلزمه قضاؤهما ، قال : فإن صامهما . . أجزأه ، وخالف الناس كلهم في ذلك . انتهى .

قال الإمام المازري : وقد اختلف فقهاء الأمصار في نذر صوم يوم الفطر والأضحى : والذي ذهب إليه مالك أنه لا ينعقد نذره ، ولا يلزمه قضاؤه ولا صومه ، وقال أبو حنيفة : يصوم يوماً آخر عوضاً عنه ، وإن صامه في نفسه مع النهي عن صومه . . أجزأه ، ولنا عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « لا نذر في معصية الله » وصوم هذا اليوم معصية ؛ لثبوت النهي عنه واتفاق العلماء على ذلك ، وتعويض يوم آخر عنه ليس من مقتضى لفظ نذره ، فلا مقتضى لإلزامه إياه ، وإن كان قد وقع عندنا قولان فيمن نذر صوم ذي الحجة هل يقضي يوم النحر ؟ وقد يكون من أوجب القضاء من أصحابنا . . رأى أن النذر منعقد بإجماع فيما سوى يوم النحر وما نهى عن صومه ، فأجرى يوم النحر في الانعقاد مجرى ما سواه بحكم التبع له ، وألزم تعويضه لما امتنع صومه بعينه ، بخلاف من جرد النذر ليوم النحر خاصة . انتهى من « إكمال المعلم بفوائد مسلم » للقاضي عياض .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب صوم يوم الفطر ، باب صوم يوم النحر ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب النهي عن صوم الفطر ويوم الأضحى ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب في صوم العيدين ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب كراهية الصوم يوم الفطر ويوم النحر ، وأحمد في « مسنده » .

(٨٥) - ١٦٩٤ - (٢) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ : شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي سعيد بحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٥) - ١٦٩٤ - (٢) (حدثنا سهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي الرازي أبو عمرو الخياط ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا سفيان) بن عيينة .

(عن الزهري ، عن أبي عبيد) - مصغراً - سعد بن عبيد الزهري مولى عبد الرحمن بن أزهر المدني ، ثقة ، من الثانية ، وقيل : له إدراك . يروي عنه : (ع) .

(قال) أبو عبيد : (شهدت) أي : حضرت (العيد) أي : صلاته ؛ وهو عيد الفطر بقرينة الخطبة (مع عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(فبدأ) عمر (بالصلاة) أي : بصلاة العيد (قبل) الشروع في (الخطبة) ثم انصرف من الصلاة ، فشرع في الخطبة (فقال) في خطبته : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن صيام هذين اليومين) المعهودين

يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى ؛ أَمَّا يَوْمُ الْفِطْرِ . . فَيَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَيَوْمُ الْأَضْحَى تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ لَحْمِ نُسُكِكُمْ .

عندكم ؛ يعني : (يوم) عيد (الفطر ويوم) عيد (الأضحى أما يوم الفطر . . فيوم فطركم من صيامكم) رمضان (و) أما (يوم الأضحى) . . فإنكم (تأكلون فيه من لحم نسككم) أي : من أضاحيكم ، وقوله : (فبدأ بالصلاة) فيه تقديم صلاة العيد على الخطبة ، عكس صلاة الجمعة ، وقد سبق بيانه في محله بما لا مزيد عليه .

وقوله : (نهى عن صيام هذين اليومين) فيه التغليب ؛ وذلك أن الحاضر يشار إليه بهذا ، والغائب يشار إليه بذاك ، فلما أراد جمعهما في لفظ واحد . . قال : عن صيام هذين ؛ تغليباً للحاضر ؛ وهو عيد الفطر ، على الغائب ؛ وهو عيد الأضحى ، وقوله : (يوم الفطر) بالجر على أنه بدل من اليومين ، وفائدة الإخبار عن يوم الفطر بقوله : (فيوم فطركم) ، وكذا في الأضحى ؛ للإشارة إلى العلة في وجوب فطرهما ؛ وهو الفصل من الصوم وإظهار تمامه وحده بفطر ما بعده ، وأما الفطر في الآخر . . فلأجل النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ، ولو شرع صومه . . لم يكن لمشروعية الذبح فيه معنى ، فعبّر عن علة التحريم بالأكل بالنسك ؛ لأنه يستلزم النحر ويزيد فائدة التنبيه على التعليل ، والمراد بالنسك هنا : الذبيحة المتقرب بها قطعاً .

وفي الحديث تحريم صوم يومي العيد ، سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتمتع ، وهو بالإجماع ، وفيه تعليم الإمام في خطبته ما يتعلق بذلك العيد من أحكام الشرع ؛ من مأمور به ومنهي عنه .

قال القرطبي : وقول عمر : (يوم فطركم من صيامكم . . .) إلى آخره ، فيه : تنبيه على الحكمة التي حرم لأجلها صوم هذين اليومين ؛ أما يوم الفطر . .

.....

فيتحقق به انقضاء زمان مشروعية الصوم ، ويوم النحر فيه دعوة الله التي دعا عباده إليها من تضييفه وإكرامه لأهل منى وغيرهم بما شرع لهم من ذبح النسك وللأكل منها ، فمن صام هذا اليوم . . فإنه رد على الله كرامته ، وإلى هذا أشار أبو حنيفة والجمهور على أنه شرع غير معلل . انتهى « من المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب صوم يوم الفطر ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب كراهية الصوم يوم الفطر ويوم الأضحى .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٧) - (٥٠٩) - بَابُ : فِي صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

(٨٦) - (١٦٩٥) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَّا بِيَوْمٍ قَبْلَهُ أَوْ يَوْمٍ بَعْدَهُ .

(٣٧) - (٥٠٩) - (بَابُ : فِي صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)

(٨٦) - (١٦٩٥) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وحفص بن غياث) بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي قاضيهما ، ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً بعدما استقضى ، من الثامنة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما روي (عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي صالح) ذكوان السمان القيسي مولا هم المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تنزيه (عن صوم يوم الجمعة) أي : عن تخصيصه بصيام من بين الأيام (إلا) أن يصله (بـ) صوم (يوم قبله أو) يصله بصوم (يوم بعده) لما فيه من التشبه باليهود ،

.....

بظاهر هذا الحديث قاله الشافعي وجماعة ، وأما مالك . . فقال في « موطئه » :
لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة ،
وصيامه حسن ، وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه ، وأراه كان يتحراه ، قيل :
إنه محمد بن المنكدر ، قال الداوودي : لم يبلغ مالكاً هذا الحديث ، ولو بلغه
لم يخالفه ، قلت : ومقصود هذا الحديث : ألا يختص بصوم يعتقد وجوبه ، أو
لئلا يلتزم الناس من تعظيمه ما التزمته اليهود في سبتهم ؛ من تركهم الأعمال
كلها يعظمونه بذلك . انتهى من « المفهم » .

قال النووي : والحكمة في النهي عن صوم يوم الجمعة . . أن يوم الجمعة
يوم دعاء وذكر وعبادة ؛ من الغسل ، والتبكير إلى الصلاة وانتظارها ، واستماع
الخطبة ، وإكثار الذكر بعدها ؛ لقول الله تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي
الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ ^(١) ، وغير ذلك من العبادات في
يومها ، فاستحب الفطر فيه ، فيكون أعون له على هذه الوظائف وأدائها بنشاط
وأنشراح صدر والتذاذ بها من غير ملل ولا سامة ، وهو نظير الحاج يوم عرفة
بعرفة ؛ فإن السنة له الفطر ؛ كما سبق تقريره لهذه الحكمة .

فإن قيل : لو كان كذلك . . لم يزل النهي والكراهة بصوم قبله أو بعده ؛ لبقاء
المعنى .

فالجواب : أنه يحصل له بفضيلة الصوم الذي قبله أو بعده ما يجبر ما قد
يحصل من فتور أو تقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه ، فهذا هو
المعتمد في الحكمة في النهي عن أفراد الجمعة بصوم ، وقيل : سببه خوف
المبالغة في تعظيمه بحيث يفتتن به ؛ كما افتتن قوم بالسبت ، وهذا ضعيف

(١) سورة الجمعة : (١٠) .

(٨٧) - ١٦٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ،
عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ

منتقض بصلاة الجمعة وغيرها مما هو مشهور من وظائف يوم الجمعة وتعظيمه ،
وقيل : سبب النهي لثلا يعتقد وجوبه ، وهذا ضعيف أيضاً منتقض بيوم الاثنين ؛
فإنه يندب صومه ولا يلتفت إلى هذا الاحتمال البعيد ، وبيوم عرفة ويوم
عاشوراء ، وغير ذلك ، فالصواب ما قدمناه ، والله أعلم . انتهى منه .

وشارك المؤلف في هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب صوم يوم
الجمعة ، ومسلم وأبو داود في كتاب الصوم ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب
كراهية صوم يوم الجمعة وحده .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث جابر بن عبد الله رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٨٧) - ١٦٩٦ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ)
على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الحميد بن جبير بن شيبَةَ) بن عثمان بن
أبي طلحة العبدري الحجبي المكي ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .
(عن محمد بن عباد بن جعفر) بن رفاعة بن أمية بن عابد بن عبد الله بن
عمر بن مخزوم المخزومي المكي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنَا أَطُوفُ بِالْبَيْتِ : أَنْهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ .

(٨٨) - ١٦٩٧ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ،

(قال) محمد : (سألت جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أي : سألته (وأنا) أي : والحال أني (أطوف بالبيت) الحرام ، فقلت في سؤاله : (أنهى) أي : هل نهى (النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة) بخصوصه ؟ ف (قال) جابر : (نعم) نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إفراده بالصوم (ورب هذا البيت) أي : أقسمت لك برب هذا البيت الشريف ؛ أي : أقسمت لك به على ما أخبرتك .

وفي الحديث جواز الحلف من غير استحلاف ؛ لتأكيد الأمر ، وإضافة الربوبية إلى المخلوقات المعظمة ؛ تنويهاً بتعظيمها . انتهى « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب صوم يوم الجمعة ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب كراهية صوم يوم الجمعة ، والدارمي .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٨) - ١٦٩٧ - (٣) (حدثنا إسحاق بن منصور) بن بهرام الكوسج

أَنْبَأَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَلَّمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(أنبأنا أبو داود) الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود البصري ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(حدثنا شيبان) بن عبد الرحمن التميمي مولا هم النحوي أبو معاوية البصري ، ثقة ، صاحب كتاب نسبة إلى نحوه ؛ بطن من الأزدي إلى علم النحو ، من السابعة ، مات سنة أربع وستين ومئة (١٦٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عاصم) بن بهدلة ؛ وهو ابن أبي النجود الأسدي مولا هم أبي بكر المقرئ ، صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن زر) بن حبيش بن حباشة - بضم المهملة - الأسدي الكوفي أبي مريم ، ثقة فاضل مخضرم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين (٨٣ هـ) ، وهو ابن مئة وسبع وعشرين سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن مسعود) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن عاصم بن بهدلة مختلف فيه .

(قال) عبد الله : (قلما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الجمعة) أي : قل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مفطراً يوم الجمعة ، قال المظهر : تأويله : أنه كان يصومه منضماً إلى ما قبله أو إلى ما بعده ، أو أنه مختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ كالوصال . انتهى .

قلت : وجه تأويله : أنه قد ثبت النهي عن إفراد يوم الجمعة بالصيام ، وقد ذهب الجمهور إلى كراهته ، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه لا كراهة فيه ، واستدل لهما بهذا الحديث ، قال الحافظ في « فتح الباري » : واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود ؛ يعني : الذي ذكره الترمذي وابن ماجه في هذا الباب ، وليس فيه حجة ؛ لأنه يحتمل أن يريد : كان لا يتعمد فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها ، ولا يضاد ذلك كراهة إفراده بالصوم ؛ جمعاً بين الحديثين . انتهى كلام الحافظ .

قال العيني : فإن قلت : يعارض هذه الأحاديث - يعني : الأحاديث التي تدل على كراهة إفراد يوم الجمعة بالصوم - ما رواه الترمذي من حديث عبد الله - يعني : الحديث الذي ذكره الترمذي وابن ماجه في هذا الباب - قلت : لا نسلم هذه المعارضة ؛ لأنه لا دلالة فيه على أنه صلى الله عليه وسلم صام يوم الجمعة وحده ، فنهيه صلى الله عليه وسلم في هذه الأحاديث يدل على أن صومه يوم الجمعة لم يكن في يوم الجمعة وحده ، بل إنما كان بيوم قبله أو بيوم بعده ؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يحمل فعله على مخالفة أمره إلا بنص صحيح صريح ، فحينئذ يكون نسخاً أو تخصيصاً ، وكل واحد منهما منتفٍ . انتهى كلام العيني ملخصاً . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في صوم يوم الجمعة ، وقال : حديث عبد الله حديث حسن ، وأخرجه النسائي في كتاب الصيام ، باب صوم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأحمد ابن حنبل ، وصححه ابن حبان وابن عبد البر وابن حزم ، كذا في « عمدة القاري » .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لحسن سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٨) - (٥١٠) - بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ

(٨٩) - ١٦٩٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَصُومُوا »

(٣٨) - (٥١٠) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ)

(٨٩) - ١٦٩٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ (بن أبي إسحاق السبيعي أخو إسرائيل ، كوفي نزل الشام مرابطاً ، ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ، وقيل : إحدى وتسعين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ثور بن يزيد) أبي خالد الحمصي ، ثقة ثبت ، إلا أنه يرى القدر ، من السابعة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، وقيل : ثلاث أو خمس وثلاثين ومئة . يروي عنه : (خ عم) .

(عن خالد بن معدان) الكلاعي الحمصي أبي عبد الله ، ثقة عابد يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن بسر) - بضم الموحدة وسكون المهملة - المازني الصحابي الصغير رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثمان وثمانين (٨٨ هـ) ، وقيل : سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) ، وله مئة سنة ، وهو آخر من مات بالشام من الصحابة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبد الله بن بسر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تصوموا

يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتُرِضَ عَلَيْكُمْ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا عُودَ عِنَبٍ أَوْ لِحَاءَ شَجَرَةٍ .. فَلْيُمِصَّهُ » .

يوم السبت (وحده إلا أن تصوموا قبله يوماً أو بعده يوماً ، قال الطيبي : قالوا : النهي عن الأفراد ؛ كما في الجمعة ، فالمقصود : مخالفة اليهود فيهما ، والنهي فيهما للتنزيه عند الجمهور (إلا) أن تصوموه (فيما افترض عليكم) بالبناء للمجهول ، والتاء فيه لمبالغة معنى الثلاثي ؛ كما هو مقرر في محله ؛ يعني : عند الصنفين ؛ أي : إلا أن تصوموه فيما فرض عليكم ، وما افترض يتناول المكتوب والمنذور وقضاء الفوائت وصوم الكفارة ، وفي معناه ما وافق سنة مؤكدة ؛ كعرفة وعاشوراء ، أو وافق ورداً ، وزاد ابن الملك : وعشر ذي الحجة ، أو في خير الصيام صيام داود ؛ فإن النهي عن شدة الاهتمام والعناية به .. حق كأنه يراه واجباً ؛ كما تفعله اليهود ، قال القاري : فعلى هذا يكون النهي للتحريم ، وأما على غير هذا الوجه .. فهو للتنزيه لمجرد المشابهة .

(فإن لم يجد أحدكم) أيها المسلمون (إلا عود عنب أو لحاء شجرة) قال التوربشتي : اللحاء ممدود ؛ وهو قشر الشجر ، فهو معطوف على عود عنب .. (فليمصه) أي : فليمص ذلك العود أو اللحاء ، وهذا تأكيد بالإفطار لنفي الصوم ، وإلا .. فشرط الصوم النية ، فإذا لم توجد .. لم يوجد ولو لم يأكل . انتهى من « التحفة » ، ولعل المراد بعود عنب : الشماريخ التي تتعلق بها الحبوب كل حبة على حدة ؛ لأنها المناسبة للحاء .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، ومعنى الكراهية في هذا : أن يخص الرجل يوم السبت بصيام ؛ لأن اليهود يعظمون يوم السبت . انتهى ، وصححه الحاكم على شرط البخاري ، وقال النووي : صححه الأئمة ، كذا في « المرقاة » ، وقال أبو داود في « السنن » : هذا الحديث منسوخ . انتهى ، وقال فيه أيضاً :

قال مالك : هذا كذب . انتهى ، وقال المنذري : وروي هذا الحديث من حديث عبد الله بن بسر ومن حديث أبيه بسر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن حديث الصماء بنت بسر أخت عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال النسائي : هذه أحاديث مضطربة . انتهى كلام المنذري .

وقال الحافظ في « التلخيص » : قال الحاكم : وله معارض بإسناد صحيح ، ثم روى عن كريب أن ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثوه إلى أم سلمة أسألها عن الأيام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر لها صياماً ، فقالت : يوم السبت والأحد ، فرجعت إليهم ، فقاموا بأجمعهم إليها فسألوها ، فقالت : صدق ، وكان يقول : « إنهما يوم عيد المشركين ؛ فأنا أريد أن أخالفهم » ، ورواه النسائي والبيهقي وابن حبان ، وروى الترمذي من حديث عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين . . . إلى آخره . انتهى .

قلت : قد جمع بين هذه الأحاديث بأن النهي متوجه إلى الأفراد ، والصوم باعتبار انضمام ما قبله أو ما بعده ، ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم قد أذن لمن صام الجمعة أن يصوم يوم السبت بعدها ، والجمع مهما أمكن أولى من النسخ ، وأما علة الاضطراب . . فيمكن أن تدفع بما ذكره الحافظ في « التلخيص » ، وأما قول مالك : إن هذا الحديث كذب . . فلم يتبين لي وجه كذبه ، والله تعالى أعلم .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده مع أن له شواهد ؛ كما بينها ، وإن انفرد به المؤلف ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٨٩) - ١٦٩٨ - (م) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ ، عَنْ أُخْتِهِ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

ثم ذكر المؤلف المتابعة في هذا الحديث ، فقال :

(٨٩) - ١٦٩٨ - (م) (حدثنا حميد بن مسعدة) بن المبارك السامي - بالمهملة - أو الباهلي ، بصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا سفيان بن حبيب) البصري البزاز أبو محمد ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين ، وقيل : ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) . يروي عنه : (عم) .
(عن ثور بن يزيد) أبي خالد الحمصي ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة خمسين ومئة ، وقيل : سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومئة . يروي عنه : (خ عم) .

(عن خالد بن معدان) ثقة عابد ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن بسر) المازني الصحابي الصغير رضي الله تعالى عنه .
(عن أخته) الصماء ، قال القاري : بتشديد الميم ، اسمها بهية بنت بسر ، وتعرف بالصماء رضي الله تعالى عنها . يروي عنها : (عم) .

وهذا السند من سداسياته ، غرضه بسوقه : بيان متابعة سفيان بن حبيب لعيسى بن يونس .

(قالت) أخت عبد الله بن بسر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكر) سفيان بن حبيب (نحوه) أي : نحو حديث حديث عيسى بن يونس .

.....
وشاركه في هذه المتابعة : الترمذي ؛ ذكرها في كتاب الصوم ، باب ما جاء
في صوم يوم السبت .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديث عبد الله بن بسر مع متابعته ،
فهو للاستدلال به على الترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩٠) - ١٦٩٩ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

أي : عشر ذي الحجة ؛ أي : أغلبها ، وإلا . . فالعشر لا صوم فيه ، وكذا ما في حديث : « وإن صيام يوم فيها . . . » الحديث ؛ أي : في غالبها . انتهى « سني » .



(٩٠) - ١٦٩٩ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي (الأعمش) ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مسلم) بن عمران (البطين) - بفتح الموحدة - وهو لقب مسلم ، لقب بذلك ؛ لعظم بطنه ، ذكره الحافظ ، ويقال : ابن أبي عمران أبي عبد الله الكوفي ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن جبیر) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَلْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ » ، يَعْنِي : الْعَشْرَ ،

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من أيام) قال السندي : كلمة (من) زائدة لاستغراق النفي (العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام) (من) فيه متعلقة بأحب ، والمعنى على حذف مضاف ؛ أي : من عمل هذه الأيام ؛ ليكون المفضل والمفضل عليه من جنس واحد ، ثم المتبادر من هذا الكلام عرفاً أن كل عمل صالح إذا وقع في هذه الأيام .. فهو أحب إلى الله تعالى من نفسه إذا وقع في غيرها ، قال الراوي : (يعني) النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « من هذه الأيام » (العشر) الأيام الأول من ذي الحجة . انتهى .

وفي حديث جابر في « صحيح أبي عوانة وابن حبان » : « ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة » كذا في « الفتح » ، قال الطيبي : (العمل) مبتدأ ، و (فيها) متعلق به ، والخبر (أحب) ، والجملة خبر (ما) الحجازية ، واسمها (أيام) ، و (من) الأولى زائدة ، والثانية متعلقة بأحب ، وفيه حذف ؛ كأنه قيل : ليس العمل في أيام سوى العشر أحب إلى الله تعالى من العمل في هذه العشر ، قال ابن الملك : لأنها أيام زيارة بيت الله ، والوقت إذا كان أفضل .. كان العمل الصالح فيه أفضل .

وذكر السيد : اختلف العلماء في هذه العشر والعشر الأخير من رمضان : فقال بعضهم : هذه العشر أفضل ؛ لهذا الحديث ، وقال بعضهم : عشر رمضان أفضل ؛ للصوم والقدر ، والمختار : أن أيام هذه العشر أفضل ؛ ليوم عرفة ، وليالي عشر رمضان أفضل ؛ ليلية القدر ؛ لأن يوم عرفة أفضل أيام السنة ، وليلة القدر أفضل ليالي السنة ، ولذا قال : ما من أيام ، ولم

قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَزَجِجْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ » .

يقول : ما من ليال ، كذا في « الأزهار » ، وكذا في « المرقاة » . انتهى « تحفة الأحوذى » .

(قالوا) أي : قال الحاضرون عنده : (يا رسول الله ؛ ولا الجهاد في سبيل الله) ؟ أي : أفضل من ذلك ؛ أي : من العمل الصالح في تلك العشر (قال) . رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ولا الجهاد في سبيل الله) أفضل من ذلك (إلا رجل) أي : إلا جهاد رجل (خرج بنفسه وماله فلم يرجع) إلى بيته (من ذلك) أي : مما ذكر من نفسه وماله (بشيء) أي : صرف ماله ونفسه في سبيل الله ، فيكون أفضل من العامل في هذه الأيام العشر أو مساوياً له . انتهى من « التحفة » ، وفي « السندي » : ففيه بيانٌ لِفخامة جهاده وتَعْظِيمٍ له ؛ بأنه قد بلغ مبلغاً لا يكاد يتفأوت بشرف الزمان وعدمه . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصلاة ، باب فضل العمل في أيام التشريق ، وفي كتاب الأذان ، باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع ، وأبو داود في كتاب الصيام ، باب في صوم العشر ، والترمذي في أبواب الصوم ، باب ما جاء في العمل في الأيام العشر ، وقال : هذا حديث حسن غريب صحيح .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، ولأن له شواهد ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن ابن عمر ، أخرجه أبو عوانة في « صحيحه » ، وأبي هريرة ، أخرجه الترمذي وابن ماجه ، وعبد الله بن عمرو ، ولم أقف على من أخرجه ، وجابر ، أخرجه أبو عوانة وابن حبان في « صحيحهما » ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٩١) - ١٧٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ بْنِ عَبِيدَةَ ، حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ وَاصِلٍ ، عَنْ النَّهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَلَدُّنِيَا أَيَّامٌ أَحَبَّ إِلَيَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا »

ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :
 (٩١) - ١٧٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا عمر بن شبة (بفتح المعجمة والموحدة مع تشديدها) ابن عبيدة - بفتح المهملة مبكراً - ابن زيد النميري - بضم النون مصغراً - أبو زيد البصري ، نزيل بغداد ، صدوق له تصانيف ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وستين ومئتين (٢٦٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .
 (حدثنا مسعود بن واصل) الأزرق البصري صاحب السابري ، لين الحديث ، من التاسعة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن النهاس) بتشديد الهاء ثم مهملة (ابن قهم) - بفتح القاف وسكون الهاء - القيسي أبي الخطاب القيسي البصري ، ضعيف ، من السادسة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن قتادة) بن دعامة (عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه النهاس بن قهم ، وهو متفق على ضعفه ، ومسعود بن واصل لين الحديث .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما) حجازية بمعنى ليس (من أيام الدنيا) جار ومجرور صفة مقدمة لقوله : (أيام) وهو اسم ما الحجازية مؤخر عن صفته (أحب) بالنصب خبر ما الحجازية (إلى الله سبحانه) متعلق بأحب (أن يتعبد له) تعالى (فيها) بصيغة المجهول ، والجار

مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ ، وَإِنَّ صِيَامَ يَوْمٍ فِيهَا لَيَعْدِلُ صِيَامَ سَنَةٍ ، وَلَيْلَةٌ فِيهَا بِلَيْلَةٍ الْقَدَرِ » .

والمجورور في له نائب فاعل ، فيها متعلق بـيتعبد ، والجملة الفعلية في تأويل مصدر مرفوع على كونه فاعلاً لأحب (من أيام العشر) جار ومجورور متعلق بأحب ؛ والتقدير : ليست أيام كائنة من أيام الدنيا أحب إلى الله سبحانه عبادته فيها من أيام العشر .

(و) إنما قلت ذلك ؛ ل (أن صيام يوم) كائن (فيها) أي : من هذه العشر ؛ أي : ما عدا العاشر ، قال ابن الملك : أي : من أول ذي الحجة إلى يوم عرفة (ليعدل) ويساوي (صيام سنة) كاملة أجراً ؛ أي : لم يكن فيها عشر ذي الحجة ، كذا قيل ، والمراد : صيام التطوع ، فلا يحتاج إلى أن يقال : لم يكن فيها أيام رمضان (و) إن قيام (ليلة فيها) أي : منها ؛ أي : من هذه العشر يساوي (ب) قيام (ليلة القدر) التي هي خير من ألف شهر . انتهى من الفهم السقيم .

وعبارة « التحفة » : قوله : (ما) بمعنى ليس (من أيام) من زائدة ، وأيام اسمها (أحب إلى الله) بالنصب على أنه خبرها ، وبالفتح صفتها ، وخبرها محذوف ؛ تقديره : ثابتة ، وقيل : بالرفع على أنه صفة أيام على المحل ، والفتح على أنها صفتها على اللفظ ، وقوله : (أن يتعبد) في محل رفع بتأويل المصدر على أنه فاعل أحب ، وقيل : التقدير : لأن يتعبد ؛ أي : يفعل العبادة (له) أي : لله (فيها) أي : في الأيام (من عشر ذي الحجة) .

قال الطيبي : قيل : لو قيل : أن يتعبد مبتدأ ، وأحب خبره ، ومن متعلق بأحب .. يلزم الفصل بين أحب ومعموله بأجنبي ، فالوجه أن يقرأ أحب بالفتح ؛ ليكون صفة أيام ، وأن يتعبد فاعله ، ومن متعلق بأحب ، والفصل ليس بأجنبي ، وهو كقوله : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد ، وخبر ما

(٩٢) - ١٧٠١ - (٣) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ،
عَنْ مَنْصُورٍ ،

محذوف ، أقول : لو جعل أحب خبر ما ، وأن يتعبد متعلقاً بأحب بحذف الجار ؛
أي : ما من أيام أحب إلى الله لأن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة . . لكان أقرب
لفظاً ومعنى ، أما اللفظ . . فظاهر ، وأما المعنى . . فلأن سوق المعنى لتعظيم
الأيام ، والعبادة تابعة لها لا عكسه ، وعلى ما ذهب إليه القائل يلزم العكس
مع أن في ارتكاب ذلك التعسف . انتهى من « تحفة الأحوذى » ، وفي إعرابه
هذا ركاقة واضطراب ، وخروج عن الطريق الجادة ، والأوضح ما أعربناه أولاً .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن
غريب .

قلت : درجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛ كما عرفت ، فهو
ضعيف متناً وسنداً (٨) (٢٠٠) ، وغرضه : الاستئناس به ؛ كما مر .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث عائشة رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٩٢) - ١٧٠١ - (٣) (حدثنا هناد بن السري) - بكسر الراء الخفيفة -
ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث
وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) ، وله إحدى وتسعون (٩١) سنة . يروي عنه : (م
عم) .

(حدثنا أبو الأحوص) سلام بن سليم الحنفي مولا هم الكوفي ، ثقة متقن ،
من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمى أبو عتاب - بمثناة ثقيلة ثم

عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَامَ الْعَشَرَ قَطُّ .

موحدة - الكوفي ، ثقة ثبت ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) ، وكان لا يدلّس ، وهو من طبقة الأعمش ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة فقيه إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات دون المئة سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة مخضرم مكثّر فقيه ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين (٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام العشر) أي : عشر ذي الحجة (قط) وكلمة قط ظرف مستغرق لما مضى من الزمان ؛ أي : ما رأيته فيما مضى من عمري صام العشر ، وفي رواية مسلم : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم العشر ، قال النووي : قال العلماء : هذا الحديث مما يوهم كراهة صوم العشر ، والمراد بالعشر ها هنا : الأيام التسعة من أول ذي الحجة ، قالوا : وهذا مما يتأول ، فليس في صوم هذه التسعة كراهة ، بل هي مستحبة استحباباً شديداً ، لا سيما التاسع منها ؛ وهو يوم عرفة .

وثبت في « صحيح البخاري » أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما من أيام العمل الصالح فيها أفضل منه في هذه » يعني : العشر الأوائل من ذي الحجة ، فيتأول قولها : (لم يصم العشر) أنه لم يصمه لعارض مرض أو سفر أو غيرهما ، أو أنها لم تره صائماً فيه ، ولا يلزم من ذلك عدم صيامه في نفس

.....

الأمر ، ويدل على هذا التأويل حديث هنيذة بن خالد عن امرأته ، عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : كان رسول الله يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر . . . الحديث ، رواه أبو داود وأحمد والنسائي .

وقال الحافظ في « الفتح » في شرح حديث البخاري الذي ذكره النووي ما لفظه : واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة ؛ لاندراج الصوم في العمل ، قال : ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً العشر قط ؛ لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل ؛ خشية أن يفرض على أمته ؛ كما رواه الشيخان من حديث عائشة أيضاً . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الاعتكاف ، باب صوم عشر ذي الحجة ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب من فطر العشر ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في صيام العشر .

قلت : فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٠) - (٥١٢) - بَابُ صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ

(٩٣) - ١٧٠٢ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ،
حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ.....»

(٤٠) - (٥١٢) - (باب صيام يوم عرفة)

(٩٣) - ١٧٠٢ - (١) (حدثنا أحمد بن عبدة) بن موسى الضبي
أبو عبد الله البصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ). يروي عنه: (م عم).

(أخبرنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل الأزرق، ثقة ثبت فقيه،
من كبار الثامنة، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ). يروي عنه: (ع).
(حدثنا غيلان بن جرير) المعولي الأزدي البصري، ثقة، من الخامسة،
مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ). يروي عنه: (ع).

(عن عبد الله بن معبد الزماني) - بكسر الزاي وتشديد الميم ونون - نسبة
إلى زمان بن مالك؛ بطن من ربيعة؛ كما في «اللباب»، بصري، ثقة، من
الثالثة. يروي عنه: (م عم).

(عن أبي قتادة) الأنصاري الحارث بن ربيعي بن بلدمة - بضم الموحدة
والدال المهملة بينهما لام ساكنة - السلمي - بفتحيتين - المدني، مات سنة أربع
وخمسين (٥٤ هـ)، وقيل: سنة ثمان وثلاثين والأول أصح وأشهر رضي الله
تعالى عنه. يروي عنه: (ع).

وهذا السند من خماسياته، وحكمه: الصحة؛ لأن رجاله ثقات أثبات.
(قال) (أبو قتادة): (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صيام يوم عرفة)

إِنِّي أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ أَلْسَنَةَ أَلَّتِي قَبْلَهُ وَأَلَّتِي بَعْدَهُ .

وهو التاسع من ذي الحجة (إني أحتسب على الله) أي : أرجو من الله تعالى (أن يكفر السنة التي قبله) أي : أن يكون كفارة لذنوب السنة التي قبله ؛ أي : لصغائرها (و) يكفر ذنوب السنة (التي بعده) أي : لصغائرها ، وفي « النهاية » : الاحتساب في الأعمال الصالحة : هو البدار إلى طلب الأجر وتحصيله باستعمال أنواع البر ، والقيام على الوجه المرسوم فيها ؛ طلباً للثواب المرجو فيها ، قال الطيبي : كان الأصل أن يقال : أرجو من الله أن يكفر ، فوضع موضعه أحتسب ، وعدها بعلى التي للوجوب على سبيل الوعد ؛ مبالغة لحصول الثواب .

قوله : « أن يكفر » قال إمام الحرمين : والمكفر الصغائر ، قال القاضي عياض : وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، وأما الكبائر . . فلا يكفرها إلا التوبة ، أو رحمة الله وفضله .

قلت : ورحمة الله تحتل أن تكون مكفرة بغيره ؛ أي : بغير صوم يوم عرفة ، وقال النووي : المراد بالذنوب : الصغائر ، وإن لم تكن الصغائر . . يرجى تخفيف الكبائر ، وإن لم تكن . . رفعت الدرجات ، قال المظهر : وتكفير السنة الآتية : أن يحفظه من الذنوب فيها ، وقيل : أن يعطيه من الرحمة والثواب قدرأ يكون كفارة للسنة الماضية والقابلة إذا جاءت واتفقت له ذنوب . كذا في « المرقاة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيام ، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر . . . إلى آخره ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب صوم الدهر .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به .



(٩٤) - ١٧٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ ،
عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ،
عَنْ قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي قتادة بحديث قتادة بن النعمان رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٩٤) - ١٧٠٣ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - مصغراً - السلمي
الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا يحيى بن حمزة) بن واقد الحضرمي أبو عبد الرحمن الدمشقي
القاضي ، ثقة ، رمي بالقدر ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ)
على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن إسحاق بن عبد الله) بن أبي فروة عبد الرحمن بن الأسود الأموي
مولاهم المدني ، متروك ، من الرابعة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) .
يروى عنه : (د ت ق) .

(عن عياض بن عبد الله) بن سعد بن أبي سرح - بفتح المهملة وسكون
الراء بعدها مهملة - القرشي العامري المكي ، ثقة ، من الثالثة ، مات على رأس
المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك رضي الله تعالى عنه .

(عن قتادة بن النعمان) بن زيد بن عامر الأنصاري الظفري - بمعجمة وفاء
مفتوحتين - ويقال له : ذو العينين الصحابي المشهور شهد بدرًا ، وهو أخو
أبي سعيد لأمه ، مات سنة ثلاث وعشرين (٢٣ هـ) على الصحيح رضي الله
تعالى عنه . يروي عنه : (خ ت س ق) .

قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ . .
غُفِرَ لَهُ سَنَةٌ أَمَامَهُ وَسَنَةٌ بَعْدَهُ » .

(٩٥) - ١٧٠٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إسحاق بن عبد الله بن
أبي فروة ، وهو متروك .

(قال) قتادة : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من صام يوم
عرفة . . غفر له سنة أمامه) أي : صغائر سنة قدمها ومضت عليه ؛ أي : السنة
الماضية (وسنة بعده) أي : صغائر سنة تأتي بعده ؛ يعني : السنة المستقبلية .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن لم ينفرد به إسحاق بن عبد الله ؛
فقد تابعه عليّ ذلك زيد بن أسلم ؛ كما رواه البزار في « مسنده » عن محمد بن
عمر بن هياج عن عبيد الله بن موسى عن عمر بن صهبان عن زيد بن أسلم عن
عياض بن عبد الله بلفظ : « من صام يوم عرفة . . غفر الله له سنة أمامه وسنة
خلفه . . . » الحديث ، إلا أنه لم يذكر قتادة بن النعمان ، ولذلك رواه الطبراني
في « الأوسط » عن أحمد بن زاهر عن يوسف بن موسى القطان عن سلمة بن
الفضل عن حجاج بن أرطاة عن عطية عن أبي سعيد به ، وله شاهد أيضاً في
« صحيح مسلم » وغيره من حديث أبي قتادة .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف السند ، صحيح المتن بما قبله ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي قتادة بحديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٩٥) - ١٧٠٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن

قَالَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنِي حَوْشَبُ بْنُ عَقِيلٍ ، حَدَّثَنِي مَهْدِيُّ الْعَبْدِيُّ ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فِي بَيْتِهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتٍ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتٍ .

إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئة . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثني حوشب بن عقيل) أبو دحية البصري ، ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثني مهدي) بن حرب (العبدي) وهو ابن أبي مهدي الهجري ، مقبول ، من السادسة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله مولى ابن عباس ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(قال) عكرمة : (دخلت على أبي هريرة في بيته) أي : في بيت أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قال عكرمة : (فسألته) أي : فسألت أبا هريرة (عن) حكم (صوم يوم عرفة) للحاج الواقف (بعرفات) هل هو سنة له أم لا ؟ (فقال أبو هريرة) في جواب سؤالي : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة) للواقف (بعرفات) لأنه يضعفه عن دعاء ذلك اليوم ، قال الخطابي : لهذا نهى استحباب

.....

لا نهى إيجاب ؛ وإنما نهى المحرم عن ذلك ؛ خوفاً عليه أن يضعف عن الدعاء والابتغال في ذلك المقام ، فأما من وجد قوة لا يخاف معها ضعفاً . . فصوم ذلك اليوم أفضل له - إن شاء الله - وقد قال صلى الله عليه وسلم : « صيام يوم عرفة يكفر سنتين ؛ سنة قبلها ، وسنة بعدها » ، وقد اختلف الناس في صيام الحاج يوم عرفة : فروي عن عثمان بن أبي العاص وابن الزبير أنهما كانا يصومانه ، وقال أحمد ابن حنبل : إن قدر على أن يصوم . . صام ، وإن أفطر . . فذلك يوم يحتاج فيه إلى قوة .

وكان إسحاق يستحب صومه للحاج ، وكان عطاء يقول : أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف ، وكان مالك وسفيان الثوري يختاران الإفطار للحاج ، وكذلك الشافعي ، وروي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه قال : لم يصمه النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا أصومه أنا . انتهى .

قال الشوكاني : واعلم أن ظاهر حديث أبي قتادة عند مسلم وأصحاب السنن مرفوعاً : « صوم يوم عرفة يكفر سنتين ؛ ماضيةً ومستقبلةً . . » الحديث . . أنه يستحب صوم عرفة مطلقاً ، وظاهر حديث عقبة بن عامر عن أهل السنن غير ابن ماجه : « يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام . . » الحديث . . أنه يكره صومه مطلقاً ؛ لجعله قريباً في الذكر ليوم النحر وأيام التشريق ، وتعليل ذلك : أنها عيد ، وأنها أيام أكل وشرب ، وظاهر حديث أبي هريرة أنه لا يجوز صومه بعرفات .

فيجمع بين الأحاديث : بأن صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد ، مكروه لمن كان بعرفات حاجاً ، والحكمة في ذلك : أنه ربما كان مؤدياً إلى الضعف عن الدعاء والذكر يوم عرفة هنالك ، والقيام بأعمال الحج ، وقيل : الحكمة أنه يوم

.....

عيد لأهل الموقف ؛ لاجتماعهم فيه ، ويؤيده حديث أبي قتادة ، وقيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أفطر فيه ؛ لموافقته يوم الجمعة ، وقد نهى عن إفراجه بالصوم ، ويرد هذا حديث أبي هريرة المصرح بالنهى عن صومه مطلقاً . انتهى .

وقال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله في « شرح السنن » : وقد ورد في النهي عن صيام عرفة بعرفة آثار ؛ منها : ما رواه النسائي عن عمرو بن دينار عن عطاء عن عبيد بن عمير قال : كان عمر ينهى عن صوم يوم عرفة بعرفة ، ومنها : ما رواه أيضاً عن أبي السوار قال : سألت ابن عمر عن صوم يوم عرفة ، فنهاني ، والمراد بذلك : بعرفة ؛ بدليل ما روى نافع قال : سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة بعرفة ، فقال : لم يصمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان .

وعن عطاء قال : دعا عبد الله بن عباس الفضل بن عباس يوم عرفة إلى الطعام ، فقال : إني صائم ، فقال عبد الله : لا تصم ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب إليه حلاب فيه لبن يوم عرفة فشرب منه ، فلا تصم ؛ فإن الناس يستنون بكم . رواهما النسائي ، ثم قال : وقد أخرجنا في « الصحيحين » من حديث كريب عن ميمونة بنت الحارث أنها قالت : إن الناس شكوا في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ، فأرسلت إليه - يعني : ميمونة - بحلاب لبن وهو واقف في الموقف ، فشرب منه والناس ينظرون إليه .

ف قيل : يحتمل أن تكون ميمونة أرسلت إليه وأم الفضل أرسلت كل منهما بقدرح ، ويحتمل أن تكونا مجتمعتين ؛ فإنها أختها ، فاتفقتا على الإرسال بقدرح واحد ، فينسب إلى هذه وإلى هذه ؛ فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أفطر بعرفة ، وصح عنه أن صيامه يكفر سنتين ، فالصواب : أن الأفضل

.....

لأهل الآفاق .. صومه ، ولأهل عرفة .. فطره ؛ لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك لنفسه ، وعمل خلفائه بعده بالفطر ، وفيه قوة على الدعاء الذي هو أفضل دعاء العبد ، وفيه أن يوم عرفة عيد لأهل عرفة ، فلا يستحب لهم صيامه ، وبعض الناس يختار الصوم ، وبعضهم يختار الفطر ، وبعضهم يفرق بين من يضعفه ومن لا يضعفه ، وهو اختيار قتادة ، والصيام اختيار ابن الزبير وعائشة ، وقال عطاء : أصومه في الشتاء ، ولا أصومه في الصيف ، وكان بعض السلف لا يأمر به ولا ينهى عنه ، ويقول : من شاء .. صام ، ومن شاء .. أفطر . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب في صوم يوم عرفة بعرفة ، والنسائي في كتاب الحج ، باب النهي عن صوم يوم عرفة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، ولأن له شواهد من الأحاديث والآثار ، وحملوا النهي فيه على من يضعفه الصوم فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : ثلاثة :
الأول للاستدلال ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤١) - (٥١٣) - بَابُ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

(٩٦) - ١٧٠٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ عَاشُورَاءَ وَيَأْمُرُ بِصِيَامِهِ .

(٤١) - (٥١٣) - (باب صيام يوم عاشوراء)

(٩٦) - ١٧٠٥ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبي الحارث المدني ، ثقة فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : سنة تسع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) ، وأبو ذئب كنية جده المغيرة .

(عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم عاشوراء) وهو اليوم العاشر من محرم (ويأمر) الناس (بصيامه) أمر إيجاب قبل فرض رمضان ، وأمر ندب بعده ؛ لأن وجوبه نسخ بفرض رمضان ، كذا قيل .

ولفظ البخاري مع « الإرشاد » : (أن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بصيام يوم عاشوراء ، فلما فرض رمضان) وكان فرضه في شعبان من السنة الثانية من الهجرة .. (كان من شاء .. صام) يوم عاشوراء (ومن شاء .. أفطر) وفي رواية : (عن عائشة قالت : كان يوم عاشوراء تصومه قريش

في الجاهلية) يحتمل أنهم اقتدوا في صيامه بشرع سالف ، ولذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه) في الجاهلية (فلما قدم المدينة) وكان قدومه بلا ريب في ربيع الأول . . (صامه) على عادته (وأمر) الناس (بصيامه) في أول السنة الثانية .

(فلما فرض رمضان) أي : صيامه في السنة الثانية في شهر شعبان . . (ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء . . صامه ، ومن شاء . . تركه) فعلى هذا لم يقع الأمر بصومه إلا في سنة واحدة ، وعلى تقدير صحة القول بفرضيته ؛ فقد نسخ ، ولم يرو عنه صلى الله عليه وسلم أنه جدد للناس أمراً بصيامه بعد فرض رمضان ، بل تركهم على ما كانوا عليه من غير نهى عن صيامه ، فإن كان أمره صلى الله عليه وسلم بصيامه قبل فرض صيام رمضان للوجوب . . فإنه يبنى على أن الوجوب إذا نسخ هل ينسخ الاستحباب أم لا ؟ فيه اختلاف مشهور ، وإن كان أمره للاستحباب . . فيكون باقياً على الاستحباب . انتهى من « الإرشاد » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب صيام يوم عاشوراء ، والنسائي في كتاب الصوم ، والدارمي في كتاب الصوم . فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٧) - ١٧٠٦ - (٢) (حدثنا سهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي أبو عمرو الخياط ، الحافظ ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فَوَجَدَ الْيَهُودَ صِيَامًا فَقَالَ : « مَا هَذَا ؟ » ، قَالُوا : هَذَا يَوْمٌ أَنْجَى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَأَغْرَقَ فِيهِ فِرْعَوْنَ ، فَصَامَهُ مُوسَى شُكْرًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « نَحْنُ أَحَقُّ بِمُوسَى

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أيوب) السخثياني .

(عن سعيد بن جبير) الوالبي مولاهم الكوفي الفقيه ، ثقة حجة من الثالثة ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فوجد اليهود صياماً) - بضم أوله وتشديد الياء - جمع صائم ؛ نظير عاذل وعذال ، ويجوز تخفيفها على صيغة المصدر ؛ نظير قيام جمع قائم (فقال) لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما هذا) الصيام الذي تصومونه ؟ أي : فقدم المدينة ، فأقام إلى يوم عاشوراء من السنة الثانية ، فوجد اليهود صياماً ؛ أي : صائمين ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما هذا الصوم الذي تصومونه يا معشر اليهود ؟

(قالوا) له : (هذا) اليوم (يوم) صالح ؛ كما في رواية البخاري ؛ أي : سعيد حصلت لنا السعادة فيه بالغلب على أعدائنا ؛ لأنه يوم (أنجى الله فيه موسى) عليه السلام وقومه بني إسرائيل من عدوهم (وأغرق فيه فرعون) وقومه في اليم (فصامه موسى شكراً) لله تعالى ، فنحن نصومه اقتداءً بموسى ، وزاد أحمد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي ، فصامه نوح عليه السلام شكراً .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نحن أحق بموسى) أي : باتباعه

مِنْكُمْ» ، فَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ .

(٩٨) - ١٧٠٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(منكم) يا معشر اليهود (فصامه) أي : فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء ؛ كما كان يصومه قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) .

فيه دليل لمن قال : كان قبل النسخ واجباً ، لكن أجاب أصحابنا بحمل الأمر هنا على تأكيد الاستحباب ، وليس صيامه صلى الله عليه وسلم له تصديقاً لليهود بمجرد قولهم ؛ لأنهم كفار ، بل كان يصومه قبل ذلك ؛ كما وقع التصريح به في حديث عائشة ، وجوز المازري نزول الوحي على وفق قولهم ، أو تواتر عنده الخبر ، أو صامه باجتهاده ، أو أخبره من أسلم منهم ؛ كابن سلام .

قوله : « أحق بموسى » فالأحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والأخوة في الدين والقربة الظاهرة دونهم ، ولأنه عليه الصلاة والسلام أطوع وأتبع للحق منهم . انتهى من « الإرشاد » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب صيام عاشوراء (بعضه) ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب في صيام عاشوراء .

فدرجته أنه : صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث محمد بن صيفي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٨) - ١٧٠٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

فُضِّلَ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ قَالَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ : « مِنْكُمْ أَحَدٌ طَعِمَ الْيَوْمَ ؟ » ، قُلْنَا : مِمَّا مِنْ طَعِمَ وَمِمَّا مَنْ لَمْ يَطْعَمْ ، قَالَ : « فَأَتَيْتُمَا بِبَقِيَّةِ يَوْمِكُمْ مَنْ كَانَ طَعِمَ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْ ، »

فضيل (بن غزوان الضبي مولا هم الكوفي ، صدوق عارف ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حصين) بن عبد الرحمن السلمي أبي الهذيل الكوفي ، ثقة تغير حفظه في الآخر ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عامر بن شراحيل الحميري (الشعبي) الكوفي ، ثقة فقيه مشهور فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن صيفي) بن سهل بن الحارث الأنصاري الخطمي المدني الصحابي رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (س ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) محمد بن صيفي : (قال لنا) معاصر الحاضرين (رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء) هل (منكم أحد طعم اليوم) وأفطر وأكل ؟ (قلنا) في جواب سؤاله : (منا من طعم) أي : فريق طعم وأكل ، وفي أغلب النسخ إسقاط : (من) النكرة الموصوفة (ومنا من لم يطعم) أي : فريق لم يطعم ولم يأكل الطعام ، ف (قال) لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كلکم : (فأتوا) صيام (بقية يومكم) هذا وإمساكه .

وقوله : (من كان طعم) وأكل قبل هذا الوقت (ومن) كان (لم يطعم) ولم

فَأَرْسَلُوا إِلَى أَهْلِ الْعُرُوضِ : فَلَيَّتُمُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ » قَالَ : يَغْنِي : أَهْلَ الْعُرُوضِ حَوْلَ الْمَدِينَةِ .

يأكل قبله . . بدل تفصيل من مجمل من فاعل (أتموا) ، وإنما أمرتكم جميعاً بإمساك بقية يومكم عن المفطرات ؛ لأنه من الأيام التي يجب صيامها (فأرسلوا) أي : فابعثوا (إلى أهل العروض) والنواحي منا من البوادي والقرى رسولاً يأمرهم بإمساك بقية يومهم هذا ، فإذا وصل إليهم أمر الرسول . . (فليتموا) إمساك (بقية يومهم) هذا ؛ لأنه مما افترض صيامه (قال) الراوي أو من دونه : (يعني) النبي صلى الله عليه وسلم بـ (أهل العروض) : من (حول المدينة) وجوانبها من الأعراب وغيرهم ، قال السندي : قوله : « إلى أهل العروض » ضبط بفتح العين ؛ يطلق على مكة والمدينة وما حولهما من البوادي والقرى .

وهذا الحديث يدل على أن صوم يوم عاشوراء كان واجباً قبل فرض رمضان ؛ لأن وجوب إمساك بقية النهار من خواص صوم الفرض .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه . انتهى « تحفة الأشراف » ، لكن رواه النسائي عن عبد الله بن أحمد بن يونس عن عبثر بن القاسم عن حصين به ، وليس في رواية ابن السني ، ورواه ابن خزيمة في « صحيحه » عن أبي هاشم زياد بن أيوب عن هشام عن حصين به ، ورواه ابن حبان في « صحيحه » عن أبي خليفة عن محمد بن كثير عن سفيان عن حصين بن عبد الرحمن به ، وله شاهد في « صحيحي البخاري ومسلم » من حديث سلمة بن الأكوع والربيع بنت معوذ ، ورواه النسائي بنحوه في كتاب الصيام ، باب إذا طهرت الحائض أو قدم المسافر هل يصوم بقية يومه ؟ وأحمد بنحوه (٣٨٨/٤) .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ومتابعات ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



(٩٩) - ١٧٠٨ - (٤) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
أَبْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ،
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْنٌ »

ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عائشة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٩٩) - ١٧٠٨ - (٤) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين .
يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات
في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ذئب) المغيرة بن الحارث القرشي
العامري المدني ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين ومئة .
يروي عنه : (ع) .

(عن القاسم بن عباس) بن محمد بن معتب بن أبي لهب الهاشمي
أبي العباس المدني ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، أو
بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن عمير) مصغراً (مولى ابن عباس) ويقال له : مولى
أم الفضل أيضاً ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي
عنه : (م ق) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) والله (لئن

بَقِيَتْ إِلَى قَابِلٍ .. لِأَصُومَنَّ الْيَوْمَ التَّاسِعَ » ،

بقيت (وعشت (إلى) عام (قابل) أي : مقبل .. (لأصومن اليوم التاسع) من المحرم احتياطاً ليوم عاشوراء ، وفي رواية مسلم زيادة : (قال) ابن عباس : (فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، قال الحافظ : ثم ما هم به من صوم التاسع يحتمل معناه : أنه لا يقتصر عليه ، بل يضيفه إلى اليوم العاشر ؛ إما احتياطاً له ، وإما مخالفة لليهود والنصارى ، وهو الأرجح ، وبه يشعر بعض روايات مسلم ، ولأحمد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً : « صوموا يوم عاشوراء ، وخالفوا اليهود ؛ صوموا يوماً قبله ، أو يوماً بعده » وفي إسناده ابن أبي ليلى ، وقد تكلم فيه ، وقد أخرجه البيهقي بمثل اللفظ الذي رواه أحمد ، ذكره الحافظ في « التلخيص » وسكت عنه .

قال الحافظ رحمه الله تعالى : وهذا كان في آخر الأمر ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، ولا سيما إذا كان فيما يخالف فيه أهل الأوثان ، فلما فتحت مكة واشتهر أمر الإسلام .. أحب مخالفة أهل الكتاب أيضاً ؛ كما ثبت في الصحيح ، فهذا من ذلك ، فوافقهم أولاً ، وقال : « نحن أحق بموسى منكم » ، ثم أحب مخالفتهم ، فأمر بأن يضاف إليه يوم قبله ويوم بعده ، خلافاً لهم ، ويؤيده رواية الترمذي من طريق أخرى بلفظ : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء يوم العاشر) .

وقال بعض أهل العلم : قوله صلى الله عليه وسلم في « صحيح مسلم » وغيره : « لئن عشت إلى قابل .. لأصومن التاسع » يحتمل أمرين ؛ أحدهما : أنه أراد نقل العاشر إلى التاسع ، والثاني : أراد أن يضيفه إليه في الصوم ، فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بيان ذلك .. كان الاحتياط صوم اليومين ، وعلى هذا ؛ فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب ؛ أدناها : أن يصام

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ زَادَ : مَخَافَةً أَنْ يَفُوتَهُ عَاشُورَاءَ .

(١٠٠) - ١٧٠٩ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ،

وحده ، وفوقه : أن يصام التاسع معه ، وفوقه : أن يصام التاسع والحادي عشر معه . انتهى من « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيام ، باب أي يوم يصام في عاشوراء ، وأحمد .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .

(قال أبو علي) عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي البصري ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) . يروي عنه : (ع) : (رواه) أي : روى هذا الحديث (أحمد) بن عبد الله (بن يونس) بن عبد الله بن قيس الكوفي التميمي اليربوعي ، نسب إلى جده ، ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، مات سنة سبع وعشرين ومئتين (٢٢٧ هـ) . يروي عنه : (ع) . (عن ابن أبي ذئب) ولكن (زاد) أحمد بن يونس في روايته على وكيع لفظه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لئن بقيت إلى قابل . . لأصومن التاسع » لأجل (مخافة أن يفوته عاشوراء) بتأخيره عن يومه الحقيقي ، وقد بسطنا الكلام في تعليقنا في ذكر علة قوله ذلك .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث عائشة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٠) - ١٧٠٩ - (٥) (حدثنا محمد بن رُمح) بن المهاجر التجيبي

أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنََّّهُ ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَانَ يَوْمًا يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَهُ .. فَلْيَصُومْهُ ، وَمَنْ كَرِهَهُ .. فَلْيَدَعْهُ » .

مولاهم أبو عبد الله المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي مولاهم أبو الحارث المصري ، عالم مصر وفقهها ورئيسها ، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور ، من السابعة ، قرين مالك بن أنس ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن عبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، ويقال له : سلسلة الذهب ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنه) أي : أن الشأن والحال (ذكر) بصيغة المجهول (عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء) أي : شأنه وحكمه ؛ هل يصام فيه أم لا ؟ أي : سألوه عن صومه حين افتراض رمضان هل نصومه أم لا ؟ (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان) يوم عاشوراء (يوماً يصومه أهل الجاهلية) والمسلمون ؛ كما في رواية مسلم .

(فمن أحب منكم) وشاء (أن يصومه) الآن بعد افتراض رمضان .. (فليصمه) على سبيل الاستحباب ؛ لأنه نسخ وجوبه بافتراض رمضان (ومن كرهه) أي : كره صوم عاشوراء ولم يردده .. (فليدعه) أي : فليتركه ؛ أي : فليترك صومه ؛ لأنه نسخ وجوبه ، قال النووي : معناه : أنه ليس متحتماً ؛

(١٠١) - ١٧١٠ - (٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ،
حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ،.....

فأبو حنيفة يقدره ليس بواجب ، والشافعية يقدرونه ليس متأكداً كل التأكيد ،
وعلى المذهبين فهو سنة مستحبة الآن ، من حين قال النبي صلى الله عليه
وسلم هذا الكلام . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيام ، باب صوم
يوم عاشوراء .

فدرجته : أنه صحيح ، لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به .



ثم استشهد المؤلف خامساً لحديث عائشة بحديث أبي قتادة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١٠١) - ١٧١٠ - (٦) (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ) بن موسى الضبي البصري
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م
عم) .

(حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل الأزرق البصري ثقة
ثبت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ) الأزدي المعولي - بكسر الميم وسكون المهملة -
البصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبِدِ الزَّمَانِيِّ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ إِنِّي أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ » .

(عن عبد الله بن معبد الزماني) البصري ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي قتادة) الأنصاري الحارث بن ربيعي رضي الله تعالى عنه ، مات سنة أربع وخمسين ، وقيل : سنة ثمان وثلاثين ، والأول أصح وأشهر . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو قتادة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صيام يوم عاشوراء إنني أحسب على الله) أي : أرجو من الله سبحانه (أن يكفر) صغائر (السنة التي قبله) أي : صغائر ذنوب السنة الماضية قبله .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الحث على صوم يوم عاشوراء .

قوله : « إنني أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله » فإن قلت : ما الحكمة في أن صوم عاشوراء يكفر السنة التي قبله ، وصوم يوم عرفة يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده ؟ قلت : حكمة ذلك أن صوم يوم عرفة من شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وصوم يوم عاشوراء من شريعة موسى عليه السلام ، وقال الحافظ في « الفتح » : روى مسلم من حديث أبي قتادة مرفوعاً : « إن صوم عاشوراء يكفر سنةً ، وإن صيام يوم عرفة يكفر سنتين » وظاهره أن صيام عرفة أفضل من صيام عاشوراء ، وقد قيل في الحكمة في ذلك : إن يوم عاشوراء منسوب إلى موسى عليه السلام ، وصوم عرفة منسوب

.....
إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلذلك كان أفضل . انتهى ، والله تعالى
أعلم . انتهى من « التحفة » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : ستة :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٢) - (٥١٤) - بَابُ صِيَامِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ

(١٠٢) - (١٧١١) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ ،
حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْغَزَّازِ

(٤٢) - (٥١٤) - (بَابُ صِيَامِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ)

(١٠٢) - (١٧١١) - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير - مصغراً -
السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس
وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ) بن واقد الحضرمي الدمشقي ، ثقة رمي
بالقدر ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ) أبو خالد الحمصي ، ثقة ثبت ، إلا أنه يرى القدر ،
من السابعة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، وقيل : سنة ثلاث أو خمس
وخمسين ومئة . يروي عنه : (خ عم) .

(عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ) الكلاعي الحمصي أبي عبد الله ، ثقة عابد يرسل
كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي
عنه : (ع) .

(عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْغَزَّازِ) - بمعجمة وزاي - وهو ربعة بن عمرو ، ويقال :
ابن الحارث الجرشي - بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة - الدمشقي ، مختلف
في صحبته ، قتل يوم مرج راهط سنة أربع وستين (٦٤ هـ) ، وكان فقيهاً ، وثقه
الدارقطني وغيره . يروي عنه : (عم) .

أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ .

(١٠٣) - ١٧١٢ - (٢) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ ،

(أنه) أي : أن ربيعة (سأل عائشة) رضي الله تعالى عنها (عن) أيام (صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(فقالت) عائشة في جواب سؤاله : (كان) النبي صلى الله عليه وسلم (يتحرى) ويقصد (صيام) يوم (الاثنين والخميس) ويهتم بهما ، ويجعلهما أحرى وأولى بالصوم ، والتحري : طلب الأحرى والأولى ، وقيل : التحري : طلب الثواب والأجر ، والمبالغة في طلب الشيء ، وبذل الجهد في تحصيله .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في صوم يوم الاثنين والخميس ، والنسائي في كتاب الصوم ، باب صوم النبي صلى الله عليه وسلم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٣) - ١٧١٢ - (٢) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ (بن إسماعيل

(العنبري) . أبو الفضل البصري ، ثقة حافظ ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصُومُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّكَ تَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ ، فَقَالَ : « إِنَّ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ يَغْفِرُ اللَّهُ فِيهِمَا لِكُلِّ مُسْلِمٍ إِلَّا مُتَهَاجِرَيْنِ »

(حدثنا الضحاك بن مخلد) بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن رفاعة) بن ثعلبة القرظي - بضم القاف وفتح الراء بعدها معجمة - المدني ، مقبول ، من السابعة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن سهيل بن أبي صالح) ذكوان السمان أبي يزيد المدني ، صدوق تغير حفظه بأخرة ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي صالح السمان ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم الاثنين والخميس) وسئل عن حكمة تخصيصهما بالصوم (ف قيل) له : (يا رسول الله ؛ إنك تصوم الاثنين والخميس) فلم خصصتهما بالصوم من بين أيام الأسبوع ؟ (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما خصصتهما بالصوم من أيام الأسبوع ؛ لـ (أن يوم الاثنين والخميس يغفر الله فيهما لكل مسلم) ومسلمة (إلا) لـ (متهاجرين) أي : متباغضين متقاطعين لأمر لا يقتضي ذلك ، وإلا . . فالتقاطع للدين ولتأديب

الأهل جائز (يقول) الله عز وجل لملك الغفران : (دعهما) أي : اتركهما ؛ أي : اترك المتهاجرين عن كتابة الغفران لهما (حتى يصطلحا) ويتوافقا ويتوصلا ويتحابا .

قال السندي : قوله : « دعهما » كأنه خطاب للملك الذي يعرض الأعمال على الله تعالى ، فمعنى دعهما : أي : لا تعرض عملهما علي ، أو لعله إذا غفر لأحد . . يضرب الملك على سيئاته أو يمحوها من الصحيفة بوجوده ، فمعنى « دعهما » : أي : لا تمسح سيئاتهما . انتهى ، قال الحافظ : وقد ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدة أحاديث صحيحة ؛ منها : حديث عائشة ، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ، وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجرشي عنها ، ولفظه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى صيام الاثنين والخميس) ، وحديث أسامة : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والخميس ، فسألته ، فقال : « إن الأعمال تعرض يوم الاثنين والخميس ، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم » أخرجه أبو داود والنسائي ، وصححه ابن خزيمة . انتهى « فتح الملهم » باختصار .

الحديث يدل على استحباب صوم الاثنين والخميس ؛ لأنهما يومان تعرض فيهما الأعمال ، قال في « فتح الودود » : قد جاء في « الصحيحين » : « يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل » فيحتمل أنه يعرض عليه تعالى أعمال العباد كل يوم ، ثم يعرض أعمال الجمعة في يوم الاثنين والخميس ، ثم أعمال السنة في شعبان ، ولكل عرض حكمة ، ويحتمل أنها تعرض عليه كل يوم تفصيلاً ، وفي الجمعة إجمالاً ، أو بالعكس . انتهى من « العون » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في صوم الاثنين والخميس ، وقال : حسن غريب ، وله شاهد من حديث أسامة بن زيد ، رواه أبو داود والنسائي في « سننهما » ، وفي « الزوائد » : إسناده صحيح غريب ، ومحمد بن رفاعه ذكره ابن حبان في « الثقات » تفرد بالرواية عنه : الضحاك بن مخلد ، وباقي رجال إسناده على شرط الشيخين .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٣) - (٥١٥) - بَابُ صِيَامِ أَشْهُرِ الْحَرَمِ

(١٠٤) - (١٧١٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،
عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي السَّلِيلِ ، عَنْ أَبِي مُجِيبَةَ الْبَاهِلِيِّ ، عَنْ
أَبِيهِ أَوْ عَنْ عَمِّهِ
.....

(٤٣) - (٥١٥) - (بَابُ صِيَامِ أَشْهُرِ الْحَرَمِ)

(١٠٤) - (١٧١٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،
عَنْ سُفْيَانَ (بن سعيد الثوري) ، (عَنْ) سعيد بن إياس (الجريري) - مصغراً -
أبي مسعود البصري ، ثقة ، من الخامسة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين ، مات
سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي السَّلِيلِ) - بفتح المهملة وكسر اللام - ضريب - مصغراً آخره
موحدة - ابن نكير - بنون وقاف مصغراً - القيسي الجريري ، ثقة ، من السادسة .
يروي عنه : (م عم) .

(عَنْ أَبِي مُجِيبَةَ) بضم أوله وكسر الجيم بعدها تحتانية ثم موحدة (الباهلي)
وقيل : هي امرأة من الصحابة . روى عنها : (ق) بحديث في الصوم . يروي
عنها : (د س ق) .

(عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَنْ عَمِّهِ) قال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه إلا أن
النسائي قال فيه : (عَنْ مُجِيبَةَ الْبَاهِلِيِّ عَنْ عَمِّهِ) ، وقال فيه ابن ماجه : (عَنْ
أَبِي مُجِيبَةَ الْبَاهِلِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَنْ عَمِّهِ) ، وذكره أبو القاسم البغوي في « معجم
الصحابة » ، وقال فيه : (عَنْ مُجِيبَةَ ؛ يَعْنِي : الْبَاهِلِيَّةَ قَالَتْ : حَدَّثَنِي أَبِي أَوْ
عَمِّي) وسمى أباه : عبد الله بن الحارث ، فقال : سكن البصرة ، وروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً ، وقال في موضع آخر : أبو مجيبة الباهلية أو

قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؛ أَنَا الرَّجُلُ
الَّذِي أَتَيْتُكَ عَامَ الْأَوَّلِ ، قَالَ : « فَمَا لِي أَرَى جِسْمَكَ نَاحِلًا ؟ » ، قَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مَا أَكَلْتُ طَعَامًا بِالنَّهَارِ مَا أَكَلْتُهُ إِلَّا بِاللَّيْلِ ، قَالَ : « مَنْ أَمَرَكَ
أَنْ تُعَذِّبَ نَفْسَكَ ؟ » ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي أَقْوَى ، قَالَ :

عمها سكن البصرة ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً ولم يسمه ،
وذكر هذا الحديث ، وذكره ابن قانع في « معجم الصحابة » ، وقال فيه : (عن
مجببة عن أبيها أو عمها) وسماه أيضاً : عبد الله بن الحارث ، هذا آخر كلامه .
وقد وقع فيه هذا الاختلاف ؛ كما ترى ، وأشار بعض شيوخنا إلى تضعيفه
لذلك ، وهو متجه ، ومجببة بضم الميم وكسر الجيم وسكون الياء وبعدها باء
موحدة مفتوحة وآخر الحروف تاء التانيث . انتهى من « العون » .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لما وقع في آخر السند من
الاختلاف والاضطراب في الراوي ، وفيمن روى عنه .

(قال) ذلك الأب أو العم : (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت)
له : (يا نبي الله ؛ أنا الرجل الذي أتيتك عام الأول) أي : في العام الذي قبل
هذا العام ، ف (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فما لي) أي : فأني
شيء ثبت لي ؟ فإنني (أرى جسمك ناحلاً ؟) أي : ضعيفاً هزيلًا ، ف (قال)
الرجل : (يا رسول الله ؛ ما أكلت طعاماً بالنهار) مذ فارقتك ؛ أي : (ما أكلته
إلا بالليل) .

ف (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من أَمَرَكَ أَنْ تُعَذِّبَ نَفْسَكَ)
بترك الأكل ؟ قال الرجل الصحابي : ف (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم
في جواب سؤاله : (يا رسول الله) لم يأمرني أحد بتعذيب نفسي بالصوم ،
ولكن (إنني أقوى) وأقدر على ذلك الصوم ، وفعلته باختياري ، ف (قال) له

« صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ وَيَوْمًا بَعْدَهُ » ، قُلْتُ : إِنِّي أَقْوَى ، قَالَ : « صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ وَيَوْمَيْنِ بَعْدَهُ » ، قُلْتُ : إِنِّي أَقْوَى ، قَالَ : « صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ وَصُمْ أَشْهَرَ الْحَرَمِ » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيها الرجل ؛ إن أردت اتباع السنة . . (صم شهر الصبر) أي : شهر رمضان ، وأصل الصبر : الحبس ، فسمى الصيام صبراً ؛ لما فيه من حبس النفس عن الطعام ومنعها عن وطء النساء وغشيانهن في النهار (و) صم (يوماً بعده) أي : بعد شهر الصبر ؛ يعني : بعد يوم العيد .

قال الرجل : ف (قلت) : يا رسول الله (إنني أقوى) وأقدر على أكثر من ذلك ، ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (صم شهر الصبر) أي : رمضان (و) صم (يومين بعده) أي : بعد شهر الصبر ، قال الرجل : ف (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنني أقوى) أي : أقدر على أكثر من ذلك .

ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (صم شهر الصبر و) صم (ثلاثة أيام بعده) أي : بعد شهر الصبر (وصم) مع ذلك (أشهر الحرم) - بضميتين - أي : الأشهر الحرم ، وهذا هو الصواب ؛ لأنه من إضافة الموصوف إلى صفة ، فيشترط اتفاقهما تعريفاً وتنكيراً ، إلا أن يقال : أسقط أل من الأول ؛ لغرض الإضافة ؛ لأنهما لا يجتمعان ؛ وهي الأشهر الأربعة التي ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز بقوله : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ ^(١) ، وهي : شهر رجب ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، وقيل للأعرابي الذي يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم : كم الأشهر الحرم ؟ فقال : أربعة ؛ ثلاثة سرد ، وواحد فرد .

وفي رواية أبي داود زيادة : (وقال بأصابعه الثلاثة فضمها ، ثم أرسلها) أي :

(١) سورة التوبة : (٣٦) .

(١٠٥) - ١٧١٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ،
.....

وأشار النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي بالأصابع الثلاثة ؛ أي : (فضمها ، ثم أرسلها) تفسير لقال ؛ أي : أشار بها إلى أنه لا يزيد على الثلاث المتواليات ، وبعد الثلاث يترك يوماً أو يومين ، والأقرب أن الإشارة لإفادة أنه يصوم ثلاثاً من الأيام ويترك ثلاثاً ، والله أعلم ، قاله السندي . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب في صوم أشهر الحرم .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٩) (٢٠١) ؛ لضعف سنده بالاضطراب في آخره ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استدل المؤلف للترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :
(١٠٥) - ١٧١٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ (بن الوليد الجعفي الكوفي المقرئ ، ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن زائدة) بن قدامة الثقفي أبي الصلت الكوفي ، ثقة ثبت صاحب حديث وسنة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الملك بن عمير) - مصغراً - ابن سويد اللخمي الكوفي ، ويقال له : الفرسي ؛ نسبةً إلى فرس له سابق ، ثقة فصيح عالم تغير حفظه ، وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنتَشِرِ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : أَيُّ الصَّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ ؟ قَالَ : « شَهْرُ اللَّهِ الَّذِي تَدْعُونَهُ الْمُحَرَّمَ » .

(عن محمد بن المنتشر) الأجدة الحمداني - بالسكون - الكوفي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

(عن حميد بن عبد الرحمن الحميري) البصري ، ثقة فقيه ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبائعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم) لم أر من ذكر اسم هذا الرجل (فقال) الرجل : (أي الصيام أفضل) أي : أكثر أجراً (بعد) صيام (شهر رمضان ؟) ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : صيام (شهر الله) والإضافة فيه ؛ لتشريف المضاف إليه ؛ نظير : ناقة الله (الذي) صفة للشهر ؛ أي : صيام الشهر الذي (تدعونه) أي : تسمونه أيها المسلمون (المحرم) وخص بهذه الإضافة ؛ أعني : (شهر الله) مع أن في الشهور أفضل منه ؛ لأنه اسم إسلامي دون سائر الشهور ، وكان اسمه في الجاهلية : صفر الأول ، والذي بعده صفر الثاني .

وقال الطيبي : أراد بصيام شهر الله : صيام يوم عاشوراء ، فيكون من باب ذكر الكل وإرادة الجزء ، لكن الظاهر أن المراد : جميع شهر المحرم ، قاله ملا علي ؛ أي : هو أفضل شهر يتطوع بصيامه كاملاً ؛ لأنه أول السنة المستأنفة ، فكان استفتاحها بالصوم الذي هو أفضل الأعمال ، وإنما قيل : كاملاً ؛ لأن التطوع ببعض الشهر قد يكون أفضل ؛ كصوم يوم عرفة وعشر ذي الحجة . انتهى من « شروح الجامع الصغير » .

قال القرطبي : هذا الشهر إنما كان أفضل - والله أعلم - من أجل أن المحرم أول السنة المستأنفة التي يجيء رمضانها ، فكان استفتحها بالصوم الذي هو من أفضل الأعمال ، والذي أخبر عنه صلى الله عليه وسلم بأنه ضياء ، فإذا استفتحت سنته بالضياء . . مشى فيه بقيتها ، والله تعالى أعلم . انتهى من « المفهم » .

فإن قيل : إذا كان هذا الشهر أفضل . . فما وجه ما روي أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم شعبان أكثر مما في المحرم ؟

قلنا : لعله صلى الله عليه وسلم علم أفضليته في آخر حياته ، أو لعله كان يعرض له أعذار فيه من مرض أو سفر أو غيرهما . انتهى من « المبارك » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الصيام ، باب فضل صوم المحرم ، وأبو داود في كتاب الصيام ، باب في صوم المحرم ، والترمذي في كتاب الصيام باب ما جاء في صوم المحرم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به للترجمة .



ثم استأنس المؤلف ثانياً للترجمة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٦) - ١٧١٥ - (٣) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ (بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي (الحزامي) - بالزاي - صدوق تكلم فيه لأجل القرآن ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .

حَدَّثَنَا دَاوُودُ بْنُ عَطَاءٍ ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ صِيَامِ رَجَبٍ .

(حدثنا داوود بن عطاء) المزني مولا هم أبو سليمان المدني أو المكي ، ضعيف ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(حدثني زيد بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) العدوي المدني ، مقبول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن سليمان) بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي أحد الأشراف ، مقبول ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئة (١٤٢ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(عن أبيه) علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي أبي محمد ، ثقة عابد ، من الثالثة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه داوود بن عطاء المدني ، وهو متفق على ضعفه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تنزيه (عن صيام) شهر (رجب) المحرم الفرد .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، قال البوصيري : هذا إسناد فيه داوود بن عطاء المدني ، وهو متفق على تضعيفه ، وأورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » من طريق داوود ، وضعف الحديث به ، وأخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » .

(١٠٧) - ١٧١٦ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ
الدَّرَّازِيُّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ
أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ

ودرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (١٠) (٢٠٢) ؛ لضعف سنده ، وغرضه
بسوقه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أسامة بن زيد رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٧) - ١٧١٦ - (٤) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني
أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا عبد العزيز) بن محمد بن عبيد (الدراوردي) أبو محمد الجهني
مولاهم المدني ، صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، من الثامنة ، مات
سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن عبد الله بن أسامة) بن الهاد الليثي أبي عبد الله المدني ، ثقة
مكثر ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن محمد بن إبراهيم) التيمي أبي عبد الله المدني ، ثقة له أفراد ، من
الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أن أسامة بن زيد) بن حارثة بن شراحيل الكلبي ذا البطين أبا محمد
المدني ، الصحابي المشهور ، حب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله
تعالى عنهما ، مات سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) بالمدينة . يروي عنه : (ع) .

كَانَ يَصُومُ أَشْهُرَ الْحَرَمِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صُمْ شَوَّالًا » ، فَتَرَكَ أَشْهُرَ الْحَرَمِ ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَصُومُ شَوَّالًا حَتَّى مَاتَ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، وقيل : فيه انقطاع ؛ لأن محمد بن إبراهيم لم يسمع من أسامة ؛ كما سيأتي خلافه .
أي : أن أسامة بن زيد (كان يصوم أشهر الحرم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : صم شوالاً فترك) أسامة صيام (أشهر الحرم ثم لم يزل) أسامة (يصوم شوالاً حتى مات) رضي الله تعالى عنه .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، قال البوصيري : إسناده هذا الحديث رجاله ثقات ، وفيه مقال ، قال العلائي في « المراسيل » : ذكر في « التهذيب » أن محمد بن إبراهيم التيمي أرسل عن أسامة بن زيد وأسيد بن حضير ، قال شيخنا أبو زرعة : لم يذكر في « التهذيب » أنه أرسل عن أسامة ، وإنما قال : روى عن أسامة بن زيد ، وأسيد بن الحضير مرسل ، فتوهم العلائي عوده لهما ، وليس كذلك ، وإنما هو عائد إلى أسيد بن حضير فقط .

نعم ؛ الحديث الذي في « سنن ابن ماجه » من رواية التيمي عن أسامة لم يسنده إليه ، فليس بمتصل .

قلت : لم ينفرد محمد هذا عن أسامة ؛ فقد رواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » من طريق محمد بن إسحاق عن ابن محمد بن أسامة عن جده أسامة مرفوعاً ، فذكره ، وسياقه أتم ؛ كما أوردته في « زوائد المسانيد العشرة » .

قلت : إذا لهذا الحديث سند صحيح مرفوع متصل إلى أسامة ؛ كما ذكره الموصلي .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لأن له متابعاً بسند مرفوع ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول والثالث منها للاستئناس ، والثاني للاستدلال ، والرابع للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٤) - (٥١٦) - بَابُ : فِي الصَّوْمِ زَكَاةُ الْجَسَدِ

(١٠٨) - (١٧١٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ
ح وَحَدَّثَنَا مُحَرَّرُ بْنُ سَلَمَةَ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ،
عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ جُمَهَانَ ،
.....

(٤٤) - (٥١٦) - بَابُ : فِي الصَّوْمِ زَكَاةُ الْجَسَدِ

(١٠٨) - (١٧١٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ (ابن أبي شيبَةَ العبَّاسي الكوفي .
(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ) المروزي مولى بني حنظلة ، ثقة ثبت فقيه ،
من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(ح وَحَدَّثَنَا مُحَرَّرُ بْنُ سَلَمَةَ) بسكون المهملة وكسر الراء بعدها زاي (ابن سلمة
العدني) ثم المكي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين
(٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن عبيد الدراوردي الجهني مولا هم المدني ،
صدوق ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي
عنه : (ع) .
(جميعاً) أي : كل من عبد الله وعبد العزيز رويَا (عن موسى بن عبيدة)
- بضم أوله - ابن نشيط - بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم
مهملة - الربذي - بفتحيتين - أبي عبد العزيز المدني ، ضعيف ولا سيما في
عبد الله بن دينار ، وكان عابداً ، من صغار السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين
ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .
(عن جمهان) - بضم أوله وسكون ثانيه - الأسلمي المدني ، قديم ، مقبول ،
من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاةٌ ، وَزَكَاةُ الْجَسَدِ الصَّوْمُ » ، زَادَ مُحَرَّرٌ فِي حَدِيثِهِ : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الصِّيَامُ نِصْفُ الصَّبْرِ » .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الضعف ؛ لأن مدار السنين على موسى بن عبيدة ، وهو متفق على تضعيفه .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لكل شيء زكاة) أي : ينبغي للإنسان أن يخرج من كل شيء قدراً لله تعالى ، فيكون ذلك زكاة له (وزكاة الجسد الصوم) فإنه ينتقص به الجسد في سبيل الله ، فصار ذلك الذي نقص منه كأنه أخرج منه لله على أنه زكاة له (زاد محرر) بن سلمة على ابن أبي شيبة (في حديثه) وروايته عن عبد العزيز لفظه : (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصيام نصف الصبر) لأن الصبر صبران ؛ صبر عن الشهوات ، وصبر على الأعداء ، فالصيام هو الصبر الأول ؛ لأنه يصبر فيه عن شهوة الطعام وشهوة النساء .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛ لما مر ، وغرضه : الاستئناس به ، فهو ضعيف متناً وسنداً (١١) (٢٠٣) .



ولم يذكر في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد الضعيف .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٥) - (٥١٧) - بَابُ : فِي ثَوَابِ مَنْ فَطَرَ صَائِماً

(١٠٩) - (١٧١٨) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
أَبْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَخَالِي يَعْلَى ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ،
.....

(٤٥) - (٥١٧) - (بَابُ : فِي ثَوَابِ مَنْ فَطَرَ صَائِماً)

(١٠٩) - (١٧١٨) - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي القاضي
أبي عبد الرحمن ، صدوق سيئ الحفظ جداً ، من السابعة ، مات سنة ثمان
وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

وقوله : (وخالي يعلى) معطوف على وكيع ، وهو شيخ علي بن محمد ؛
أي : وقال علي بن محمد : حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى ، وحدثنا أيضاً
(خالي يعلى) بن عبيد عن عبد الملك ... إلى آخره ؛ أي : وقال محمد بن
علي : وحدثنا أيضاً خالي وأخ والدتي يعلى بن عبيد بن أبي أمية الإيادي
مولاهم أبو يوسف الطنافسي الكوفي . يروي عن : عبد الملك ، ويروي عنه :
(ع) ، وابن أخته علي بن محمد الطنافسي ، وأخوه محمد بن عبيد ، ثقة ، من
كبار التاسعة ، إلا في حديثه عن الثوري ؛ ففيه لين ، مات سنة بضع ومئتين
(٢٠٣ هـ) .

(عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) بن أبي سليمان ميسرة العرزمي - بفتح المهملة وسكون

وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ

الراء وبالزاي المفتوحة - صدوق له أوهام ، من الخامسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

وقوله : (وأبو معاوية) معطوف أيضاً على وكيع ؛ أي : وقال علي بن محمد : حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى ، وقال علي أيضاً : وحدثنا خالي يعلى بن عبيد عن عبد الملك ، وقال علي أيضاً : وحدثنا أبو معاوية محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

أي : قال علي أيضاً : حدثنا أبو معاوية (عن حججاج) بن أرطاة - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هبيرة النخعي أبي أرطاة الكوفي القاضي ، أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(كلهم) أي : كل من ابن أبي ليلى ، وعبد الملك بن أبي سليمان ، وحجاج بن أرطاة روى (عن عطاء) بن أبي رباح ، اسمه أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

والحاصل من هذه الأسانيد : أن مشايخ علي بن محمد ثلاثة : وكيع ، وخاله يعلى بن عبيد ، وأبو معاوية ، والذي روى عن عطاء ثلاثة أيضاً : ابن أبي ليلى ، وعبد الملك بن أبي سليمان ، وحجاج بن أرطاة ، تأمل بجدة واجتهاد ، وقد سهرنا في هذه الأسانيد ليلة كاملة ، فله الحمد .

(عن زيد بن خالد الجهني) المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثمان وستين أو سبعين . يروي عنه : (ع) .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ فَطَرَ صَائِماً . . كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً » .

وهذه الأسانيد الثلاثة كلها من خماسياته ، وحكمها : الصحة ؛ لأن رجالها ثقات .

(قال) زيد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من فطر) بتشديد الطاء (صائماً . . كان له مثل أجرهم) أي : أجر الصائمين الذين فطرهم (من غير أن ينقص) ذلك المثل (من أجورهم شيئاً) قليلاً ولا كثيراً .

قوله : « من فطر » من التفطير ؛ لأنه من فطر المضعف ، قال ابن الملك : التفطير : جعل أحد من الصائمين مفطراً ؛ أي : من أطعم صائماً . انتهى ، قال القاري : عند إفطاره « كان له » أي : لمن فطر « مثل أجره » أي : مثل أجر ذلك الصائم ، هكذا في رواية الترمذي بإفراد الضمير هنا ، وفي قوله الآتي : « من غير أن ينقص من أجر الصائم » وهو الصواب ، إلا إن قلنا : جمع الضمير في الموضعين في رواية ابن ماجه ؛ نظراً إلى أن الصائم اسم جنس يطلق على القليل والكثير ، فجمع الضمير في رواية ابن ماجه ؛ نظراً إلى المعنى ، وأفرده في رواية الترمذي ؛ نظراً إلى اللفظ ، هكذا ظهر للفهم السقيم .

وقد جاء في حديث سلمان : « من فطر فيه صائماً . . كان له مغفرة لذنوبه ، وعتق رقبتة من النار ، وكان له مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء » ، قلنا : يا رسول الله ؛ ليس كلنا نجد ما نفطر به الصائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يعطي الله هذا الثواب من فطر صائماً على مذقة لبن أو تمر أو شربة من ماء ، ومن أشبع صائماً . . سقاه الله من حوضي شربة لا يظمأ حتى يدخل الجنة . . . » الحديث ، رواه البيهقي .

قال ميرك : ورواه ابن خزيمة في « صحيحه » ، وقال : إن صح الخبر ، ورواه

من طريقه البيهقي ، وفي رواية لأبي الشيخ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« من فطر صائماً في شهر رمضان من كسب حلال .. صلت عليه الملائكة ليالي
رمضان كلها ، وصافحه جبريل ليلة القدر ، ومن صافحه جبريل عليه السلام ..
يرق قلبه وتكثر دموعه » ، قال : فقلت : يا رسول الله ؛ من لم يكن عنده ؟ قال :
« فقبضة من طعام » ، قلت : أفرأيت إن لم يكن عنده لقمة خبز ؟ قال : « فمذقة
لبن » ، قلت : أفرأيت إن لم يكن عنده ؟ قال : « فشربة من ماء » .

قال المنذري : وفي أسانيدهم علي بن زيد بن جدعان ، قال الحافظ في
« التقريب » : علي بن زيد بن جدعان ضعيف ، وقال في « تهذيب التهذيب » :
قال الترمذي : صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره . انتهى ، فعلي بن
زيد هذا ضعيف عند الأكثر ، صدوق عند الترمذي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الصوم ، باب
ما جاء في فضل من فطر صائماً ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ،
وأخرجه النسائي أيضاً وابن خزيمة وابن حبان في « صحيحيهما » ، ولفظ
ابن خزيمة والنسائي : « من جهز غازياً ، أو جهز حاجاً ، أو خلفه في أهله ، أو
فطر صائماً .. كان له مثل أجورهم ، من غير أن ينقص من أجورهم » كذا في
« الترغيب » . انتهى « تحفة الأحوزي » .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال
به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث عبد الله بن الزبير ، فقال :

(١١٠) - ١٧١٩ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى اللَّخْمِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ مُضْعَبِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ : أَفْطَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فَقَالَ : « أَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ ، وَأَكَلَ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارُ ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ » .

صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين على الصحيح (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سعيد بن يحيى) بن صالح (اللخمي) أبو يحيى الكوفي نزيل دمشق ، لقبه سعدان ، صدوق ، من التاسعة ، مات قبل المئتين . يروي عنه : (خ س ق) .

(حدثنا محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مصعب بن ثابت) بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي المدني ، لين الحديث أرسل عن جده وكان عابداً ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(عن عبد الله بن الزبير) بن العوام الأسدي المدني رضي الله تعالى عنه . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف مصعب بن ثابت ، وإرساله عن جده .

(قال) . عبد الله بن الزبير : (أفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم عند سعد بن معاذ) الأنصاري الأشْهَلِي سِيد الأَوْس رضي الله عنه ، لم يرو عنه إلا (خ) ، (فقال) رسول الله : « أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، وصلت عليكم الملائكة ») .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (١٢) (٢٠٤) ؛
لضعف سنده ؛ فمصعب بن ثابت لم يسمع من جده عبد الله بن الزبير ، وغرضه :
الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٦) - (٥١٨) - بَابُ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ

(١١١) - (١٧٢٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَهْلٌ قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا : لَيْلَى ، عَنْ أُمِّ عَمَارَةَ قَالَتْ : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٤٦) - (٥١٨) - (بَابُ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ)

(١١١) - (١٧٢٠) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي (وسهل) بن أبي سهل زنجلة بن أبي الصغدي ، الحافظ الرازي الخياط ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع ، عن شعبة ، عن حبيب بن زيد) بن خلاد (الأنصاري) المدني ، وقد ينسب إلى جده ، ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (عم) .
(عن امرأة يقال لها : ليلى) مولاة ؛ أي : معتقة لأم عمارة الأنصارية ، قال في « التقريب » : هي مقبولة ، من الثالثة . يروي عنها : (ت س ق) .

روت ليلى (عن) سيدتها (أم عمارة) - بضم العين وتخفيف الميم - يقال : اسمها نسيبة بنت كعب بن عمرو الأنصارية ، والددة عبد الله بن زيد ، صحابية مشهورة رضي الله تعالى عنها . يروي عنها : (عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، قال أبو عيسى : وروى هذا الحديث شعبة عن حبيب بن زيد عن جدته أم عمارة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة ليلى .

(قالت) أم عمارة : (أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم) في بيتنا

فَقَرَّبْنَا إِلَيْهِ طَعَاماً ، فَكَانَ بَعْضُ مَنْ عِنْدَهُ صَائِماً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ الطَّعَامُ .. صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ » .
(١١٢) - ١٧٢١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى ،

(فقرَّبنا إليه طعاماً فكان بعض من عنده) صلى الله عليه وسلم (صائماً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصائم إذا أكل) بالبناء للمفعول (عنده الطعام .. صلت عليه الملائكة) أي : تستغفر له ، والحال أن ذلك الصائم تميل نفسه إلى المأكول ، واشتد صومه عليه ، وحبس نفسه عن الطعام ، مع اشتياقه إليه ، وفي رواية الترمذي : قالت أم عمارة : (إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها ، فقدمت إليه طعاماً ، فقال : « كلي » ، فقالت : إني صائمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الصائم تصلي عليه الملائكة إذا أكل عنده حتى يفرغوا » ، وربما قال : « حتى يشبعوا » أي : وهذه الرواية صريحة في أن البعض الصائم الذي أبهمه في رواية ابن ماجه هو أم عمارة نفسها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في فضل الصائم إذا أكل عنده ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي عن ليلى مرسل ، وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه ، فقال :

(١١٢) - ١٧٢١ - (٢) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى) بن بهلول الحمصي

حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبِلَالٍ : « الْغَدَاءُ يَا بِلَالُ » ، فَقَالَ :
إِنِّي صَائِمٌ ، قَالَ
.....

القرشي ، صدوق له أوهام وكان يدلّس ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين
ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا بقية) بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي الحمصي ، صدوق كثير
التدليس عن الضعفاء ؛ كما في هذا السند ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين
ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا محمد بن عبد الرحمن) بن البيلماني - بفتح الموحدة واللام بينهما
ياء ساكنة - ضعيف ، وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان ، وكذبه أبو حاتم وغيره ،
من السابعة . يروي عنه : (د ق) .

(عن سليمان بن بريدة) بن الحبيب الأسلمي المروزي قاضيا ، ثقة ، من
الثالثة ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) ، وله تسعون سنة . يروي عنه : (م عم) .
(عن أبيه) بريدة بن الحبيب - بالتصغير فيهما - قيل : اسمه عامر وبريدة
لقبه ، أبي سهل الأسلمي رضي الله تعالى عنه ، أسلم قبل بدر ، مات سنة ثلاث
وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه محمد بن
عبد الرحمن ، وهو متفق على ضعفه ؛ كما تقدم آنفاً .

(قال) بريدة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال) بن رباح
الحبشي المؤذن : (الغداء) بالرفع مبتدأ خبره محذوف ؛ تقديره : الغداء حاضر
(يا بلال) وبالنصب مفعول لفعل محذوف ؛ تقديره : احضر الغداء يا بلال ، وهو
ما يؤكل نصف النهار (فقال) بلال : (إني صائم) يا رسول الله ، فلا آكل (قال

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « نَأْكُلُ أَرْزَاقَنَا وَفَضْلُ رِزْقِ بِلَالٍ فِي الْجَنَّةِ ،
أَشْعَرْتُ يَا بِلَالُ أَنَّ الصَّائِمَ تُسَبِّحُ عِظَامُهُ وَتَسْتَغْفِرُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ مَا أُكِلَ
عِنْدَهُ » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : نأكل أرزاقنا (أي : ما قسم لنا من هذا الطعام
(وفضل رزق بلال) أي : وأجر ترك بلال أكل رزقه ونصيبه لأجل الصوم مدخر
له (في الجنة) عند ربه ؛ لأنه حبس نفسه عن الأكل لأجل الله وطلب رضاه .

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أشعرت) أي : هل علمت (يا بلال
أن الصائم تسبح) الله تعالى (عظامه) وأعضاؤه ما دام صائماً (وتستغفر له
الملائكة) أي : ملائكة الرحمة (ما أكل عنده) بالبناء للمفعول ، وما مصدرية
ظرفية ؛ أي : مدة دوام أكل الطعام عنده وهو راغب فيه ؛ لأنه حبس نفسه ومنعها
من الأكل ؛ طلباً لرضا الله تعالى بصومه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛
لما مر آنفاً ، فهو ضعيف السند والمتن ، بل قال بعضهم : إنه موضوع (١٣)
(٢٠٥) ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٧) - (٥١٩) - بَابُ مَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ

(١١٣) - (١٧٢٢) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ . . فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ » .

(٤٧) - (٥١٩) - (باب من دعي إلى طعام وهو صائم)

(١١٣) - (١٧٢٢) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (دق) .

(قالا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان الأموي مولاهم أبي عبد الرحمن المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة ، وقيل : بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي مولاهم أبي داود المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا دعي أحدكم إلى طعام) ليأكله (وهو صائم . . فليقل : إني صائم) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم وأبو داود في كتاب الصوم ، باب ما يقول الصائم إذا دعي إلى طعام .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قوله : « فليقل : إني صائم » قال النووي : محمول على أنه يقوله اعتذاراً له ، وإعلاماً بحاله ، فإن سمح له ولم يطالبه بالحضور . . سقط عنه الحضور ، وإن لم يسمح وطالبه بالحضور . . لزمه الحضور ، وليس الصوم عذراً في إجابة الدعوة ، لكن إذا حضر . . لا يلزمه الأكل ، ويكون الصوم عذراً في ترك الأكل ، بخلاف المفطر ؛ فإنه يلزمه الأكل ، والفرق بين الصائم والمفطر منصوص عليه في الحديث الصحيح ؛ كما هو معروف في موضعه .

وأما الأفضل للصائم . . فإن كان شق على صاحب الطعام صومه . . استحب له الفطر ، وإلا . . فلا ، هذا إذا كان صوم تطوع ، فإن كان صوماً واجباً . . حرم الفطر ، ومعنى هذا الحديث : أنه لا بأس بإظهار نوافل العبادة من الصوم والصلاة وغيرهما إذا دعت إليه حاجة ، والمستحب : إخفاؤها إذا لم تكن حاجة ، وفيه الإرشاد إلى حسن المعاشرة ، وإصلاح ذات البين ، وتأليف القلوب ، وحسن الاعتذار عند سببه . انتهى ، انتهى من « العون » .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث جابر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٤) - ١٧٢٣ - (٢) (حدثنا أحمد بن يوسف) بن خالد الأزدي (السلمي) أبو الحسن النيسابوري ، المعروف بحمدان ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين ومئتين (٢٦٤ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، أَنبَأَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ .. فَلْيُجِبْ ؛ فَإِنْ شَاءَ .. طَعِمَ ، وَإِنْ شَاءَ .. تَرَكَ » .

(حدثنا أبو عاصم) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات في ذي الحجة سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من دعي) وطلب (إلى) أكل (طعام) وليمة (وهو) أي : والحال أنه (صائم .. فليجب) أي : فليحضر دعوته وجوباً في وليمة العرس ، وندباً في غيرها ، فإذا حضر (فإن شاء .. طعم) أي : أكل من طعام الوليمة (وإن شاء) تَرَكَ الْأَكْلَ بأن كان صائماً .. (تَرَكَ) الأكل ؛ لأنه ليس واجباً .

قال السندي : قوله : « فإن شاء طعم ... » إلى آخره ؛ أي : ليس من لوازم الإجابة الأكل ، وفي حديث أبي هريرة رواه الترمذي : « إذا دعي أحدكم إلى طعام .. فليجب ، فإن كان صائماً .. فليصل » ، وفسر الصلاة بالدعاء ؛ أي : فليدع لأهل الطعام بالمغفرة والبركة ، وفي حديث الكتاب دلالة على جواز إفطار صوم النفل بعذر الدعوة . انتهى منه .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النكاح ، باب الأمر
بإجابة الداعي إلى دعواه ، وأحمد في « مسنده » .
ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٨) - (٥٢٠) - بَابُ : فِي الصَّائِمِ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُ

(١١٥) - (١٧٢٤) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سَعْدَانَ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ سَعْدِ أَبِي مُجَاهِدٍ الطَّائِيِّ وَكَانَ ثِقَةً ، عَنْ أَبِي مُدْلَةَ وَكَانَ ثِقَةً ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ : الْإِمَامُ الْعَادِلُ ، »

(٤٨) - (٥٢٠) - بَابُ : فِي الصَّائِمِ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُ

(١١٥) - (١٧٢٤) - (١) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع عن سعدان) بن بشر (الجهني) القبي - بضم القاف وتشديد الموحدة وكسرهما - الكوفي ، قيل : اسمه سعد ، وسعدان لقبه ، صدوق ، من الثامنة . يروي عنه : (خ ت ق) .

(عن سعد أبي مجاهد الطائي) الكوفي ، لا بأس به ، وقال المؤلف : (وكان ثقة) من السادسة . يروي عنه : (خ د ت ق) .

(عن أبي مدلة) - بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام - مولى عائشة ، يقال : اسمه عبيد الله ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (ت ق) ، وقال المؤلف : (وكان ثقة) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثة) أنفار (لا ترد دعوتهم) عند الله تعالى ؛ أحدهم : (الإمام العادل) أي : الذي يحكم

وَالصَّائِمُ حَتَّى يَفْطِرَ ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ يَرْفَعُهَا اللَّهُ دُونَ الْغَمَامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
وَتُفْتَحُ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَيَقُولُ : بَعَزْتِي لِأَنْصُرَنَّكَ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ .

بالعدل والحق ، فلا يجور في رعيته (و) ثانيهم : (الصائم) فرضاً كان أو
نفلأ (حتى يفطر) وهذا يدل على أن دعاءه في جميع النهار مستجاب ، وعلى
هذا : فلفظ الدعوة بمعنى الدعاء لا للمرة ؛ كما هو أصل البناء ، والأقرب
أن (حتى) سهو من بعض الرواة ، والصواب : (حين يفطر) كما يدل عليه
الحديث الآتي .

(و) ثالثها : (دعوة المظلوم) على ظالمه ، أو في الخلاص من الظلم ، يدل
عليه العنوان ، وكذا آخر الكلام (يرفعها) أي : يرفع (الله) تعالى دعوة المظلوم
(دون الغمام يوم القيامة) حفظاً لها لصاحبها ، والمراد به : الغمام المذكور في قوله
تعالى : ﴿ يَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ ^(١) ، وفي قوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي
ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ ^(٢) ، (وتفتح لها) أي : لدعوة المظلوم يوم يدعوها الله (أبواب
السما) أي : لترفع منها إلى العرش ، وهذا يدل ظاهراً على تجسم المعاني ، إلا
أن يقال : فتح الأبواب للملك الحامل لها . انتهى « سندي » .

(ويقول) الله تعالى للمظلوم حين دعاه : (بعزتي) أي : أقسمت لك بعزتي
وجلالتي (لأنصرك) أيها المظلوم على ظالمك وأجعلنك غالباً عليه (ولو بعد
حين) ومدة ، فلا تستعجل في دعائك ؛ فإنه مقبول عندي لا يرد ، ولو تأخرت
إجابته .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الدعوات ، باب
في العفو والعافية ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والبيهقي وأحمد .

(١) سورة الفرقان : (٢٥) .

(٢) سورة البقرة : (٢١٠) .

(١١٦) - ١٧٢٥ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ،
حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص
رضي الله عنهم ، فقال :

(١١٦) - ١٧٢٥ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي
الدمشقي .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولا هم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه
كثير التدليس ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة .
يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إسحاق بن عبيد الله) بن أبي المهاجر المخزومي مولا هم
(المدني) وقيل : الدمشقي أخو إسماعيل ، قال ابن عساكر في « تاريخه » :
سمع سعيد بن المسيب ، وعبد الله ابن أبي مليكة ، ويروي عنه : الوليد بن
مسلم ، روى عن ابن أبي مليكة عن ابن عمرو ورفع حديث : « إذا أفطر
الصائم . . يقول : اللهم ؛ إني أسألك برحمتك أن تغفر لي » ، وذكره ابن سميع
في الطبقة الرابعة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، قلت : فهو الذي أخرج له
ابن ماجه ، والله أعلم . انتهى من « التهذيب » . وفي « التقريب » : مقبول ، من
الرابعة . يروي عنه : (ق) .

(قال) إسحاق : (سمعت عبد الله) بن عبيد الله (ابن أبي مليكة)
- بالتصغير - ابن عبد الله بن جدعان ، يقال : اسم أبي مليكة زهير التيمي

يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ لِدَعْوَةً مَا تُرَدُّ » ،
.....

المدني ، أدرك ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(يقول : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص) بن وائل السهمي أبا محمد المدني ، أحد السابقين المكثرين رضي الله تعالى عنه ، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
أي : سمعت عبد الله (يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن للصائم عند فطره دعوة ما ترد ») عند الله تعالى ، بل تستجاب له .

قوله : « إن للصائم دعوة » الدعوة هنا للمرة ، وهو ظاهر ، وفي « الزوائد » : إسناده صحيح ؛ لأن إسحاق بن عبيد الله قال النسائي : لا بأس به ، وقال أبو زرعة : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وباقي رجال الإسناد على شرط البخاري ، قال السيوطي : قال الحكيم الترمذي في « نواذر الأصول » : أمة محمد صلى الله عليه وسلم قد خصت من بين الأمم في شأن الدعاء ، فقال تعالى : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ ^(١) وإنما كان ذاك للأنبياء ، فأعطيت هذه الأمة ما أعطيت الأنبياء ، فلما دخل التخليط في أمورهم ؛ من أجل الشهوات التي استولت على قلوبهم .. حجب قلوبهم ، والصوم يمنع النفس عن الشهوات ، فإذا ترك شهوته من قلبه .. صفا القلب ، وصارت دعوته بقلب فارغ قد زايكته ظلمة الشهوات ، وتولت الأنوار ، فإن كان ما سأل من المقدر له .. عجل ، وإن لم يكن .. كان مدخراً له في الآخرة . انتهى ، انتهى من « السندي » .

(١) سورة غافر : (٦٠) .

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ إِذَا أَفْطَرَ : اَللّٰهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ أَنْ تَغْفِرَ لِي .

(قال ابن أبي مليكة) بالسند السابق موقوفاً : (سمعت عبد الله بن عمرو) أيضاً (يقول إذا أفطر) من صومه : (اللهم ؛ إني أسألك برحمتك) وفضلك (التي وسعت) وعت (كل شيء) من العقلاء وغيرهم برأ كان أو فاجراً (أن تغفر لي) جميع ذنوبي ؛ صغائرها وكبائرها ؛ لأن الإطلاق يفيد العموم .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٩) - (٥٢١) - باب : فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ

(١١٧) - (١٧٢٦) - (١) حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بْنُ الْمَغْلَسِ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ تَمَرَاتٍ .

(٤٩) - (٥٢١) - باب : فِي الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ

(١١٧) - (١٧٢٦) - (١) حَدَّثَنَا جُبَارَةُ) بضم الجيم ثم بموحدة (ابن المغلس) - بمعجمة بعدها لام مشددة مكسورة ثم مهملة - الحمانى - بكسر المهملة وتشديد الميم - أبو محمد الكوفي ، ضعيف ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) - مصغراً - ابن بشير - بوزن عظيم - السلمى الواسطى ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) . (عن عبيد الله بن أبي بكر) بن أنس بن مالك أبو معاذ البصري ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضى الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جبارة بن المغلس ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) أنس : (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج) إلى مصلى العيد (يوم) عيد (الفطر حتى يطعم) ويأكل (تمرات) قلائل ؛ ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو تسعاً وترأ ، وفي رواية لابن حبان والحاكم بلفظ : « ما خرج يوم فطر حتى أكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، أو أقل من ذلك ، أو أكثر وترأ » ، كذا في « الفتح » ، قال ابن قدامة : لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم

.....
الفطر اختلافاً . انتهى ، وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التخيير فيه ، وعن النخعي أيضاً مثله .

والحكمة في استحباب التمر : لما في الحلو من تقوية البصر الذي أضعفه الصوم ، ولأن الحلو مما يوافق الإيمان ويعلو به المنام برؤية المبشران ، وهو أيسر من غيره ، ومن ثم استحباب بعض التابعين أنه يفطر على الحلو مطلقاً ؛ كالعسل . رواه ابن أبي شيبة عن معاوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما .

وروي فيه معنى آخر عن ابن عون أنه سئل عن ذلك ، فقال : إنه يحبس البول ، هذا كله في حق من يقدر على ذلك ، وإلا . . فينبغي أن يفطر ولو على الماء ؛ ليحصل له شبه من الاتباع ، أشار إليه ابن أبي جمرة ، وأما جعلهن وتراً . . فقال المهلب : فللإشارة إلى وحدانية الله تعالى ، وكذلك كان صلى الله عليه وسلم يفعل في جميع أموره ؛ تبركاً بذلك ، كذا في « الفتح » . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، أخرجه في « صحيحه » من طريق هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك ، والترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، والدارمي .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لما مر ، فهو صحيح المتن ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٨) - ١٧٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ ، حَدَّثَنَا مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ صُهَبَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ أَبِي عُمَرَ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَغْذُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يُغْذِيَ أَصْحَابَهُ مِنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ .

(١١٨) - ١٧٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ ، حَدَّثَنَا مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ صُهَبَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ أَبِي عُمَرَ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَغْذُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يُغْذِيَ أَصْحَابَهُ مِنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ .
الميم ساكن النون (ابن علي) العنزي - بفتح المهملة والنون ثم زاي - أبو عبد الله الكوفي ، ويقال : اسمه عمرو ، ومندل لقبه ، ضعيف ، من السابعة ، ولد سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) . ومات سنة سبع أو ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ صُهَبَانَ) يقال : اسم أبيه محمد الأسلمي المدني ، ضعيف ، من الثامنة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(عن نافع) مولى ابن عمر .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأنه إسناد مسلسل من الضعفاء .

(قال) ابن عمر : (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغدو) أي : لا يخرج غدوة (يوم الفطر) إلى المصلى (حتى يغدي) من التغدية ، يقال : غديته فتغدى ، والغداء : طعام معروف ؛ أي : حتى يُطْعِم (أصحابه) الغداء (من صدقة الفطر) وزكاته أو حتى يعطي أصحابه ؛ أي : فقراءهم من صدقة الفطر ما يتغدون به إذا رجعوا من العيد ؛ ليصلون العيد مطمئنين بلا اهتمام لغدائهم ، أو لا يأكل الغداء حتى يعطي الغداء لأصحابه من صدقة الفطر .

(١١٩) - ١٧٢٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ،
حَدَّثَنَا ثَوَابُ بْنُ عُتْبَةَ الْمَهْرِيُّ ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ
.....

وهذا الحديث مما انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف متناً وسنداً ،
فالحديث ضعيف المتن والسند (١٤) (٢٠٦) ، وغرضه : الاستئناس به .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بن مالك بحديث بريدة بن الحصيب
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٩) - ١٧٢٨ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن
فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان
وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا أبو عاصم) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك الشيباني البصري ،
ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حدثنا ثواب) بتخفيف الواو (ابن عتبة المهري) - بفتح الميم وسكون
الهاء - البصري ، مقبول ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن) عبد الله (بن بريدة) بن الحصيب الأسلمي المروزي قاضيهما ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة مئة وخمس (١٠٥ هـ) ، وقيل : بل خمس عشرة ومئة ، وله
مئة سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه ثواب بن عتبة ، وهو
مقبول .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ ،
وَكَانَ لَا يَأْكُلُ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يَرْجِعَ .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج) إلى مصلى العيد (يوم)
عيد (الفطر حتى يأكل) ويفطر على تمرات (وكان) صلى الله عليه وسلم (لا
يأكل يوم) عيد (النحر حتى يرجع) من المصلى إلى منزله .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الصلاة ، باب
ما جاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج ، وأحمد والدارمي ، قال الترمذي :
وفي الباب عن علي ، وأنس أخرجه البخاري ، قال أبو عيسى : حديث بريدة بن
الحصيب الأسلمي حديث غريب ، وقال محمد : لا أعرف لشواب بن عتبة غير
هذا الحديث ، وأخرجه أحمد ، وصححه ابن حبان ، وقال في « النيل » : وأخرجه
أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي ، وصححه ابن القطان .

فدرجة الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً من حديث أنس أخرجه
البخاري ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أنس الذي استدل به على الترجمة .
قال أبو عيسى : وقد استحَب قوم من أهل العلم ألا يخرج يوم الفطر حتى
يأكل شيئاً ، ويستحب له أن يفطر على تمر ، ولا يطعم يوم الأضحى حتى
يرجع ، وقد بينا حكمة الفطر في عيد الفطر ، وترك الأكل في عيد الأضحى في
الحديث المذكور أول هذا الباب .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٠) - (٥٢٢) - بَابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامُ رَمَضَانَ قَدْ فَرَطَ فِيهِ

(١٢٠) - (١٧٢٩) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا
عَبَثَرٌ ، عَنْ أَشْعَثَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ

(٥٠) - (٥٢٢) - (بَابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامُ رَمَضَانَ قَدْ فَرَطَ فِيهِ)

(١٢٠) - (١٧٢٩) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله الذهلي
النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد بن جميل - بفتح الجيم - ابن طريف الثقفي
أبو رجاء البلخي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ)
عن تسعين سنة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبَثَرٌ) بن القاسم الزبيدي - مصغراً - أبو زيد الكوفي ، ثقة ، من
الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَشْعَثَ) بن سوار الكندي النجار صاحب التوابيت قاضي الأهواز ،
ضعيف ، من السادسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (م
ت س ق) .

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ) الأنصاري البصري ، ثقة ثبت عابد ، من الثالثة ،
مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أشعث بن سوار ، وهو
ضعيف .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرٍ . . فَلْيُطْعَمَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٌ » .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من مات وعليه صيام شهر . . فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين ») بالرفع نائب فاعل ليطعم .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الكفارة ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر هذا لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، والصحيح : عن ابن عمر موقوف عليه .

وقال الدارقطني : المحفوظ وقفه على ابن عمر ، وتابعه البيهقي على ذلك .
انتهى ، قال الزيلعي في « نصب الراية » : وضعفه عبد الحق في « أحكامه »
بأشعث وابن أبي ليلى ، وقال البيهقي في « المعرفة » : لا يصح هذا الحديث ؛
فإن محمد بن أبي ليلى كثير الوهم ، ورواه أصحاب نافع عن نافع عن ابن عمر قوله .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف السند ؛ لأن فيه أشعث بن سوار ، وهو ضعيف ، وضعيف المتن أيضاً ؛ لضعف سنده ، فالحديث ضعيف متناً وسنداً
(١٥) (٢٠٧) ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥١) - (٥٢٣) - بَابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ مِنْ نَذْرِ

(١٢١) - (١٧٣٠) - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ وَالْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.....

(٥١) - (٥٢٣) - (باب من مات وعليه صيام من نذر)

(١٢١) - (١٧٣٠) - (١) (حدثنا عبد الله بن سعيد) بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو خالد الأحمر) سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مسلم) بن عمران (البطين) - مكبراً - أبي عبد الله الكوفي ، ثقة ثبت ، من السادسة . يروي عنه : (ع) .

(والحكم) بن عتيبة - بالمشناة ثم الموحدة مصغراً - أبي محمد الكندي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، إلا أنه ربما يدلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(وسلمة بن كهيل) الحضرمي أبي يحيى الكوفي ، ثقة يتشيع ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

كلهم روى (عن سعيد بن جبیر) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ،

وَعَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَتْ أُمْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ

من الخامسة ، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعطاء) بن أبي رباح - اسمه : أسلم - القرشي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(ومجاهد) بن جبر المخزومي مولا هم المكي ثقة إمام في التفسير ، من الثالثة ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلهم رووا (عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عباس : (جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن طاهر في « إيضاح الإشكال » : اسمها عايشة - بمهملة ثم مثناة تحتانية ثم شين معجمة - وفي « الإصابة » : غاشنة - بمعجمة ثم ألف ثم معجمة ثم نون - قال الحافظ : واتفق من عدا زائدة وعبثر بن القاسم على أن السائل امرأة ، وفي رواية عن سليمان الأعمش : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى من « مبهمات مسلم » ، وزاد أبو حريز في روايته : أنها خثعمية . انتهى « فتح الملهم » .

(فقالت : يا رسول الله ؛ إن أُخْتِي مَاتَتْ) وفي رواية مسلم : (إن أُمِّي مَاتَتْ) ، (وعليها صيام شهرين متتابعين) وفي رواية مسلم : (وعليها صوم شهر) ، وفي رواية أبي حريز : (خمسة عشر يوماً) ، وفي رواية أبي خالد : (شهرين متتابعين) ، قال الحافظ : ورواية أبي خالد تقتضي ألا يكون الذي

قَالَ : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَخْتِكَ دَيْنٌ . . أَكُنْتَ تَقْضِيئُهُ ؟ » ، قَالَتْ : بَلَى ،
قَالَ : « فَحَقُّ اللَّهِ أَحَقُّ » .

عليها صوم شهر رمضان ، بخلاف رواية غيره ؛ فإنها محتملة إلا رواية زيد بن
أبي أنيسة ، فقال : (إن عليها صوم نذر) ، وهذا واضح في أنه غير رمضان ،
وبين أبو بشر في روايته سبب العذر ، فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر :
(أن امرأة ركبت البحر ، فنذرت أن تصوم شهراً ، فماتت قبل أن تصوم ، فأُتت
أختها النبي صلى الله عليه وسلم . . .) الحديث ، ورواه أيضاً عن هشيم عن
أبي بشر نحوه ، وأخرجه من حديث حماد بن سلمة .

وقد ادعى بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواة على سعيد بن جبير ؛
فمنهم من قال : إن السائل امرأة ، ومنهم من قال : إن السائل رجل ، ومنهم من
قال : إن السؤال وقع عن نذر ، فمنهم : من فسره بالصوم ، ومنهم : من فسره
بالحج لما تقدم في أواخر الحج من « صحيح البخاري » ، والذي يظهر أنهما
قضيتان ، ويؤيده أن السائلة في نذر الصوم خثعمية ، والسائلة في نذر الحج
جهنية . انتهى كلامه .

ف (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أَرَأَيْتَ) أي : أخبريني
(لو كان على أختك دين) لأدمي . . (أكنت تقضينه) عنها ؟ أي : هل تؤدي
ذلك الدين عنها ؟ (قالت) المرأة السائلة : (بلى) أقضيه عنها ، ف (قال) لها
رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فحق الله) (ودينه) كما في رواية مسلم
(أحق) وأولى بالقضاء من دين الأدمي .

وفي الحديث مشروعية القياس وضرب المثل ؛ ليكون أوضح وأوقع في نفس
السامع ، وأقرب إلى سرعة فهمه ، وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق
عليه ، وفيه أنه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدليل إذا ترتبت على ذلك

مصلحة ، وهو أطيّب للمستفتي وأدعى لإذعانه ، وفيه أن وفاء الدين المالي عن الميت كان معلوماً عندهم مقدراً ، ولهذا حسن الإلحاق به .

قال العيني : وقوله : « لو كان عليّ أختك دين . . أكنت قاضيته ؟ » مشعر بأن ذلك على الندب إن طاعت به نفسه ؛ لأنه لا يجب عليّ ولي الميت أن يؤدي من ماله عن الميت ديناً بالاتفاق ، لكن من تبرع به . . انتفع به الميت وبرئت ذمته ، وقال ابن حزم : من مات وعليه صوم فرض ؛ من قضاء رمضان ، أو نذر ، أو كفارة واجبة . . ففرض عليّ أوليائه أن يصومه عنه ، هم أو بعضهم ، ولا إطعام في ذلك أصلاً ، أوصى بذلك أو لم يوص به .

وقال ابن بطال : التشبيه والتمثيل هو القياس عند العرب ، وقد احتج المزني بحديث الباب وغيره عليّ من أنكر القياس ، قال : وأول من أنكر القياس إبراهيم النظام ، وتبعه بعض المعتزلة ، وممن ينسب إلى الفقه داوود بن علي ، وما اتفق عليه الجماعة هو الحجة . انتهى « فتح الملهم » .

قوله : « فدين الله أحق بالقضاء » قال العيني : فيه قضاء الدين عن الميت ، وقد أجمعت الأمة عليه ، فإن مات وعليه دين الله ودين لآدمي . . قدم دين الله ؛ لقوله : « فدين الله أحق » ، وفيه ثلاثة أقوال للشافعي ؛ الأول : أصحابها تقديم دين الله تعالى ، الثاني : تقديم دين الآدمي ، الثالث : هما سواء فيقسم بينهما . انتهى منه .

قال القرطبي : ويمكن أن يقال في معنى هذا الحديث : إن مقصود الشرع أن ولي الميت إذا عمل العمل بنفسه ؛ من صوم أو حج أو غيره ، فصيره للميت . . انتفع به الميت ، ووصل إليه ثوابه ، ويعتضد ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم شبه قضاء الصوم عن الميت بقضاء الدين عنه ، والدين إنما يقضيه الإنسان عن غيره

(١٢٢) - ١٧٣١ - (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ
سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ ،
.....

من مال حَصَّلَهُ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَقْضِيهِ عَنْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَهَبُهُ لَهُ . انتهى من
« المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب
من مات وعليه صوم ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب قضاء الصيام عن الميت ،
والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الصوم عن الميت ، والدارمي .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث بريدة رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٢٢) - ١٧٣١ - (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن قмир - مصغراً -
المروزي نزيل بغداد ، ثم رابط بطرسوس ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة
ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ثقة حجة إمام ، من السابعة ، مات
سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عطاء) الطائفي أصله من الكوفة ، صدوق يخطئ ويدلس ،
من السادسة . يروي عنه : (م عم) .

عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : جَاءَتْ أُمْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .

(عن) عبد الله (بن بريدة) بن الحصيب الأسلمي المروزي قاضيها ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومئة ، وقيل : بل خمس عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) بريدة بن الحصيب المدني ثم البصري رضي الله تعالى عنه . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) بريدة : (جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم) قال في « تنبيه المعلم » : لم أر من ذكر اسم المرأة ولا اسم أمها ولا اسم الجارية . انتهى ، (فقالت) المرأة له صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ إن أمي ماتت وعليها صوم) شهر ؛ كما في رواية مسلم (أفأصوم عنها) ذلك الصوم ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (« نعم ») صومي عنها ، وفي رواية مسلم زيادة : (قالت : إنها لم تحج قط ، أفأحج عنها ؟ قال : « حجي عنها ») لأن الحج ليس بعبادة بدنية محضة ، فتجزئ فيه النيابة عند العجز الدائم ، فيحج عن الميت سواء وجب عليه الحج أم لا ، أوصى به أم لا ، قال النووي : فيه دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي والجمهور ؛ أن النيابة في الحج جائزة عن الميت ، وسيأتي تمام البحث فيه في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري كتاب الصوم ، باب من مات وعليه صوم ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب قضاء الصيام عن الميت ، والترمذي في أبواب الزكاة ، باب في المتصدق يرث صدقته ، وأحمد .

.....

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث ابن عباس .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٢) - (٥٢٤) - بَابُ : فِيمَنْ أَسْلَمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ

(١٢٣) - (١٧٣٢) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ
الْوَهْبِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ
عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا وَفَدْنَا الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى

(٥٢) - (٥٢٤) - (بَابُ : فِيمَنْ أَسْلَمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ)

(١٢٣) - (١٧٣٢) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين
(٢٥٨ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ) بن موسى (الوهبي) الكندي أبو سعيد الحمصي ،
صدوق ، من التاسعة ، مات سنة أربع عشرة ومئتين (٢١٤ هـ) . يروي عنه :
(عم) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ) بن يسار المطلبلي مولا هم المدني ، نزيل
العراق ، إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين
ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ) الدار بن عياض العمري مولا هم ، مقبول ،
وقيل : مجهول ، من السادسة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . يروي عنه : (د
س ق) .

(عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ) الثقفي ، صدوق ، من الثالثة ،
وذكره ابن حبان في « الثقات » . انتهى من « التهذيب » ، وهم من عده صحابياً .
يروي عنه (ق) .

(قَالَ) عطية : (حَدَّثَنَا وَفَدْنَا) أي : جماعتنا الثقفيون (الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْلَامٍ ثَقِيفٍ قَالَ : وَقَدِمُوا عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ
فَضْرَبَ عَلَيْهِمْ قُبَّةً فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا . . صَامُوا مَا بَقِيَ عَلَيْهِمْ مِنْ
الشَّهْرِ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلام (قوم (ثقيف) أي : حدثونا عن مبدأ
إسلام قوم ثقيف ، والجهالة في الوفد لا يضر في السند ؛ لأنهم من الصحابة ،
والجهالة في الصحابة لا تضر ؛ لأنهم عدول .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه محمد بن إسحاق ،
وهو مدلس روى بالنعنة ، وعيسى بن عبد الله مختلف فيه .

(قال) عطية بن سفيان : (وقدموا) أولئك الوفد (عليه) صلى الله عليه
وسلم (في) شهر (رمضان ، فضرِب) صلى الله عليه وسلم وبنى (عليهم)
أي : على أولئك الوفد (قبة) أي : خيمة (في المسجد) النبوي (فلما أسلموا)
أي : دخلوا في الإسلام . . (صاموا ما بقي عليهم) أي : لهم (من الشهر) أي :
من شهر رمضان .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٣) - (٥٢٥) - بَابُ : فِي الْمَرْأَةِ تَصُومُ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا

(١٢٤) - (١٧٣٣) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ »

(٥٣) - (٥٢٥) - (بَابُ : فِي الْمَرْأَةِ تَصُومُ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا)

(١٢٤) - (١٧٣٣) - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق مقري ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) الهلالي الكوفي ثم المكي ، ثقة ثبت حجة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان القرشي الأموي مولا هم المدني ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز أبي داود المدني مولى ربيعة بن الحارث ، ثقة ثبت عالم ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ) صوم النفل ، والنفي بمعنى النهي ، وفي رواية مسلم : « لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ » (و) الحال أن (زوجها شاهد) أي : حاضر معها في بلدها ، قال القاري في « المرقاة » : ظاهر

يَوْمًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ » .

(١٢٥) - ١٧٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ،

الحديث إطلاق منع صوم النفل ، فهو حجة على الشافعية في استثناء نحو عرفة وعاشوراء . انتهى .

قلت : الأمر كما قال القاري : وإنما لم يلحق بالصوم صلاة التطوع ؛ لقصر زمنها ، وفي معنى الصوم الاعتكاف لا سيما على القول بأن الاعتكاف لا يصح إلا بالصوم . انتهى ؛ أي : لا تصوم (يوماً) ولا أكثر (من غير شهر رمضان إلا بإذنه) صريحاً أو تلويحاً ؛ لثلا يفوت على الزوج الاستمتاع بها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب ما أنفق العبد من مال مولاه ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في كراهية صوم المرأة إلا بإذن زوجها ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وفي الباب عن ابن عباس وأبي سعيد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٥) - ١٧٣٤ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي

النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين على الصحيح (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النِّسَاءَ أَنْ يَصُومْنَ
إِلَّا بِإِذْنِ أَزْوَاجِهِنَّ .

(حدثنا يحيى بن حماد) بن أبي زياد الشيباني مولا هم البصري ختن
أبي عوانة ، ثقة عابد ، من صغار التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين
(٢١٥ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الإشكري الواسطي البزاز مشهور
بكنيته ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة خمس أو ست وسبعين ومئة
(١٧٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سليمان) بن مهران الكاهلي الأعمش الكوفي ، ثقة حافظ عارف
بالقراءة ورع ، ولكنه يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة
(١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي صالح) ذكوان السمان المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى
ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد) الخدري رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات على
شرط البخاري .

(قال) أبو سعيد : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء) ذوات
الأزواج (أن يصمن) صيام النفل (إلا بإذن أزواجهن) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه الحاكم في « المستدرک » ،
وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه أصحاب السنن الأربعة ، والإمام أحمد في
« مسنده » ، وابن حبان في « صحيحه » .

.....

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث
أبي هريرة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٤) - (٥٢٦) - بَابُ : فِيمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ

(١٢٦) - (١٧٣٥) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَزْدِيُّ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُودَ وَخَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَدَنِيُّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ،
.....

(٥٤) - (٥٢٦) - بَابُ : فِيمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ

(١٢٦) - (١٧٣٥) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الكريم بن نافع (الأزدي) البصري نزيل بغداد ، ثقة ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(حَدَّثَنَا موسى بن داود) الضبي أبو عبد الله الطرسوسي ، نزل بغداد ، ولي قضاء طرسوس ، الخلقاني - بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف - صدوق فقيه زاهد له أوهام ، من صغار التاسعة ، مات سنة سبع عشرة ومئتين (٢١٧ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(وخالد بن أبي يزيد) المزرفي - بفتح الميم وسكون الزاي وفتح الراء بعدها فاء - ويقال : ابن يزيد ، صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) .

(قالا : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمَدَنِيُّ) عن هشام بن عروة ، ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن هشام بن عروة ، عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا بكر المدني ، وهو ضعيف جداً .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا نَزَلَ الرَّجُلُ بِقَوْمٍ . . فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ » .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا نزل الرجل بقوم) أي : صار ضيفاً عندهم . . (فلا يصوم) خبر بمعنى النهي (إلا بإذنهم) أي : لا يصم صوم التطوع إلا بإذنهم له في الصوم ؛ إذ صومه بلا إذن منهم يشبه رد ضيافتهم والإعراض عنها ، وهو يؤدي إلى التأذي والتهاجر .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وهو ضعيف جداً (١٦) (٢٠٨) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٥) - (٥٢٧) - بَابُ : فِيمَنْ قَالَ : الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ كَالصَّائِمِ الصَّابِرِ

(١٢٧) - (١٧٣٦) - (١) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأُمَوِيُّ ، عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ،

(٥٥) - (٥٢٧) - (باب : فيمن قال : الطاعم الشاكر كالصائم الصابر)

(١٢٧) - (١٧٣٦) - (١) (حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب) المدني نزيل مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا محمد بن معن) بن محمد بن معن الغفاري أبو يونس المدني ، ثقة ، من الثامنة ، مات بعد التسعين ومئة ، وقد جاوز التسعين سنة . يروي عنه : (خ د ت ق) .

(عن أبيه) معن بن محمد بن معن بن نضلة الغفاري ، مقبول ، من السادسة . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(و) حدثنا (عبد الله بن عبد الله الأموي) من ولد يزيد بن معاوية ، حجازي ، معطوف على محمد بن معن ، وذكره على سبيل المقارنة . روى عن : معن بن محمد الغفاري ، والحسن بن الحر ، وابن جريج ، وعثمان بن الأسود ، ويروي عنه : يعقوب بن حميد بن كاسب .

ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : يخالف في روايته ، وقال العقيلي في « الضعفاء » : لا يتابع عليه . انتهى « تهذيب » ، وقال في « التقريب » : لين الحديث ، من التاسعة . يروي عنه : (ق) .

(عن معن بن محمد) بن معن بن نضلة الغفاري ، مقبول ، من السادسة ؛ كما مر آنفاً . يروي عنه : (خ ت س ق) .

عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسْلَمِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ بِمَنْزِلَةِ الصَّائِمِ الصَّابِرِ » .

(عن حنظلة بن علي) بن الأسقع (الأسلمي) المدني ، ثقة ، من الثالثة .
يروي عنه : (م د س ق) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ؛ لأن الأصل فيه : حدثنا حميد بن كاسب عن محمد بن معن وعبد الله بن عبد الله الأموي ، كلاهما عن معن بن محمد عن حنظلة عن أبي هريرة ؛ لأن عبد الله بن عبد الله معطوف على محمد بن معن ، فذكره للمقارنة ، فلا يضر السند . تأمل ، وحكمه : الصحة .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : الطاعم الشاكر) لربه على طعامه (بمنزلة الصائم الصابر) على صومه ؛ في أن كلا منهما يثاب ؛ الأول على شكره ، والثاني على صبره ، وإن تفاوت الأجران .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وفي « البخاري » نحوه في كتاب الأطعمة ، باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر ، وأخرجه الحاكم ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، والدارمي في كتاب الأطعمة .

قال السندي : قوله : « الطاعم الشاكر » أي : الذي يعرف قوة ذلك الطعام في طاعته تعالى بمنزلة الصائم ؛ في أن كلا منهما في الطاعة المقصودة من خلق الإنسان ؛ فإن المقصود من خلق الإنسان الطاعة لا خصوص الصوم .

وظاهر الحديث الآتي المساواة في الأجر ، لكن الظاهر أن يراد في أنهما متساويان في أن كلا منهما مأجور . انتهى منه .

(١٢٨) - ١٧٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقِّيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حُرَّةَ ، عَنْ عَمِّهِ حَكِيمِ بْنِ أَبِي حُرَّةَ ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَنَّةَ الْأَسْلَمِيِّ

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ لأن رجاله ثقات ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث سنان بن سنة الأسلمي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٨) - ١٧٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (بن خالد بن يزيد العبدري أبو عبد الله (الرقي) السكري ، قاضي دمشق ، صدوق نُسِبَ لرأي جَهْمٍ ، من العاشرة ، مات بعد الأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن جعفر) بن غيلان - بالمعجمة - الرقي أبو عبد الرحمن القرشي مولاهم ، ثقة لكن تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه ، من العاشرة ، مات سنة عشرين ومئتين (٢٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد العزيز بن محمد) بن عبيد الدراوردي : نسبة إلى دراورد ؛ قرية بخراسان ولد فيها ، أبو محمد المدني ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه (ع) .

(عن محمد بن عبد الله بن أبي حرة) - بضم المهملة وتشديد الراء - الأسلمي المدني ، ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن عمه حكيم بن أبي حرة) الأسلمي ، صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (خ ق) .

(عن سنان بن سنة) بفتح المهملة وتشديد النون (الأسلمي) المدني

صَاحِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الصَّائِمِ الصَّابِرِ » .

(صاحب النبي صلى الله عليه وسلم) الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، مات في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين (٣٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) سنان : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الطاعم الشاكر له) أي : لذلك الطاعم (مثل أجر الصائم الصابر) قال البوصيري : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات .

انفرد ابن ماجه بهذا الحديث عن سنان بن سنة ، وليس له شيء في الكتب الخمسة الأصول ، رواه أحمد في « مسنده » من حديث سنان بن سنة أيضاً ، وله شاهد من حديث أبي هريرة ، رواه ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحيهما » ، والحاكم في « مستدركه » ، والترمذي وابن ماجه في « سننه » ، والبخاري تعليقاً مجزوماً به .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٢٩) - (١٧٣٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

(١٢٩) - (١٧٣٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (عبد الله بن
محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي ، ثقة ثبت حجة ، من العاشرة ،
مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .
(حدثنا إسماعيل) بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولا هم البصري المعروف
بـ (ابن علي) اسم أمه الأسدية ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة
(١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن هشام) بن أبي عبد الله سنبر - بفتح المهملة والموحدة بينهما نون
ساكنة - (الدستوائي) - بفتح الدال والمثناة بينهما مهملة ساكنة - نسبة إلى
دستواء ؛ من كور الأهواز ، أبي بكر البصري ، ثقة ثبت ، وقد رمي بالقدر ، من
كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي مولا هم أبي نصر
اليمامي ، ثقة ثبت ، ولكنه يدلّس ويرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين
ومئة (١٣٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن الزهري المدني ، ثقة ، من
الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : اَعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَ : « إِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَأُنْسِيْتُهَا ، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ فِي الْوَتْرِ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو سعيد : (اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الأوسط من رمضان) لطلب ليلة القدر ، وفي رواية مسلم زيادة : (فخرجنا من المسجد رجوعاً إلى منازلنا) (فخطبنا) رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرجنا من المسجد (فقال) في خطبته : (إني أريت) - بضم الهمزة والتاء - في المنام ؛ أي : أريت وأخبرت في المنام (ليلة القدر) أي : علامتها في هذه السنة (فأنسيتها) أي : حصل لي نسيانها (فالتمسوها) أي : اطلبوا ليلة القدر (في العشر الأواخر) من رمضان (في الوتر) أي : اطلبوها في ليالي الوتر من العشر الأواخر ، فهو بدل بعض من كل من قوله : « في العشر الأواخر » أي : اطلبوها في أوتار لياليها ؛ من الحادي والعشرين إلى التاسع والعشرين .

وفي « مسلم » زيادة : (وإني أريت) - بضمهما - أي : رأيت في المنام من علامتها ك (أني أسجد في ماء وطين ، فمن كان) منكم (اعتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) في العشر الأوسط . . (فليرجع) إلى معتكفه في العشر الأخير (قال) أبو سعيد : (فرجعنا) إلى معتكفنا في الليلة الحادية والعشرين (وما نرى في السماء قزعة) أي : قطعة سحب (قال) أبو سعيد : (فجاءت سحابة) صغيرة (فمطرنا) في الليلة الحادية والعشرين (حتى سال) وقطر (سقف المسجد) مطراً (وكان سقفه) حينئذ (من جريد النخل ، وأقيمت الصلاة) أي : صلاة الصبح من تلك الليلة (فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في الماء والطين) فهو من ذكر الحال وإرادة المحل ، فهو مجاز

مرسل (قال) أبو سعيد : (حتى رأيت أثر الطين في جبهته) صلى الله عليه وسلم ، فكانت ليلة القدر من تلك السنة ليلة الحادي والعشرين ، والحديث مطول في رواية مسلم ، ولكن اختصره ابن ماجه اختصاراً مخلصاً .

قوله : « ليلة القدر » - بفتح القاف وسكون الدال - من إضافة الموصوف إلى صفته ؛ نظير روح القدس ؛ أي : الليلة المقدرة ؛ أي : المشرفة المعظمة عند الله تعالى ، سميت بذلك ؛ لعظم قدرها ؛ أي : ذات القدر العظيم ؛ لنزول القرآن فيها من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا جملة ، ووصفها بأنها خير من ألف شهر ، أو لما يحصل لمحييها بالعبادة من القدر الجسيم ، أو لأن الأشياء من الكائنات تقدر فيها وتقضى ؛ لقوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ كَبِيرٍ ﴾ ^(١) بمعنى : يظهر تقديرها للملائكة ؛ بأن يكتب لهم ما قدره في تلك السنة ، ويعرفهم إياه ، وليس المراد منه : أنه يحدثه في تلك الليلة ؛ لأن الله تعالى قدر المقادير ، قبل أن يخلق السماوات والأرض في الأزل ، فالقدر بمعنى : التقدير ؛ وهو جعل الشيء على مقدار مخصوص ، ووجه مخصوص ، حسبما اقتضت الحكمة البالغة .

قيل للحسين بن الفضل : أليس الله قدر المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرضين ؟ قال : نعم ، قيل له : فما معنى ليلة القدر ؟ قال : سوق المقادير إلى المواقيت ، وتنفيذ القضاء المقدر .

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : إن الله سبحانه وتعالى يقدر في ليلة القدر ويكتب كل ما يكون في تلك السنة ؛ من مطر ووزق وإحياء وإماتة وغيرها إلى مثل هذه الليلة من السنة المقبلة ، فيسلمه إلى مدبرات الأمور من الملائكة ، فيسلم نسخة الأرزاق والنباتات والأمطار إلى ميكائيل ، ونسخة

(١) سورة الدخان : (٤) .

.....

الحروب والرياح والزلازل والصواعق والخسف إلى جبريل ، ونسخة الأعمال إلى إسرافيل ، ونسخة المصائب إلى ملك الموت . انتهى من « حقائق الروح والريحان » ، وقد بسطنا الكلام فيه ، فراجعه .

قوله : « فأنسيتها » - بضم الهمزة - من الإنساء ، من باب الإفعال مبنياً للمجهول ؛ أي : فأنسيت تعيينها لسبب من الأسباب ؛ وذلك السبب ما ذكره في حديث أبي هريرة : « فأريت ليلة القدر ، ثم أيقظني بعض أهلي ، فنسيتها ، فالتمسوها في العشر الغوابر » .

فإن قلت : إذا جاز النسيان في هذه المسألة . . جاز في غيرها ، فيفوت منه التبليغ إلى الأمة .

قلت : نسيان الأحكام التي يجب عليه التبليغ لها لا يجوز ، ولو جاز ووقع . . لذكره الله تعالى . كذا في « عمدة القاري » .

وقال الحافظ في الحديث : إن النسيان جائز عليه صلى الله عليه وسلم ولا نقص عليه في ذلك ، لا سيما فيما لم يؤذن له في تبليغه ، وقد يكون في ذلك مصلحة في التشريع ؛ كما في السهو في الصلاة ، أو بالاجتهاد في العبادة ؛ كما في هذه القصة ؛ لأن ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها . . حصل الاقتصار عليها ، ففادت العبادة في غيرها ، وكأن هذا هو المراد بقوله : « عسى أن يكون خيراً لكم » كما ورد في حديث عبادة عند البخاري ، والله أعلم . انتهى من « الفتح » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري بنحوه في كتاب الاعتكاف ، باب التماس ليلة القدر ، وفي غيره في مواضع كثيرة ؛ كما ذكرها السندي ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها

.....

وأرجئ أوقاتها ، وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب السجود على الأنف والجبهة ،
والنسائي في كتاب التطبيق ، باب السجود على الجبين ، وابن ماجه في الكتاب
نفسه ، باب الاعتكاف في خيمة في المسجد .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٧) - (٥٢٩) - بَابُ : فِي فَضْلِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ

(١٣٠) - (١٧٣٩) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ وَأَبُو إِسْحَاقَ الْهَرَوِيُّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ،
.....

(٥٧) - (٥٢٩) - (باب : في فضل العشر الأواخر من شهر رمضان)

(١٣٠) - (١٧٣٩) - (١) (حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب)
الأموي البصري ، واسم أبي الشوارب : محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان ،
صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي
عنه : (م ت س ق) .

(وأبو إسحاق الهروي إبراهيم بن عبد الله بن حاتم) نزيل بغداد ، صدوق
حافظ تكلم فيه بسبب القرآن ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين
(٢٤٤ هـ) ، وله ست وستون سنة . يروي عنه : (ت ق) .

(قالوا : حدثنا عبد الواحد بن زياد) العبدى مولاهم البصري ، ثقة في حديثه
عن الأعمش وحده مقال ، من الثامنة ، مات سنة ست وسبعين ومئة (١٧٦ هـ) ،
وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الحسن بن عبيد الله) بن عروة النخعي أبو عروة الكوفي ، ثقة
فاضل ، من السادسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) ، وقيل : بعدها
بثلاث سنين . يروي عنه : (م عم) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس بن الأسود (النخعي) أبي عمران الكوفي
الفقيه ، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ .

(عن الأسود) بن يزيد بن قيس النخعي أبي عمرو الكوفي ، ثقة مخضرم مكثرفقيه ، من الثانية ، مات سنة أربع أو خمس وسبعين (٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يجتهد) أي : يبذل جهده وطاقته في العبادة (في العشر الأواخر ما لا يجتهد) أي : جهداً لم يبذله (في غيره) أي : في غير العشر الأواخر ؛ أي : يتحرى في العشر الأخير من رمضان بأنواع العبادات اجتهداً لا يجتهد في غيره ؛ أي : في غير العشر الأخير من سائر أيام السنة ، وفي بعض النسخ : (في غيرها) بالتأنيث ؛ نظراً إلى المعنى .

وفي هذا الحديث الحرص على مداومة القيام في العشر الأخير ؛ إشارة إلى الحث على تجديد الخاتمة ، أحسن الله ختامنا بكل خير ، آمين .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الاعتكاف ، باب الاجتهاد في العشر الأواخر من رمضان ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في ليلة القدر ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(١٣١) - ١٧٤٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ ، حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ ، عَنْ ابْنِ عُبَيْدِ بْنِ نِسْطَاسٍ ، عَنْ أَبِي الضُّحَى ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ .. أَحْيَا
الَّيْلَ وَشَدَّ

(١٣١) - ١٧٤٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن عبد الرحمن بن
المسور بن مخزومة (الزهري) المخرمي البصري ، صدوق ، من صغار العاشرة ،
مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(حدثنا سفيان) بن عيينة .

(عن) عبد الرحمن (بن عبيد بن نسطاس) - بكسر النون وسكون السين
المهملة - مختلف في نسبته ، وهو أبو يعفور الكوفي ، ثقة ، من الخامسة . يروي
عنه : (ع) .

(عن أبي الضحى) مسلم بن صبيح - مصغراً - الهمداني الكوفي العطار
مشهور بكنيته ، ثقة فاضل ، من الرابعة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبي عائشة الكوفي ،
ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وستين (٦٣ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخلت العشر)
الأواخر .. (أحيا الليل) أي : أحيا ليله ؛ بالصلاة والأذكار والتلاوة (وشد) أي :

عقد وربط (المتزر) أي : إزاره على حقوه ، فلا يفكه ، وهو كناية عن شدة جهده في العبادة (وأيقظ أهله) أي : نساءه وخدمه للصلاة .

قال السندي : (وشد المتزر) أي : الإزار إما كناية عن غاية الجد في العبادة ؛ كتشمير الذيل ، أو كناية عن اجتناب النساء . انتهى .

وفي رواية مسلم : (إذا دخلت العَشْرُ) الأواخر من رمضان ، بالتذكير ؛ نظراً إلى لفظ العشر ، والتأنيث هنا ؛ بالنظر إلى معناه (أحيا الليل) أي : استغرقه بالسهر في الصلاة وغيرها (وأيقظ أهله) أي : أزواجه للصلاة في الليل (وجد) أي : اجتهد في العبادة بالزيادة على ما اعتاده ، وفيه استحباب إحياء ليالي العشر الأواخر من رمضان بالعبادات ، واستحباب إيقاظ الأهل للصلاة .

وأما كراهة قيام الليل كله . . فمعناه : كراهة المداومة عليه في الليالي كلها ، ولم يقل أحد بكراهة قيام ليلة ، أو ليلتين ، أو العشر ، ولهذا اتفقوا على استحباب إحياء ليلتي العيدين ، وغير ذلك ، أفاده النووي ، (وشد المتزر) أي : شد عقده على حقوه ؛ لئلا يفك ، والمتزر : الإزار ؛ كَلِحَافٍ وَمَلْحَفٍ ، يجمع على مآزر ، وشده : كناية عن اعتزال النساء ؛ كما قال الشاعر :

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار
وفي « فتح الملهم » : قوله : (أحيا الليل) أي : سهره فأحياء بالطاعة ، وأحيا نفسه بسهره فيه ؛ لأن النوم أخو الموت ، وأضافه إلى الليل اتساعاً ؛ لأن القائم إذا حيي باليقظة . . أحيا ليله بحياته ، وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً » أي : لا تناموا فتكونوا كالأموات ، فتكون بيوتكم كالقبور .

وفي « العيني » قال شيخنا : وفي حديث عائشة في الصحيح : (أحيا الليل

.....
كله) والظاهر - والله أعلم - معظم الليل ، فهو مجاز مرسل علاقته الجزئية ؛
بدليل قولها في الحديث الصحيح : (ما علمته قام ليلة إلى الصباح) . انتهى .

قوله : (وأيقظ أهله) روى الترمذي ومحمد بن نصر من حديث زينب بنت
جحش وأم سلمة : (لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم إذا بقي من رمضان
عشرة أيام .. لم يدع أحداً من أهله يطيق القيام إلا أقامه) ، قال القرطبي : وفيه
حث الأهل على القيام للنوافل ، وحملهم على تحصيل الخير والثواب ، ويفهم
منه تأكيد القيام في هذه العشر على غيره ، (وجد) أي : اجتهد في العبادات
(وشد المثزر) أي : امتنع من النساء ، وهذا أولى من قول من قال : إنه كناية
عن الجد والاجتهاد ؛ لأنه قد ذكر أولاً ، فحمل هذا على فائدة مستجدة أولى .

وقد ذهب بعض أئمتنا إلى أنه عبارة عن الاعتكاف ، وفيه بعد ؛ لقولها :
(أيقظ أهله) ، وهذا يدل على أنه كان معهم في البيت ، وهو كان في حال
اعتكافه في المسجد ، وما كان يخرج منه إلا لحاجة الإنسان ، على أنه يصح أن
يوظهن من موضعه من باب الخوخة التي كانت له إلى بيته في المسجد ، والله
أعلم .

فإن حملناه على الاعتكاف .. فهم منه أن المعتكف لا يجوز له أن يقرب
النساء بمباشرة ولا استمتاع فما فوقهما ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ
وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ ^(١) ، فإن وقع منه الجماع .. فسد اعتكافه ليلاً كان أو
نهاراً بالإجماع ، ثم هل عليه كفارة ؟ فالجمهور على أن لا ، وذهب الحسن
والزهري إلى أن عليه ما على المواقع أهله في نهار رمضان ، ورأى مجاهد أن
يتصدق بدينارين ، وأجرى مالك والشافعي في أحد قوليه الجماع فيما دون الفرج

(١) سورة البقرة : (١٨٧) .

.....

وجميع التلذذات من القبلة والمباشرة مجرى الجماع في الإفساد ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ ﴾ ^(١) ، ورأى أبو حنيفة وأصحابه إفساده بالإنزال كيفما كان . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصوم ، باب فضل العمل في العشر الأواخر ، ومسلم في كتاب الاعتكاف ، باب الاجتهاد في العشر الأواخر ، وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب في قيام شهر رمضان ، والنسائي في كتاب قيام الليل ، باب الاختلاف على عائشة ، والبيهقي وعبد الرزاق وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، وكلاهما لعائشة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة البقرة : (١٨٧) .

(١٣٢) - ١٧٤١ - (١) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْتَكِفُ كُلَّ عَامٍ عَشْرَةَ

(١٣٢) - ١٧٤١ - (١) (حدثنا هناد بن السري) - بفتح السين وكسر الراء الخفيفة - ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) ، وله إحدى وتسعون سنة . يروي عنه : (م عم) . (حدثنا أبو بكر بن عياش) بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنط - بمهملة ونون - مشهور بكنيته ، والأصح أنها اسمه ، وقيل : اسمه محمد ، أو عبد الله ، في اسمه عشرة أقوال ، ثقة عابد إلا أنه لما كبر . . ساء حفظه ، وكتابه صحيح ، من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي حصين) - بفتح الحاء المهملة - عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي ، ثقة ثبت سني ، وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي صالح) ذكوان السمان الزيات المدني ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف كل عام عشرة

أَيَّامَ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ . . اُعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا ، وَكَانَ يُعْرَضُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ . . عُرِضَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ .

أيام (من رمضان (فلما كان العام الذي قبض (وتوفي (فيه . . اعتكف عشرين يوماً ، وكان (صلى الله عليه وسلم (يُعْرَضُ عليه القرآن) من جهة جبريل بالبناء للمجهول ؛ أي : يستعرض منه القرآن ؛ أي : يطلب جبريل منه عرض القرآن عليه ؛ ليستمع له ويختبر حفظه ؛ لأنه معلمه (في كل عام) في رمضان (مرة) واحدة ؛ أي : يستمع له مرة واحدة (فلما كان العام الذي قبض فيه . . عرض عليه) أي : طلب منه عرض القرآن على جبريل (مرتين) إشارة إلى قرب أجله .

قال النووي : الاعتكاف في اللغة : الحبس والمكث واللزوم واللبث والإقامة والاستمرار على الشيء خيراً كان أو شراً ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوهَ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ ^(١) ، وقال تعالى : ﴿ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَانٍ لَهُمْ ﴾ ^(٢) .

وفي الشرع : اللبث والمكث في المسجد من شخص مخصوص بنيته ، بصفة مخصوصة ، ويسمى الاعتكاف : جواراً ، ومنه الأحاديث الصحيحة ؛ منها : حديث عائشة رضي الله تعالى عنها في أوائل الكتاب من صحيح البخاري : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يُصْغِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَرْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ) ، وقد جاءت الأحاديث في اعتكاف النبي في العشر الأواخر من رمضان ، والعشر الأول من شوال ، ففيها استحباب الاعتكاف ، وتأكد استحبابه في العشر الأواخر من رمضان ، وقد أجمع المسلمون على استحبابه ، وأنه ليس بواجب ، وعلى أنه متأكد في العشر الأواخر من رمضان .

(١) سورة البقرة : (١٨٧) .

(٢) سورة الأعراف : (١٣٨) .

ومذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم : أن الصوم ليس بشرط في صحة الاعتكاف ، بل يصح اعتكاف المفطر ، ويصح اعتكاف ساعة واحدة ولحظة واحدة ، وضابطه عند أصحابنا : مكث يزيد على طمأنينة الركوع أدنى زيادة .

ولنا وجه : أنه يصح اعتكاف المار في المسجد من غير لبث ، والمشهور الأول ، فينبغي لكل جالس في المسجد لانتظار صلاة أو لشغل آخر من آخره أو دنيا . . أن ينوي الاعتكاف ، فيحسب له ويثاب عليه ما لم يخرج من المسجد ، فإذا خرج ثم دخل . . جدد نية أخرى ، وليس للاعتكاف ذكر مخصوص ولا فعل آخر سوى اللبث في المسجد بنية الاعتكاف ، ولو تكلم بكلام دنيا أو عمل صنعة من خياطة أو غيرها . . لم يبطل اعتكافه ، وقال مالك وأبو حنيفة والأكثر : يشترط في الاعتكاف الصوم ، فلا يصح اعتكاف مفطر . انتهى من « العون » .

قوله : (كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله) قال القسطلاني : وفيه دليل على أنه لم ينسخ ، وأنه من السنن المؤكدة خصوصاً في العشر الأواخر من رمضان لطلب ليلة القدر . انتهى .

وقد اختلف الناس هل يشترط الصوم في الاعتكاف ؟ فقال الحسن البصري : إن اعتكف من غير صيام . . أجزأه ، وإليه ذهب الشافعي ، وروي عن علي وابن مسعود أنهما قالا : إن شاء . . صام ، وإن شاء . . أفطر ، وقال الأوزاعي ومالك : لا اعتكاف إلا بصوم ، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، وروي عن ابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهم ، وهو قول سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والزهري . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الصوم ، باب الاعتكاف ، والدارمي ، والطيالسي في « مسنده » ، وأحمد .

(١٣٣) - ١٧٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ

ودرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أبي بن كعب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٣) - ١٧٤٢ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حماد بن سلمة) بن دينار البصري ، ثقة عابد أثبت الناس في حديث ثابت ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن ثابت) بن أسلم البناني البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي رافع) نفع الصائغ المدني نزيل البصرة ، ثقة ثبت مشهور بكنيته ، من الثانية . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بن كعب) بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية الأنصاري الخزرجي أبي المنذر المدني رضي الله تعالى عنه ، اختلف في سنة وفاته

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ فَسَافَرَ
عَاماً ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ . . اُعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْماً .

اختلافاً كثيراً : قيل : سنة تسع عشرة ، وقيل : سنة اثنتين وثلاثين ، وقيل غير
ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان ،
فسافر عاماً) قال السندي : الظاهر أنه عام الفتح ، وقد علم أنه سنة بلا سفر
فقضى ، وبالجمله : فكان يهتم بأمر الاعتكاف فيقضي إن فاتته صلوات الله
وسلامه عليه . انتهى ، (فلما كان) العشر وجاء (من العام المقبل) ويحتمل
كون (من) بمعنى : في ؛ أي : فلما كان النبي في العام المقبل . . (اعتكف
عشرين يوماً) العشر الأول منها كان قضاء عن اعتكاف السنة الماضية ، والعشرة
الثانية كانت أداء تلك السنة المقبلة .

قال الخطابي : فيه من الفقه أن النوافل المعتادة تقضى إذا فاتت ؛ كما تقضى
الفرائض ، ومن هذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر الركعتين
اللتين فاتتاه بعد الظهر ؛ لقدوم الوفد واشتغاله بهم ، وفيه حجة لمن جوز
الاعتكاف بلا صوم ينشئه له ؛ وذلك أن صومه في شهر رمضان إنما كان للشهر ؛
لأن الوقت مستحق له .

وهذا الحديث شارك المؤلف في روايته : أبو داود في كتاب الصيام ، باب
الاعتكاف ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء من الاعتكاف إذا خرج منه ،
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أنس بن مالك .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث
أبي هريرة .

.....

قوله : (فلما كان من العام المقبل) في رواية الترمذي : (فلما كان في العام المقبل) ، وفي رواية : (فلما كان العام المقبل) وقوله : (في العام المقبل) اسم فاعل من الإقبال . . (اعتكف عشرين) بكسر العين والراء ، وقيل : بفتحهما على صورة التثنية . انتهى من « التحفة » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٩) - (٥٣١) - بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَبْتَدِئُ الْاِعْتِكَافَ وَقَضَاءِ الْاِعْتِكَافِ

(١٣٤) - (١٧٤٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَيْدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ . . صَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَكَانَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِيهِ ، فَأَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ ،

(٥٩) - (٥٣١) - (بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَبْتَدِئُ الْاِعْتِكَافَ وَقَضَاءِ الْاِعْتِكَافِ)

(١٣٤) - (١٧٤٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَيْدٍ (بن أبي أمية الكوفي أبو يوسف الطنافسي ، ثقة إلا في حديثه عن الثوري ؛ ففيه لين ، من كبار التاسعة ، مات سنة بضع ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) . (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بن قيس الأنصاري المدني أبي سعيد القاضي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرة) بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية ، أكثرت عن عائشة ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة ، ويقال بعدها . يروي عنها : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف) أي : أن يشرع في الاعتكاف في اعتكافه العشر الأواخر من رمضان . . (صلى الصبح) أي : صبح ليلة العشرين ؛ كما سيأتي (ثم دخل المكان الذي يريد أن يعتكف فيه ، فأراد أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان) .

قوله : (صلى الصبح ، ثم دخل المكان الذي يريد أن يعتكف فيه) قال الحافظ : فيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح ، وهو قول الأوزاعي والليث والثوري ، وقال الأئمة الأربعة وطائفة : يدخل معتكفه قبيل غروب الشمس ؛ أي : شمس يوم العشرين ، وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ؛ أي : ليلة الحادي والعشرين ، ولكن إنما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح ، وهذا الجواب يشكل على من منع الخروج بعد الدخول فيه ، وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف ، وإنما هم به ، ثم عرض له المانع المذكور فيما سيأتي في الحديث ، فتركه ، فعلى هذا فاللازم أحد الأمرين : إما أن يكون شرع في الاعتكاف ، فيدل على جواز الخروج ، وإما ألا يكون شرع فيه ، فيدل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح . انتهى .

قلت : وأوله بعضُ علماء العَصْرِ بأنه يحتمل أن يكون المراد بالفجر : فجر يوم العشرين ، فكأنه صلى الله عليه وسلم بادر إلى اعتكاف العشر قبل وقته ، وقيل : إنما كان دخوله ؛ لينظر بما يحتاج إليه ويهيئه لاعتكافه وهو غير معتكف ، ثم يخرج فيصلي المغرب ، ثم يدخل في الاعتكاف ، والله أعلم . انتهى « فتح الملهم » .

(فأمر) معطوف على أراد ؛ أي : فأمر من عنده من الخدم بضرب الخباء له (فضرِب) بالبناء للمجهول ؛ أي : رفع (له) صلى الله عليه وسلم (خباء) أي : خيمة على عموده ؛ أي : رفع له على أعمدته ليدخل فيه ، ويتخلى عن الناس لعبادة ربه ، والخباء - بكسر الخاء المعجمة ثم بالموحدة وبالمد - : الخيمة

فَأَمَرَتْ عَائِشَةُ بِخَبَاءٍ فَضْرِبَ لَهَا ، وَأَمَرَتْ حَفْصَةُ بِخَبَاءٍ فَضْرِبَ لَهَا ، فَلَمَّا رَأَتْ زَيْنَبُ خِبَاءَهُمَا .. أَمَرَتْ بِخَبَاءٍ فَضْرِبَ لَهَا ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. قَالَ : « أَلْبَرُّ تُرْدَنَ ؟ ! » ،

من وبر أو صوف ، وقد يكون من شعر ، والجمع أخبية ؛ كبناء وأبنية ، ويكون على عمودين أو ثلاثة ، وما فوق ذلك .. فهو بيت ؛ كما في « المصباح » ، وضربه : بناؤه وإقامته بضرب أوتاده في الأرض .

قال النووي : وفيه دليل على جواز اتخاذ المعتكف لنفسه موضعاً من المسجد ينفرد فيه مدة اعتكافه ، ما لم يضيق على الناس ، وإذا اتخذته يكون في آخر المسجد ورحابه ؛ لئلا يضيق على غيره ، وليكون أخلئ له وأكمل في انفراده . انتهى .

ثم إن أزواجه لما رأين عَزَمَهُ على الاعتكاف وأَخَذَهُ فيه .. شَرَعْنَ فيه ؛ رغبةً منهن في الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وفي تحصيل الأجر ، غير أنهن لم يستأذنه ، فلذلك أنكر عليهن ؛ كما يدل عليه قوله : (فأمرت عائشة بـ) ضرب (خباء) لها (فضرب لها ، وأمرت حفصة) بنت عمر (بـ) ضرب (خباء فضرب لها) خباء .

(فلما رأت زينب) بنت جحش (خباءهما) أي : خباء عائشة وحفصة .. (أمرت بـ) ضرب (خباء) لها (فضرب) خباء (لها ، فلما رأى ذلك) أي : الأخبية المضروبة (رسول الله صلى الله عليه وسلم .. قال) لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (« أَلْبَرُّ تُرْدَنَ ؟ ! ») بهمزة الاستفهام الإنكاري ؛ أي : هل أردنَ وقصدنَ فعل البر والخير بضرب هذه الأخبية هؤلاء النسوة ؟ ! أي : ليس الأمر كذلك ؛ أي : ما أردن البر ، وإنما أردن قضاء مقتضى شهوتهن من الغيرة . انتهى « سندی » .

فَلَمْ يَعْتَكِفْ رَمَضَانَ ، وَأَعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ .

(فلم يعتكف) أي : النبي صلى الله عليه وسلم العشر الأخير من (رمضان)
إنكاراً عليهن (واعتكف) بدله (عشراً من) أول (شوال) .

قال النووي : قوله : « ألبر تردن ؟ ! » كذا بالمد على الاستفهام الإنكاري ، والبر بالنصب على أنه مفعول مقدم لتردن ، قال القاضي عياض : قال صلى الله عليه وسلم هذا الكلام : « ألبر تردن ؟ ! » إنكاراً لفعلهن .

وقال القرطبي : ويحتمل أن يكون إنكاره لأوجه ؛ منها : أن يكون خاف أن يكون الحامل لهن على الاعتكاف غيرتهن عليه وحرصهن على القرب منه والمباهاة به ، ومنها : أن يكون كره لهن ملازمتهم المسجد مع الرجال ، أو يكن ضيقن المسجد على الناس بأخبثيتهن ، أو يؤدي مكثهن في المسجد إلى أن يطلع عليهن المنافقون ؛ لكثرة خروجهن لحاجتهن ، أو يؤدي ذلك إلى أن تنكشف منهن عورة ، أو يؤدي ذلك إلى تضييع حقوق النبي صلى الله عليه وسلم وحوائجه في بيوتهن ، وكل هذه الاحتمالات مناسبة ، وبعضها أقرب من بعض ، ولا يبعد أن يكون مجموعها هو المراعى عنده ، أو شيء آخر لم يُطَّلَع عليه ، والله أعلم . انتهى من « المفهم » .

قال السندي : قوله : (كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف . . صلى الصبح . . .) إلى آخره ، ظاهره : أن المعتكف يشرع في الاعتكاف بعد صلاة الصبح ، ومذهب الجمهور أنه يشرع من ليلة الحادي والعشرين ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث قوم ؛ لأنهم حملوه على أنه يشرع من صبح الحادي والعشرين ، فرد عليه الجمهور بأن المعلوم أنه كان صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر ويحث الصحابة عليه ، وعدد العشر عدد الليالي ، فتدخل فيه الليلة الأولى ، وإلا . . فلا يتم هذا العدد أصلاً ، وأيضاً من أعظم ما يطلب

.....

بالاعتكاف إدراك ليلة القدر ، وهي قد تكون ليلة الحادي والعشرين ؛ كما جاء في حديث أبي داود ، فينبغي له أن يكون معتكفاً فيها ، لا أن يعتكف بعدها . وأجاب النووي عن الجمهور بتأويل الحديث : أنه دخل معتكفه ، وانقطع فيه ، وتخلّى بنفسه بعد صلاة الصبح ، لا أن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف ، بل كان قبل المغرب معتكفاً لا بشأ في جملة المسجد ، فلما أصبح . . انفرد . انتهى . ولا يخفى أن قولها : (كان إذا أراد أن يعتكف) يفيد أنه كان يدخل المعتكف حين يريد الاعتكاف ، لا أنه يدخل في الشروع في الاعتكاف في الليل ، وأيضاً المتبادر من لفظ الحديث أنه بيان لكيفية الشروع في الاعتكاف ، وعلى هذا التأويل لم يكن بياناً لكيفية الشروع ، ثم لازم التأويل أن يقال : السنة للمعتكف أن يلبث أول ليله في المسجد ولا يدخل في المعتكف ، وإنما يدخل فيه من الصبح ، ولا يلزم ترك العمل بالحديث ، وعند تركه لا حاجة إلى التأويل ، والجمهور لا يقول بهذه السنة ، فيلزم ترك العمل بالحديث .

وأجاب القاضي أبو يعلى من الحنابلة بحمل الحديث على أنه كان يفعل ذلك في يوم العشرين ؛ ليستظهروا ببياض يوم زيادة قبل العشر ، قلت : وهذا الجواب ، هو الذي يفيد النظر في أحاديث الباب ، فهو أولى ، وبالاتماد أحرى ، بقي منه : أنه يلزم منه أن تكون السنة الشروع في الاعتكاف من صبح العشرين ؛ استظهاراً باليوم الأول ، ولا بعد في التزامه ، وكلام الجمهور لا ينافية ؛ فإنهم ما تعرضوا له إثباتاً ولا نفيّاً ، وإنما تعرضوا لدخوله ليلة الحادي والعشرين ، وهو حاصلٌ ؛ غاية الأمر أن قواعدهم تقتضي أن يكون هذا الأمر سنةً عندهم ، فلنقل : وعدم التعرض ليس دليلاً على العدم ، ومثل هذا الإيراد يرد على جواب النووي مع ظهور مخالفة الحديث . انتهى منه .

.....
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الاعتكاف ، باب
الأخبية في المسجد ، ومسلم في كتاب الاعتكاف ، باب متى يدخل من أراد
الاعتكاف في معتكفه ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب الاعتكاف ، والترمذي
في كتاب الصوم ، باب ما جاء في الاعتكاف .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٠) - (٥٣٢) - بَابُ : فِي اعْتِكَافِ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ

(١٣٥) - (١٧٤٤) - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْخَطْمِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَعْتَكِفُهَا ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ .

(٦٠) - (٥٣٢) - بَابُ : فِي اعْتِكَافِ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ

(١٣٥) - (١٧٤٤) - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى (بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري (الخطمي) أبو موسى المدني قاضي نيسابور ثقة متقن ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين : (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ) بن أبي تميمه كيسان السخثياني أبي بكر البصري ، ثقة ثبت حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنه) أي : أن عمر (كان عليه نذر) اعتكاف (ليلة في الجاهلية) أي : قبل الإسلام (يعتكفها) والجملة الفعلية صفة لليلة (فسأل) عمر (النبي صلى الله عليه وسلم) هل يجب عليّ وفاء ذلك النذر الذي وقع منه في الجاهلية ؟ (فأمره) أي : أمر عمر (أن يعتكف) وفاء لذلك النذر .

قوله : (نذر ليلة) من يرى أنه لا بد في صحة الاعتكاف من صوم . . يقول : المراد الليلة مع يومها ؛ ليحصل الصوم ، وقد جاء ما يساعده قوله : (فأمره أن

.....

يعتكف) لا مانع من القول بأن نذر الكافر ينعقد موقوفاً على إسلامه ؛ فإن أسلم . . لزمه الوفاء به في الخير ، والكفر وإن كان يمنع من انعقاده منجزاً ، لكن لا نسلم أن يمنع عنه موقوفاً ، وحديث : « الإسلام يجب ما قبله من الخطايا » . . لا ينافيه ؛ لأنه في الخطايا لا في النذور وليس النذر منها . انتهى « سندي » .

قوله : (في الجاهلية) أي : في الحالة التي كنت عليها قبل الإسلام ؛ من الجهل بالله تعالى ورسوله ، وشرائع الدين ، وغير ذلك ، قوله : (يعتكفها) في رواية أبي داود زيادة : (في المسجد الحرام) أي : حول الكعبة ، ولم يكن إذ ذاك جدار يحوط عليها ، قاله القسطلاني ، قوله : (نذر ليلة) لا يعارضها رواية : (يوماً) لأن اليوم يطلق على مطلق الزمان ليلاً كان أو نهاراً ، أو أن النذر كان ليوم وليلة ، ولكن يكتفى بذكر أحدهما عن ذكر الآخر ، فرواية يوم ؛ أي : بليته ، ورواية ليلة ؛ أي : مع يومها ، فعلى الأول يكون حجة على من شرط الصوم في الاعتكاف ؛ لأن الليل ليس محلاً للصوم .

قوله : (فأمره أن يعتكف) وفي رواية لأبي داود : (أوف بنذر) وفي رواية البخاري : (فاعتكف) وفيه دليل : على أنه يجب الوفاء بالنذر من الكافر متى أسلم ، وقد ذهب إلى هذا بعض أصحاب الإمام الشافعي ، وعند أكثر العلماء لا ينعقد النذر من الكافر ، وحديث عمر حجة عليهم ، وقد أجابوا عنه بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما عرف أن عمر قد تبرع بفعل ذلك . . أذن له به ؛ لأن الاعتكاف طاعة ، ولا يخفى ما في هذا الجواب من مخالفة الصواب ، وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم أمره بالوفاء استحباباً لا وجوباً ، ويرد بأن هذا الجواب لا يصلح لمن ادعى عدم الانعقاد . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المغازي ، باب

.....

قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كُنُوزُكُمْ ﴾ الآية (١) ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ، وأبو داود في كتاب الأيمان والنذور ، باب من نذر في الجاهلية ثم أدرك الإسلام ، والنسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب من نذر في الجاهلية ، والترمذي في كتاب النذور والأيمان ، باب ما جاء في وفاء النذر ، قال أبو عيسى : حديث عمر حديث حسن صحيح .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة التوبة : (٢٥) .

(٦١) - (٥٣٣) - بَابُ : فِي الْمُعْتَكِفِ يَلْزَمُ مَكَانًا فِي الْمَسْجِدِ

(١٣٦) - (١٧٤٥) - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ السَّرْحِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَنْبَأَنَا يُونُسُ أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ قَالَ نَافِعٌ : وَقَدْ أَرَانِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ يَعْتَكِفُ فِيهِ

(٦١) - (٥٣٣) - (بَابُ : فِي الْمُعْتَكِفِ يَلْزَمُ مَكَانًا فِي الْمَسْجِدِ)

(١٣٦) - (١٧٤٥) - (١) (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو) (بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) (بَنِي السَّرْحِ) - بِمَهْمَلَاتٍ - أَبُو الطَّاهِرِ الْمَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الْعَاثِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٥٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م د س ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ) (بَنِي مُسْلِمِ الْقُرَشِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(أَنْبَأَنَا يُونُسُ) (بَنِي يَزِيدَ بْنِ أَبِي النَّجَادِ الْأَيْلِيِّ الْأُمَوِيِّ مَوْلَاهُمُ ؛ مَوْلَى مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ، مِنَ كِبَارِ السَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَةً (١٥٩ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(أَنْ نَافِعًا) (مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ) (حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ) (قَوْلُهُ : (الْعَشْرُ الْأَوَاخِرُ) جَمْعُهُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْعَشْرِ ، وَلَوْ نَظَرَ إِلَى لَفْظِهِ . . لَقَالَ : فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ لَفْظًا جَمْعٌ مَعْنَى (قَالَ نَافِعٌ) بِالسَّنَدِ السَّابِقِ : (وَقَدْ أَرَانِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ يَعْتَكِفُ فِيهِ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(١٣٧) - ١٧٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ
حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ ،
.....

رسول الله صلى الله عليه وسلم) من المسجد ؛ كما في رواية مسلم ، ومعنى
كونه يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ؛ أي : كان يحبس نفسه عن التصرفات
العادية بمكثه في مسجده الشريف في تلك الأيام والليالي بقصد القرية .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الاعتكاف ،
باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ، ومسلم في كتاب الاعتكاف ، باب
اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب أين يكون
الاعتكاف ؟ والدارمي .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف زيادة في هذا الحديث بسند آخر ، فقال :

(١٣٧) - ١٧٤٦ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن
فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان
وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا نعيم بن حماد) بن معاوية بن الحارث الخزاعي أبو عبد الله
المروزي ، نزيل مصر ، صدوق يخطئ كثيراً فقيه عارف بالفرائض ، من العاشرة ،
مات سنة ثمان وعشرين ومئتين (٢٢٨ هـ) . يروي عنه : (خ مق د ت ق) .

(حدثنا) عبد الله (بن المبارك) المروزي مولى بني حنظلة ، ثقة ثبت

عَنْ عِيسَى بْنِ عُمَرَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ . . طَرَحَ لَهُ فِرَاشَهُ ، أَوْ يُوَضَّعُ لَهُ سَرِيرُهُ وَرَاءَ أُسْطُوَانَةِ التَّوْبَةِ .

فقيه عالم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عيسى بن عمر بن موسى) بن عبيد الله بن معمر التيمي حجازي ، وربما نسب إلى جده ، مقبول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .
(عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله موثقون .

(أنه كان إذا اعتكف . . طرح) أي : وضع (له فراشه ، أو) قال ابن عمر : (يوضع له) صلى الله عليه وسلم (سريره وراء أسطوانة التوبة) أي : خلف عمود التوبة ، والشك من نافع فيما قاله ابن عمر ، وتلك الأسطوانة هي أسطوانة ربط بها رجل من الصحابة نفسه حتى تاب الله عليه . انتهى « سندي » . يعني : الموضع الذي كان يختصه لنفسه الذي كانت عليه القبة التركية ، ومع أنه اختص بموضع من المسجد ؛ وهو مكان الإمام في حال اعتكافه ، فكان يصلي بهم في موضعه المعتاد ، ثم يرجع إلى معتكفه بعد انقضاء صلاته ، وتحصل منه : جواز إمامة المعتكف ، وقد منعها سحنون في أحد قوليه في الفرض والنفل ، والجمهور على جواز ذلك .

واختلف من هذا الباب في مسائل : منها : أذان المعتكف ، منعه مالك مرة وأجازه أخرى ، وكافة العلماء على جوازه ، وهذا إذا كان في المنارة الخارجة عن المسجد ، أما في غيرها . . فلا خلاف في جوازه ، فيما أعلم ، وأما خروجه لعيادة المرضى أو لصلاة على جنازة . . فمنع ذلك مالك وكافتهم ، وأجازه

.....

الحسن والنخعي وغيرهما ، وأجاز إسحاق والشافعي اشتراط ذلك عند دخوله في التطوع لا في النذر ، واختلف فيه قول أحمد ، ومنع ذلك مالك وغيره ، ومنع مالك اشتغاله في المسجد بسماع علم وكتابته ، أو بالأمر المباحة ؛ كالعمل في الخياطة وشبه ذلك إلا فيما خف من هذا كله .

وأباح له الشافعي وأبو حنيفة الشغل في المسجد بما يباح من ذلك كله أو يرغب في طلب العلم ، وأما خروج المعتكف من المسجد . . فلا يجوز إلا لقضاء حاجة الإنسان أو شراء طعام أو شراب مما يحتاج إليه ، ولم يجد من يكفيه ذلك ؛ لقول عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف . . لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان ؛ تعني بها : الحدث ، ويلحق بها ما كان محتاجاً إليه ؛ كشرء الطعام أو الشراب على ما تقدم آنفاً .

وإدামته صلى الله عليه وسلم الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان إنما كان بعدما بين له أن ليلة القدر فيه ، وإلا . . فقد اعتكف في العشر الأول ، وفي العشر الأوسط على ما تقدم من حديث أبي سعيد الخدري ، ثم من اعتكف في العشر الأواخر من رمضان . . فهل يبيت ليلة الفطر في معتكفه ، ولا يخرج منه إلا إذا خرج لصلاة العيد فيصلي ، فحينئذ يرجع إلى منزله ، أو يجوز له أن يخرج عند غروب الشمس من آخر يوم من رمضان ؟ قولان للعلماء ؛ الأول : هو قول مالك وأحمد ابن حنبل وغيرهما ، وهو محكي عن السلف .

واختلف أصحاب مالك إذا لم يفعل هل يبطل اعتكافه أم لا يبطل ؟ قولان ، وذهب الشافعي والليث والأوزاعي والزهري في آخرين إلى أنه يجوز خروجه ليلة الفطر ، ولا يلزمه شيء مما قاله مالك ، وظاهر مذهب مالك أن ذلك على وجه الاستحباب ؛ لأن بعض السلف فعله ، ولأنه قد روي عن النبي صلى الله

.....

عليه وسلم ، وكون أزواجه اعتكفن بعده .. حجة على من منع اعتكاف النساء في المسجد ؛ فإنهن إنما اعتكفن على نحو ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف ؛ لأن الراوي عنهن ساق اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم واعتكافهن مساقاً واحداً ، ولو خالفنه في المسجد .. لذكره ، وكان يقول : غير أن ذلك في بيوتهن . انتهى من « المفهم » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لأنه لا شاهد له ، ولا مشارك له فيه ، فهو صحيح السند ، ضعيف المتن (١٧) (٢٠٩) ، وغرضه : الاستئناس به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٢) - (٥٣٤) - بَابُ الْأَعْتِكَافِ فِي خِيَمَةِ الْمَسْجِدِ

(١٣٨) - (١٧٤٧) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ ،
حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ
إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
.....

(٦٢) - (٥٣٤) - (باب الاعتكاف في خيمة المسجد)

(١٣٨) - (١٧٤٧) - (١) (حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني) البصري
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م
ت س ق) .

(حدثنا المعتمر بن سليمان) بن طرخان التيمي البصري ، ثقة ثبت ، من
كبار التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثني عمارة بن غزية) - بفتح المعجمة وكسر الزاي بعدها تحتانية
مشددة - ابن الحارث الأنصاري المازني المدني ، لا بأس به ، وروايته عن أنس
مرسلة ، من السادسة ، مات سنة أربعين ومئة (١٤٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(قال) عمارة : (سمعت محمد بن إبراهيم) بن الحارث بن خالد التيمي
أبا عبد الله المدني ، ثقة له أفراد ، من الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَكَفَ فِي قُبَّةِ تَرْكِيَّةٍ عَلَى سُدَّتِهَا قِطْعَةٌ
حَصِيرٍ قَالَ : فَأَخَذَ الْحَصِيرَ بِيَدِهِ فَنَحَّاهَا فِي نَاحِيَةِ الْقُبَّةِ ، ثُمَّ أَطْلَعَ رَأْسَهُ
فَكَلَّمَ النَّاسَ .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف (العشر الأول من رمضان ، ثم
اعتكف العشر الأوسط ؛ كما في رواية مسلم ؛ أي : اعتكف في هذه العشرين
(في قبة) أي : خيمة صغيرة من لبود (تركية) أي : مصنوعة في الترك (على
سدتها) أي : على سدة تلك القبة وبابها ، والسدة - بضم السين وتشديد الدال
المفتوحة - : الباب نفسه ، وقيل : الظلة ؛ أي : الستارة على الباب ؛ لتقي الباب
من المطر ، وقيل : هي الساحة بين يدي الباب ، كذا في « النهاية » أي : على بابها
(قطعة حصير) هو منسوج من خوص النخل جعل على بابها ؛ لثلا تقع عليه
أعين الناس .

(قال) أبو سعيد : (فأخذ) رسول الله صلى الله عليه وسلم (الحصير)
الذي على باب القبة (بيده) الشريفة (فنحاه) أي : فنحى الحصير وجنبها
(في ناحية القبة) وجانبها (ثم أطلع) - بفتح الهمزة وسكون الطاء - أي : أخرج
(رأسه) الشريف من القبة (فكلم الناس) المجاورين في المسجد ودعاهم .

وفي رواية مسلم زيادة : (فدنوا) أي : قربوا (منه) صلى الله عليه وسلم
(فقال) لهم : (إني اعتكفت العشر الأول) من هذا الشهر في المسجد حالة
كوني (ألتمس) وأطلب (هذه الليلة) المقطرة بنزول القرآن فيها إلى السماء
الدنيا جملةً في محل يقال له : بيت العزة ، أو بنزول الملائكة فيها إلى الأرض ؛
أي : أطلب مصادفتها (ثم اعتكفت العشر الأوسط) لطلبها أيضاً (ثم) بعد
العشر الأوسط (أتيت) - بضم الهمزة - في المنام ، وعند البخاري : أن جبريل
أتاه في المرتين ، فقال : إن الذي تطلب أمامك ؛ أي : قدامك .

.....

(فليل لي) أي : أتاني آتٍ من ربي ، فقال لي : (إنها) أي : إن الليلة التي تلتمسها (في العشر الأواخر ، فمن أحب منكم أن يعتكف) العشر الأواخر معي .. (فليعتكف) معي ، أمرهم بذلك ؛ لئلا يضيع سعيهم في الاعتكاف (فاعتكف الناس معه) صلى الله عليه وسلم العشر الأواخر (قال : وإنني أريتها) في المنام (ليلة وتر) أي : إنها ليلة وتر من العشر الأواخر (و) إنني أريت أيضاً من علامتها (أني أسجد صبيحتها) أي : في صلاة صبحها (في طين وماء) .

قال أبو سعيد : (فأصبح) رسول الله صلى الله عليه وسلم (من ليلة إحدى وعشرين وقد قام إلى الصبح ، فمطرت السماء) قال أبو سعيد : (فأبصرت الطين والماء) في مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فخرج) رسول الله صلى الله عليه وسلم من مصلاه ؛ ليرجع إلى معتكفه (حين فرغ من صلاة الصبح وجبينه) أي : جبهته ؛ لأنها المرادة هنا (وروثة أنفه) أي : طرف أنفه الذي يقع على الأرض عند السجود ، ويقال لها : أرنبة الأنف (فيهما الطين والماء) اللذان أصابهما عند سجوده ، قال أبو سعيد : فحسبت ليالي شهر رمضان (وإذا هي) أي : الليلة التي أمطرت فيها السماء (ليلة إحدى وعشرين من العشر الأواخر) كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم ، هكذا رواه مسلم مطولاً .

وفي رواية ابن ماجه اختصار مخل ، ولهذا كملت الحديث بزيادة مسلم مع شرحنا عليه ، رحمهما الله تعالى ؛ ليستفيد الطالب منها ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأذان ، وفي أبواب كثيرة ، ومسلم وأبو داود والنسائي .

.....
فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٣) - (٥٣٥) - بَابُ : فِي الْمُعْتَكِفِ يَعُودُ الْمَرِيضُ وَيَشْهَدُ الْجَنَائِزَ

(١٣٩) - (١٧٤٨) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ
قَالَتْ : إِنَّ
.....

(٦٣) - (٥٣٥) - بَابُ : فِي الْمُعْتَكِفِ يَعُودُ الْمَرِيضُ وَيَشْهَدُ الْجَنَائِزَ

(١٣٩) - (١٧٤٨) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ (بن المهاجر التجيبي
مولاهم المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين
٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي مولاهم المصري ، عالم
مصر وفتيها قرين مالك ، ثقة ثبت حجة ، من السابعة ، مات سنة خمس
وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني ، ثقة متقن ، من
الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبلها بسنة أو سنتين . يروي
عنه : (ع) .

(عن عروة بن الزبير) بن العوام الأسدي المدني ، من الثالثة ، ثقة مشهور ،
مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(و) عن (عمرة بنت عبد الرحمن) الأنصارية المدنية ، أكثر الرواية عن
عائشة ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة ، وقيل بعدها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن عائشة قالت) أي : قالت عائشة : (إن) مخففة من الثقيلة ؛ بدليل

كُنْتُ لَأَدْخُلُ أَلْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضُ فِيهِ فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ
قَالَتْ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَدْخُلُ أَلْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا
كَانُوا مُعْتَكِفِينَ

ذكر اللام الفارقة بعدها ؛ أي : إن الشأن والحال (كنت) أنا (لأدخل البيت
للحاجة) أي : لقضاء حاجة الإنسان (والمريض) أي : والحال أن المريض
موجود (فيه) أي : في ذلك البيت الذي دخلته لقضاء الحاجة (فما أسأله) ؛
أي : فما أسأل ذلك المريض (عنه) أي : عن حال مرضه هل هو شديد أو
خفيف ؟ (إلا و) الحال (أنا مارة) أي : ماشية ؛ لأجل السرعة إلى معتكفي
(قالت) عائشة : (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت)
أي : بيته ومنزله (إلا لـ) قضاء (حاجة) الإنسان (إذا كانوا معتكفين) في
المسجد جمعه للتعظيم ، أو كان هو والأصحاب معتكفين فيه ، أو إذا كان هو
وأهله معتكفين .

قوله : (إلا لحاجة) فسرهما الزهري بالبول والغائط ، وقد اتفقوا على
استثنائهما ، واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب ، ولو خرج لهما
فتوضأ خارج المسجد . . لم يبطل ، ويلتحق بهما القيء والفصد لمن احتاج
إليه . انتهى « تحفة الأحوذى » ، قال الخطابي : في الحديث بيان أن المعتكف
لا يدخل بيته إلا لغائط أو بول ، فإن دخله لغيرهما من طعام أو شراب . .
فسد اعتكافه ، وقد اختلف الناس في ذلك : فقال أبو ثور : لا يخرج إلا لحاجة
الوضوء الذي لا بد منه ، وقال إسحاق بن راهويه : لا يخرج إلا لغائط أو بول غير
أنه فرق بين الواجب من الاعتكاف والتطوع ، فقال في الواجب : لا يعود مريضاً
ولا يشهد جنازة ، وفي التطوع : يشترط ذلك حين يبتدئ ، وقال الأوزاعي : لا
يكون في الاعتكاف شرط .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : ليس ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد لحاجة ما خلا الجمعة والغائط والبول ، فأما ما سوى ذلك ؛ من عيادة مريض وشهود جنازة .. فلا يخرج له ، وقال مالك والشافعي : لا يخرج المعتكف في عيادة مريض ولا شهود جنازة ، وهو قول عطاء ومجاهد ، وقالت طائفة : للمعتكف أن يشهد الجمعة ، ويعود المريض ، ويشهد الجنازة ، وروي ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، وهو قول سعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الاعتكاف ، باب لا يدخل البيت إلا لحاجة ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب المعتكف يدخل البيت لحاجة ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا ؟

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٤٠) - ١٧٤٩ - (٢) (حدثنا أحمد بن منصور) بن سيار (أبو بكر) البغدادي الرمادي ، ثقة حافظ ، طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وستين ومئتين (٢٦٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا الْهَيَّاجُ الْخُرَّاسَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَنبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَبْدِ الْخَالِقِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمُعْتَكِفُ يَتَّبِعُ الْجَنَازَةَ وَيَعُودُ الْمَرِيضَ » .

(حدثنا يونس بن محمد) بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب ، ثقة ثبت ، من صغار التاسعة ، مات سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا الهياج) بن بسطام التيمي البرجمي - بضم الموحدة والجيم بينهما راء ساكنة - أبو خالد (الخراساني) الهروي ، ضعيف ، روى عنه ابنه خالد منكرات شديدة ، من السابعة ، مات سنة سبع وسبعين ومئة (١٧٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن) بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي ، متروك رماه أبو حاتم بالوضع ، من الثامنة . يروي عنه : (ت ق) .
(عن عبد الخالق) غير منسوب عن أنس مجهول ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأنه اجتمع فيه ثلاثة ضعفاء : الهياج ، وعنبرة ، وعبد الخالق .

(قال) أنس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المعتكف يتبع الجنابة) في تجهيزها إلى القبر (ويعود المريض) .

وهذا حديث موضوع (١٨) (٢١٠) ، وقد روى الأئمة الستة ما يخالفه من حديث عائشة مرفوعاً : (كان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كانوا معتكفين) ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٤) - (٥٣٦) - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُعْتَكِفِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَيُرْجِلُهُ

(١٤١) - (١٧٥٠) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فَأَغْسِلُهُ وَأُرْجِلُهُ

(٦٤) - (٥٣٦) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُعْتَكِفِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَيُرْجِلُهُ)

(١٤١) - (١٧٥٠) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة) بن الزبير ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدني) - بضم الياء - من الإدناء ؛ أي : يقرب (إلي) بتشديد الياء (رأسه) الشريف ؛ لأغسله وأرجله (وهو) أي : والحال أنه صلى الله عليه وسلم (مجاور) أي : معتكف (فأغسله) أي : فأغسل رأسه (وأرجله) - بضم الهمزة وتشديد الجيم المكسورة - من

الترجيل ؛ وهو تسريح شعر الرأس بالمشط ؛ وهو استعمال المشط في الرأس ؛
أي : أمشطه وأدهنه .

قال الحافظ في « الفتح » : وفي الحديث جواز التنظف والتطيب والغسل
والحلق والتزين إلحاقاً بالترجيل ، والجمهور أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في
المسجد ، وعن مالك تكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم . انتهى ، وقال
ابن الملك : وفيه دليل على أن المعتكف لو أخرج بعض أجزائه من المسجد . .
لا يبطل اعتكافه . انتهى « تحفة الأحوذى » .

(وأنا) أي : والحال أنني جالسة (في حجرتي) أي : في بيتي لا أَخْرُجُ إلى
المسجد (وأنا) أي : والحال أنني (حائض) أيضاً (وهو) أي : والحال أنه
صلى الله عليه وسلم جالس (في المسجد) لم يَخْرُجْ منه ، ولكن أَخْرَجَ رأسه
إلي .

قال الخطابي : وفيه من الفقه أن المعتكف ممنوع من الخروج من المسجد إلا
لغائط أو بول ، وفيه أن ترجيل الشعر مباح للمعتكف ، وفي معناه : حلق الرأس ،
وتقليم الأظفار ، وتنظيف الأبدان من الشعث والدرن ، وفيه أن بدن الحائض
ظاهر غير نجس ، وفيه أن من حلف لا يدخل بيتاً ، فأدخل رأسه فيه وسائر بدنه
خارج . . لم يحنث . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الاعتكاف ،
باب لا يدخل البيت إلا لحاجة ، وفي كتاب الحيض ، باب غسل الحائض رأس
زوجها وترجيله ، ومسلم في كتاب الحيض ، باب جواز غسل الحائض رأس
زوجها وترجيله ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب المعتكف يدخل البيت
لحاجته ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب المعتكف يخرج لحاجته أم لا ؟

.....

وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الحيض ، باب
ترجيل الحائض رأس زوجها وهو معتكف في المسجد ، وفي كتاب الطهارة ،
باب الذي يقرأ القرآن ورأسه في حجر امرأته الحائض .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٥) - (٥٣٧) - بَابُ : فِي الْمُعْتَكِفِ يَزُورُهُ أَهْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ

(١٤٢) - (١٧٥١) - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ ، حَدَّثَنَا
عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
أَبْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَيٍّ زَوْجِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٦٥) - (٥٣٧) - (بَابُ : فِي الْمُعْتَكِفِ يَزُورُهُ أَهْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ)

(١٤٢) - (١٧٥١) - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ (بن عبد الله بن
المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي (الحزامي) - بالزاي -
صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين
ومئتين (٢٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ (التيمي
المدني ، صدوق ، ولي قضاء البصرة ، ومات بالمدينة سنة ست وستين ومئة
(١٦٦ هـ) ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(عَنْ أَبِيهِ) عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرِ التيمي المدني
قاضيها ، مقبول ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (د ق) .
(عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ .

(قَالَ أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ) بَنُ عَلِيٍّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ زَيْنُ الْعَابِدِينَ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ
عَابِدُ فُقَيْهِ فَاضِلٌ مَشْهُورٌ ، قَالَ ابْنُ عِيْنَةَ عَنْ الزَّهْرِيِّ : مَا رَأَيْتُ قَرَشِيًّا أَفْضَلَ مِنْهُ ،
مِنَ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ (٩٣ هـ) ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَيٍّ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِحْدَى أُمَّهَاتِ
الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

أَتَتْهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزُورُهُ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً مِنْ الْعِشَاءِ ، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ فَقَامَ مَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْلِبُهَا حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ عِنْدَ مَسْكَنِ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَمَرَّ بِهِمَا رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أنها) أي : أن صفة (جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) حالة كونها (تزوره) من الزيارة (وهو معتكف في المسجد) النبوي (في العشر الأواخر من شهر رمضان فتحدثت) صفة من المحادثة (عنده) صلى الله عليه وسلم (ساعة) أي : زمناً قليلاً (من) وقت (العشاء) الآخرة (ثم) بعد المحادثة (قامت) صفة من عنده صلى الله عليه وسلم حالة كونها تريد أن (تنقلب) وترجع إلى بيتها ؛ من الانقلاب ؛ وهو الرجوع .

(فقام معها رسول الله صلى الله عليه وسلم) حالة كونه يريد أن (يقلبها) ويرجعها إلى بيتها ؛ لأن بيتها بعيد من المسجد في دار أسامة بن زيد ، والوقت ليل (حتى إذا بلغت) صفة ووصلت ورسول الله معها (باب المسجد) النبوي (الذي) صفة للباب ؛ أي : الذي (كان) ذلك الباب (عند مسكن) وبيت (أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) رضي الله تعالى عنها . . (فمر) الفاء زائدة في جواب إذا الشرطية ؛ أي : حتى إذا بلغت صفة باب المسجد المذكور . . مر (بهما) أي : جاوز بهما ؛ أي : على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى صفة (رجلان من الأنصار) قال ابن العطاء في « شرح العمدة » : هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر ، ولم يذكر لذلك مستنداً .

وفي رواية هشام : (وكان بيتها في دار أسامة ، فخرج النبي صلى الله عليه

فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَفَذَا ، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَلَى رِسَالِكُمَا ؛ إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ » ، قَالَا : سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

وسلم معها ، فلقيه رجلا (، وظاهره أنه صلى الله عليه وسلم خرج من باب المسجد ، وإلا . . فلا فائدة في قوله لها في حديث هشام الآتي : « لا تعجلي حتى أنصرف معك » ولا فائدة لقلبها لباب المسجد فقط ؛ لأن قلبها إنما كان بعد بيتها ، وفي رواية عبد الرزاق : (فذهب معها حتى أدخلها في بيتها) .

(فسلما) أي : فسلم الرجلان (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وفي رواية معمر : (فنظرا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أجازا) أي : مضيا (ثم نفذا) أي : مضيا ومشيا ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عند ابن حبان : (فلما رأياه . . استحييا فرجعا) .

(فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم) : امشيا (على رسلكما) - بكسر الراء وسكون السين المهملة - أي : على هيتكما وعادتكما ولا تتعجلا ، وليس شيء تكرهانه (إنها) أي : إن المرأة التي كانت معي (صفية بنت حيي) - بمهملة ثم مثناة تحتية مصغراً - ابن أخطب ، وكان أبوها رئيس خيبر (قالوا) أي : قال الرجلان : (سبحان الله يا رسول الله !) أي : تنزه الله عن أن يكون رسوله متهماً بما لا ينبغي ، أو كناية عن التعجب من هذا القول (وكبر عليهما) - بضم الباء - أي : عظم وشق عليهما (ذلك) أي : ما قال النبي صلى الله عليه وسلم ؛ يعني : قوله : « على رسلكما ، هي صفية » وفي رواية هشيم : (فقالا : وهل نظن بك إلا خيراً ؟) .

(فقال) لهما (رسول الله صلى الله عليه وسلم) : إنما قلت لكما ذلك ؛

« إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَمْرِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئاً » .

ل (أن الشيطان يجري من ابن آدم) الرجال والنساء ، فالمراد الجنس (مجرى الدم) أي : يصل بوسوسته محل وصول الدم ، ووجه الشبه : شدة الاتصال وعدم المفارقة ، وهو كناية عن الوسوسة (وإني خشيت أن يقذف) ويرمي (في قلوبكما شيئاً) من سوء الظن برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولمسلم وأبي داود من حديث معمر : (شراً) ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم نسبهما أنهما يظنان به سواء ؛ لما تقرر عنده من صدق إيمانهما ، ولكن خشي عليهما أن يوسوس لهما الشيطان ذلك ؛ لأنهما غير معصومين ، فقد يفضي بهما ذلك إلى الهلاك ، فبادر إلى إعلامهما حسماً للمادة وتعليماً لمن بعده إذا وقع له مثل ذلك . انتهى من « الإرشاد » .

قال الشافعي : معناه : أنه خاف عليهما الكفر لو ظنا به ظن التهمة ، فبادر إلى إعلامهما بمكانهما نصيحةً لهما ، قاله العيني ، وقال الخطابي : حكى لنا عن الشافعي أنه قال : كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم شفقةً عليهما ؛ لأنهما لو ظنا به ظن سوء . . كفرا ، فبادر إلى إعلامهما ذلك ؛ لئلا يهلكا ، وفيه أنه خرج من المسجد معها ؛ ليتبلغ منزلها ، وفي هذا حجة لمن رأى أن الاعتكاف لا يفسد إذا خرج في واجب ، وأنه لا يمنع المعتكف من إتيان المعروف . انتهى من « العون » .

والحديث صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم خشي أن يلقي الشيطان في قلوبهما شيئاً مما يؤديهما إلى الهلاك ، ففي الحديث أن الشيطان له تسلط عظيم على الإنسان ، فلا ينبغي للإنسان أن يغفل عنه في وقت ما ، بل ينبغي له أن يبقى خائفاً من مكائده على الدوام ، فليكن على حذر منه ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الاعتكاف ، باب هل يخرج المعتكف إلى باب المسجد لحوائجه ؟ وفي مواضع كثيرة ، ومسلم في كتاب السلام ، باب بيان أنه يستحب لمن رأي خالياً بامرأة وكانت زوجة . . . إلى آخره ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب المعتكف يدخل البيت لحاجته . فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٤٣) - ١٧٥٢ - (١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ :

(٦٦) - (٥٣٨) - (بَابُ الْمُسْتَحَاضَةِ تَعْتَكِفُ)

(١٤٣) - ١٧٥٢ - (١) (حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح) الزعفراني أبو علي البغدادي صاحب الشافعي ، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) أو قبلها بسنة . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عفان) - بتشديد الفاء - ابن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ، ثقة ، من كبار العاشرة ، مات سنة عشرين ومئتين (٢٢٠ هـ) قاله البخاري ومطين . انتهى من « الخلاصة » . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا يزيد بن زريع) - بتقديم الزاي مصغراً - أبو معاوية البصري التيمي ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن خالد) بن مهران (الحذاء) أبو المنازل البصري ، ثقة يرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله مولى ابن عباس ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) . (قال) عكرمة : (قالت عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أَعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرًا مِنْ نِسَائِهِ ، فَكَانَتْ تَرَى
الْحُمْرَةَ وَالْصُّفْرَةَ فَرُبَّمَا وَضَعَتْ تَحْتَهَا الطَّسْتَ .

(اعتكفت) بقاء التأنيث (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من
نسائه) أي : أزواجه ، ولأبي ذر : امرأة مستحاضة من أزواجه ؛ وهي أم سلمة كما
في « سنن سعيد بن منصور » (فكانت) تلك المرأة (ترى) في دمها (الحمرة)
تارة (والصفرة) أخرى (فربما وضعت) تلك المرأة (تحتها) أي : تحت فرجها
(الطست) لئلا يُصِيبَ الدَّمُ المسجدَ .

فيه جواز صلاتها واعتكافها ، لكن مع الأمن من التلويث ؛ كدائم الحدث ،
ذكره القسطلاني ، وقال الشوكاني في « النيل » : والحديث يدل على جواز مكث
المستحاضة في المسجد ، وصحة اعتكافها وصلاتها ، وجواز حدثها في المسجد
عند أمن التلويث ، ويلحق بها دائم الحدث ، ومن به جرح يسيل . انتهى ، انتهى
من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الاعتكاف ،
باب اعتكاف المستحاضة ، وأبو داود في كتاب الصوم ، باب في المستحاضة
تعتكف ، والدارمي وأحمد .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٤٤) - (١٧٥٣) - (١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أُمَيَّةَ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُوسَى الْبُخَارِيُّ ، عَنْ عَبِيدَةَ الْعَمِّيِّ ، عَنْ فَرْقِدِ السَّبَخِيِّ ،

(١٤٤) - (١٧٥٣) - (١) (حدثنا عبيد الله بن عبد الكريم) بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرازي ، إمام حافظ ثقة مشهور ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين ومئتين (٢٦٤ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا محمد بن أمية) بن آدم الساوي - بالمهملة - أبو أحمد مولى المعيطيين ، صدوق ، من صغار العاشرة ، مات سنة ست وعشرين ومئتين (٢٢٦ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عيسى بن موسى البخاري) أبو أحمد الأزرق ، لقبه غنجار - بضم المعجمة وسكون النون بعدها جيم - صدوق ربما أخطأ وربما دلس ، مكث من التحديث عن المتروكين ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(عن عبيدة) - بفتح أوله - ابن بلال (العمي) - بفتح المهملة وتشديد الميم - البصري نزيل بخاري ، مجهول الحال ، من الخامسة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(عن فرقد) بن يعقوب (السبخي) - بفتح المهملة والموحدة ويخاء معجمة - أبي يعقوب البصري ، صدوق عابد لين الحديث كثير الخطأ ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الْمُعْتَكِفِ : « هُوَ يَعْكِفُ الذُّنُوبَ ، وَيُجَرِّى لَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ كَعَامِلٍ الْحَسَنَاتِ كُلِّهَا » .

(عن سعيد بن جبیر) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله ، قتل بين يدي الحجاج الجائر سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه فرقد السبخي ، وهو ضعيف مجهول الحال ، وفيه أيضاً عيسى بن موسى البخاري ، وهو كثير التحديث عن المتروكين .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المعتكف : هو) أي : الاعتكاف (يعكف) من بابي ضرب ونصر ؛ أي : يحبس (الذنوب) ويمحوها عن صاحبه (ويجرئ) على صيغة المبني للمفعول ؛ أي : يكتب (له من الحسنات) أي : لصاحب الاعتكاف (ك) الكاف اسم بمعنى : مثل في محل الرفع نائب فاعل يجرئ ؛ أي : يجرئ ويكتب له مثل أجر (عامل الحسنات كلها) فرائضها وسننها ، بدنيتهما وماليتهما ؛ أي : يعطى ثواب من عمل جميع الحسنات والخيرات كلها . وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف جداً (١٩) (٢١١) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٨) - (٥٤٠) - بَابُ : فِيمَنْ قَامَ لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ

(١٤٥) - (١٧٥٤) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْمَرَارِيُّ بْنُ حَمُوَيْهَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ،

(٦٨) - (٥٤٠) - (باب : فيمن قام في ليلتي العيدين)

(١٤٥) - (١٧٥٤) - (١) (حدثنا أبو أحمد المراري) بفتح أوله وتشديد الراء (ابن حمويه) - بفتح المهملة وضم الميم المشددة وفتح الواو وسكون الياء - الثقفى الهمداني - بفتح الميم والمعجمة - ثقة حافظ فقيه ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وخمسين ومئتين (٢٥٤ هـ) . يروي عنه : (خ ق) .
(حدثنا محمد بن المصفي) (بن بهلول الحمصي القرشي ، صدوق له أوهام ، وكان يدلس ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا بقية بن الوليد) (بن صائد الكلاعي الحمصي ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن ثور بن يزيد) (أبي خالد الحمصي ، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر ، من السابعة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، وقيل : ثلاث أو خمس وخمسين ومئة . يروي عنه : (خ عم) .

(عن خالد بن معدان) (الكلاعي ، ثقة عابد يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي أمامة) (الباهلي صدي - بضم الصاد مصغراً - ابن عجلان الصحابي

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ قَامَ لَيْلَتَيِ الْعِيدَيْنِ مُحْتَسِبًا لِلَّهِ ..
لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ » .

المشهور رضي الله تعالى عنه ، سكن الشام ومات بها سنة ست وثمانين
(٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لتدليس بقية بن الوليد ، لكن
لم ينفرد به بقية عن ثور بن يزيد ؛ فقد رواه الأصبهاني في كتاب « الترغيب » من
طريق عمر بن هارون البلخي - وهو ضعيف - عن ثور به .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قام) أي : سهر بالصلاة
والأذكار (ليلتي العيدين) الفطر والأضحى (محتسباً) أي : محتسباً أجره
على الله مخلصاً عمله (لله) تعالى .. (لم يمت قلبه) أي : لم يخل
قلبه عن الإيمان ، بل ينشرح به (يوم تموت القلوب) عن الإيمان وتضييق
لشدة السكرات عند الغرغرة ، أو عند الفزع الأكبر ؛ لشدة الأهوال يوم
القيامة .

قوله : « من قام ليلتي العيدين » ظاهره أن يحيي كل الليلة وطولها بالعبادة ،
والمرجو أن قيام التهجد يكفي ، « يوم تموت القلوب » أي : لكثرة الذنوب ،
والمراد : إن أدركه ذلك اليوم .. يكون هو مخصوصاً من بين الناس بحياة القلب .
انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث عبادة بن
الصامت ، رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ، والأصبهاني من حديث
معاذ بن جبل ، ورواته ثقات إلا بقية بن الوليد ، وهو لم ينفرد في الرواية عن
ثور بن يزيد .

قلت : إذا يتقوى الحديث بمجموع طرقه ، فيرتقي من الضعف إلى درجة

.....
الحسن ، فيكون حسناً بغيره ، فيكون غرض المؤلف بسوقه : الاستدلال به على الترجمة ، فلا غبار عليه .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

وقد وصلنا إلى هذا المحل في كتابة هذه التعليقات قبيل الظهر يوم الخميس (٢٤) من شهر جمادى الأولى سنة (١٤٣٢) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات والصلوات والتحيات ، وعلى آله وجميع الصحابات .



والآن نشرع في كتاب الزكاة ، فنقول :

قال المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه ، آمين :

کتابُ الزَّكَاةِ

(٦) - كِتَابُ الزَّكَاةِ

(٦٩) - (٥٤١) - بَابُ فَرْضِ الزَّكَاةِ

(١٤٦) - ١٧٥٥ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ
الْجَرَّاحِ ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيِّ ،
.....

(٦) - (كِتَابُ الزَّكَاةِ)

(٦٩) - (٥٤١) - (بَابُ فَرْضِ الزَّكَاةِ)

والزكاة في اللغة : هي التطهير والإصلاح والنماء والمدح ، ومنه : ﴿ فَلَا
تُزَكُّوْا أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(١) ، وفي الشرع : اسم لما يخرج عن مال مخصوص ، أو بدن
مخصوص ، على وجه مخصوص ، يصرف لشخص مخصوص . سمي بها ذلك
المال ؛ لأنها تطهر المال من الخبث ، وتقيه من الآفات ، والنفس من رذيلة
البخل ، وتثمر لها فضيلة الكرم ويستجلب بها البركة في المال ، ويُمدَّحُ الْمُخْرَجُ
عنه . انتهى من « الإرشاد » .



(١٤٦) - ١٧٥٥ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئة . يروي
عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع بن الجراح) بن مليح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ،
مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا زكريا بن إسحاق المكي) ثقة رُمي بالقدر ، من السادسة . يروي
عنه : (ع) .

(١) سورة النجم : (٣٢) .

عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ ، عَنْ أَبِي مَعْبِدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ : « إِنَّكَ
تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَأَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ؛
فَإِنْ

(عن يحيى بن عبد الله) بن محمد بن يحيى (بن صيفي) المكي ، ثقة ،
من السادسة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي معبد مولى ابن عباس) اسمه نافذ - بقاء ومعجمة - المكي ، ثقة ،
من الرابعة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً) ابن جبل (إلى اليمن) لتعليم
أهله أركان الإسلام ؛ كأنه بعثه إليها في ربيع الأول قبل حجة الوداع ، وقيل :
في آخر سنة تسع عند منصرفه من تبوك ، وقيل : عام الفتح سنة ثمان ، واختلف
هل بعثه والياً أو قاضياً ؟ فجزم النسائي بالأول ، وابن عبد البر بالثاني ، وانفقوا
على أنه لم يزل عليها إلى أن قدم في عهد عمر ، فتوجه إلى الشام ، فمات بها .
انتهى « سندي » .

قيل : سبب رجوعه من اليمن أنه أخبر في المنام أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ارتحل إلى الآخرة ، فمر على أبي موسى الأشعري ، فأخبره بذلك المنام ،
فجاء إلى المدينة ، والله أعلم .

(فقال) النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين ودعه : (إنك) يا معاذ
(تأتي قوماً أهل كتاب) أي : اليهود ؛ لأنهم كثروا في اليمن في ذلك الوقت
(فادعهم) أولاً (إلى شهادة) وإقرار (أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن

هُم أَطَاعُوا لِذَلِكَ . . فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ . . فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ ،

هم أطاعوا) وقبلوا (لذلك) المذكور من الشهادتين ؛ أي : انقادوا للإسلام ، وهو من قبيل حذف العامل على شريطة التفسير والاشتغال ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ^(١) . . (فأعلمهم أن الله) تعالى (افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة) أي : في جميعهما (فإن هم أطاعوا لذلك) أي : انقادوا وقبلوا للصلوات الخمس . . (فأعلمهم) من الإعلام ؛ أي : أخبرهم (أن الله افترض) أي : فرض (عليهم صدقة) واجبة (في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم) قال البخاري في « صحيحه » : (باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا) ، ثم ذكر هذا الحديث .

قال الحافظ : ظاهر الحديث أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم ، وقال ابن المنير : اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال ؛ لعموم قوله : « فترد في فقرائهم » لأن الضمير يعود على المسلمين ؛ فأَي فقير منهم ترد عليه الصدقة في أي جهة كان ، فقد وافق عموم الحديث . انتهى ، والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث . . عدم النقل ، وأن الضمير يعود على المخاطبين ، فيختص بذلك فقراؤهم ، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول ، قال : إنه وإن لم يكن الأظهر ، إلا أنه يقويه أن أعيان أشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر في الزكاة ؛ كما لا تعتبر في الصلاة ، فلا يختص بهم الحكم ، وإن اختص بهم خطاب المواجهة . انتهى .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة : فأجاز النقل الليث وأبو حنيفة

(١) سورة التوبة : (٦) .

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ . . فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ ، وَآتَقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ » .

وأصحابهما ، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره ، والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور : ترك النقل ، فلو خالف ونقل . . أجزأ عند المالكية على الأصح ، ولم يجزئ عند الشافعية على الأصح ، إلا إذا فقد المستحقون لها ، ولا يبعد أنه اختيار البخاري ؛ لأن قوله : (حيث كانوا) يشعر بأنه لا ينقل عن بلد وفيه ممن هو متصف بصفة الاستحقاق . انتهى كلام الحافظ .

قلت : والظاهر عندي عدم النقل ، إلا إذا فقد المستحقون لها ، أو يكون في النقل مصلحة أنفع وأهم من عدمه ، والله تعالى أعلم .

قال الحافظ : وفيه إيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون ؛ لعموم قوله : « من أغنيائهم » قاله عياض ، وفيه بحث ، وأن الزكاة لا تدفع إلى الكافر ؛ لعود الضمير في فقرائهم إلى المسلمين ، سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم . انتهى . (فإن هم أطاعوا) أي : انقادوا وقبلوا (لذلك) أي : وجوب الصدقة . . (إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ) جمع كريمة ؛ وهي خيار المال وأفضله ؛ أي : احذر وابتعد من أخذ خيار أموالهم في الزكاة (وَاتَقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ) أي : اتق الظلم بأخذها ؛ خوفاً من دعوة المظلوم عليك فيه ؛ أي : اتق الظلم خشية أن يدعو عليك المظلوم (فَإِنَّهَا) أي : فإن دعوة المظلوم (ليس بينها وبين الله) أي : بين وصولها إلى محل القبول والاستجابة (حِجَابٌ) أي : مانع ، بل هي معروضة عليه تعالى .

قال السيوطي : أي : ليس لها ما يصرفها ، ولو كان المظلوم فيه ما يقتضي أنه لا يستجاب لمثله ؛ من كون مطعمه حراماً أو نحو ذلك ، حتى ورد في بعض طرقه : « وإن كان كافراً » رواه أحمد من حديث أنس ، قال ابن العربي : ليس

بين الله وبين شيء حجاب عن قدرته وعلمه وإرادته وسمعه وبصره ، ولا يخفى عليه شيء ، وإذا أخبر عن شيء أن بينه وبينه حجاب . . فإنما يريد منعه . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، وفي كتاب المغازي وغيرهما ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة .
فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٠) - (٥٤٢) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ)

(١٤٧) - (١٧٥٦) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ وَجَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ سَمِعَا شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يُخْبِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ،)

(٧٠) - (٥٤٢) - (بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ)

(١٤٧) - (١٧٥٦) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ وَجَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ سَمِعَا شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يُخْبِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ،)

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ وَجَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ سَمِعَا شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يُخْبِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ،)

(عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ وَجَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ سَمِعَا شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يُخْبِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ،)

(عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ وَجَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ سَمِعَا شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يُخْبِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ،)

(سَمِعَا) أَي : سَمِعَ عَبْدُ الْمَلِكِ وَجَامِعُ أَبُو وَائِلٍ (شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ) الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ مَخْضَرٌ ، مِنْ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَلَهُ مِائَةُ سَنَةٍ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(يَخْبِرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا مِنْ أَحَدٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ . .
إِلَّا مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ حَتَّى يُطَوَّقَ عُنُقَهُ » ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ
الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ . . . ﴾ الْآيَةَ .

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما من أحد لا يؤدي) ولا يدفع
(زكاة ماله . . إلا مُثِّلَ) وَصُورَ (له) ماله (يوم القيامة شجاعاً) - بضم المعجمة
وكسرهما - الحية الذكر ، وقيل : الحية مطلقاً ، والظاهر المصوّر له : جميعُ المال
أو قَدْرُ الزكاة فقط (أقرع) أي : لا شعر على رأسه ؛ لكثرة سمه ، وقيل : هو
الأبيض الرأس من كثرة السم . انتهى « سندي » .

(حتى يطوق) بالبناء للمفعول ، من التطويق ؛ أي : حتى يجعل ذلك الشجاع
كالطوق في (عنقه) والطوق : ما يلبس في العنق كالقلادة ، قيل : (حتى)
للتعليل ؛ أي : لكي يطوقه ، أو هي غاية لمحذوف ؛ أي : يفر منه حتى يطوقه في
عنقه ، قال ابن مسعود : (ثم قرأ علينا) معاشر الحاضرين (رسول الله صلى الله
عليه وسلم مصداقه) أي : شاهد قوله : (من كتاب الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ
يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ . . . ﴾ الْآيَةَ) من سورة آل عمران ^(١) ، وظاهر هذه
الآية أن الذي يجعل له طوقاً قدر الزكاة ؛ لأنه الذي بخل به ، وظاهر الحديث أنه
الكل ، يمكن أن يقال في الجمع : المراد في الآية : ما بخلوا بزكاته ؛ وهو كل
المال ، والله أعلم بحقيقة الحال .

ولا تنافي بين هذا وبين قوله تعالى في سورة التوبة : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ
الذَّهَبَ . . . ﴾ الْآيَةَ ^(٢) ؛ إذ يمكن أن يجعل بعض أنواع المال طوقاً ، وبعضها

(١) سورة آل عمران : (١٨٠) .

(٢) سورة التوبة : (٣٤) .

(١٤٨) - ١٧٥٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
الْأَعْمَشِ ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ
.....

يحمي عليه في نار جهنم ، أو يعذب حيناً بهذه الصفة ، وحيناً بتلك الصفة .
انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب
إثم مانع الزكاة ، وفي « مسلم » بنحوه في كتاب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ،
والنسائي في كتاب الزكاة ، باب التغليظ في مانع الزكاة ، والدارمي ومالك .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، ولأن له
شاهداً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن مسعود بحديث أبي ذر الغفاري رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٨) - ١٧٥٧ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن) سليمان بن مهران الكاهلي (الأعمش) الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ،
مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن المعروف بن سويد) الأسدي أبي أمية الكوفي ، ثقة ، من الثانية ، توفي
سنة بضع وثمانين ، عاش مئة وعشرين سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي ذر) الغفاري جندب بن جنادة الربذي رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا غَنَمٍ وَلَا بَقَرٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا . . إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْؤُهُ بِأَخْفَافِهَا كُلَّمَا نَفِذَتْ أَخْرَاهَا . . عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو ذر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من صاحب إبل ولا غنم ولا بقر لا يؤدي) أي : لا يدفع (زكاتها) عنها . . (إلا جاءت) تلك المواشي (يوم القيامة) حالة كونها (أعظم) أي : أكبر (ما كانت) عليه في الدنيا من حيث الذات (وأسمنه) أي : أسمن ما كانت عليه في الدنيا من حيث الصفة ، قوله : « أعظم وأسمن » بالنصب حال ، وما مصدرية . انتهى من « التحفة » .

حالة كونها (تنطحه) أي : تطعنه وتضربه (بقرونها) جمع قرن راجع للبقر والمعز (و) حالة كونها (تطؤه) أي : تدوسه وتمشي عليه (بأخفافها) وأرجلها ، وهذا راجع للإبل ؛ لأن الخف مخصوص بها ؛ كما أن الظلف مخصوص بالبقر والغنم والظباء ، والحافر مختص بالفرس والبغل والحمار ، والقدم بالآدمي ، قاله السيوطي (كلما نفدت) روي بكسر الفاء مع الدال المهملة ؛ من النفاد ، وبفتحها مع الدال المعجمة ؛ من النفوذ ، قاله السيوطي ؛ أي : كلما مرت عليه وخرجت عنه (أخرها) أي : أخرى تلك المواشي الواطئة عليه ؛ أي : أخرها . . (عادت) أي : رجعت (عليه أولها) أي : التي مشت ومرت عليه أولاً .

وقوله : (حتى يقضى بين الناس) غاية لمحدوف ؛ تقديره : أي : يعذب بها هكذا بالنطح والوطء في الموقف حتى يقضى ويفصل بين الناس ؛ بسوق أهل السعادة إلى الجنة ، وسوق أهل الشقاوة إلى النار ؛ أي : يعذب بها هكذا في الموقف إلى نهايته بفصل القضاء .

(١٤٩) - ١٧٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعُثْمَانِيُّ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ،

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب التشديد في منع الزكاة ، قال أبو عيسى : حديث أبي ذر حديث حسن صحيح .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن مسعود .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن مسعود بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٩) - ١٧٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ (بن خالد الأموي (العثماني) المدني نزيل مكة ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم) سلمة بن دينار المدني ، صدوق فقيه ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن العلاء بن عبد الرحمن) بن يعقوب الحرقى - بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف - أبي شبل - بكسر المعجمة ويسكون الموحدة - المدني ، صدوق ربما وهم ، من الخامسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب الجهنى المدني مولى الحرقة - بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف - ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَأْتِي الْإِبِلُ الَّتِي لَمْ تُعْطِ الْحَقَّ مِنْهَا تَطَأُ صَاحِبَهَا بِأَخْفَافِهَا ، وَتَأْتِي الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ تَطَأُ صَاحِبَهَا بِأَظْلَافِهَا وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا ، وَيَأْتِي الْكَنْزُ شُجَاعاً أَفْرَعٌ فَيَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُهُ فَيَفِرُّ فَيَقُولُ : مَا لِي وَلَكَ ؟

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : تأتي الإبل التي لم تعط) بالبناء للفاعل (الحق) أي : الزكاة (منها) يوم القيامة حالة كونها (تطأ) وتدوس (صاحبها) أي : مالكها (بأخفافها ، وتأتي البقر والغنم) حالة كونها (تطأ) صاحبها بأظلافها وتنطحه بقرونها (أي : تطعنه بها ، قوله : وتنطحه - بفتح الطاء - ولأبي الوقت : تنطحه - بكسرها - على الأشهر ، بل قال الزين العراقي : إنه المشهور في الرواية .

وفيه أن الله يحيي البهائم ليعاقب بها مانع الزكاة ، والحكمة في كونها تعاد كلها مع أن حق الله فيها إنما هو في بعضها ؛ لأن الحق في جميع المال غير متميز (ويأتي الكنز) وهو المال الذي لم تدفع زكاته (شجاعاً) أي : حية عظيمة (أفرع) أي : لا شعر على رأسه ؛ لكثرة سمه وطول عمره (فيلقى) الشجاع (صاحبه) من باب رضي ؛ أي : صاحب الكنز ومالكه ويراه (يوم القيامة فيفر) أي : يهرب (منه) أي : من الشجاع (صاحبه) أي : صاحب الكنز (مرتين ، ثم يستقبله) أي : يستقبل الشجاع صاحب الكنز ويأتيه من قبلته وقدامه (فيفر) أي : يهرب منه (فيقول) صاحب الكنز للشجاع : (ما لي ولك ؟) أي : أي شيء ثبت لي ولك ؟ أي : أي معاملة بيني وبينك حتى تطلبني لأجلها وأنا أفر منك ؟

فَيَقُولُ : أَنَا كَنْزُكَ أَنَا كَنْزُكَ ، فَيَتَّقِيهِ بِيَدِهِ فَيَلْقَمُهَا .

(فيقول) الشجاع لصاحبه : قم لأجلني لا تفر مني (أنا كنزك) أي : مالك الذي لم تدفع زكاته (أنا كنزك) مرتين تأكيداً ، يخاطبه بذلك ؛ ليزداد غصة وتهكماً عليه ، فيقوم صاحب المال له (فيتقيه) أي : فيتقي صاحب الكنز الشجاع ويدفعه (بيده) أي : يجعل يده وقايةً وسترأً بينه وبين الشجاع (فيلقمها) أي : يلقم الشجاع يده بفمه ويمضغها ؛ كما يمضغ الفحل غصن الشجر .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ، ومسلم في كتاب الزكاة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب التشديد في منع الزكاة .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧١) - (٥٤٣) - بَابُ مَا أُدِيَ زَكَاتُهُ .. فَلَيْسَ بِكَنْزٍ

(١٥٠) - (١٧٥٩) - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،

(٧١) - (٥٤٣) - (باب ما أدي زكاته .. فليس بكنز)

(١٥٠) - (١٧٥٩) - (١) (حدثنا عمرو بن سواد) - بتشديد الواو - ابن الأسود بن عمرو العامري أبو محمد (المصري) - بالميم لا بالباء - كما في «التقريب» ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولا هم المصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرها ، فهو ثقة فيما روى عنه العبادلة ، فروايته هنا صحيحة ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن عُقَيْلٍ) - مصغراً - ابن خالد بن عُقَيْلٍ - مكبراً - الأيلي أبي خالد الأموي مولا هم ، ثقة ثبت ، سكن المدينة ثم الشام ثم مصر ، من السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني ، ثقة حجة ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبلها بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَلَحِقَهُ أَعْرَابِي فَقَالَ لَهُ : قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ، قَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ : مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا

(حدثني خالد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب) القرشي العدوي أخو زيد بن أسلم ، صدوق ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) .

(قال) خالد بن أسلم : (خرجت) من المدينة إلى البوادي لحاجة (مع عبد الله بن عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما (فلحقه) أي : لحق عبد الله بن عمر رجل (أعرابي) أي : من سكان البوادي ، لم أر من ذكر اسمه (فقال) ذلك الأعرابي (له) أي : لابن عمر : (قول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾)^(١) ما حكمه ، هل منسوخ أم محكم ؟ ف (قال له ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما ، في جواب سؤاله .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن عبد الله بن لهيعة فيما روى عنه العبادلة روايته صحيحة ، فلا يضر السند .

قوله : (فقال له : قول الله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ ﴾) بالرفع على أنه مبتدأ ، خبره محذوف تقديره : قول الله هذه الآية ، هل هو منسوخ بفرض الزكاة أم محكم ؟ وفي رواية البخاري : (أخبرني عن قول الله : ﴿ وَالَّذِينَ ... ﴾) إلى آخره ، هل هو محكم أم لا ؟ فقال له ابن عمر : هذا ؛ أي : كونها كنزاً توجب العقوبة قبل فرض الزكاة ؛ لأنه (مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا) بإفراد الضمير ، والسابق اثنان ؛ كينفقونها ، على تأويل مرجع الضمير بالأموال ، أو يرجع الضمير

(١) سورة التوبة : (٣٤) .

فَوَيْلٌ لَهُ ؛ إِنَّمَا هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ . . جَعَلَهَا اللَّهُ طَهُورًا
لِلْأَمْوَالِ ،
.....

إلى الفضة ؛ لأنها أكثر انتفاعاً في المعاملات من الذهب ، أو اكتفى ببيان حكمها
عن حكم الذهب . انتهى من « الإرشاد » .

وعبارة السندي : قوله : (من كنزها) أي : الأموال ، أو الدراهم والدنانير ، أو
الفضة ، وترك على ذلك ذكر الذهب ؛ للمقايضة بل للأولوية ، ومثله الضمير في
قوله : ﴿ لَا يُنْفِقُوهَا ﴾ ^(١) . انتهى منه .

(فويل له) الفاء رابطة لجواب (مَنْ) الشرطية ؛ أي : من كنز الذهب والفضة
ولم يؤد ما فضل عن حاجته قبل نزول فرض الزكاة . . فويل له ؛ أي : حزن وهلاك
ومشقة وعقوبة له ، وارتفاع (ويل) على الابتداء ، خبره محذوف ؛ تقديره : كائن
له ؛ (إنما هذا) أي : كون ترك إنفاق ما فضل عن حاجته من المال المكنوز
ويلاً (قبل أن تنزل الزكاة) أي : قبل نزول فرض الزكاة ؛ فهي منسوخة بنزول
فرض الزكاة ، قال ابن بطال : يريد بما قبل نزول الزكاة قوله تعالى : ﴿ وَتَسْأَلُونَكَ
مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْأَعْفَى ﴾ ^(٢) أي : ما فضل عن الكفاية ، فكانت الصدقة فرضاً بما
فضل عن كفايته قبل نزول الزكاة .

(فلما أنزلت) أي : الزكاة بعد الهجرة في السنة الثانية قبل فرض رمضان . .
(جعلها الله) تعالى ؛ أي : جعل الله إخراج الزكاة (طهوراً للأموال) أي :
مطهرة لها وطهوراً لمخرجيها عن رذائل الأخلاق ، ونسخ حكم الكنز ، لكن
قال البرماوي : وإذا حمل ﴿ لَا يُنْفِقُوهَا ﴾ على (لا يؤدون زكاتها) . . فلا نسخ .
انتهى « قسطلاني » .

(١) سورة التوبة : (٣٤) .

(٢) سورة البقرة : (٢١٩) .

ثُمَّ أَلْتَفَتَ فَقَالَ : مَا أَبَالِي لَوْ كَانَ لِي أَحَدٌ ذَهَبًا . . أَعْلَمُ عَدَدَهُ وَأَزْكِيهِ وَأَعْمَلُ فِيهِ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

(١٥١) - ١٧٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ،
.....

(ثم التفت) الأعرابي إلى ورائه للذهاب والرجوع (فقال) أي : الأعرابي :
إذاً ؛ أي : إذا كانت هذه الآية منسوخة بنزول الزكاة . . (ما أبالي) ولا أكثر
ولا أهتم بوعيد هذه الآية ؛ لأنني (لو كان لي أحد) أي : مثل جبل أحد
(ذهباً . . أعلم عدده) جواب (لو) الشرطية ؛ أي : أعَدُّ ذلك الذهب وأَعْلَمُ
عدده (وأزكيه) أي : أزكي ذلك الذهب بحسابه (وأعمل فيه) أي : في ذلك
الذهب ؛ أي : فيما بقي منه عن الزكاة (بطاعة الله) تعالى (عز وجل) بإنفاقه
على عيالي ، وصرفه في الخيرات بتوفيق الله تعالى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب
ما أدي زكاته . . فليس بكنز ، أخرجه تعليقاً من طريق الزهري دون قوله : (ثم
التفت ، فقال ...) إلى آخره ، ورواه أبو داود في « الناسخ والمنسوخ » عن
الزهري ، والحاكم ، والبيهقي ، وأبو نعيم في « المستخرج » .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ كما مر آنفاً ، وللمشاركة
فيه ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٥١) - ١٧٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ
عبد الملك) بن واقد الحراني أبو يحيى الأسدي ، ثقة تُكَلِّمُ فِيهِ بِلا حجة ،

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أُعَيْنَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ دَرَّاجِ أَبِي السَّمْحِ ،
عَنِ ابْنِ حُجَيْرَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
.....

من العاشرة ، مات سنة إحدى وعشرين ومئتين (٢٢١ هـ) . يروي عنه : (خ
س ق) .

(حدثنا موسى بن أعين) الجزري مولى قريش أبو سعيد ، ثقة عابد ، من
الثامنة مات سنة خمس ، أو سبع وسبعين ومئة (١٧٧ هـ) . يروي عنه : (خ م د
س ق) .

(حدثنا عمرو بن الحارث) بن يعقوب الأنصاري مولاهم المصري ،
ثقة فقيه حافظ ، من السابعة ، مات قديماً قبل الخمسين ومئة . يروي عنه :
(ع) .

(عن دراج) - بتشديد الراء آخره جيم - ابن سمعان (أبي السمع) - بمهملتين
الأولى مفتوحة والميم ساكنة - قيل : اسمه عبد الرحمن ، ودراج لقبه ، السهمي
مولاهم المصري القاص ، صدوق ، وفي حديثه عن أبي الهيثم ضعف . انتهى
« تقريب » ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه :
(عم) ، وقال الدوري عن ابن معين : دراج ثقة ، وأبو الهيثم ثقة ، وقال الآجري :
أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد .

قلت : وذكره ابن حبان في « الثقات » في عبد الرحمن بن حجية . انتهى من
« التهذيب » ، فدراج مختلف فيه .

(عن) عبد الرحمن (بن حجية) - بمهملة وجيم مصغراً - المصري
القاضي ، وهو ابن حجية الأكبر ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وثمانين
(٨٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا أَدَيْتَ زَكَاةَ مَالِكَ . . فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ » .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه دراجاً ، وهو مختلف فيه ، وغيره كلهم ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أديت) أيها المسلم (زكاة مالك) المفروضة . . (فقد قضيت) وأديت ودفعت (ما) يجب (عليك) من حقوق الإسلام ، فلا مؤاخذه عليك فيما تركته من صدقات النفل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء إذا أديت الزكاة . . فقد قضيت ما عليك ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب .

قال السندي : قوله : « فقد قضيت ما عليك » من حق المال ، وهذا مبني على دخول صدقة الفطر في الزكاة ، وكذا النفقة اللازمة .

وعبارة « التحفة على الترمذي » : (إذا أديت) أي : أعطيت (زكاة مالك) الذي وجبت عليك فيه زكاة . . (فقد قضيت) أي : أديت من الحق الواجب فيه ، ولا تطالب بإخراج شيء منه .

قال أبو الطيب السندي : في « شرح الترمذي » : قوله : (ما عليك) أي : من حقوق المال ، وهذا يقتضي أنه ليس عليه واجبٌ ماليٌّ غيرُ الزكاة ، وباقي الصدقات كلها تطوع ، وهو يشكل بصدقة الفطر والنفقات الواجبة ، إلا أن يقال : الكلام في حقوق المال ، وليس شيء من هذه الأشياء من حقوق المال ؛ بمعنى : أنه يوجب المال ، بل يوجب أسباب آخر ؛ كالفطر والقرابة والزوجية وغير ذلك . انتهى ، انتهى منه .

قول الترمذي : (هذا حديث حسن غريب) ، وأخرجه ابن ماجه والحاكم ،

(١٥٢) - ١٧٦١ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
آدَمَ ،
.....

وقال : صحيح ؛ كما في « شرح الجامع الصغير للمناوي » ، وقال الحافظ
في « الفتح » بعد نقل تحسين الترمذي : وصححه الحاكم ، وهو على شرط
ابن حبان ، وعن أم سلمة عند الحاكم ، وصححه ابن القطان أيضاً ، وأخرجه
أبو داود .

وقال ابن عبد البر : في سنده مقال ، وذكر شيخنا ؛ يعني : الحافظ العراقي
في « شرح الترمذي » : أن سنده جيد ، قال الحافظ : وفي الباب حديث عن
جابر ، أخرجه الحاكم بلفظ : (إذا أدبت زكاة مالك . . فقد أذهبت عنك
شره) ، ورجح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه . انتهى ، انتهى من « تحفة
الأحوذى » .

فدرجة لهذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وكثرة شواهده ، فغرضه :
الاستشهاد به لحديث ابن عمر .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث فاطمة بنت قيس رضي الله تعالى
عنها ، فقال :

(١٥٢) - ١٧٦١ - (٣) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة
عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه :
(ق) .

(حدثنا يحيى بن آدم) بن سليمان الكوفي أبو زكريا الأموي مولاهم ، ثقة
فاضل حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

عَنْ شَرِيكِ ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهَا سَمِعَتْهُ ؛ تَعْنِي : النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ » .

(عن شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي ، صدوق يخطئ كثيراً ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي حمزة) ميمون الأعور القصاب مشهور بكنيته ، ضعيف ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن) عامر بن شراحيل الحميري (الشعبي) الكوفي ، ثقة مشهور فقيه فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن فاطمة بنت قيس) بن خالد الفهرية ، أخت الضحاك ، صحابية مشهورة ، وكانت من المهاجرات الأول ، وعاشت إلى نهاية خلافة معاوية . يروي عنها : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا حمزة ميمون الأعور ، وهو متفق على ضعفه .

(أنها سمعته ؛ تعني) فاطمة بضمير سمعته : (النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس في المال حق سوى الزكاة ») .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة ، قال أبو عيسى : هذا حديث إسناده ليس بذلك ، وأبو حمزة الأعور يُضَعَّفُ .

قلت : فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٢٠) (٢١٢) ؛ لضعف سنده ، ولا شاهد له ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٢) - (٥٤٤) - بَابُ زَكَاةِ الْوَرَقِ وَالذَّهَبِ

(١٥٣) - ١٧٦٢ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْحَارِثِ ، عَنْ عَلِيٍّ
.....

(٧٢) - (٥٤٤) - بَابُ زَكَاةِ الْوَرَقِ وَالذَّهَبِ

(١٥٣) - ١٧٦٢ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين
(٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة إحدى
وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة
مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن الحارث) بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي ، صاحب علي ، كذبه
الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف ، من الثانية ، مات في
خلافة ابن الزبير . يروي عنه : (عم) .

(عن علي) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه الحارث الأعور ، وهو
متفق على ضعفه ، ولكن تابعه عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي في الرواية
عن علي ، قال في « التقريب » : عاصم صدوق ، وقال في « الخلاصة » : وثقه
ابن المديني وابن معين ، وتكلم فيه غيرهما ، وحيثئذ فالسند حسن .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنِّي قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ، وَلَكِنْ هَاتُوا رُبْعَ الْعُشْرِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعَيْنِ دِرْهَمًا دِرْهَمًا » .

(قال) علي : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق) أي : تركت لكم أخذ زكاتهما وتجاوزت عنه ؛ أي : إذا لم يكونا للتجارة ، وفي الخيل السائمة اختلاف ، ويجيء بيانه وتحقيق الحق فيه في باب (ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة) ، قال الطيبي : قوله : « عفوت » يشعر بسبق ذنب عن إمساك المال عن الإنفاق ؛ أي : تركت وجاوزت عن أخذ زكاتهما مشيراً إلى أن الأصل في كل مال أن تؤخذ منه الزكاة . انتهى « تحفة » . (ولكن هاتوا) أي : جيبوا وآتوا صدقة الرقة ؛ أي : زكاة الفضة ، والرقة - بكسر الراء وتخفيف القاف - أي : الدراهم المضروبة ، أصله : ورق ؛ وهو الفضة حذفت منه الواو ، وعوض عنها التاء ؛ كما في عدة ودية ، قاله القاري في « المرقاة » ، وقال الحافظ في « الفتح » : الرقة : الفضة الخالصة ، سواء كانت مضروبةً أو غير مضروبة ، ولكن هاتوا (ربع العشر من كل أربعين) منها (درهماً درهماً) ، وفي رواية الترمذي وأبي داود زيادة : (وليس في تسعين ومئة شيء ، فإذا بلغت مئتين . . ففيها خمسة دراهم) ، وفيه أن نصاب الفضة مئتا درهم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة الذهب والورق ، وقال : صحيح ، وفي الباب عن أبي بكر الصديق وعمرو بن حزم ، قال أبو عيسى : روى هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهما عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ، وروى سفيان الثوري وابن عيينة وغير واحد عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : كلاهما عندي صحيح عن أبي إسحاق ، يحتمل أن يكون

(١٥٤) - ١٧٦٣ - (٢) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا :
حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، أَنبَأَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ،

هذا الحديث روي عنهما جميعاً ؛ أي : عن عاصم بن ضمرة والحارث كليهما ،
فروى أبو إسحاق عنهما ، قال الحافظ في « الفتح » بعد ذكر حديث علي هذا :
أخرجه أبو داود وغيره ، وإسناده حسن . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى مع
الترمذي » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن حسن السند . انتهى ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة ؛ أي : على وجوب الزكاة في الفضة .



ثم استدل المؤلف على وجوب الزكاة في الذهب بحديث ابن عمر وعائشة
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٤) - ١٧٦٣ - (٢) (حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ) البصري ختن المقرئ
أبو بشر ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د
ق) .

(ومحمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة
حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) .
يروي عنه : (خ عم) .

كلاهما (قالا : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى) بن أبي المختار باذام العبسي
الكوفي أبو محمد ، ثقة ، من التاسعة ، كان يتشيع ، مات سنة ثلاث عشرة
ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أَنبَأَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بن مجمع الأنصاري أبو إسحاق المدني ،
ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَاراً فَصَاعِداً نِصْفَ دِينَارٍ ، وَمِنْ الْأَرْبَعِينَ دِينَاراً دِينَاراً .

(عن عبد الله بن واقد) بن عبد الله بن عمر العدوي المدني ، مقبول ، من الرابعة ، مات سنة تسع عشرة ومئة (١١٩ هـ) . يروي عنه : (م د ق) .
(عن) جده عبد الله (بن عمر وعائشة) رضي الله تعالى عنهم أجمعين .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إبراهيم بن إسماعيل ، وهو ضعيف .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ) الزكاة من الذهب ؛ كان يأخذ (من كل عشرين ديناراً فصاعداً) أي : فذهب العدد صاعداً (نصف دينار) لأنه ربع عشره (و) . يأخذ (من الأربعين ديناراً) تمييز للأربعين (ديناراً) مفعول به ليأخذ .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح المتن ، ضعيف السند ، ورواه الدارقطني من هذا الوجه في « سننه » ، وليس فيه لفظة : (فصاعداً) في كتاب الزكاة ، باب زكاة الذهب والورق ، وله شاهد أيضاً ؛ وهو إجماع الأمة عليه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة ؛ أي : على الجزء الأخير منها .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين ، كل منهما استدلالي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٥٥) - ١٧٦٤ - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ،
حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا حَارِثَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ
عَائِشَةَ
.....

(١٥٥) - ١٧٦٤ - (١) (حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ) بن نصر بن علي
(الجهضمي) ثقة ثبت طلب للقضاء فامتنع ، من العاشرة ، مات سنة خمسين
ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ) بن قيس السكوني ، أبو بدر الكوفي ، صدوق
ورع له أوهام ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حَدَّثَنَا حَارِثَةُ بْنُ) أبي الرجال (محمد) بن عبد الرحمن بن عبد الله بن
حارثة بن النعمان الأنصاري النجاري المدني ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة
ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عَنْ) جدته أم أبيه (عمرة) بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية
المدنية ، أكثرت عن عائشة ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة ، ويقال بعدها .
يروى عنها : (ع) .

(عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حارثة بن أبي الرجال ،
وهو متفق على ضعفه .

قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » .

(قالت) عائشة : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا زكاة في مال) حولي ؛ كالتقود والمواشي ومال التجارة (حتى يحول عليه الحول) عمومته يشمل الأصلي والمستفاد ؛ يعني : الربح ، فلازمه لا زكاة في المستفاد حتى يحول عليه الحول ، وبه وافق الترجمة .

وفي « الزوائد » : إسناده ضعيف ؛ لضعف حارثة بن محمد ؛ وهو ابن أبي الرجال ، والحديث رواه الترمذي ، من حديث ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً ، قلت : لفظه : « من استفاد مالاً . . فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول » رواه الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً بإسناد فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وقال : هو ضعيف في الحديث كثير الغلط ، ضعفه غير واحد ، ورواه عنه موقوفاً ، وقال : هذا أصح ، ورواه غير واحد موقوفاً ، ثم قال : وقد روى عن غير واحد من الصحابة أنه لا زكاة في المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد ، وقال بعضهم : إن كان عنده مال تجب فيه الزكاة . . يضم إليه المستفاد ، وإلا . . فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول ، وبه قال سفيان الثوري وأهل الكوفة ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

وأخرجه الدارقطني في « سننه » من هذا الوجه ، في كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة بالحول ، ورواه البيهقي أيضاً من طريق شجاع بن الوليد ، في كتاب الزكاة ، باب لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، فهذه الأسانيد الضعيفة تجبر بكثرتها ، وترفع إلى درجة الحسن .

والحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لِأَنَّ له شواهد من

.....
الأحاديث الضعيفة وأقوال الأئمة ، فهذا الحديث متنه صحيح بغيره ، وسنده حسن ؛ لجبره بكثرة الطرق ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٤) - (٥٤٦) - بَابُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْأَمْوَالِ

(١٥٦) - (١٧٦٥) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ وَعَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

(٧٤) - (٥٤٦) - (باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال)

(١٥٦) - ١٧٦٥ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة)
حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين
(٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثني الوليد بن كثير) المخزومي أبو محمد المدني ثم الكوفي ، صدوق عارف بالمغازي ، من السادسة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئة (١٥١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد) بن عبد الله (بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) الأنصاري
أبي عبد الرحمن المدني ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة
(١٣٩ هـ) . يروي عنه : (خ س ق) .

(عن يحيى بن عمارة) بن أبي حسن الأنصاري المدني ، ثقة ، من الثالثة .
يروى عنه : (ع) .

(وعباد بن تميم) بن غزية الأنصاري المازني المدني ، ثقة ، من الثالثة ،
 قيل : له رؤية . يروي عنه : (ع) .

كلاهما رويَا (عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا صَدَقَةَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ التَّمْرِ ، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ ، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ مِنَ الْإِبِلِ » .

(أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا صدقة (مفروضة) فيما دون خمسة أوساق من التمر) والزبيب والحبوب (ولا فيما دون خمس أواق) من الذهب والفضة (ولا فيما دون خمس من الإبل) قوله : « فيما دون خمسة أوساق » : جمع وسق - بفتح الواو وكسرهما - نظير عدل وأعدال ، ورطل وأرطال ، ويجمع على وسوق ؛ كفلس وفلوس ، وعلى أوسق ؛ كفلس وأفلس ، والوسق كما في « القاموس » : ستون صاعاً ، أو حمل بعير ، سمي وسقاً ؛ لجمعه الصيعان ؛ لأنه من وسق ؛ بمعنى : جمع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ﴾ ^(١) ؛ أي : جمع وضم .

وقال الخطابي : والوسق : تمام حمل الدواب النقالة ؛ وهو ستون صاعاً ، وقال غيره : والصاع : أربعة أمداد ، والمد : رطل وثلث بالعراقي ، ويقال : بالبغدادي ، والرطل العراقي : هو اثنا عشر أوقية ، والأوقية هنا : هي زنة عشرة دراهم وثلثي درهم من دراهم الكيل ، فمبلغ زنة الرطل من دراهم الكيل مئة درهم وثمانية وعشرون درهماً .

والحديث حجة لأبي يوسف ومحمد في قولهما بعدم الوجوب حتى يبلغ خمسة أوسق ، وتمسك الإمام أبو حنيفة في قوله بالوجوب في قليل ما يخرج من الأرض وكثيره بعموم قوله تعالى : ﴿ أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) ، وعموم ما يأتي من قوله صلى الله عليه وسلم : « فيما سقت الأنهار والغيم العشر ، وفيما سقي بالسانية نصف العشر » .

(١) سورة الانشقاق : (١٧) .

(٢) سورة البقرة : (٢٦٧) .

.....

وأول ما تمسكنا به من حديث الباب بأن المراد به : زكاة التجارة ؛ لأن الناس كانوا يتبايعون بالأوسق ، وقيمة الوسق : أربعون درهماً ؛ كما في « الفتح » وغيره ، فيساوي خمسة أوسق مئتي درهم . انتهى من بعض الهوامش .

ولم يقع في الحديث بيان المكيل بالأوسق ، لكن في رواية مسلم : « ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة » ، وفي رواية له : « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » ، ولفظ : (دون) في المواضع الثلاثة بمعنى : أقل ، لا أنه نفى عن غير الخمس الصدقة ؛ كما زعم بعض من لا يعتد بقوله ، كذا في « الفتح » . انتهى .

ومعنى : « ليس فيما دون » أي : في أقل من « خمسة أوسق صدقة » أي : زكاة ، و (دون) في كل مواضعه من هذا الحديث بمعنى : أقل ؛ أي : ليس في أقل من خمسة أوسق صدقة ، لا أنه نفى الصدقة من غير الخمس مما زاد ؛ كما زعم بعضهم في قوله : (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) أنها بمعنى : غير . وظاهر الحديث أنه إذا نقص من النصاب - ولو أقل ما ينطلق عليه اسم النقص - لم تجب فيه زكاة ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : إذا كان النقص يسيراً . . لم تسقط الزكاة ، واختلف أصحابه في مقدار اليسير : فمنهم من قال : ما لا يتشاح فيه في العادة ، ومنهم من فسره بأنه المقدار الذي تختلف فيه المكايل أو الموازين ، وحكي عن عمر بن عبد العزيز أن نصاب الدراهم إن نقص ثلاثة دراهم ، ونصاب الذهب إن نقص ثلث دينار . . لم تسقط الزكاة ، والظاهر مع أبي حنيفة .

وقوله أيضاً : « ولا فيما دون خمسة أوسق صدقة » احتج به الشافعي وأبو يوسف ومحمد والجمهور على أن ما أخرجته الأرض إذا بلغ خمسة أوسق . .

.....

تجب فيها الصدقة ؛ وهي العشر ، وليس فيما دون ذلك شيء ، وقال أبو حنيفة :
في كل ما أخرجته الأرض قليله وكثيره . . العشر ، سواء سقي نضحاً أو سقته
السماء إلا القصب الفارسي والحطب والحشيش .

قال النووي : وفي هذا الحديث فائدتان ؛ إحداهما : وجوب الزكاة في هذه
المحدودات ، والثانية : أنه لا زكاة فيما دون ذلك ، ولا خلاف بين المسلمين
في هاتين إلا ما قال أبو حنيفة وبعض السلف : إنه تجب الزكاة في قليل الحب
وكثيره ، وهذا مذهب باطل منابذ لصريح الأحاديث الصحيحة . انتهى .

قال العيني : وهذه عبارة سمجة ؛ فلا يليق التلفظ بها في حق إمام متقدم
علماً وفضلاً وزهداً وقرباً إلى الصحابة والتابعين . انتهى من « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب
زكاة الورق ، باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة ، باب ليس فيما دون خمس
أواق صدقة ، ومسلم في كتاب الزكاة ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب ما
تجب فيه الزكاة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الزرع
والثمر والحبوب ، وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب
زكاة الإبل ، باب زكاة الورق ، باب القدر الذي تجب فيه الصدقة ، والدارقطني
في كتاب الزكاة ، باب وجوب زكاة الذهب والورق ، ومالك في كتاب الزكاة ،
والدارمي في كتاب الزكاة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي سعيد بحديث جابر رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٥٧) - ١٧٦٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذُودٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ صَدَقَةٌ » .

(١٥٧) - ١٧٦٦ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن مسلم) بن سوسن الطائفي ، وقيل : بن سوس ، يعد في المكيين ، صدوق يخطئ من حفظه ، من الثامنة ، مات قبل التسعين ومئة (١٩٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي مولا هم المكي .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون خمس ذود) أي : إبل (صدقة) أي : زكاة (وليس فيما دون خمس أواق) جمع أوقية ؛ وهي أربعون درهماً (صدقة) أي : زكاة (وليس فيما دون خمسة أوساق) جمع وسق ؛ وهو ستون صاعاً ، وجملتها : ثلاث مئة صاع (صدقة) أي : زكاة ، قوله : « ولا فيما دون خمس ذود صدقة » والذود - بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة - : الإبل ، قال القرطبي : والرواية المشهورة فيه على الإضافة ، ومنهم من يرويه بالتنوين على الإبدال ، والصحيح في الرواية : إسقاط الهاء من خمس على

.....

التأنيث ، وأثبتها بعضهم على التذكير ، وهذا على الخلاف في الذود هل يطلق على الإناث أو على الذكور ؟ على ما يأتي .

وأصل وضع الذود : إنما هو مصدر من ذاد يذود ؛ إذا دفع شيئاً ، فكأن من كان عنده دفع عن نفسه معرة الفقر ، أو شدة الفاقة والحاجة ، واختلف اللغويون في معناه : فقال أبو عبيد : هو ما بين الثنتين إلى التسع من الإناث دون الذكور ، ونحوه عن سيبويه في التأنيث .

وقال الأصمعي : الذود : ما بين الثلاث إلى العشر ، والضبة : خمس أو ست ، والصرمة : ما بين العشر إلى العشرين ، والفكرة : ما بين العشرين إلى الثلاثين ، والهجمة : ما بين الستين إلى السبعين ، والهيدة : مئة ، والخطر : نحو المئتين ، والعرج : من خمس مئة إلى الألف .

وقال غيره : وهند غير مصغر : مئتان ، وأمامة : ثلاث مئة . انتهى من « المفهم » ، قال العيني : وفيه بيان أقل الإبل التي تجب فيها الزكاة ؛ فبين أنه لا تجب الزكاة في أقل من خمس ذود من الإبل ، فإذا بلغت خمساً سائمت ، وحال عليها الحول . . ففيها شاة ، وهذا بالإجماع وليس فيه خلاف . انتهى .

قال الشيخ الدهلوي : وإنما قدر من الإبل خمس ذود ، وجعل زكاته شاة ، وإن كان الأصل ألا تؤخذ الزكاة إلا من جنس المال ، وأن يجعل النصاب عدداً له بال ؛ لأن الإبل أعظم المواشي جثة ، وأكثرها فائدة ؛ يمكن أن تذبح وتركب وتحلب ، ويطلب منها النسل ، ويستدفاً بأوبارها وجلودها ، وكان بعضهم يقتني نجائب قليلة يكفي كفاية الصرمة ؛ وهي من عشرة إلى عشرين ، وكان البعير في ذلك الزمان يسوئ بعشر شياه ، وبثمان شياه ، واثنتي عشرة شاة ؛ كما ورد في كثير من الأحاديث أنه جعل خمس ذود في حكم أدنى نصاب من الغنم ، وجعل فيها شاة . انتهى من « فتح الملهم » .

قوله : (ولا فيما دون خمس أواق صدقة) أي : زكاة ، زاد مالك : (من الورق) ، ولفظ : أواق ؛ كجوار بالتنوين وبإثبات التحتانية مشدداً ومخففاً ؛ جمع أوقية - بضم الهمزة وتشديد التحتانية - وحكى بعضهم : وقية - بحذف الألف وفتح الواو - وهي هنا بالاتفاق : أربعون درهماً ؛ كما في « المصباح » ، والمراد بالدرهم : الخالص من الفضة ، سواء مضروباً أو غير مضروب .

قال القاضي عياض : قال أبو عبيد : إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان ، فجمع العلماء ، فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وهذا يلزم منه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحال نصاب الزكاة على أمر مجهول ، وهو مشكل ، والمعنى : أن معنى ما نقل من ذلك : أنه لم يكن شيء منها من ضرب الإسلام ، وكانت مختلفة الوزن بالنسبة إلى العدد ؛ فعشرة مثلاً وزن عشرة ، وعشرة وزن ثمانية ، فاتفق الرأي على أن ينقش بكتابة عربية ، ويصير وزنها وزناً واحداً .

وقال غيره : لم يتغير الميثقال في جاهلية ولا إسلام ، وأما الدرهم . . فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم . كذا في « الفتح » ، وقال الشيخ بدر الدين : وحدد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل الموازنة ؛ فنصاب الفضة : خمس أواق ؛ وهو مئتا درهم بنص الحديث والإجماع ، وأما الذهب . . فعشرون مثقالاً ، والمعمول عليه فيه الإجماع إلا ما روي عن الحسن البصري والزهري ، وسيأتي الكلام فيه مبسوطاً ، إن شاء الله تعالى . انتهى « فتح الملهم » .

قال القرطبي : قال أبو عبيد : والأوقية : هي اسم لوزن مبلغه أربعون درهماً كيلاً ، ودرهم الكيل زنته خمسون حبةً وخمسا حبة ، وسمي درهم الكيل ؛ لأنه بتككيل عبد الملك بن مروان ؛ أي : بتقديره وتحقيقه ؛ وذلك أن الدراهم التي

.....

كان الناس يتعاملون بها على وجه الدهر . . نوعان ؛ نوع عليه نقش فارس ، ونوع عليه نقش روم ، إحدى النوعين يقال لها : البغليّة ؛ وهي السود ، الدرهم منها ثمانية دوانق ، والأخرى يقال لها : الطبرية : نسبة إلى طبرستان ؛ وهي العتق ، الدرهم منها أربعة دوانق ، فجاء الإسلام وهي كذلك ، فكان الناس يتعاملون بها مجموعةً على الشطر من هذه والشطر من هذه لدى الإطلاق ما لم يعينوا بالنص أحد النوعين ، وكذلك كانوا يؤدون الزكاة في أول الإسلام ، باعتبار مئة من هذه ، ومئة من هذه في النصاب ، ذكر هذا أبو عبيد وغيره .

فلما كان عبد الملك بن مروان . . تحرّج من نقوشها ، فضرب الدرهم بنقش الإسلام بعد أن تحرّى معاملتهم الإطلاقيه ، فجمع بين درهم بغلي من ثمانية دوانق ، وبين درهم طبري من أربعة دوانق ، فكان اثني عشر دانقاً ، فقسمها نصفين ، فضرب الدرهم من نصفها ، وهي ستة دوانق ، والدانق ثمان حبات وثلاث حبة وثلاث خمس حبة من الشعير . واتفق المسلمون على اعتبار درهم الكيل المذكور ؛ لموافقته ما كان معتبراً من عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن ضربت ، وأن نصاب الزكاة منها مئتا درهم من دراهم الكيل ؛ وهي الخمسة الأواقي المذكورة في الحديث ، ولم يخالفه في ذلك إلا من زعم أن أهل كل بلد يعتبرون النصاب بما يجري عندهم من الدراهم صغرت أو كبرت ، وهو مذهب ابن حبيب الأندلسي .

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ، ويعضده قوله صلى الله عليه وسلم : « الوزن على وزن أهل مكة » ، رواه أحمد والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، وهو حديث صحيح ، وقد تقدم أن هذا المقدار المذكور هو الذي كان على وزن أهل مكة في عصر

.....

النبى صلى الله عليه وسلم ، وأما دينار الذهب . . فهو أربعة وعشرون قيراطاً ،
والقيراط ثلاث حبات من وسط الشعير ، فمجموعه اثنان وسبعون حبة ، وهو
مجمع عليه ، ولم يجر في هذا الحديث ذكر لنصاب الذهب ، ولا وقع في
« الصحيحين » ، ولا ما يدل على اشتراط الحول في الزكاة .

وقد ذكر أبو داود ما يدل عليهما ، فروى بإسناد صحيح إلى أبي إسحاق
السبيعي عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي بن أبي طالب رضي الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « إذا كانت مئتا درهم ، وحال
عليها الحول . . ففيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء - يعني : في الذهب -
حتى يكون لك عشرون ديناراً ، فإذا كان لك عشرون ديناراً ، وحال عليها الحول . .
ففيها نصف دينار ، فما زاد . . فبحساب ذلك - ولا أدري أعلي يقول : بحساب
ذلك ، أو رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ - وليس في مال زكاة حتى يحول
عليه الحول » رواه أبو داود برقم (١٥٧٣) .

قلت : هذا الحديث غاية ما قيل فيه : إن جرير بن حازم رواه عن أبي إسحاق ،
وقرن فيه بين عاصم بن ضمرة - وهو ثقة - وبين الحارث الأعور - وهو كذاب -
ورواه جماعة من الأئمة عن أبي إسحاق عن عاصم موقوفاً ، وسمعه عنه من
الحارث في هذا الحديث مسنداً ، ولذلك فرق بينهما ، وكان الإسناد متلقياً عن
الحارث ، وهذا لا ينبغي أن يرد الخبر له ؛ لأنه وهم وظن غير محقق ، بل هو
مردود ؛ لأن المعتمد ثقة جرير وأمانته ، وقد أخبر أنه سمعه منهما في مساق
واحد ، وظاهره أنه تلقاه عن كل واحد منهما على نحو ما تلقاه عن الآخر ،
فيعتمد على رواية الثقة ، وتلغى رواية غيره ، ولا يضر وقف من وقفه إذا كان
الذي رفعه ثقة .

.....

قال القاضي عياض : فأما نصاب الذهب . . فهو عشرون ديناراً ، والمعول في تحديده على الإجماع ، وقد حكى فيه خلاف شاذ ، وورد فيه أيضاً حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت : وأما نصاب الغنم . . فلم يخرج في كتاب مسلم من ذلك شيء ، وقد خرج البخاري فيه كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر الصديق ، وأما نصاب البقر . . فلم يقع في « الصحيحين » شيء من ذلك ، وقد روى في ذلك النسائي عن مسروق عن معاذ بن جبل قال : لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن . . أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبيعةً ، ومن كل أربعين مسنة ، وعن كل حالم ديناراً ، أو عدله معافر ، والمعافر : برود ؛ أي : ملابس يمنية منسوبة إلى معافر ؛ وهي قبيلة باليمن ، غير أنه منقطع لم يلق مسروق معاذاً ، وقد أخرجه الترمذي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ، ولم يسمع أبو عبيدة من أبيه ، ورواه مالك عن طاووس عن معاذ من فعله موقوفاً ، وطاووس لم يدرك معاذاً .

وأحسن ما في الباب ما أخرجه الدارقطني عن الشعبي عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « في كل أربعين من البقر مسنة ، وفي كل ثلاثين تبيع أو تبيعة » رواه الدارقطني (١٠٣/٢) ، ورواه الطبراني في « الكبير » من حديث ابن عباس (١٠٩٧٤) قال أبو محمد بن حزم : وقد صح الإجماع المتيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه أن في كل خمسين بقرة بقرة ، فوجب الأخذ بهذا ، وما دون ذلك . . فمختلف فيه ، ولا نص في إيجابه .

قلت : وحديثا جابر وأبي سعيد المذكوران في « مسلم » وغيره يدلان على أن ما نقص عن هذه النصب ليس فيه زكاة ، ولا خلاف في ذلك إلا ما ذهب

إليه أبو حنيفة وبعض السلف ؛ من أن الحب تخرج الزكاة من قليله وكثيره ،
والحديثان حجة عليهم ، وقال داود : كل ما يدخله الكيل . . فتراعى فيه الخمسة
الأوسق ، وما عداه مما لا يوسق . . ففي قليله وكثيره الزكاة .

قال القاضي عياض : وأجمعوا على أن في عشرين ديناراً الزكاة ، ولا تجب
في أقل منها ، إلا ما روي عن الحسن والزهري مما لم يتابعا عليه أن لا صدقة
في أقل من أربعين ديناراً ، والأشهر منهما ما روي عن الجماعة وروي عن بعض
السلف أن الذهب إذا كانت قيمته مئتي درهم . . فيه الزكاة ، فإن نقصت عن
ذلك . . فلا شيء فيه ، واتفقوا على أن ما زاد من الحب على خمسة أوسق . . أن
الزكاة في قليله وكثيره ، ولا وقص فيه ، واتفقوا على أن الأوقاص في المواشي .
واختلفوا في الذهب والفضة : فذهب مالك وبعض السلف والجمهور إلى
أن لا وقص فيهما ، وذهب أبو حنيفة وبعض الجماعة إلى أنه لا شيء فيما
زاد على المئتي درهم حتى تبلغ أربعين ، ولا العشرين ديناراً حتى تبلغ أربعة
دنانير ، فإذا زادت على ذلك . . ففي كل أربعين درهماً درهم ، وفي كل أربعة
دنانير درهم ، ومعتمدتهم في هذا حديث ضعيف لا أصل له ، ومالك وجمهور
علماء الأمصار يرون ضم الذهب والفضة على اختلاف بينهم ؛ فمالك وجماعة
يراعون الوزن والضم على الأجزاء لا على القيم ، وينزلون كل دينار منزلة عشرة
دراهم على الصرف القديم ، وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري يرون ضمها على
القيمة في وقت الزكاة ، وقال الشافعي وداود وأبو ثور وأحمد : لا يضم منهما
شيء إلى شيء ، ويراعى نصاب كل واحد منهما بنفسه ، وذهب آخرون ، إلى
أنه إنما يضم إذا كمل من أحدهما نصاب فيضم الآخر ، ويزكى الجميع . انتهى
من « المفهم » .

.....

قال الخطابي : وقد يستدل بهذا الحديث من يرى أن الصدقة لا تجب في شيء من الخضروات ؛ لأنه يزعم أنها لا توسق ، ودليل الخبر أن الزكاة إنما تجب فيما يوسق ويكال من الحبوب والثمار ، دون ما لا يكال من الفواكه والخضروات ونحوها ، وعليه عامة أهل العلم . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب ما أدنى زكاته . . فليس بكنز ، وفي غيره ، ومسلم في كتاب الزكاة ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب ما تجب فيه الزكاة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الزرع والثمر ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل ، والدارمي ومالك .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٥) - (٥٤٧) - بَابُ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ مَحَلِّهَا

(١٥٨) - ١٧٦٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ الْحَكَمِ ،

(٧٥) - (٥٤٧) - (باب تعجيل الزكاة قبل محلها)

أي : قبل حلول وقتها ؛ أي : قبل تمام حولها .



(١٥٨) - ١٧٦٧ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سعيد بن منصور) بن شعبة أبو عثمان الخراساني ، نزيل مكة ، ثقة مصنف ، من العاشرة ، مات سنة سبع وعشرين ومئتين (٢٢٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إسماعيل بن زكريا) بن مرة الخلقاني - بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف - أبو زياد الكوفي ، لقبه شقوصا - بفتح المعجمة وضم القاف الخفيفة وبالمهملة - صدوق يخطئ قليلاً ، من الثامنة ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن حجاج بن دينار) الواسطي ، لا بأس به ، وله ذكر في مقدمة « مسلم » ، من السابعة . يروي عنه : (عم) .

(عن الحكم) بن عتيبة - بالمشناة ثم بالموحدة مصغراً - أبي محمد الكندي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

عَنْ حُجَّيَّةَ بْنِ عَدِيٍّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ .

(عن حجية) بوزن عليّة (ابن عدي) الكندي ، صدوق يخطئ ، من الثالثة ، وقال العجلي : ثقة . يروي عنه : (عم) .

(عن علي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه حجاج بن دينار ، وهو لا بأس به .

(أن العباس) بن عبد المطلب (سأل النبي صلى الله عليه وسلم) أي : طلب منه أن يرخص له (في تعجيل صدقته) أي : زكاته (قبل أن تحل) ويتم حولها (فرخص له) النبي صلى الله عليه وسلم (في ذلك) أي : في تعجيلها قبل حَوْلَانِ حولها ؛ أي : قبل أن يجيء وقتها ؛ من حلول الأجل بمعنى مجيئه ، كذا في بعض الحواشي .

وقال في « مجمع البحار » : قبل أن يحل - بكسر الحاء - من الحلال ، أو من حلول الدين ؛ أي : يجب ، وقال القاري في « المرقاة » : قبل أن تحل - بكسر الحاء - أي : تجب الزكاة ، وقيل : قبل أن تصير حالاً بمعنى الحول .

فرخص له ؛ أي : للعباس ، وفيه دليل على جواز تعجيل الصدقة قبل الحول . انتهى « تحفة » ، قال ابن الملك : وهذا يدل على جواز تعجيل الصدقة بعد حصول النصاب قبل تمام الحول ، وكذا على جواز تعجيل الفطرة بعد دخول رمضان ، وفي « سبل السلام » : لكنه مخصوص بجوازه بالمالك ، ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية ، واستدل من منع التعجيل مطلقاً بحديث : (أنه لا زكاة حتى يحول الحول) ، والجواب : أنه لا وجوب حتى يحول عليه الحول ،

.....

وهذا لا ينفي جواز التعجيل ، وبأنه كالصلاة قبل الوقت ، وأجيب بأنه لا قياس مع النص . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب في تعجيل الزكاة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب تعجيل الصدقة قبل الحول ، والبيهقي في كتاب الزكاة ، باب تعجيل الصدقة ، والدارمي في كتاب الزكاة ، وأحمد .

ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٦) - (٥٤٨) - بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ

(١٥٩) - (١٧٦٨) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٧٦) - (٥٤٨) - (بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ)

(١٥٩) - (١٧٦٨) - (١) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) . (حدثنا وكيع) بن الجراح ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن شعبة) بن الحجاج ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن مرة) بن عبد الله بن طارق الجملي - بفتح الجيم والميم - المرادي الكوفي الأعمى ، ثقة عابد ، كان لا يدلس ، ورمي بالإرجاء ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(قال) عمرو : (سمعت عبد الله بن أبي أوفى) علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي ، الصحابي الشهير رضي الله تعالى عنه ، شهد الحديبية ، وعُمِّر بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) ، وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أي : سمعته حالة كونه (يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم) دائماً

إِذَا أَتَاهُ الرَّجُلُ بِصَدَقَةٍ مَالِهِ صَلَّى عَلَيْهِ ، فَأَتَيْتُهُ بِصَدَقَةٍ مَالِي فَقَالَ : « اَللّٰهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى » .

(إذا أتاه الرجل) المسلم (بصدقة ماله) أي : بزكاة ماله (صلى عليه) أي : دعا لذلك الرجل بالرحمة والمغفرة ؛ أي : يقول له : اللهم ؛ اغفر له وارحمه ، قال عبد الله بن أبي أوفى : (فأتيته) صلى الله عليه وسلم أنا (بصدقة مالي) أي : بزكاته (فقال) صلى الله عليه وسلم في الدعاء لي : (اللهم ؛ صل على آل أبي أوفى) أي : اغفر لهم وارحمهم ؛ يعني بآله : عبد الله بن أبي أوفى الآتي بصدقته ، وهذا ؛ أي : الدعاء للمزكي بصيغة الصلاة من خصائصه صلى الله عليه وسلم ؛ لأن صلاته سكن لهم .

قال النووي : وهذا الدعاء - وهو الصلاة - امتثال لقوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، ويكره لنا كراهة تنزيه : إفراد الصلاة على غير الأنبياء ؛ لأنه صار شعاراً لهم إذا ذكروا ، ويذكر غيرهم بالرضا والرحمة والغفران ، والصلاة على غير الأنبياء استقلالاً . . لم تكن من الأمر المعروف ، وإنما أحدثت في دولة بني هاشم .

وقال الشيخ أبو محمد الجويني من الشافعية : أما السلام . . فحكمه حكم الصلاة ، فلا يفرد به غير الأنبياء ؛ لأن الله تعالى قرن بينهما ، فلا يفرد به غائب ، ولا يقال : قال فلان عليه السلام ، وأما المخاطبة لحي أو ميت . . فسنة ، فيقال : السلام عليكم أو عليك ، أو سلام عليك أو عليكم ، والله أعلم .

واستدل بهذا الحديث على استحباب دعاء أخذ الزكاة لمعطيها ، وأوجب بعض أهل الظاهر ، وتعقب بأنه لو كان واجباً . . لعلمه النبي صلى الله عليه وسلم السعاة ، واستحب الشافعي في صفة الدعاء أن يقول : أجرك الله فيما

(١) سورة التوبة : (١٠٣) .

(١٦٠) - ١٧٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ

مُسْلِمٍ ،
.....

أعطيت ، وجعله لك طهوراً ، وبارك لك فيما أبقيت ، والله أعلم . انتهى من
« النووي » بتصرف وزيادة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب
صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، وفي غيره ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب
الدعاء لمن أتى بصدقته ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب دعاء المصدق لأهل
الصدقة ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب صلاة الإمام على صاحب الصدقة ،
والبيهقي وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن أبي أوفى بحديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٠) - ١٧٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ (بن سهل الهروي الأصل

ثم الحدثاني أبو محمد ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من
حديثه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه :
(م ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولا هم الدمشقي ، ثقة ، ولكنه كثير
التدليس ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة
(١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ الْبَخْتَرِيِّ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أُعْطِيتُمُ الزَّكَاةَ . . فَلَا تَنْسُوا ثَوَابَهَا أَنْ تَقُولُوا : اَللَّهُمَّ ؛ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا » .

(عن البختري بن عبيد) الطابخي - بالموحدة المكسورة والمعجمة - الكلبي الشامي من أهل القلمون - بفتح القاف واللام - ضعيف متروك ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) عبيد بن سلمان الطابخي - بموحدة مكسورة ثم معجمة - مجهول ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه البختري بن عبيد ، وهو ضعيف ، وأبوه عبيد بن سلمان مجهول .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أعطيتم الزكاة) أي : زكاة مالكم إلى السعة . . (فلا تنسوا ثوابها) أي : دعاء ثوابها وقبولها منكم ، وقوله : (أن تقولوا) في تأويل مصدر بدل من ثوابها ؛ أي : فلا تنسوا هذا الدعاء المشتمل على طلب الثواب ، والمعنى : فلا تنسوا طلب ثوابها ؛ بأن تقولوا : (اللهم ؛ اجعلها مغنماً) لنا ؛ أي : سبباً للفوز والتوبة العظيمة والنجاة من النار (ولا تجعلها مغرمًا) علينا ؛ أي : سبب غرامة وخسارة لا يترتب على أدائها ثواب ؛ كالدين الذي يؤدي إلى الدائن لا عوض عليه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » ، فقال : حدثنا سعيد بن سويد ، فذكره بإسناده ومثنه ، وله شاهد من حديث عبد الله بن أبي أوفى المذكور قبله رواه الأئمة الستة .

.....
ودرجته : أنه صحيح بما قبله ، وسنده ضعيف جداً ؛ لما مر ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٦١) - (١٧٧٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
قَالَ : أَقْرَأَنِي سَالِمٌ

(٧٧) - (٥٤٩) - (بَابُ صَدَقَةِ الْإِبِلِ)

(١٦١) - (١٧٧٠) - (١) (حدثنا أبو بشر بكر بن خلف) البصري ختن المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .
(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا سليمان بن كثير) العبدي أبو داود البصري ، لا بأس به في غير الزهري ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني .
(عن سالم بن عبد الله) بن عمر العدوي المدني ، ثقة ، من الثالثة مات في آخر سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .
(عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) ابن شهاب : (أقرأني) أي : قرأ علي (سالم) بن عبد الله بن عمر

كِتَابًا كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّدَقَاتِ قَبْلَ أَنْ يَتَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَوَجَدْتُ فِيهِ : فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثَ شِيَاهٍ ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعَ شِيَاهٍ ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بَنْتٌ مَخَاضٍ

(كتاباً كتبه) أي : أمر بكتابتها (رسول الله صلى الله عليه وسلم في) أخذ (الصدقات) أي : الزكوات (قبل أن يتوفاه الله عز وجل) والظرف متعلق بكتب ، قال السندي : قوله : (قال : أقرأني سالم) ضمير قال لابن شهاب ، فالظاهر تقديم هذا على قوله : (عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم) ، وفي رواية الترمذي زيادة : (كتاباً كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات ، فلم يخرجها إلى عماله حتى قبض فقرنه بسيفه) لإرادة أن يخرجها إلى عماله ، فلم يخرجها إلى عماله حتى قبض .

قال أبو الطيب السندي : وفيه إشارة إلى أن من منع ما في هذا .. يقاتل بالسيف ، وقد وقع المنع والقتال في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وثباته على القتال مع مدافعة الصحابة أولاً ؛ يشير إلى أنه فهم الإشارة ، قال : هذا من فوائد بعض المشايخ . انتهى ، (فلما قبض) رسول الله صلى الله عليه وسلم .. (عمل به) أي : بذلك الكتاب (أبو بكر حتى قبض ، وعمر حتى قبض) هذه رواية الترمذي ، وفي رواية ابن ماجه اختصار .

قال الزهري : (فوجدت فيه) أي : في ذلك الكتاب لفظة : (في خمس من الإبل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه) جمع شاة (وفي عشرين) إبلاً (أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بنت) ناقة (مخاض) أي : حامل ؛ وهي التي تم لها حول ، ودخلت في الثاني ، وحملت أمها ثانياً ، والمخاض : الحامل ؛ أي : التي دخل وقت حملها وإن لم تحمل ؛ أي : تؤخذ

إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِنْ لَمْ تُوجَدْ بِنْتُ مَخَاضٍ .. فَأُبْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ ، فَإِنْ زَادَتْ
 عَلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَاحِدَةً .. فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ ... إِلَى خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ ،
 فَإِنْ زَادَتْ عَلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَاحِدَةً .. فَفِيهَا حَقَّةٌ ... إِلَى سِتِّينَ ، فَإِنْ
 زَادَتْ عَلَى سِتِّينَ وَاحِدَةً .. فَفِيهَا جَذَعَةٌ ... إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ ، فَإِنْ زَادَتْ
 عَلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَاحِدَةً .. فَفِيهَا أَبْنَتَا لَبُونٍ ... إِلَى

في خمس وعشرين إبلاً بنت مخاض إلى أن وصلت إبله (إلى خمس وثلثين)
 واستدل به على أنه لا يجب فيما بين العدد شيء غير بنت مخاض ، خلافاً لمن
 قال - كالحنفية - : تستأنف الفريضة ، فيجب في كل خمس من الإبل شاة مضافة
 إلى بنت المخاض ، قاله الحافظ في « الفتح » .

(فَإِنْ لَمْ تُوْجَدْ) في إبله (بنت مخاض) مجزئة .. (فابن لبون ذكر) يؤخذ
 منها ؛ وهو ما تم له سنتان ودخل في الثالثة ، إلى خمس وثلثين (فَإِنْ زَادَتْ)
 إبله (على خمس وثلثين) ناقةً (واحدة .. ففيها بنت لبون) - بفتح اللام
 - وهي التي تمت لها سنتان ودخلت في الثالثة ، سميت بها ؛ لأن أمها كانت
 لبوناً ؛ أي : ذات لبن ترضع به بنتاً أخرى غالباً (إلى) أن وصلت (خمسة
 وأربعين ، فَإِنْ زَادَتْ عَلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ) ناقةً (واحدة .. ففيها) أي : ففي إبله
 (حقة) - بكسر الحاء وتشديد القاف - وهي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت
 في الرابعة ، سميت بها ؛ لأنها استحققت أن تتركب وتحمل ويطرقها الفحل ؛
 أي : ففيها حقة (إلى) أن تكمل (ستين) ناقةً (فَإِنْ زَادَتْ) إبله (على ستين)
 ناقةً (واحدة .. ففيها جذعة) - بفتح الجيم والذال المعجمة - وهي التي أتت
 عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة ، سميت بها ؛ لأنها أجذعت وأسقطت
 أسنان اللبن ؛ أي : أسناناً ارتضعت بها اللبن من أمها ، إلى أن تصل (إلى
 خمس وسبعين ، فَإِنْ زَادَتْ عَلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَاحِدَةً .. ففيها ابنتا لبون إلى)

تِسْعِينَ ، فَإِنْ زَادَتْ عَلَى تِسْعِينَ وَاحِدَةً .. فَفِيهَا حِقَّتَانِ ... إِلَى عِشْرِينَ
وَمِئَةٍ ، فَإِذَا كَثُرَتْ .. فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتٌ لَبُونٌ .

أن تصل إلى (تسعين ، فإن زادت على تسعين واحدة .. ففيها حقتان) إلى أن
تصل (إلى عشرين ومئة ، فإذا كثرت) إبله ؛ أي : زادت على مئة وعشرين ..
(ففي كل خمسين) منها (حقة) واحدة إن حسبها بخمسين خمسين (وفي كل
أربعين بنت لبون) إن حسبها أربعينات أربعينات ، فله الاختيار بين العديدين ؛
إن شاء .. يزيها بحقة ، أو ببنت لبون ، فواجب مئة وثلاثين بنتا لبون وحقة ،
وواجب مئة وأربعين بنت لبون وحقتان ، وواجب مئة وخمسين ثلاث حقاق ،
وهكذا قال في « المرقاة » .

قال القاضي : دل الحديث على استقراء الحساب بعدما جاوز العدد المذكور ؛
يعني : أنه إذا زادت الإبل على مئة وعشرين .. لم تستأنف الفريضة ، وهو مذهب
أكثر أهل العلم ، وقال النخعي والثوري وأبو حنيفة : تستأنف ، فإذا زادت على
المئة والعشرين خمس .. لزمت حقتان وشاة ، وهكذا إلى بنت مخاض وبنت
لبون على الترتيب السابق . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب في
زكاة السائمة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ،
قال أبو عيسى : حديث ابن عمر هذا حديث حسن ، ورواه الحاكم في كتاب
الزكاة ، قال الحاكم : إلا أن الشيخين لم يخرجوا لسفيان بن حسين الواسطي
في الكتابين ، وسفيان أحد أئمة الحديث ، وثقه ابن معين ، وصححه على
شرط الشيخين ، والبيهقي رواه في كتاب الزكاة ، باب كيف فرض الصدقة ،
قال البيهقي : قال أبو عيسى الترمذي في « العلل » : سألت محمد بن إسماعيل
البخاري عن هذا الحديث ، فقال : أرجو أن يكون محفوظاً ، وسفيان بن حسين
صدوق .

(١٦٢) - ١٧٧١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلٍ بْنُ خُوَيْلِدٍ النَّيسَابُورِيُّ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيُّ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ،

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنهم ، فقال :

(١٦٢) - ١٧٧١ - (٢) (حدثنا محمد بن عقيـل) مكبراً (ابن خويلد) - مصغراً - ابن معاوية الخزاعي (النيسابوري) صدوق حدث من حفظه بأحاديث فأخطأ في بعضها ، من الحادية عشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا حفص بن عبد الله) بن راشد (السلمي) - بضم أوله - أبو عمرو النيسابوري قاضيها ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا إبراهيم بن طهمان) الخراساني أبو سعيد ، سكن نيسابور ثم مكة ، ثقة يغرب تُكَلِّم فيه للإرجاء ، ويقال : رجع عنه ، من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن يحيى بن عمار) بن أبي حسن المازني المدني ، ثقة ، من السادسة ، مات بعد الثلاثين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ
فِيمَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِي الْأَرْبَعِ شَيْءٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ
خَمْسًا . . ففِيهَا شَاةٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ تِسْعًا ، فَإِذَا بَلَغَتْ عَشْرًا . . ففِيهَا شَاتَانِ
إِلَى أَنْ تَبْلُغَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسَ عَشْرَةَ . . ففِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى
أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَ عَشْرَةَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ . . ففِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ
أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ . . ففِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى خَمْسٍ
وِثْلَاثِينَ ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ . . فَأَبْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ ، »

(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه محمد بن عقيل ، فهو
مختلف ، وثقه النسائي ، وقال ابن حبان في « الثقات » : ربما أخطأ .

(قال) أبو سعيد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون
خمس من الإبل صدقة) أي : زكاة (وليس في الأربع) منها (شيء) من الزكاة ،
هذا تخصيص بعد تعميم (فإذا بلغت) إبله (خمساً . . ففيها شاة) تجزئ في
الأضحية (إلى أن تبلغ تسعاً ، فإذا بلغت عشراً . . ففيها شاتان إلى أن تبلغ أربع
عشرة ، فإذا بلغت خمس عشرة . . ففيها ثلاث شياه إلى أن تبلغ تسع عشرة ،
فإذا بلغت عشرين . . ففيها أربع شياه إلى أن تبلغ أربعاً وعشرين ، فإذا بلغت
خمساً وعشرين . . ففيها بنت مخاض إلى خمس وِثْلَاثِينَ ، فإذا لم تكن بنت
مخاض . . فابن لبون ذكر) ابن اللبون : هو الذي مضى عليه حولان وصارت
أمه لبوناً بوضع الحمل ، وتوصيفه بالذكر مع كونه معلوماً من الاسم . . إما
للتأكيد وزيادة البيان ، أو لتنبه رب المال بالزيادة المأخوذة إذا تأمله أنه سقط
عنه ما كان بإزائه من فضل الأنوثة في الفريضة الواجبة عليه ، وليعلم المصدق
أن سن الذكورة مقبول من رب المال في النوع ، ولهذا أمر نادر ، وزيادة البيان في

فَإِنْ زَادَتْ بَعِيرًا . . فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ ، فَإِنْ زَادَتْ بَعِيرًا . . فَفِيهَا حَقَّةٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ سِتِّينَ ، فَإِنْ زَادَتْ بَعِيرًا . . فَفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَسَبْعِينَ ، فَإِنْ زَادَتْ بَعِيرًا . . فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ تِسْعِينَ ، فَإِنْ زَادَتْ بَعِيرًا . . فَفِيهَا حَقَّتَانِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ عِشْرِينَ وَمِئَةً ، ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ . »

الأمر النادر الغريب ؛ ليتمكن في النفس فضل تمكن مقبول ، كذا ذكره الخطابي . انتهى « سندي » .

(فَإِنْ زَادَتْ) إبله على العدد المذكور (بغيراً) واحداً ؛ بأن صارت ستاً وثلاثين . . (ففيها بنت لبون إلى أن تبلغ خمساً وأربعين ، فَإِنْ زَادَتْ) على العدد المذكور (بغيراً) واحداً ؛ بأن صارت ستاً وأربعين . . (ففيها حقة إلى أن تبلغ ستين ، فَإِنْ زَادَتْ) على العدد المذكور (بغيراً) واحداً . . (ففيها جذعة ، إلى أن تبلغ خمساً وسبعين ، فَإِنْ زَادَتْ بغيراً . . ففيها بنتا لبون إلى أن تبلغ تسعين ، فَإِنْ زَادَتْ) عليه (بغيراً . . ففيها حقتان إلى أن تبلغ عشرين ومئة ، ثم في كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون) .

قال السندي : إذا زاد يجعل الكل على عدد الخمسينات والأربعينات ، مثلاً إذا زاد واحد على العدد المذكور . . يعتبر الكل ثلاث أربعينات وواحد ، الواحد لا شيء فيه ، وثلاث أربعينات فيها ثلاث بنات لبون إلى ثلاثين ومئة ، وفي ثلاثين ومئة حقة لخمسين ، وبنتا لبون لأربعين ، وهكذا ؛ إذ لا يظهر التغير إلا عند زيادة عشرة . انتهى منه .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه مقال ؛ محمد بن عقال قال فيه أبو أحمد الحاكم : حدث عن حفص بن عبد الله بحدِيثين لم يتابع عليهما ، وقال ابن حبان في « الثقات » : ربما أخطأ ، حدث بالعراق بمقدار عشرة أحاديث مقلوبة ، وقال

.....

النسائي : ثقة ، وقال أبو عبد الله الحاكم : من أعيان العلماء ، والجملّة الأولى من حديث أبي سعيد رواها الشيخان وغيرهما .

قلت : وباقي رجال الإسناد على شرط البخاري ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من طريق يحيى بن عمارة مقتصرين على الجملة الأولى منه ، وكذا رواه البيهقي ، وزاد فيه عن محمد بن يحيى بن حبان : (وليس في العرايا صدقة) ، وله شاهد في « صحيح البخاري » وغيره من حديث أنس بن مالك .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن سنداً ، صحيح متناً ؛ لأن له شاهداً من حديث أنس ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عمر .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٨) - (٥٥٠) - بَابُ إِذَا أَخَذَ الْمُصَدِّقُ سِنًّا دُونَ سِنِّ أَوْ فَوْقَ سِنِّ

(١٦٣) - (١٧٧٢) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ ابْنُ مَرْزُوقٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ ثُمَامَةَ ،
.....

(٧٨) - (٥٥٠) - بَابُ إِذَا أَخَذَ الْمُصَدِّقُ سِنًّا دُونَ سِنِّ أَوْ فَوْقَ سِنِّ

أي : فما حكمه ؟



(١٦٣) - (١٧٧٢) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (العبدى البصرى ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروى عنه : (ع) . (ومحمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) على الصحيح . يروى عنه : (خ عم) .

(ومحمد) بن محمد (بن مرزوق) الباهلي البصري ابن بنت مهدي ، وقد ينسب لجده مرزوق ، صدوق له أوهام ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروى عنه : (م ت ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى) بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) . يروى عنه : (ع) .

(حَدَّثَنِي أَبِي) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو المثنى البصري ، صدوق كثير الغلط ، من السادسة . يروى عنه : (خ ت ق) . (عن) عمه (ثمامة) بن عبد الله بن أنس ، وقد ينسب إلى جده الأنصاري

حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ كَتَبَ لَهُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَإِنَّ مِنْ
أَسْنَانِ الْإِبِلِ فِي فَرَائِضِ الْغَنَمِ

البصري قاضيها ، صدوق ، من الرابعة ، عزل سنة عشر ومئة ، ومات بعد ذلك
بمدة . يروي عنه : (ع) .

قال : (حدثني) جدي (أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه (أن أبا بكر
الصدِّيق) رضي الله تعالى عنه (كتب له) أي : كتب لأنس كتاباً ؛ ليعمل أنس
بما في ذلك الكتاب حين بعثه أبو بكر في زمن خلافته ؛ أي : حين وجه أنساً
إلى البحرين عاملاً على الزكاة ؛ ليأخذها عن المسلمين ؛ أي : كتب له أبو بكر
كتاباً خطه : (بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه) أي : هذه المكتوبة في هذا
الكتاب (فريضة الصدقة) أي : الصدقة المفروضة (التي فرض) وأوجب بها
(رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم) أي : أمر رسوله أن يفرضها على الناس ؛ أي : أن يبلغ
فرضيتها إلى الناس .

قوله : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : أوجب أو شرع أو قدر ؛
لأن إيجابها بالكتاب العزيز ، إلا أن التحديد والتقدير عرفناه ببيان النبي صلى الله
عليه وسلم ، وقوله : (التي أمر الله) عطف تفسير على التي قبلها ؛ أي : الصدقة
التي أمر الله ... إلى آخره .

(فإن من أسنان الإبل في فرائض الغنم) أي : من جملة الأسنان الواجبة
في الإبل المؤداة في ضمن أداء الغنم المفروضات .. أسنان ؛ أي : فإن من
أسنان الإبل ونصبها أسناناً ونصباً تؤدي زكاته من الغنم لا من الإبل ، وتلك

مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ، وَيَجْعَلُ مَكَانَهَا شَاتَيْنِ إِنْ أَسْتَيْسَرَتَا أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بَنْتٌ

النصب هي ما قبل خمسة وعشرين ؛ تؤدي في كل خمس منها شاة من الغنم ، وهذا الكلام غير موجود في الروايات المشهورة لهذا الحديث ؛ لأنه لا معنى له إلا إذا أول كما أولناه ، والأولى إسقاطه كما أسقطه أبو داود في « سننه » .

(من بلغت) وحصلت (عنده) نصاب (من الإبل) واجبها (صدقة الجذعة) أي : صدقة هي الجذعة ؛ بأن حصل عنده إحدى وستون بعيراً (وليس عنده جذعة) مفروضة في ذلك النصاب (وعنده) أي : والحال أن عنده (حقة . . فإنها) أي : فإن القصة (تقبل منه الحقة ، ويجعل مكانها) أي : يعطي مع الحقة جبراً لنقصها عن الجذعة الواجبة (شاتين) مجزئتين في الزكاة (إن استيسرتا) أي : إن تيسرت له الشاتان ؛ بأن وجدتا في ماله أو شرائهما (أو) يدفع مع الحقة (عشرين درهماً) بدل الشاتين إن فقدهما حساً أو شرعاً ؛ جبراً لنقصان الحقة المدفوعة عن الجذعة الواجبة ، والمراد : أن الحقة تقبل موضع الجذعة مع شاتين أو عشرين درهماً ، وحمله بعضهم على أن ذاك تفاوت قيمة ما بين الجذعة والحقة في تلك الأيام ، فالواجب هو تفاوت القيمة لا تعيين ذلك ، فاستدل به على جواز أداء القيمة في الزكاة ، والجمهور على تعيين ذلك القدر برضا صاحب المال ، وإلا . . فليطلب السن الواجب عليه ؛ وهي الحقة ، ولم يجوزوا القيمة . انتهى « سندي » .

(ومن بلغت) وحصلت (عنده) نصاب من الإبل واجبه (صدقة الحقة) أي : الحقة المفروضة ؛ بأن كانت إبله ستاً وأربعين (وليست عنده إلا بنت

لَبُونٍ . . فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَيُعْطِي مَعَهَا شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ،
وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَّتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ . . فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ
الْحِقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَّتُهُ بِنْتُ
لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ . . فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ ابْنَتُهُ مَخَاضٍ
وَيُعْطِي مَعَهَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَّتُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ
وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ ابْنَتُهُ لَبُونٍ . . فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ

لبون . . فإنها) أي : فإن القصة (تقبل منه بنت لبون ويعطي معها) أي : مع بنت
اللبون (شاتين أو عشرين درهماً) جَبْرًا لِنَقْصَانِ بنت اللبون عن الحققة .

(ومن بلغت صدقته) أي : فريضته (بنت لبون وليست) بنت لبون (عنده
وعنده حققة . . فإنها) أي : فإن القصة (تقبل منه الحققة ، ويعطيه) أي : يعطي
المالك (المصدق) أي : آخذ الصدقة وعاملها (عشرين درهماً أو شاتين)
عوضاً له لما بذله من الزيادة .

(ومن بلغت صدقته بنت لبون) بأن كانت إبله ستاً وثلاثين بعيراً
(وليست) بنت لبون موجودة (عنده وعنده بنت مخاض . . فإنها) أي : فإن
القصة (تقبل منه ابنة مخاض ويعطي معها) أي : مع بنت المخاض (عشرين
درهماً أو شاتين) جبراً لنقصانها عن بنت اللبون ، و(أو) فيه للتخيير ؛ أي :
فيهما خيار للمالك ؛ أي : إن شاء . . أعطى عشرين درهماً ، وإن شاء . . أعطى
شاتين . انتهى من « العون » .

(ومن بلغت صدقته بنت مخاض) بأن كانت إبله خمساً وعشرين نوقاً (و)
الحال أنها (ليست عنده وعنده ابنة لبون) وفي نسخة : (وعنده بنت لبون)
كما في « أبي داود » . . (فإنها) أي : فإن القصة (تقبل) بالبناء للمجهول
(منه بنت لبون ، ويعطيه) أي : يعطي المالك (المصدق) أي : آخذ الزكاة

عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ
أَبْنٌ لَبُونٍ ذَكَرٌ . . فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ .

وعاملها (عشرين درهماً أو شاتين) عوضاً عن زيادة السن (فمن لم يكن عنده
ابنة مخاض) واجبة عليه ؛ بأن كانت إبلة خمساً وعشرين ، وفي نسخة : (بنت
مخاض) ، (على وجهها) أي : على شرطها ؛ بأن كانت سليمة ولم تكن معيبة
لا تجزئ في الأضحية ؛ كعوراء وعرجاء (وعنده ابن لبون) مجزئ ؛ أي : سليم
من العيب (ذكر) صفة كاشفة له . . (فإنه) أي : فإن ابن لبون (يقبل منه وليس
معه شيء) يجبر فضيلة الأنوثة من شاتين أو عشرين ؛ لأن زيادة السن تجبر
فضيلة الأنوثة .

قوله : (فإنه يقبل منه) أي : بدلاً عن بنت مخاض قهراً على الساعي ، (وليس
معه شيء) أي : لا يلزمه مع ابن لبون شيء آخر من الجبران ، قال الطيبي : وهذا
يدل على أن فضيلة الأنوثة تجبر بفضيلة السن . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، في باب
لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ، وفي مواضع كثيرة من كتاب الزكاة ،
وفي كتاب الشركة ، وفي كتاب اللباس ، وفي كتاب الحيل ، وأبو داود في كتاب
الزكاة ، باب في زكاة السائمة ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب زكاة الإبل ،
وأحمد ابن حنبل .

ودرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٩) - (٥٥١) - بَابُ مَا يَأْخُذُ الْمُصَدِّقُ مِنَ الْإِبْلِ

(١٦٤) - (١٧٧٣) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ عُثْمَانَ الثَّقَفِيِّ ، عَنْ أَبِي لَيْلَى الْكِنْدِيِّ ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ

(٧٩) - (٥٥١) - (بَابُ مَا يَأْخُذُ الْمُصَدِّقُ مِنَ الْإِبْلِ)

بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة ؛ أي : الساعي .



(١٦٤) - (١٧٧٣) - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا شَرِيكٌ) بن عبد الله بن أبي شريك النخعي الكوفي القاضي ، صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عثمان) بن المغيرة (الثقفي) مولا هم أبي المغيرة الكوفي ؛ وهو عثمان الأعشى ، وهو عثمان بن أبي زرعة ، ثقة ، من السادسة . روى عن أبي ليلى الكندي ، ويروي عنه : (خ عم) ، وشريك بن عبد الله النخعي .

(عن أبي ليلى الكندي) مولا هم الكوفي ، يقال : هو سلمة بن معاوية ، وقيل : بالعكس ، وقيل : سعيد بن بشر ، وقيل : المعلق ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (د ق) .

(عن سويد بن غفلة) - بفتحات - أبي أمية الجعفي مخضرم ، من الثانية ،

قَالَ : جَاءَنَا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ وَقَرَأْتُ فِي عَهْدِهِ : لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ ،

من كبار التابعين ، قدم المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مسلماً في حياته ، ثم نزل الكوفة ، ومات سنة ثمانين (٨٠ هـ) ، وله مئة وثلاثون سنة . يروي عنه : (ع) .

(قال) سويد : (جاءنا) أي : جاء قومنا معاشر الجعفيين (مصدق النبي صلى الله عليه وسلم) أي : عامله الذي ولاه على أخذ الصدقات من الناس . وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(فأخذت بيده) أي : بيد المصدق ؛ أي : أخذت السند الذي في يد المصدق ، فيه ذكر أخذ الصدقة . انتهى من « العون » (وقرأت في عهده) أي : في سنده وكتابه الذي كتب له رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه لأخذ الزكوات ؛ أي : قرأت في ذلك الكتاب لفظة : (لا يجمع) بالبناء للمجهول ، وكذا فيما بعده ؛ أي : لا يجمع (بين) مال (متفرق ، ولا يفرق بين) مال (مجتمع خشية) أي : مخافة كثرة (الصدقة) أو قلتها ، أو مخافة وجوبها .

قوله : (لا يجمع بين متفرق) معناه عند الجمهور : على النهي ؛ أي : لا ينبغي لمالكين يجب في مال كل واحد منهما صدقة ، ومالهما متفرق ؛ بأن يكون لكل واحد منهما أربعون شاة ، فتجب في مال كل واحد منهما شاة واحدة . . أن يجمعا عند حضور المصدق ؛ فراراً من لزوم الشاة الكاملة إلى نصفها ؛ إذ عند الجمع يؤخذ من كل المال شاة واحدة ، وعلى قياسه قوله : (ولا يفرق بين مجتمع) أي : ليس لشريكين مالهما مجتمع ؛ بأن يكون لكل واحد منهما مئة ، فيكون عليهما عند الاجتماع ثلاث شياه . . أن يفرقا مالهما ، فيكون على كل واحد شاة واحدة .

فَاتَاهُ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ عَظِيمَةٍ مُلْمَلَمَةٍ فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَهَا ، فَاتَاهُ بِأُخْرَى دُونَهَا
فَأَخَذَهَا وَقَالَ : أَيُّ أَرْضٍ تُقْلِنِي ، وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظْلِنِي ، إِذَا أَتَيْتُ

والحاصل : أن الخلط عند الجمهور مؤثر في زيادة الصدقة ونقصانها ، لكن لا ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك فراراً عن زيادة الصدقة .

ويمكن توجيه النهي إلى المصدق ؛ أي : ليس له الجمع والتفريق خشية نقصان الصدقة ؛ أي : ليس له أنه إذا رأى نقصاناً في الصدقة على تقدير الاجتماع . . أن يفرق ، وإذا رأى نقصاناً في الصدقة على تقدير التفرق . . أن يجمع .

وقوله : (خشية الصدقة) معمول للفعلين على سبيل التنازع ، أو متعلق بفعل يعم الفعلين ؛ أي : لا يفعل شيئاً من ذلك خشية الصدقة ، وأما عند أبي حنيفة فلا أثر للخلطة ؛ فمعنى الحديث عنده على ظاهر النفي ، على أن النفي راجع إلى القيد ، وحاصله : نفي الخلط لنفي الأثر للخلط والتقرير في تقليل الزكاة وتكثيرها ؛ أي : لا يفعل شيئاً من ذلك خشية الصدقة ؛ إذ لا أثر له في الصدقة . انتهى من « السندي » .

(فاتاه) : أي : فأتى المصدق وجاءه (رجل) منا لدفع زكاته (بناقة عظيمة) أي : كبيرة سمينة (مللمة) أي : مرتفعة السنام ، وفي رواية أبي داود : (كوما) - بفتح الكاف وسكون الواو - أي : مشرفة السنام عاليته (فأبى) أي : امتنع المصدق (أن يأخذها) أي : أن يأخذ الناقة المللمة عنه لزكاته (ف) لما أبى المصدق أن يأخذ الناقة المللمة العظيمة . . (أتاه) أي : أتى المصدق الرجل (ب) ناقة (أخرى دونها) أي : دون المللمة في السمن والعظم (فأخذها) أي : أخذ المصدق عن الرجل تلك الأخرى (وقال) المصدق في بيان علة إبطائه عن أخذ المللمة : (أي أرض تقلني) وتحملني (وأي سماء تظلني ، إذا أتيت

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ أَخَذْتُ خِيَارَ إِبْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ !؟

(١٦٥) - ١٧٧٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ

إِسْرَائِيلَ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ عَامِرٍ ،
.....

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخذت خيار إبل رجل مسلم !؟) وجملة
(وقد أخذت) حال من فاعل (أتيت) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب في
زكاة السائمة ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب الجمع بين المتفرق .
ودرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديث
جرير رضي الله عنهما ، فقال :

(١٦٥) - ١٧٧٤ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي

الكوفي .

(حدثنا وكيع) بن الجراح .

(عن إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي ، ثقة ،
من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي ، ضعيف رافضي ، من
الخامسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) ، وقيل : سنة اثنتين وثلاثين
ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن عامر) بن شراحيل الحميري الشعبي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات
بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَرْجِعُ الْمُصَدِّقُ إِلَّا عَنْ رِضَا » .

(عن جرير بن عبد الله) بن جابر البجلي الكوفي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة إحدى وخمسين ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جابراً الجعفي ، وهو متفق على ضعفه .

(قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يرجع المصدق) عنكم (إلا عن رضا) أي : لا يرجع المصدق عنكم يا أرباب الأموال إلا وهو راضٍ عنكم ، لا غضبان عليكم بأداء الواجب الكامل السليم ، وفي رواية مسلم : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتاكم) أي : جاءكم يا أرباب الأموال (المصدق) - بكسر الدال المشددة على صيغة اسم الفاعل - أي : الساعي ؛ وهو الذي يأخذ الصدقات عن وجبت عليه بنصب الإمام له . . (فليصدر) - بضم الدال من باب نصر - أي : فليرجع (عنكم وهو) أي : والحال أنه (راضٍ) عنكم لا غضبان عليكم .

قال الطيبي : ذكر المسبب وأراد السبب ؛ لأنه أمر للعامل ، وفي الحقيقة أمر للمزكي - بإرضاء العامل - والمعنى : تلقوه بالقبول والترحيب ، وأداء زكاة أموالكم إليه ؛ ليرجع عنكم راضياً ، وإنما عدل إلى هذه الصيغة ؛ مبالغة في إرضاء المصدق ، وإن ظلم ؛ كما في « سنن أبي داود » ، قال : « أرضوا مصدقيكم وإن ظلمتم » أي : وإن اعتقدتم أنكم مظلومون بسبب حبكم أموالكم ، ولم يرد أنهم وإن كانوا مظلومين حقيقة يجب عليهم إرضائهم ، قال عياض : وفيه الحض على طاعة الأمراء وترك مخالفتهم . انتهى « كوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الزكاة ، باب إرضاء

.....

السعة ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب رضا المصدق ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب إذا جاوز في الصدقة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في رضا المصدق ، والدارمي وأحمد .

فدرجته : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً في « مسلم » بسند صحيح وفي غيره ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لما مر .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٦٦) - (١٧٧٥) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ عِيسَى الرَّمْلِيُّ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ
مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ

(١٦٦) - (١٧٧٥) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ (الهمداني
الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي
عنه (ع) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عِيسَى الرَّمْلِيُّ) أَي : نَزِيلُ رَمْلَةٍ ؛ بَلَدَةٌ بِالشَّامِ ، التَّمِيمِي
النَّهْشَلِيُّ الْفَاخُورِيُّ - بِالْفَاءِ وَالْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ - الْجَرَارُ - بِالْجِيمِ وَرَاءَيْنِ - الْكُوفِيُّ ،
صَدُوقٌ يَخْطِئُ وَرَمِيَّ بِالتَّشْيِيعِ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِئَتَيْنِ (٢٠١ هـ) .
يُرْوَى عَنْهُ : (م د ت ق) .

(حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْكَاهِلِيُّ الْكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ ، مِنَ الْخَامِسَةِ ،
مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً . يُرْوَى عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ شَقِيقٍ) بَنُ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ أَبِي وَائِلٍ الْكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ ، مِنَ الثَّانِيَةِ ،
مَخْضَرَمٌ ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَلَهُ مِئَةُ سَنَةٍ . يُرْوَى عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ مَسْرُوقٍ) بَنُ الْأَجْدَعِ بَنُ مَالِكٍ الْهَمْدَانِيُّ الْوَادِعِيُّ أَبِي عَائِشَةَ الْكُوفِيُّ ،
ثَقَّةٌ فَقِيهٌ عَابِدٌ مَخْضَرَمٌ ، مِنَ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ وَسَتِينَ (٦٣ هـ) .
يُرْوَى عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ) بَنُ عَمْرٍو بَنُ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ ، مَشْهُورٌ مِنْ
أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنْ
الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مِئْنَةً ، وَمِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعاً أَوْ تَبِيعَةً .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) معاذ : (بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن) لأخذ
الزكوات (وأمرني أن آخذ من البقر من كل أربعين) بقرة (مسنة) وهي الأنثى
من البقر تم لها سنتان ودخلت في الثالثة ، سميت مسنة ؛ لطلوع أسنانها (و) أن
أخذ (من كل ثلاثين) بقرة (تبيعاً) وهو الذكر من ولد البقر تم له سنة ودخل
في الثانية ، سمي تبيعاً ؛ لأنه يتبع أمه في المرعى ، أو يتبع قرنه أذنه (أو)
أن آخذ (تبيعاً) إن فقد التبيع ؛ وهي الأنثى من البقر تم لها سنة ودخلت في
الثانية .

قال ابن الهمام : البقر ؛ من بقر الأرض ؛ إذا شقها بقرنه ، أو بالحراثة ، سمي
به ؛ لأنه يشق الأرض ، وهو اسم جنس ، والتاء في بقرة للوحدة ، فيقع على الذكر
والأنثى ، لا للتأنيث .

والحديث يدل على وجوب الزكاة في البقر ، وأن نصابها ما ذكر ، قال
ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث
معاذ . انتهى من « تحفة الأحوذى » ، وأخرج الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً :
« وفي كل أربعين مسنة أو مسن » . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، في
باب زكاة السائمة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة البقر ، قال
أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب زكاة البقر ،
وأحمد ابن حنبل .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وزعم

(١٦٧) - ١٧٧٦ - (٢) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ

حَرْبٍ ، عَنْ خُصَيْفٍ ،
.....

ابن بطلال أن حديث معاذ هذا متصل صحيح ، قال الحافظ : وفي الحكم بصحته نظر ؛ لأن مسروقاً لم يلق معاذاً ، وإنما حسنه الترمذي ؛ لشواهدة ؛ ففي « الموطأ » من طريق طاووس عن معاذ نحوه ، وطاووس عن معاذ منقطع أيضاً ، ولكن في الباب حديث عن علي عند أبي داود ، فهو شاهد له ، فثبت الحكم بصحته ، والله أعلم . انتهى من « تحفة الأحوذى » مع بعض زيادة ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث معاذ بحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٧) - ١٧٧٦ - (٢) (حدثنا سفيان بن وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ولد العالم المشهور ، صدوق في نفسه ، إلا أنه ابتلي بوراقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه ، من العاشرة . يروي عنه : (ت ق) .

(حدثنا عبد السلام بن حرب) بن سلم النهدي - بالنون - الملائي - بضم الميم وتخفيف اللام - أبو بكر الكوفي ، أصله بصري ، ثقة حافظ له مناكير ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وله ست وتسعون سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن خصيف) - بضم الخاء المعجمة مصغراً آخره فاء - ابن عبد الرحمن الجزري أبي عون ، صدوق سيئ الحفظ خلط بأخرة ، ورمي بالإرجاء ، من الخامسة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئة (١٣٧ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (عم) .

عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ » .

(عن أبي عبيدة) بن عبد الله بن مسعود ، مشهور بكنيته ، والأشهر أنه لا اسم له غيرها ، وقيل : اسمه عامر الهذلي الكوفي ، ثقة ، من كبار الثالثة ، والراجح أنه لم يصح سماعه من أبيه ، مات قبل المئة بعد سنة ثمانين . يروي عنه : (ع) . كذا في « التقريب » .

(عن) أبيه (عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه سفيان بن وكيع ؛ لأنه ساقط الحديث .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في ثلاثين من البقر تبيع) ذكر تم له سنة ودخل في الثانية (أو) أنثى (تبعة ، وفي أربعين) من البقر (مسنة) أي : أنثى تم لها سنتان .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة البقر ، وقال : حديث حسن ، ورواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » ، في كتاب الزكاة ، باب زكاة البقر .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ، وإن كان سنده حسناً ؛ لأن له شاهداً من حديث معاذ بن جبل .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨١) - (٥٥٣) - بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

(١٦٨) - (١٧٧٧) - (١) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ،
.....

(٨١) - (٥٥٣) - (بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ)

(١٦٨) - (١٧٧٧) - (١) (حدثنا بكر بن خلف) البصري ختن المقرئ أبو بشر ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان العنبري مولا هم أبو سعيد البصري ، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سليمان بن كثير) العبدي البصري أبو داود ، لا بأس به في غير الزهري ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبلها بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .
(عن سالم بن عبد الله) بن عمر ، ثقة ، من الثالثة ، مات في آخر سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : أَقْرَأَنِي سَالِمٌ كِتَابًا كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّدَقَاتِ قَبْلَ أَنْ يَتَوَفَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَوَجَدْتُ فِيهِ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةً ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً .. فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِئَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً .. فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ ، فَإِذَا كَثُرَتْ .. فَفِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ ، وَوَجَدْتُ فِيهِ : لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، وَوَجَدْتُ فِيهِ : لَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ تَيْسٌ

(عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال) ابن شهاب : (أقرأني سالم) بن عبد الله (كتاباً كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات) أي : في أسنان الزكوات (قبل أن يتوفاه) صلى الله عليه وسلم ويقبضه (الله عز وجل) والظرف متعلق بكتبه ، قال ابن شهاب : (فوجدت فيه) أي : في ذلك الكتاب حين قرأته لفظة : (في أربعين شاة) تمييز ذات لأربعين (شاة) بالرفع مبتدأ مؤخر ، خبره الجار والمجرور قبله (إلى عشرين ومئة) قال أبو الطيب السندي : المراد : عموم الحكم لكل أربعين شاة بالنظر إلى الأشخاص ؛ أي : في أربعين شاة شاة كائنة لمن كان ، وأما بالنظر إلى شخص .. ففي أربعين شاة ، ولا شيء بعد ذلك حتى تزيد على عشرين ومئة . انتهى .

(فإذا زادت) غنمه (واحدة) على عشرين ومئة .. (ففيها) أي : ففي واحدة وعشرين ومئة (شاتان إلى) أن تكمل (مئتين ، فإذا زادت) على مئتين ؛ أي : زادت شاة (واحدة .. ففيها) أي : ففي مئتين وواحدة (ثلاث شياه إلى) أن تكمل (ثلاث مئة ، فإذا كثرت) غنمه على العدد المذكور .. (ففي كل مئة شاة) قال ابن شهاب أيضاً : (ووجدت فيه) أي : في ذلك الكتاب : (لا يجمع بين) مال (متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع) قال ابن شهاب بالسند السابق أيضاً : (ووجدت فيه) أي : ذلك الكتاب : (لا يؤخذ في الصدقة تيس) أي : فحل

الغنم المعد لضرابها ؛ لما فيه من إضرار المالك (ولا هرمة) - بفتح الهاء وكسر الراء - الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا ذات عوار) وعيب ؛ أي : معيبة ؛ لما فيه من إضرار المستحقين .

واختلف في ضبطه : فالأكثر على أنه ما يثبت به الرد في البيع ، وقيل : ما يمنع الإجزاء في الأضحية ، ويدخل في المعيب : المريض ، والذكورة بالنسبة إلى الأنوثة ، والصغير سناً بالنسبة إلى سن أكبر منه ، قاله الحافظ . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

قوله : (ولا يجمع بين متفرق ...) إلى آخره ، قال مالك في « الموطأ » : معنى هذا : أن يكون الأنفار ثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة ، وجبت فيها الزكاة ، فيجمعونها ؛ حتى لا يجب عليهم كلهم إلا شاة واحدة ، أو يكون للخليطين مئتا شاة وشاة ، فيكون عليهما فيها ثلاث شياه ، فيفرقونها ؛ حتى لا يكون على كل واحد منهما إلا شاة واحدة ، قال الشافعي : هو خطاب للمالك من جهة ، وللساعي من جهة ، فأمر كل واحد ألا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق ؛ خشية الصدقة ، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة ، فيجمع أو يفرق لتقل ، والساعي يخشى أن تقل الصدقة ، فيجمع أو يفرق لتكثر ، فمعنى قوله : (خشية الصدقة) أي : خشية أن تكثر الصدقة ، أو خشية أن تقل الصدقة ، فلما كان محتملاً للأمرين .. لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر ، فحمل عليهما معاً ، لكن أظهر حمليه على المالك ، ذكره في « فتح الباري » . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب في زكاة الإبل والغنم ، قال

(١٦٩) - ١٧٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ عَبَادُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
الْفَضْلِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ،

أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن ، والعمل على هذا الحديث عند عامة
الفقهاء ، والدارقطني في كتاب الزكاة ، والدارمي ، وابن أبي شعبة في « مصنفه » ،
وغيرهم .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بحديث آخر
له ، فقال :

(١٦٩) - ١٧٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ عَبَادُ بْنُ الْوَلِيدِ (بن خالد الغبري
- بضم المعجمة وفتح الموحدة المخففة - المؤدب ، سكن بغداد ، صدوق ، من
الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) ، وقيل : سنة اثنتين
وستين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا محمد بن الفضل) السدوسي أبو النعمان البصري ، لقبه عارم ، ثقة
ثبت تغير في آخر عمره ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وعشرين
ومئتين (٢٢٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) عبد الله (بن المبارك) المروزي الحنظلي مولاهم ، ثقة ثبت فقيه
عالم جواد ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن أسامة بن زيد) بن أسلم العدوي مولاهم المدني ، ضعيف من قبل
حفظه ، من السابعة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) زيد بن أسلم العدوي مولاهم ؛ مولى عمر ، أبي أسامة المدني ،

عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ » .

(١٧٠) - ١٧٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيِّ ، ...

ثقة عالم ، وكان يرسل ، من الثالثة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أسامة بن زيد ، وهو ضعيف الحفظ .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تؤخذ صدقات المسلمين) من مواشيهم عند ورودها (على مياههم) لشربه ؛ لأن ذلك أسهل على المالك وعلى الساعي ؛ أي : لا يكلفهم المصدق بالحضور ؛ أي : بحضورهم بها إليه ، بل يحضر هو عند المياه ، فإذا حضرت الماشية هناك .. يأخذ منهم الصدقة . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه البيهقي في « السنن الكبرى » ، وأحمد ابن حنبل في « مسنده » .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد ، وسنده ضعيف ؛ كما علمت .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٧٠) - ١٧٧٩ - (٣) (حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي)

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،
عَنْ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فِي
أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةً ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً .. فَفِيهَا »

أبو عبد الله الكوفي ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وستين ومئتين
(٢٦١ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (خ م س ق) .

(حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين ، واسم دكين : عمرو بن حماد بن
زهير التيمي مولاهم الأحول ، أبو نعيم الملائي - بضم الميم - مشهور بكنيته ،
ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ثمانى عشرة ، وقيل : تسع عشرة ومئتين
(٢١٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد السلام بن حرب) بن سلم النهدي الملائي أبو بكر البصري
ثم الكوفي ، ثقة حافظ له مناكير ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة
(١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن عبد الرحمن) أبي خالد الدالاني الأسدي الكوفي ، صدوق
يخطئ كثيراً ، وكان يدلس ، من السابعة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبي هند) الصديق ، مجهول ، روى عن نافع عن ابن عمر في الزكاة ،
ويروي عنه : (ق) ، ويزيد بن عبد الرحمن الدالاني ، قال ابن مأكولا : اسمه
إبراهيم بن ميمون الصائغ ، ولم يصح ؛ لأنه لم يرو عنه : (ق) .

(عن نافع) العدوي مولاهم .

(عن) عبد الله (بن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا هند ، وهو مجهول .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) قال : (في أربعين شاة شاة) واحدة (إلى)

أن تبلغ (عشرين ومئة ، فإذا زادت) هذه المئة والعشرون شاة (واحدة .. ففيها

شَاتَانِ إِلَى مِثَّتَيْنِ ، فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً .. فَفِيهَا ثَلَاثُ شَيَاءٍ إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ ، فَإِنْ زَادَتْ .. فَفِي كُلِّ مِئَةٍ شَاءٌ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشِيَّةٌ الصَّدَقَةِ ، وَكُلُّ خَلِيطَيْنِ يَتَرَاَجَعَانِ بِالسُّوِيَّةِ ، وَلَيْسَ لِلْمُصَدِّقِ هَرْمَةٌ

شاتان إلى) أن تكمل (مئتين ، فإن زادت) على مئتين شاةً (واحدةً .. ففيها) أي : ففي المئتين والواحدة (ثلاث شياه إلى) أن تكمل (ثلاث مئة ، فإن زادت) على الثلاث مئة ولو واحدة .. (ففي كل مئة شاة ، لا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق خشية) كثرة أو قلة (الصدقة ، وكل خليطين) أي : شريكين (يتراجعان) بينهما (بالسوية) .

قال السندي : معناه عند الجمهور : أن ما كان متميزاً لأحد الخليطين من المال ، فأخذ الساعي من ذلك المتميز .. يرجع إلى صاحبه بحصته . انتهى ، قال الخطابي : معناه : أن يكونا شريكين في الإبل يجب فيهما الغنم ، فتوجد الإبل في يد أحدهما ، فتؤخذ منه صدقتها ؛ فإنه يرجع على شريكه بحصته على السوية ، وفيه دلالة على أن الساعي إذا ظلم ، فأخذ زيادة على فرضه .. فإنه لا يرجع بها على شريكه ، وإنما يغرم له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة التي هي ظلم ؛ وذلك معنى قوله : (بالسوية) ، وقد يكون تراجعهما من وجه آخر ؛ وهو أن يكون بين رجلين أربعون شاة ، لكل واحد منهما عشرون ، وقد عرف كل واحد منهما عين ماله ، فيأخذ المصدق من نصيب أحدهما شاةً ، فيرجع المأخوذ من ماله على شريكه بقيمة نصف شاته ، وفيه دليل على أن الخلطة تصح مع تعيين أعيان الأموال ، وقد روي عن عطاء وطاووس أنهما قالاً : إذا عرف الخليطان كل واحد منهما أموالهما .. فليسا بخليطين .

(وليس للمصدق) أي : للساعي أخذ (هرمة) - بفتح الهاء وكسر الراء - هي

وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ » .

الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا) أخذ (ذات عوار) - بفتح العين المهملة وضمها - أي : معيبة ، وقيل : بالفتح : العيب ، وبالضم : العور (ولا) أخذ (تيس) الغنم ؛ أي : فحلها - بالتاء الفوقانية ثم التحتانية - وهو فحل الغنم (إلا أن يشاء المصدق) - بتشديد الصاد المفتوحة وتشديد الدال المكسورة - أي : المتصدق ، والمراد : المالك ، وهو اختيار أبي عبيد ؛ وتقدير الحديث : لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلاً ، ولا يؤخذ التيس ؛ وهو فحل الغنم إلا برضا المالك ؛ لكونه يحتاج إليه ؛ ففي أخذه بغير اختياره إضرار له ، وعلى هذا فالاستثناء مختص بالثالث ، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد ؛ وهو الساعي ، وكأنه يشير بذلك إلى التفويض إليه في اجتهاده ؛ لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصلحة ، وهذا قول الشافعي في « البويطي » ، ولفظه : لا تؤخذ ذات عوار ولا تيس ولا هرمة إلا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للمساكين ، فيأخذ على النظر لهم ، كذا في « فتح الباري » .

تمة

وقد اختلف مالك والشافعي في شرط الخلطة : فقال مالك : إذا كان الراعي والمراح والفحل واحداً . . فهما خليطان ، وكذلك قال الأوزاعي ، وقال مالك : إن فرقهما المبيت هذه في قرية ، وهذه في قرية . . فهما خليطان .

وقال الشافعي : إن فرق بينهما في المراح . . فليسا بخلطة ، واشتراط في الخلطة اتحاد المراح والمسرح والسقي واختلاط الفحولة ، وقال : إذا افترقا في شيء من هذه الخصال . . فليسا بخليطين ، إلا أن مالكا قال : لا يكونا خليطين حتى يكون لكل واحد منهما تمام النصاب ، وعند الشافعي : إذا تم مالهما نصاباً . . فهما خليطان ، وإن كان لأحدهما شاة واحدة . انتهى من « العون » .

.....
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب في
زكاة السائمة ، وهو مرسل ؛ كما بين ذلك الترمذي ، وأخرجه الترمذي في كتاب
الزكاة ، باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم .

فدرجته : أنه صحيح ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لأن له شاهداً في « السنن » ،
فهو ضعيف السند ، صحيح المتن ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٧١) - (١٧٨٠) - (١) حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا
الْلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ

(١٧١) - (١٧٨٠) - (١) (حدثنا عيسى بن حماد) بن مسلم التجيبي
(المصري) أبو موسى الأنصاري ، لقبه زُغْبَةُ - بضم الزاي وسكون المعجمة
بعدها موحدة - وهو لقب أبيه أيضاً ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وأربعين
ومئتين (٢٤٨ هـ) ، وقد جاوز التسعين ، وهو آخر من حدث عن الليث من
الثقات . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ،
ثقة ثبت فقيه ، قرين مالك ، إمام مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان سنة
خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) المصري ، واسم أبيه : سويد ، واختلف في ولائه ،
ثقة فقيه وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن سعد بن سنان) ويقال : سنان بن سعد الكندي المصري ، وصوب الثاني
البخاري وابن يونس ، صدوق له أفراد ، من الخامسة . يروي عنه : (د ت ق) .
(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه سعد بن سنان ، وهو
مختلف فيه ؛ في اسمه وحفظه .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعِيهَا » .

(قال) أنس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المعتدي في الصدقة)
قيل : هو الذي يعطي الصدقة في غير مصارفها ، وقيل : هو الساعي الذي يأخذ
أكثر وأجود من الواجب (كمانعها) في الإثم ؛ لأنه إذا فعل ذلك سنة . .
فصاحب المال يمنعه في السنة الأخرى ، فيكون سبباً للمنع ، فشارك المانع في
إثم المنع . انتهى « سندي » .

وفي « التحفة » : قوله : « المعتدي . . . » إلى آخره ؛ من الاعتداء ؛ وهو
مجاوزه الحد ، فيحتمل أن يكون المراد به : المزكي الذي يعتدي بإعطاء الزكاة
لغير مستحقها ولا على وجهها ، أو العامل ، قال التوربشتي : إن العامل المعتدي
في أخذ الصدقة عن المقدار الواجب . . هو في الوزر كالذي يمتنع عن أداء ما
وجب عليه ، كذا في « اللمعات » .

وقال في « شرح السنة » : معنى الحديث : أن على المعتدي في الصدقة من
الإثم ما على المانع ، فلا يحل لرب المال كتمان المال ، وإن اعتدى عليه
الساعي . انتهى ، وقيل : المعتدي في الصدقة هو الذي يجاوز الحد في الصدقة ؛
بحيث لا يبقى لعياله شيئاً ، وقيل : هو الذي يعطي ويمن ويؤذي ، فالإعطاء مع
المن والأذى كالمنع من أداء ما وجب عليه ، قال تعالى : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ
خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ﴾ ^(١) .

قلت : الظاهر أن المراد بالمعتدي في الصدقة : هو العامل المعتدي في أخذ
الصدقة ، ويؤيده حديث بشير بن الخصاصية ، قال : قلنا : إن أهل الصدقة يعتدون
علينا ، أفنكتهم من أموالنا بقدر ما يعتدون ؟ قال : « لا » . رواه أبو داود ، فمعنى
الحديث : أن على المعتدي في الصدقة من الإثم ما على المانع ؛ لأن العامل إذا

(١) سورة البقرة : (٢٦٣) .

اعتدى في الصدقة ؛ بأن أخذ خيار المال أو الزيادة على المقدار الواجب . . ربما يمنعها المالك في السنة الأخرى ، فيكون في الإثم كالمانع ؛ لأنه تسبب في منعه باعتدائه عليه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب المعتدي في الصدقة ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن ابن عمر وأم سلمة وأبي هريرة ، ثم قال : حديث أنس هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه وابن خزيمة في « صحيحه » ، كلهم من رواية سعد بن سنان عن أنس . كذا في « الترغيب » ، ثم قال أيضاً : وقد تكلم أحمد ابن حنبل في سعد بن سنان .

قال الذهبي في « الميزان » في ترجمته : قال أحمد : لم أكتب أحاديثه ؛ لأنهم اضطربوا في اسمه وفي حديثه ، وقال الجوزجاني : أحاديثه واهية ، وقال النسائي : منكر الحديث ، وقال الدارقطني : ضعيف ، ونقل ابن القطان أن أحمد يوثقه . انتهى ، وقال الحافظ في « التقريب » : سعد بن سنان ، ويقال : سنان بن سعد الكندي المصري ، وصوب الثاني البخاري وابن يونس ، صدوق له أفراد ، من الخامسة ، وهكذا يقول الليث بن سعد : عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس بن مالك .

والحاصل : أن الرواة مختلفون في اسم سعد بن سنان ، فقال الليث : سعد بن سنان ، وقال عمرو بن الحارث وابن لهيعة : سنان بن سعد ، ونقل الترمذي عن البخاري أن الصحيح : سنان بن سعد ، ويقول عمرو بن الحارث وابن لهيعة : عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس بن مالك ، وقد بسط الكلام في هذا المقام الحافظ في « تهذيب التهذيب » في ترجمة سعد بن سنان ، فعليك أن تراجع ؛ فإنه نافع . انتهى « تحفة الأحوزي » .

(١٧٢) - ١٧٨١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ
وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ،

فراجعته ، فرأيت أنه يقول : وقال ابن أبي خيثمة : سألت ابن معين عن سعد بن
سنان الذي روى عنه يزيد بن أبي حبيب ، فقال : ثقة ، وقال ابن حبان في
« الثقات » : حدث عنه المصريون ، وأرجو أن يكون الصحيح : سنان بن سعد ،
وقد اعتبرت حديثه ، فرأيت ما روي عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات .
انتهى ، فعلم من هذا أنه مختلف فيه ، فحكم هذا السند : الحسن .
ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لأن له شواهد ، وفيه المشاركة ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث رافع بن خديج رضي الله عنهما ،
فقال :

(١٧٢) - ١٧٨١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ (مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ
الْكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ (٢٤٧ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الْكَلَابِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ ، مِنَ الثَّامِنَةِ ،
مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً ، وَقِيلَ بَعْدَهَا . يروي عنه : (ع) .

(وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ) بْنُ غَزْوَانَ الضُّبِّيُّ الْكُوفِيُّ ، صَدُوقٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ
سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ) بْنُ وَاصِلٍ الشَّيْبَانِيُّ الْكُوفِيُّ ، صَدُوقٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ
سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

كلهم (عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولاهم المدني ، إمام في

عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « الْعَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالْحَقِّ كَالْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَى بَيْتِهِ » .

المغازي ، رأى أنساً ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن عاصم بن عمر بن قتادة) بن النعمان الأنصاري الأوسي الظفري أبي عمر المدني ، ثقة عالم بالمغازي ، من الرابعة ، مات بعد العشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن محمود بن لبيد) بن عقبة بن رافع الأوسي الأشهلي أبي نعيم المدني الصحابي الصغير رضي الله تعالى عنه ، وجُلُّ روايته عن الصحابة ، مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) ، وقيل : سنة سبع وتسعين ، وله تسع وتسعون سنة . يروي عنه : (م عم) .

(عن رافع بن خديج) بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي أبي عبد الله المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه أول مشاهده أحد ثم الخندق ، مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين (٧٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) رافع : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : العامل على الصدقة) والزكاة (بالحق) والعدل (كالمغازي في سبيل الله) لإعلاء كلمته (حتى يرجع) ذلك العامل من عمالته (إلى بيته) يكتب له ما يكتب للمغازي حتى يرجع ، قوله : « العامل على الصدقة بالحق » متعلق بالعامل ؛ أي : العامل عملاً ملتبساً بالحق والصدق والصواب ، أو بالإخلاص والاحتساب « كالمغازي

.....

في سبيل الله » أي : في تحصيل بيت المال واستحقاق الثواب في تمشية أمر الدارين ، قاله القاري « حتى يرجع » أي : ذلك العامل .

قال ابن العربي في « شرح الترمذي » : وذلك أن الله ذو الفضل العظيم ، قال : « من جهز . . فقد غزا ، ومن خلفه في أهله بخير . . فقد غزا » ، والعامل على الصدقة خليفة الغازي ؛ لأنه يجمع مال سبيل الله ، فهو غازٍ بعمله ، وهو غازٍ بنيته ، وقال عليه السلام : « إن بالمدينة قوماً ما سلكتم وادياً ولا قطعتم شعباً . . إلا وهم معكم ، حبسهم العذر » فكيف بمن حبسه العمل للغازي وخلافته وجمع ماله الذي ينفقه في سبيل الله ؟! وكما لا بد من الغزو . . فلا بد من جمع المال الذي يغزو به ، فهما شريكان في النية شريكان في العمل ، فوجب أن يشتركا في الأجر . انتهى من « تحفة الأحوزي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الخراج والفيء ، في باب السعاية على الصدقة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في العامل على الصدقة ، وقال أبو عيسى : حديث رافع بن خديج حديث حسن ، ويزيد بن عياض - الذي في سند الترمذي - ضعيف عند أهل الحديث .

قال الحافظ في « التقریب » : كذبه مالك وغيره ، وحديث محمد بن إسحاق - الذي روى عنه ابن ماجه - أصح . انتهى ، ومحمد بن إسحاق ، ثقة قد اعترف به العلماء المالكية والحنفية أيضاً ، قال ابن العربي في « عارضة الأحوزي » : محمد بن إسحاق ثقة إمام . انتهى ، قلت : وقد وثقه العلامة ابن الهمام في « فتح القدير » ، وقال العيني في « شرح البخاري » (ص ٧٠١ / ج ٣) : ابن إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوزي » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١٧٣) - ١٧٨٢ - (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ مُوسَى بْنَ جُبَيْرٍ حَدَّثَهُ ، أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُبَابِ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
أُنَيْسٍ

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أنس بن مالك بحديث عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٧٣) - ١٧٨٢ - (٣) (حدثنا عمرو بن سواد) - بتشديد الواو -
ابن الأسود بن عمرو العامري أبو محمد (المصري) ثقة ، من الحادية عشرة ،
مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .
(حدثنا) عبد الله (بن وهب) بن مسلم القرشي مولاهم المصري ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(قال : أخبرني عمرو بن الحارث) بن يعقوب الأنصاري مولاهم المصري
أبو أمية ، ثقة فقيه حافظ ، من السابعة ، مات قديماً قبل الخمسين ومئة . يروي
عنه : (ع) .

(أن موسى بن جبير) الأنصاري مولاهم ؛ مولى بني سلمة نزيل مصر ،
مستور ، من السادسة . يروي عنه : (د ق) . انتهى من « التقريب » . وقال فيه
ابن حبان في « الثقات » : يخطئ ويخالف ، وقال الذهبي في « الكاشف » : ثقة ،
ولم أر لغيرهما فيه كلاماً .

(حدثه) أي : حدث عمرو بن الحارث (أن عبد الله بن عبد الرحمن بن
الحباب) بضم المهملة وبموحدين (الأنصاري) مقبول ، من الثالثة . يروي
عنه : (ق) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

(حدثه) أي : حدث موسى بن جبير (أن عبد الله بن أنيس) الجهني

حَدَّثَهُ ، أَنَّهُ تَذَاكَرَ هُوَ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَوْمًا الصَّدَقَةَ فَقَالَ عُمَرُ : أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ يَذْكُرُ غُلُولَ الصَّدَقَةِ أَنَّهُ مَنْ غَلَّ مِنْهَا بَعِيرًا أَوْ شَاةً . . أُتِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ ، قَالَ : فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ : بَلَى .

أبا يحيى المدني حليف الأنصار ، صحابي شهد العقبة وأحداً ، ومات بالشام في خلافة معاوية سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (م عم) .

(حدثه) أي : حدث عبد الله بن عبد الرحمن (أنه) أي : أن عبد الله بن أنيس (تذاكر هو) أي : عبد الله (وعمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه ؛ أي : تذاكرا (يوماً) من الأيام في شأن (الصدقة) هل يجوز للعامل الأخذ منها خفية أم لا ؟

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(فقال عمر) بن الخطاب لعبد الله بن أنيس : (ألم تسمع) أنت يا عبد الله (رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يذكر) شأن (غلول الصدقة) والزكاة ؛ أي : عقوبة الأخذ منها خفية ؟! فقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنه) أي : أن الشأن والحال (من غل) وأخذ خفية (منها) أي : من الصدقة (بعيراً) واحداً (أو شاة) واحدة (أتى) أي : جاء ذلك الغال (به) أي : بما غله وأخذه منها (يوم القيامة) حالة كونه (يحمله) على رقبته بعيراً كان أو شاةً أو غيرهما فضيحةً له على رؤوس الأشهاد .

(قال) عبد الله بن عبد الرحمن : (فقال عبد الله بن أنيس) لعمر بن الخطاب في جوابه : (بلَى) أي : ليس الأمر عدم سماعي ذلك ، بل سمعته صلى الله عليه وسلم يذكر ذلك ، قال السندي : (غلول الصدقة) هي الخيانة

(١٧٤) - ١٧٨٣ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ عَبَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَتَّابٍ ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَطَاءٍ مَوْلَى عِمْرَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي

فيها خفية ، والمراد : مطلق الخيانة فيها ، أخذه جهاراً أو خفية ، قليلاً أو كثيراً ، (أتى به) أي : بما غل وأخذ منها .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أنس بن مالك بحديث عمران بن حصين رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٧٤) - ١٧٨٣ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرٍ عَبَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ (بن خالد الغبري - بضم المعجمة وفتح الموحدة المخففة - المؤدب ، سكن بغداد ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) ، وقيل : سنة اثنتين وستين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو عتاب) - بمهمله ومثناة مشددة ثم موحدة - سهل بن حماد الدلال البصري ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة ثمان ومئتين (٢٠٨ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(حدثني إبراهيم بن عطاء) بن أبي ميمونة (مولى عمران) بن حصين البصري ، صدوق ، من السابعة . يروي عنه : (د ق) .

(قال) إبراهيم : (حدثني أبي) عطاء بن أبي ميمونة البصري أبو معاذ ، واسم أبي ميمونة : منيع ، ثقة رمي بالقدر ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ الْحُصَيْنِ اسْتَعْمَلَ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَلَمَّا رَجَعَ . . قِيلَ لَهُ : أَيْنَ الْمَالُ ؟ قَالَ : وَلِلْمَالِ أَرْسَلْتَنِي ؟! أَخَذْنَاهُ مِنْ حَيْثُ كُنَّا نَأْخُذُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَوَضَعْنَاهُ حَيْثُ كُنَّا نَضَعُهُ .

(أن عمران بن الحصين) بن عبيد بن خلف الخزاعي أبا نجيد - بنون وجيم مصغراً - أسلم عام خيبر وصحب ، وكان فاضلاً ، وقضى بالكوفة رضي الله تعالى عنه ، مات سنة اثنتين وخمسين (٥٢ هـ) بالبصرة . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(استعمل) - بضم التاء بالبناء للمجهول والجملة خبر أن - أي : أن عمران جعل عاملاً (على الصدقة) ؛ أي : على أخذ الزكاة من أهل البوادي ؛ أي : استعمله بعض الأمراء على الزكاة (فلما رجع) عمران من عمالته . . (قيل له) أي : لعمران ؛ أي : قال له الأمير الذي استعمله - وفي « أبي داود » : هو زياد بن أبي سفيان أو بعض الأمراء - : (أين المال) الذي أخذته من الناس في الزكاة ؟ (قال) عمران للأمير : (وللمال) أي : وللايتان بالمال (أرسلتني ؟!) بل (أخذناه من حيث كنا نأخذه) أي : من المحل الذي نأخذ منه (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته ؛ وذلك المحل هو أرباب الأموال (ووضعناه) أي : وضعنا ذلك المال ؛ أي : أخذناه من أرباب الأموال ، ووضعناه (حيث كنا نضعه) أي : في المحل الذي كنا نضع ذلك المال فيه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهو الأصناف الثمانية ؛ أي : أخذناه من أرباب الأموال ، وقسمناه بين الأصناف الثمانية ؛ أي : صرفناها إلى مستحقيها .

وقد استدل بهذا على مشروعية صرف زكاة كل بلد في فقراء أهله ، وكراهية صرفها في غيرهم ، وقد روي عن مالك والشافعي والثوري أنه لا يجوز صرفها في غير فقراء البلد ، وقال غيرهم : إنه يجوز مع كراهة ؛ لما علم بالضرورة أن النبي

.....

صلى الله عليه وسلم كان يستدعي الصدقات من الأعراب إلى المدينة ، ويصرفها في فقرائهم المهاجرين والأنصار ؛ كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال : (جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : كِدْتُ أقتل بعدك في عناق أو شاة من الصدقة ، فقال صلى الله عليه وسلم : « لولا أنها تُعطى فقراء المهاجرين .. ما أخذتها » . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب في الزكاة هل تحمل من بلد إلى بلد ؟ رقم (١٦٢٥) .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : أربعة :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٣) - (٥٥٥) - بَابُ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ

(١٧٥) - (١٧٨٤) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ عَلَى . . . »

(٨٣) - (٥٥٥) - (بَابُ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ)

(١٧٥) - (١٧٨٤) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العبسي الكوفي ، ثقة له مصنفات ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) ثقة إمام ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) الجمحي المكي ، ثقة متقن ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) الهلالي المدني مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة ، من كبار الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ) - بكسر أوله وتخفيف الراء في آخره كاف - الغفاري الكناني المدني ، ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات في خلافة يزيد بن عبد الملك بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قَالَ) أَبُو هُرَيْرَةَ : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَ عَلَى

المسلم) وكذا المسلمة (في عبده) الذي اتخذه للخدمة لا للتجارة فيه (ولا في فرسه) الذي اتخذه للركوب أو الحَمْلِ أو الجهاد في سبيل الله تعالى (صدقة) أي : زكاة ، إجماعاً ؛ لأنه اتخذهما للقنية والانتفاع بهما ، أما إذا اتخذهما للتجارة فيهما . . ففيهما زكاة التجارة ؛ وهو ربع عشر قيمتهما آخر كل حول إن بلغت نصاباً ؛ وهو مئتا درهم أو عشرون مثقالاً .

قال النووي : هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا زكاة فيها ، وأنه لا زكاة في الخيل ولا في الرقيق إذا لم تكن للتجارة ، وبهذا الحديث استدل سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول وعطاء والشعبي والحكم وابن سيرين والثوري والزهري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، وأبو يوسف ومحمد من الأحناف ، وكافة أهل العلم من السلف والخلف على أنه لا زكاة في الخيل ولا في الرقيق إذا لم تكن للتجارة .

وقال الترمذي : والعمل عليه ؛ أي : على هذا الحديث ؛ أي : على حديث أبي هريرة المذكور في الباب عند أهل العلم ؛ أنه ليس في الخيل السائمة صدقة ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة صدقة ، إلا أن يكونوا للتجارة ، فإذا كانوا للتجارة . . ففي أثمانهم الزكاة إذا حال عليها الحول وبلغت النصاب ، وهو مذهب كافة العلماء وأئمة الفتوى ، إلا أبا حنيفة وشيخه حماد بن أبي سليمان والنخعي وزفر ؛ أوجبوا الزكاة في الخيل إذا كانت إناثاً أو ذكوراً في كل فرس آخر كل حول دينار ، وإن شاء . . قومها وأخرج عن كل مئتي درهم خمسة دراهم ، وليس لهم حجة في ذلك ، وهذا الحديث صريح في الرد عليهم . انتهى « نووي » بزيادة وتصرف .

وفي « البدائع » : الخيل إن كانت تعلف للركوب أو الحمل أو الجهاد

.....

في سبيل الله .. فلا زكاة فيها إجماعاً ، وإن كانت تعلف للتجارة .. وجبت فيها الزكاة إجماعاً ، وإن كانت تسام للدر والنسل وهي ذكور وإناث .. تجب عنده فيها الزكاة قولاً واحداً ، وفي الذكور المنفردة والإناث المنفردة روايتان ، وفي « المحيط » : المشهور عدم الوجوب فيهما ، وجه رواية الوجوب : الاعتبار بسائر السوائم من الإبل والبقر والغنم أنه تجب فيها الزكاة ، والصحيح أنه لا زكاة فيها ؛ لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال النامي ، ولا نماء فيها بالدر والنسل ، ولا اعتبار لزيادة اللحم ؛ لأن لحمها غير مأكول عنده ، بخلاف الإبل والبقر والغنم ؛ لأن لحمها مأكول ، فكان زيادة اللحم فيها بالسمن بمنزلة الزيادة بالدر والنسل ، والله تعالى أعلم . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ، باب ليس على المسلم في عبده صدقة ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب صدقة الرقيق ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب زكاة الخيل ، باب زكاة الرقيق .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث علي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٧٦) - ١٧٨٥ - (٢) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْحَارِثِ ، عَنْ عَلِيٍّ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَجَوَّزْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ » .

(١٧٦) - ١٧٨٥ - (٢) (حدثنا سهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي الرازي أبو عمرو الخياط ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة) ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي إسحاق) السبيعي عمرو بن عبد الله ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن الحارث) بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي أبي زهير صاحب علي ، كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف ، من الثانية ، مات في خلافة ابن الزبير . يروي عنه : (عم) .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه الحارث الأعور ، وهو متفق على ضعفه .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تجوزت) أي : تجاوزت (لكم) بأمر الله تعالى (عن صدقة الخيل والرقيق) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح بما قبله ، وسنده ضعيف ؛ لأن فيه الحارث الأعور ، وغرضه : الاستشهاد به ، فالحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٤) - (٥٥٦) - بَابُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْأَمْوَالِ

(١٧٧) - (١٧٨٦) - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ شَرِيكَ ابْنِ أَبِي نَمِرٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ
.....

(٨٤) - (٥٥٦) - (بَابُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْأَمْوَالِ)

(١٧٧) - (١٧٨٦) - (١) (حدثنا عمرو بن سواد) - بفتح السين وتشديد الواو - ابن الأسود بن عمرو العامري (المصري) ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .
(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولاهم ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أخبرني سليمان بن بلال) التيمي مولاهم أبو محمد المدني ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة سبع وسبعين ومئة (١٧٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن شريك) بن عبد الله (بن أبي نمر) أبي عبد الله المدني ، صدوق يخطئ ، وقال أحمد : ثقة كثير الحديث ، من الخامسة ، مات في حدود أربعين ومئة (١٤٠ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .
(عن عطاء بن يسار) الهلالي أبي محمد المدني مولئ ميمونة ، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة ، من صغار الثانية ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن معاذ بن جبل) بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبي عبد الرحمن ، شهد بدرًا وما بعدها ، وكان المنتهى إليه في العلم بالأحكام والقرآن ، مات بالشام سنة ثمانى عشرة (١٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ وَقَالَ لَهُ : « خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ ، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْبَقَرَةَ مِنَ الْبَقَرِ » .
(١٧٨) - ١٧٨٧ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ،

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
وقال الحاكم في « المستدرک » : هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل ؛ فإني لم ألقه .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن ، وقال له : خذ الحب لا الدقيق ولا القيمة (من الحب ، والشاة من الغنم ، والبعير من الإبل) أي : إذا كانت كثيرة ، وإلا . . ففيما دون خمس وعشرين تؤخذ الشاة ، والحاصل : أن الأصل أن تؤخذ الزكاة من المال الذي تجب فيه الزكاة ، والله أعلم . انتهى من « العون » ، (والبقرة من البقر) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب صدقة الزرع ، والحاكم في « المستدرک » ، في كتاب الزكاة ، والدارقطني في « سننه » ، باب ليس في الخضروات صدقة ، وبهامشه : استدل بهذا الحديث من قال : إنه تجب الزكاة من العين ، ولا يعدل عنها إلى القيمة إلا عند عدمها وعدم الجنس .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث معاذ بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٧٨) - ١٧٨٧ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي - بالنون - أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وأثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن محمد بن عبيد الله) بن أبي سليمان العرزمي - بفتح المهملة والزاي بينهما راء ساكنة - الفزاري أبي عبد الرحمن الكوفي ، متروك ، من السادسة ، مات سنة بضع وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .
(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثَبَتَ سَمَاعُهُ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، مِنْ الثَّالِثَةِ . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) أي : عن جد شعيب ؛ وهو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سُعيد - مصغراً - ابن سعد بن سهم القرشي السهمي أبو محمد المدني أحد السابقين المكثرين رضي الله تعالى عنه ، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح ، بالطائف على الراجح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه محمد بن عبيد الله العرزمي ، وهو متروك ، وأيضاً إسماعيل بن عياش مخلط فيما إذا روى عن غير أهل بلده ؛ كما هنا .

(قال) عبد الله بن عمرو : (إنما سن) وشرع (رسول الله صلى الله عليه وسلم)

الزَّكَاةُ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ وَالذَّرَّةِ .

وجوب (الزكاة في هذه الخمسة) وسائر المقترات : (في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة) سواء كانت حبشية أو شامية ، وأنواعها تصل إلى ثلاثين ؛ كما جربنا في بلادنا .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الدارقطني في كتاب الزكاة ، باب ما يجب فيه الزكاة من الحب ، رقم (١) من طريق العرزمي قال : حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه قال : سئل عبد الله بن عمرو عن الجوهر والدر والفصوص والخرز وعن نبات الأرض ؛ البقل والقثاء والخيار ، فقال : ليس في الحجر زكاة ، وليس في البقول زكاة ، إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة . . . إلى آخره ، وله شاهد من حديث معاذ السابق ، وحديث أبي موسى ، رواه الحاكم والبيهقي .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً ؛ كما ذكرنا ، وسنده ضعيف جداً ، وغرضه : الاستشهاد به ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن بغيره .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٧٩) - (١٧٨٨) - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى أَبُو مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ ،
حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(١٧٩) - (١٧٨٨) - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى (بن عبد الله بن
موسى بن عبد الله بن يزيد (أبو موسى الأنصاري) الخطمي المدني قاضي
نيسابور ، ثقة متقن ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) .
يروى عنه : (م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَاصِمٍ (الأشجعي المدني ، صدوق يهم ،
من الثامنة . يروي عنه : (ت ق) .

(حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ)
- بضم المعجمة وموحدتين - الدوسي - بفتح الدال - المدني ، صدوق يهم ، من
الخامسة ، مات سنة ست وأربعين ومئة (١٤٦ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .
(عن سليمان بن يسار) الهلالي المدني مولى ميمونة ، ثقة فاضل ، من
الثالثة ، مات بعد المئة ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(وعن بسر بن سعيد) المدني العابد مولى ابن الحضرمي ، ثقة فاضل ، من
الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما روايا : (عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَعْيُنُ الْعَشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعَشْرِ » .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء) أي : المطر النازل من السماء ؛ من الحب والتمر المقتاتين (والعيون) الجارية .. (العشر) كاملاً لخفة المؤنة (وفيما سقي بالنضح .. نصف العشر) لثقل المؤنة ، وفيما سقي بهما على السواء .. فبالقسط ؛ أي : يجب ثلاثة أرباع العشر ؛ كما هو مفصل مبسوط في كتب الفروع .

قوله : (فيما سقت السماء) أي : المطر .. فيه مجاز مرسل ؛ من إطلاق المحل وإرادة الحال ، الجار والمجرور فيه خبر مقدم لقوله الآتي : العشر ، (والعيون) جمع عين : وهو الماء القليل الجاري على وجه الأرض ، والمراد بها : الأنهار الجارية التي يستقي منها من دون اغترافٍ بآلة ، بل تساحٍ إساحة ، والمراد بهما : ما لا يحتاج سقيه إلى مؤنة .. (العشر) بضم العين ، وأكثر الرواة بفتحها ؛ وهو اسم للمقدر المخرج من المال ، قال الطبري : والحكمة في فرض العشر أنه يكتب بعشرة أمثاله ، فكأن المخرج للعشر تصدق بجميع ماله ، فافهم ، والله أعلم .

(وفيما سقي بالنضح) - بفتح فسكون - هو السقي بالرشاء ، والمراد به : ما يحتاج إلى مؤنة الآلة .. (نصف العشر) نظراً إلى ثقل المؤنة .

والحديث يدل على أنه يجب العشر الكامل فيما سقي بماء السماء والأنهار وغيرهما مما ليس فيه مؤنة كثيرة ، ونصف العشر فيما سقي بالنضح والسانية وغيرهما مما فيه كلفة ، قال النووي : ولهذا متفق عليه ، وإن وجد مما يسقى بالنضح تارةً وبالمطر تارةً أخرى ؛ فإن كان ذلك على جهة الاستواء .. وجب ثلاثة أرباع العشر ، وإن اختلفا .. فيقسط كل ، وهو قول أهل العلم ، قال ابن قدامة : لا نعلم فيه خلافاً بينهم ، وإن كان أحدهما أكثر .. كان حُكْمُ الأقلِ تبعاً للأكثر

(١٨٠) - ١٧٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ أَبُو جَعْفَرٍ ،
حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ،
.....

عند أحمد والثوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي ، وقيل : يؤخذ بالتقسيط ،
قال الحافظ : ويحتمل أن يقال : إن أمكن .. فُصِّلَ كل واحد منهما بحسابه .
انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب
العشر فيما يسقى بماء المطر ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب ما منه العشر أو
نصف العشر ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة ، باب صدقة
الزرع ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الصدقة فيما سقي بالأنهار
وغيره ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف
العشر ، والدارمي ومالك وأحمد .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ، لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٨٠) - ١٧٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْمِصْرِيُّ أَبُو جَعْفَرٍ (
السعدي مولاهم أبو جعفر الأيلي ، نزيل مصر ، ثقة فاضل ، من العاشرة ، مات
سنة ثلاث وخمسين ومئتين (٢٥٣ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .
(حدثنا) عبد الله (بن وهب) بن مسلم القرشي المصري ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّوَانِي نِصْفُ الْعُشْرِ » .

(أخبرني يونس) بن يزيد الأيلي الأموي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن شهاب ، عن سالم) بن عبد الله بن عمر العدوي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات آخر سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .
(عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلاً .. العشر ، وفيما سقي بالسواني .. نصف العشر ») قوله : « فيما سقت السماء » أي : المطر « والأنهار » جمع نهر ؛ وهو الماء الجاري على وجه الأرض الكثير ؛ كالفرات والنيل (والعيون) جمع عين - كما مر - وهي الماء القليل الجاري (أو كان بعلاً) - بموحدة مفتوحة وعين مهملة ساكنة - هو ما شرب من النخيل بعروقه من الأرض بغير سقي سماء ، بل بدلاء وغيرها ، وقيل : هو ما ينبت من نواة النخل في أرض بقرب ماء فرسخت عروقها في الماء ، واستغنت عن ماء السماء والأنهار وغيرها (وفيما سقي بالسواني) جمع سانية ؛ وهي ناقة يستقى عليها الماء من البئر ، ويقال له : الناضح ، يقال : من سنا يسنو سناً ؛ إذا استقى به .

قال الحافظ : وذكر الناقة كالمثال ، وإلا .. فالبقر وغيرها كذلك في الحكم . انتهى من « فتح الملهم » .

وفي بعض الهوامش : السانية : هي حيوان يرفع بواسطته الماء من بئر أو نهر ،

(١٨١) - ١٧٩٠ - (٣) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ ، حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ،
.....

يكون ذلك الحيوان في بلاد العرب بعيراً أو ناقةً ، وفي بعض البلاد ثوراً أو حميراً
أو برذوناً ، يدور بالدولاب في ساحة بجانب البئر أو في شاطئ النهر ، والجمع
سوان ؛ كجوار ، وفي المثل : سير السواني سفر لا ينقطع ، والمراد بها : كل ما
فيه مؤنة .. (نصف العشر) نظراً إلى ثقل المؤنة ؛ كما مر .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب
فيما يسقى من ماء السماء ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب ما فيه العشر أو نصف
العشر ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب في صدقة الزرع ، والترمذي في كتاب
الزكاة ، باب ليس في الخيل والرقيق صدقة ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب
زكاة الخيل .

فدرجته : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث معاذ بن جبل رضي الله
عنهما ، فقال :

(١٨١) - ١٧٩٠ - (٣) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ (العامري
أبو محمد الكوفي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة سبعين ومئتين
(٢٧٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) ، وروايته عند أبي داود على الاحتمال .
(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ) بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية ، ثقة
حافظ فاضل ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ) بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنط - بمهملة

عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ وَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ وَمَا سَقَيْ بَعْلًا الْعُشْرَ ، وَمَا سَقَيْ بِالْدَّوَالِي نِصْفَ الْعُشْرِ ،

ونون - مشهور بكنيته ، والمشهور أنها اسمه ، وقيل : اسمه محمد ، أو عبد الله ، أو سالم ، إلى غير ذلك من الأقوال فيه ، ثقة عابد ، من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عاصم) ابن بهدلة اسم أمه ؛ وهو (ابن أبي النجود) - بنون وجيم - الأسدي مولاهم الكوفي أبي بكر المقرئ ، صدوق له أوهام ، حجة في القراءة ، وحديثه في « الصحيحين » مقرون ، من السادسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي وائل) شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ثقة ، مخضرم من الثانية ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مئة سنة . يروي عنه : (ع) .
(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني أبي عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم من الثانية ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن معاذ بن جبل) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) معاذ : (بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ، وأمرني أن آخذ) في الزكاة (مما سقت السماء) والمطر (و) من (ما سقي بعلًا) أي : عروقاً ؛ لكونه قرب الماء ، فاستغنى عن ماء السماء والأنهار (العشر) الكامل ؛ لخفة المؤنة فيه (و) أن آخذ عن (ما سقي بالدوالي نصف العشر) لثقل المؤنة

قَالَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ : أَلْبَعْلُ وَالْعَثْرِيُّ وَالْعَذْيُ هُوَ الَّذِي يُسْقَى بِمَاءِ السَّمَاءِ ،
وَالْعَثْرِيُّ : مَا يُزْرَعُ بِالسَّحَابِ وَالْمَطَرِ خَاصَّةً لَيْسَ يُصِيبُهُ إِلَّا مَاءُ الْمَطَرِ ،
وَالْبَعْلُ : مَا كَانَ مِنَ الْكُرُومِ قَدْ ذَهَبَتْ عُرُوقُهُ فِي الْأَرْضِ إِلَى الْمَاءِ ، فَلَا
يَحْتَاجُ إِلَى السَّقْيِ الْخَمْسَ سِنِينَ وَالسَّتْ ، يَحْتَمِلُ تَرْكَ السَّقْيِ ، فَهَذَا
أَلْبَعْلُ ، وَالسَّيْلُ : مَاءُ الْوَادِي إِذَا سَالَ ، وَالْغَيْلُ : سَيْلٌ دُونَ سَيْلٍ .

فيه ، والدوالي : جمع دالية ؛ وهي آلة لإخراج الماء من البئر أو النهر ، وهو
المسمى في العصر الحديث بـ (المتور) .

(قال يحيى بن آدم) بالسند السابق : (البعل والعثري والعذي) كلها زروع
وأشجار مختلفات السقي ؛ فالعذي - بفتح العين وكسرها مع سكون الذال
المعجمة - : (هو الذي يسقى بماء السماء) وفي « المختار » : العذي - بكسر
العين وسكون الذال - : الزرع الذي لا يسقيه إلا ماء المطر . انتهى .

(والعثري) - بفتحتين - : هو (ما يزرع بالسحاب والمطر خاصة) دون
غيره (ليس يصيبه إلا ماء المطر) في لغة الأرميا : (بُكْرًا) ، وهو مرادف لما
قبله (والبعل) هو : (ما كان من الكروم) جمع كرم (قد ذهبت عروقه في
الأرض إلى الماء) فاستغنت به (فلا يحتاج إلى السقي الخمس سنين والست)
سنين ؛ بحيث (يحتمل) ويقبل (ترك السقي ، فهذا) المذكور هو (البعل)
أي : المسمى بالبعل (و) أما (السيل) . . فهو (ماء الوادي إذا سال) عند نزول
المطر (والغيل : سيل دون سيل) أي : سيل جاء بعد مرور سيل قبله ، وفي
« المختار » : الغيل : الماء الذي يجري على وجه الأرض ، وفي الحديث : « ما
سقي بالغيل . . ففيه العشر ، وما سقي بالدلو . . ففيه نصف العشر » . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الزكاة ، باب ما
يوجب العشر ، وما يوجب نصف العشر ، والإمام أحمد .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد

به .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٦) - (٥٥٨) - بَابُ خَرْصِ النَّخْلِ وَالْعِنَبِ

(١٨٢) - (١٧٩١) - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ
وَالزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو نَافِعٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ التَّمَارِ ، عَنْ
الزُّهْرِيِّ ،
.....

(٨٦) - (٥٥٨) - (بَابُ خَرْصِ النَّخْلِ وَالْعِنَبِ)

(١٨٢) - (١٧٩١) - (١) (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن عمرو
العثماني مولاهم (الدمشقي) لقبه دحيم - مصغراً - ابن اليتيم ، ثقة حافظ
متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه :
(خ د س ق) .

(والزبير بن بكار) بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير
الأسدي المدني قاضيها ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة ست وخمسين
ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا) عبد الله (بن نافع) بن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم ،
أبو محمد المدني ، ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين ، من كبار العاشرة ، مات
سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا محمد بن صالح) بن دينار (التمار) المدني الأنصاري مولاهم ،
صدوق يخطئ ، من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) . يروي
عنه : (عم) .

(عن) محمد بن مسلم (الزهري) المدني ، ثقة إمام ، من الرابعة ، مات
سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه :
(ع) .

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ عَلَيْهِمْ كُرُومَهُمْ وَثِمَارَهُمْ .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة متقن ، من
الثانية ، من كبار التابعين ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن عتاب) بفتح المهملة وتشديد التاء المثناة فوق (ابن أسيد) - بفتح
الهمزة - ابن أبي العيص - بكسر المهملة - ابن أمية الأموي أبي عبد الرحمن
المكي ، له صحبة ، وكان أمير مكة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومات
يوم مات أبو بكر الصديق ، فيما ذكر الواقدي ، لكن ذكر الطبراني : أنه كان عاملاً
لعمر على مكة سنة إحدى وعشرين ، رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (عم) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لما فيه من الانقطاع ؛ لأن
عتاب بن أسيد توفي في اليوم الذي توفي فيه أبو بكر الصديق ، وسعيد بن
المسيب لم يدركه ؛ لأن مولده في خلافة عمر .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث) ويولي (على الناس من يخرص)
ويقدر (عليهم) أي : على الناس (كرومهم) أي : أعنابهم (وثمارهم) أي :
أرطابهم ، والخرص : هو تقدير ما على النخل من الرطب تمرًا ، وما على الكروم
من العنب زبيبًا ؛ ليعرف مقدار ثمره ، ثم يخلئ بينه وبين مالكه ، يؤخذ ذلك
المقدار وقت قطع الثمار ، وفائدته التوسعة على أرباب الثمار في تناول منها .
انتهى « سندي » .

قوله : (من يخرص عليهم) أي : يَخْرُصُ وَيُخَمِّنُ ويقدر عليهم ، والحزر
- بتقديم الزاي على الراء - التقدير والخرص ؛ كالمحزرة ، يقال : حزره يحزّره
ويحزّره من بابي نصر وضرب ، قال ابن الملك : أي : إذا ظهر في العنب والتمر
حلاوة . . يقدر الخارص أن لهذا العنب إذا صار زبيبًا . . كم يكون ؟ فهو حدُّ

الزكاة إن بلغ نصاباً . انتهى ، وقال في « السبل » : وصفة الخرص : أن يطوف بالشجر ويرى جميع ثمرتها ، ويقول : خرصها كذا وكذا رطباً ، ويجيء منه كذا وكذا يابساً . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب في خرص العنب ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الخرص ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، والدارقطني في كتاب الزكاة ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب شراء الصدقة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً ومشاركةً ، فهو صحيح المتن ، ضعيف السند ؛ لما فيه من الانقطاع .

قلت : لكن قال الزرقاني في « شرح الموطأ » : ودعوى الإرسال بمعنى : الانقطاع . . مبني على قول الواقدي : إن عتاباً مات يوم مات أبو بكر الصديق ، لكن ذكر ابن جرير الطبري أنه كان عاملاً لعمر على مكة سنة إحدى وعشرين ، وقد ولد سعيد بن المسيب لسنتين مضتا من خلافة عمر على الأصح ، فسماعه من عتاب ممكن ، فلا انقطاع في السند ، فالحديث صحيح متناً وسنداً ، فلا اعتراض على السند . انتهى من « العون » .



ثم استشهد المؤلف لحديث عتاب بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٨٣) - ١٧٩٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ الرَّقِّيُّ (أبو عمران التمار البغدادي ، نزيل الكوفة ، مقبول ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَثُوبَ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ أَنَّ لَهُ الْأَرْضَ وَكُلَّ صَفْرَاءَ وَبَيْضَاءَ - يَعْنِي : الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ - وَقَالَ لَهُ

(حدثنا عمر بن أيوب) العبد الموصلي ، صدوق له أوهام ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن جعفر بن برقان) - بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف - الكلابي أبي عبد الله الرقي ، صدوق يهم في حديث الزهري ، من السابعة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن ميمون بن مهران) الجزري أبي أيوب الكوفي ، نزل الرقة ، ثقة فقيه ، ولي الجزيرة لعمر بن عبد العزيز ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن مقسم) - بكسر أوله - ابن بجرة - بضم الموحدة وسكون الجيم - أبي القاسم مولى عبد الله بن الحارث ، ويقال : مولى ابن عباس ؛ للزومه له ، صدوق ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح خيبر اشترط عليهم) أي : على أهل خيبر (أن له الأرض وكل صفراء وبيضاء) له (يعني : الذهب والفضة) الكائنين من حلي نسائكم أو رجالكم ، وقوله : (الذهب) راجع إلى الصفراء ، (والفضة) راجع إلى البيضاء ؛ على طريق اللف والنشر المرتب (وقال له)

أَهْلُ خَيْبَرَ : نَحْنُ أَعْلَمُ بِالْأَرْضِ فَأَعْطَيْنَاهَا عَلَى أَنْ نَعْمَلَهَا وَيَكُونَ لَنَا
نِصْفُ الثَّمَرَةِ وَلَكُمْ نِصْفُهَا ، فَزَعَمَ أَنَّهُ أَعْطَاهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ حِينُ
يُضْرَمُ النَّخْلُ . . بَعَثَ إِلَيْهِمْ ابْنَ رَوَاحَةَ فَحَزَرَ النَّخْلَ ؛ وَهُوَ الَّذِي يَدْعُوهُ
أَهْلُ الْمَدِينَةِ الْخَرْصَ ،

صلى الله عليه وسلم (أهل خيبر) أي : يهودها ، فاعل قال : (نحن أعلم)
منكم أيها المسلمون (بالأرض) أي : بالعمل فيها (فأعطناها) فعل أمر مع
مفعولها ؛ أي : فأعطى أيها النبي الكريم إيانا معاشر اليهود هذه الأرض (على)
شرط (أن نعملها) أي : أن نعمل فيها بعمل يزيد في الثمر (ويكون لنا) معاشر
اليهود (نصف الثمرة) التي تخرج من أشجارها (و) يكون (لكم) معاشر
المسلمين (نصفها) أي : النصف الآخر من ثمارها .

(فزعم) أي : قال ابن عباس ، وهو من كلام مقسم (أنه) صلى الله عليه
وسلم (أعطاهم) أي : أعطى أهل خيبر أرضها (على) شرط (ذلك) المذكور ؛
أي : على شرط أن يعملوا فيها ، ويكون ثمرها بينهم وبين المسلمين على
التناصف (فلما كان) الثمر ، وبلغ (حين يصرم النخل) أي : حين يقطع من
النخل ، أو المعنى : فلما كان الوقت وقت صرم ثمار النخل وقطعها عنه ؛ أي :
وقت يقطع ثمره ويجد ، والصرام : قطع الثمرة واجتناؤها . . (بعث) أي : أرسل
النبي صلى الله عليه وسلم (إليهم) أي : إلى اليهود عبد الله (بن رواحة)
الأنصاري رضي الله تعالى عنه .

(فحزر) - بتقديم الزاي على الراء - من باب ضرب ؛ أي : حزر ابن رواحة
وخرص (النخل) أي : ثمارها (وهو) أي : حزر النخل : هو التخمين والتقدير
(الذي يدعونه أهل المدينة) فيه إجراء الكلام على لغة (أكلوني البراغيث)
أي : يسميه أهل المدينة (الخرص) والخرص : تقدير ما على النخل من الرطب

فَقَالَ : فِي ذَا كَذَا وَكَذَا ، فَقَالُوا : أَكْثَرْتَ عَلَيْنَا يَا بَنَ رَوَاحَةَ ، فَقَالَ : فَأَنَا أَحْزُرُ
النَّخْلَ وَأُعْطِيكُمْ نِصْفَ الَّذِي قُلْتُ ، قَالَ : فَقَالُوا : هَذَا الْحَقُّ وَبِهِ تَقُومُ
السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، فَقَالُوا : قَدْ رَضِينَا أَنْ نَأْخُذَ بِالَّذِي قُلْتَ .

تمراً ، وما على الكروم من العنب زبيباً ؛ ليعرف مقدار ثمره ، ثم يخلو بينه وبين
مالكه ، ويؤخذ ذلك المقدار وقت قطع الثمار ، وفائدته التوسعة على أرباب
الثمار في التناول منها ، وهو جائز عند الجمهور ، خلافاً للحنفية ؛ كما مر .

(فقال) ابن رواحة عند حزره وخرصه : (في) هـ (ذا) النخل (كذا) رطباً
(وكذا) تمرأ (فقالوا) أي : قالت اليهود : (أكثر) مقدار الثمر (علينا) في
خرصك (يا بن رواحة ، فقال) لهم ابن رواحة : (فأنا أحزر) وأقدر ثمر (النخل)
كله على الإطلاق لا نصيبنا فقط (وأعطيك) من ثمره (نصف) المخروص
(الذي قلت) هـ ، والنصف الآخر للمسلمين (قال) ابن عباس : (فقالوا) أي :
قالت اليهود : (هذا) الذي قلته ؛ من أن المخروص نصفه لنا ونصفه لكم . .
هو الأمر (الحق) والعدل ، يرضاه الرب تعالى (وبه) أي : وبهذا الحق (تقوم
السما والارض) أي : وبهذا الحق والعدل تقوم السماوات فوق الرؤوس بغير
عمد ، والارض استقرت على الماء تحت الأقدام (فقالوا) أي : فقالت اليهود :
(قد رضىنا أن نأخذ بـ) النصف (الذي قلت) هـ ورضيته لنا .

وعبارة السندي : قوله : (هذا الحق) أي : هذا الحزر ؛ وهو أن يحزر الإنسان
على الغير ؛ بحيث يحمل بذلك الحزر على نفسه . . هو الحق ، والله أعلم .
انتهى منه .

وفي الحديث : العمل بخبر الواحد ؛ إذ لو لم يجب به الحكم . . ما بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن رواحة وحده .

وفي « الموطأ » : (فجمعوا حلياً من حلي نسائهم ، فقالوا : هذا لك

.....

يا رسول الله ، وخفف عنا وتجاوز في القسمة ، فقال : « يا معشر اليهود ؛ والله ؛ إنكم لمن أبغض خلق الله إلي ، وما ذاك بحاملي أن أحيف عليكم ، أما الذي عرضتم علي من الرشوة .. فإنها سحت ، وإنا لا نأكلها » ، قالوا : بهذا قامت السماوات والأرض . انتهى من « العون » .

قلت : وهذه الأحاديث هي عمدة من أجاز المزارعة والمخابرة ؛ لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك ، واستمراره على عهد أبي بكر إلى أن أجلاهم عمر ، وفيها دلالة على جواز المساقاة في النخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يثمر بجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة ، وبه قال الجمهور ، وقال أبو حنيفة وزفر : لا يجوز بحال ؛ لأنها إجارة بثمر معدومة أو مجهولة ، وأجاب من جوزه : بأنه عقد على عمل في المال ببعض نمائه ، فهو كالمضاربة ؛ لأن المضارب يعمل في المال بجزء من نمائه ، وهو معدوم ومجهول ، وقد صح عقد الإجارة مع أن المنافع معدومة ، فكذلك ها هنا .

وأيضاً : فالقياس في إبطال نص أو إجماع .. مردود ، واستدل من أجازة في جميع الثمر بأن في بعض طرق رواية البخاري : (بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر) ، وفي بعض روايته : (على أن لهم الشطر من كل زرع ونخل وشجر) .

واستدل بقوله : (على شطر ما يخرج منها) على جواز المساقاة بجزء معلوم لا مجهول ، واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك ؛ لعدم تقييده في الحديث بشيء من ذلك ، وفيه دليل على جواز دفع النخل مساقاةً والأرض مزارعةً من غير سنين معلومة ، فيكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء ، كذا في « فتح الباري » . انتهى من « العون » .

.....
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع
والإجارات ، باب في المساقاة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد
به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٧) - (٥٥٩) - بَابُ النَّهْيِ أَنْ يُخْرَجَ فِي الصَّدَقَةِ شَرَّ مَالِهِ

(١٨٤) - (١٧٩٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ أَبِي عَرِيبٍ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ الْحَضْرَمِيِّ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ
.....

(٨٧) - (٥٥٩) - (باب النهي أن يخرج في الصدقة شر ماله)

(١٨٤) - (١٧٩٣) - (١) (حدثنا أبو بشر بكر بن خلف) البصري ختن المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ القطان التميمي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الحميد بن جعفر) بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري ، صدوق رمي بالقدر وربما وهم ، من السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثني صالح بن أبي عريب) - بفتح المهملة وكسر الراء آخره موحدة - واسمه قليب - بالقاف والموحدة مصغراً - مقبول ، من السادسة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن كثير بن مرة الحضرمي) أبي شجرة الحمصي ، ثقة ، من الثانية ، ووهم من عده في الصحابة . يروي عنه : (عم) .

(عن عوف بن مالك الأشجعي) أبي حماد الصحابي المشهور ، رضي الله تعالى عنه ، من مسلمة الفتح ، وسكن دمشق ، ومات سنة ثلاث وسبعين (٧٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ عَلَّقَ رَجُلٌ أَقْنَاءَ أَوْ قِنَواءَ وَبَيْدِهِ عَصاً ، فَجَعَلَ يَطْعَنُ يُدَقِّقُ فِي ذَلِكَ الْقِنَوى وَيَقُولُ : « لَوْ شَاءَ رَبُّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ . . تَصَدَّقَ بِأَطْيَبِ مِنْهَا ، إِنَّ رَبَّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ يَأْكُلُ الْحَشَفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(قال) عوف بن مالك : (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) من مصلاه إلى سائر المسجد ؛ أي : قام من مصلاه قاصداً الخروج من المسجد ، وفي رواية أبي داود : (دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد) أي : ونحن جالسون في المسجد النبوي (وقد علق) أي : والحال أنه قد علق (رجل) من المسلمين ، ولم أر من ذكر اسمه (أقناء) له ، جمع قنو ؛ وهو العذق بما فيه من الرطب ، وكانوا يعلقون العنقود من الرطب في المسجد ؛ ليأكل من يحتاج إليه منه (أو) قال الراوي : وقد علق ذلك الرجل (قنواً) له في المسجد ، والشك من الراوي ، وفي رواية أبي داود : (وقد علق رجل قنأ حشفاً) في المسجد بلا شك ، والقنا - بالفتح والكسر مقصوراً - هو العذق ، والحشف - بفتحيتين - هو اليباس الفاسد من التمر ، والقنو - بكسر القاف أو ضمها وسكون النون - مثله ، وقنواً وأقناءً جمعه .

(و) قد كان (بيده) صلى الله عليه وسلم (عصاً ، فجعل) النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي : شرع (يطعن) أي : يضرب بعصاه ، وفي « القاموس » : طعنه بالرمح - كمنع ونصر - : ضربه ، حالة كونه صلى الله عليه وسلم (يدقق) أي : يسرع (في) ضربه (ذلك القنو) أي : العذق (ويقول) بلسانه : (لو شاء رب هذه الصدقة) وصاحبها أن يتصدق بأطيب ماله . . ل (تصدق بـ) قنو (أطيب) وأجود (منها) أي : من هذه الأقناء (إن رب هذه الصدقة) وصاحبها (يأكل الحشف) أي : الطعام الرديء (يوم القيامة)

(١٨٥) - ١٧٩٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْقَرِيُّ ،
.....

جزاء على هذه الحشفة الرديئة اليابسة ، فسمى الجزاء عليها باسم الأصل ؛ كما قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا ﴾ ^(١) ، ويحتمل أن يجعل الجزاء من جنس الأصل ، ويخلق الله تعالى في هذا الرجل حب الحشف فيأكله ، فلا ينافي ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُ أَنْفُسُكُمْ ﴾ ^(٢) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ ^(٣) .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عوف بن مالك بحديث البراء بن عازب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٨٥) - ١٧٩٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ (أبو سعيد البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عمرو بن محمد العنقري) - بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة

(١) سورة الشورى : (٤٠) .

(٢) سورة فصلت : (٣١) .

(٣) سورة البقرة : (٢٦٧) .

حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ نَضْرٍ ، عَنِ السُّدِّيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ
عَازِبٍ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ
مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾

وبالزاي - أبو سعيد الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة
(١٩٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا أسباط بن نصر) الهمداني - بسكون الميم - أبو يوسف ، صدوق
كثير الخطأ يغرب ، من الثامنة . يروي عنه (م عم) .

(عن السدي) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي - بضم
المهملة وتشديد الدال - أبي محمد الكوفي ، صدوق يهم ورمي بالتشيع ، من
الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عدي بن ثابت) الأنصاري الكوفي ، ثقة رمي بالتشيع ، من الرابعة ،
مات سنة ست عشرة ومئة (١١٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن البراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي الصحابي
رضي الله تعالى عنهما ، نزل الكوفة ، استصغر يوم بدر ، وكان هو وابن عمر
لدة ، مات سنة اثنتين وسبعين (٧٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

روي عن البراء (في) تفسير (قوله سبحانه) وتعالى : ﴿ وَ ﴾) أنفقوا أيها
المؤمنون ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾) من ثماره وحبوبه ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ﴾)
أي : لا تقصدوا الإنفاق منه ﴿ الْخَبِيثَ ﴾) أي : الرديء ﴿ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾) (١)
أي : حالة كونكم تنفقون من الخبيث في الخيرات .

(١) سورة البقرة : (٢٦٧) .

قَالَ : نَزَلَتْ فِي الْأَنْصَارِ ؛ كَانَتْ الْأَنْصَارُ تُخْرِجُ إِذَا كَانَ جِدَادُ النَّخْلِ مِنْ حَيْطَانِهَا أَقْنَاءَ الْبُسْرِ ، فَيَعْلِقُونَهُ عَلَى حَبْلِ بَيْنَ أُسْطُوَانَتَيْنِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ فَقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ ، فَيَعْمِدُ أَحَدُهُمْ فَيَدْخُلُ قَنَوًا فِيهِ الْحَشَفُ يَظُنُّ أَنَّهُ جَائِزٌ فِي كَثْرَةِ مَا يُوضَعُ مِنْ الْأَقْنَاءِ ، فَنَزَلَ فَيَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ :

(قال) البراء : (نزلت) هذه الآية (في) شأن (الأنصار ؛ كانت الأنصار تخرج) في الزكاة (إذا كان) أي : جاء وحصل وقت (جداد) أي : اجتناء واقتطاف ثمر (النخل) حالة كون ذلك النخل (من حيطانها) أي : من حيطان الأنصار وبساتينهم (أقناء البسر) جمع قنو ؛ وهو العذق ، والبسر : ما شرع في التلون من ثمار النخل ، وهو مفعول (تخرج) ، (فيعلقونه) أي : فيعلقون البسر (على حبل) مربوط ممدود (بين أسطوانتين) أي : بين عمودين ، وقوله : (في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم) متعلق بـ (يعلقونه) أي : يعلقون عذق البسر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(فـ يأكل منه) أي : من ذلك البسر المعلق (فقراء المهاجرين ، فيعمد) أي : يقصد (أحدهم) أي : أحد الأنصار إلى تعليق ما يخرج في الزكاة في المسجد النبوي (فيدخل) في المعلق (قنواً) أي : عنقوداً (فيه) أي : في ذلك القنو (الحشف) أي : اليابس الفاسد من التمر ، حالة كون ذلك الأحد (يظن أنه) أي : أن ذلك الحشف (جائز) أي : مجزئ في الزكاة ، ما يعرفه أحد لاختلاطه بغيره (في كثرة ما يوضع) ويعلق (من الأقناء) في المسجد ؛ أي : يظن أنه مجزئ مخلوطاً في كثير ما يعلق في المسجد ؛ لأنه قليل ما يضر في الإجزاء مع الكثير الجيد (فنزل فيمن فعل ذلك) أي : تعليق الحشف مع الجيد قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ ، يَقُولُ : لَا تَعْمِدُوا لِلْحَشَفِ مِنْهُ تُنْفِقُونَ
﴿ وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾ يَقُولُ : لَوْ أَهْدَيْ لَكُمْ .. مَا قَبِلْتُمُوهُ إِلَّا
عَلَى اسْتِحْيَاءٍ مِنْ صَاحِبِهِ ؛ غِيْظًا أَنَّهُ بَعَثَ إِلَيْكُمْ مَا لَمْ يَكُنْ لَكُمْ فِيهِ حَاجَةٌ
﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّيُّ ﴾ عَنْ صَدَقَاتِكُمْ .

(﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ ، يقول) سبحانه وتعالى : (لا تعمدوا) أي :
لا تقصدوا (للحشف) أي : للرديء (منه) أي : من ذلك الحشف (تنفقون)
أي : تخرجون في الزكاة (﴿ وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ ﴾) أي : والحال أنكم لستم بأخذي
الرديء لو أهدى إليكم (﴿ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا ﴾) وتغلقوا أجفان عيونكم (﴿ فِيهِ ﴾)
أي : في أخذ ذلك الرديء (يقول) سبحانه وتعالى : (لو أهدى لكم) ذلك
الرديء .. (ما قبلتموه) لرداءته (إلا) إذا قبلتموه (على استحياء) أي : لأجل
استحياء واحترام (من صاحبه) أي : من صاحب ذلك الرديء الذي أهدها لكم .
وقوله : (غيظاً) مفعول لأجله منصوب بقبلتموه ؛ أي : ما قبلتموه لأجل
الغيظ والغضب على (أنه) أي : على أن ذلك الصاحب (بعث) وأهدى (إليكم
ما) أي : رديئاً (لم يكن لكم فيه) أي : في ذلك الرديء (حاجة) أي : نفع ، ثم
ختم سبحانه وتعالى الآية بقوله : (﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ ﴾) عز وجل (﴿ عَزَّيُّ ﴾)^(١)
أي : مستغني (عن صدقاتكم) سواء تصدقتم من جيد أموالكم أو من رديئها ؛
لأن نفعها عائد إليكم .

وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز للمالك أن يخرج الرديء عن الجيد
الذي وجبت فيه الزكاة نصاً في التمر ، وقياساً في سائر الأجناس التي تجب
فيها الزكاة ، وكذلك لا يجوز للمصدق ؛ أي : للساعي أن يأخذ ذلك . انتهى من
« العون » .

(١) سورة البقرة : (٢٦٧) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن أخرجه أبو داود بنحوه في كتاب الزكاة ، باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في تأويل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا الْخَيْثَ مِنْهُ تُفْقَوْنَ ﴾ ^(١) .

وفي « الزوائد » : إسناده صحيح ؛ لأن أحمد بن محمد بن يحيى قال فيه ابن أبي حاتم والذهبي : صدوق ، وقال ابن حبان : من الثقات ، وكان متقناً ، وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم ، والله أعلم .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث عوف بن مالك .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة البقرة : (٢٦٧) .

(١٨٦) - ١٧٩٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ أَبِي سَيَّارَةَ الْمُنْتَعِيِّ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ لِي نَحْلًا قَالَ : « أَذٍ »

(١٨٦) - ١٧٩٥ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(قالا : حدثنا وكيع ، عن سعيد بن عبد العزيز) التنوخي الدمشقي ، ثقة إمام ، سواه أحمد بالأوزاعي ، وقدمه أبو مسهر ، ولكنه اختلط في آخر أمره ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن سليمان بن موسى) الأموي مولا هم الدمشقي الأشدق ، صدوق فقيه في حديثه بعض لين ، وخولط قبل موته بقليل ، من الخامسة ، مات سنة تسع عشرة ومئة ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي سيارَةَ) - بتشديد الياء التحتانية - الحارث بن مسلم (المتعي) - بضم الميم وفتح المثناة بعدها مهملة - نسبة إلى بني متعان . انتهى من « التحفة » ، الصحابي المعروف رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ، قال ابن أبي حاتم عن أبيه في « الجرح والتعديل » : لم يلق سليمان بن موسى أباً سيارَةَ ، والحديث مرسل . (قال) أبو سيارَةَ : (قلت : يا رسول الله ؛ إن لي نحلاً) أتخذ منه عسلاً (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أذ) أي : أعط من ذلك العسل

الْعُشْرَ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَحْمِهَا لِي فَحَمَاهَا لِي .

(العشر) للفقراء والمساكين ، ف (قلت : يا رسول الله ؛ احمها لي) أي : اجعل واديتها حمى ؛ أي : ممنوعاً فيه الرعي لأجلني حتى لا يطمع في نحلي أحد ، (فحمها لي) أي : فحمى واديتها لأجلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : ممنوعاً فيه الرعي لأجل نعم الصدقة .

وحكى الترمذي في « العلل » عن البخاري عقب هذا الحديث أنه مرسل ، ثم قال : لم يدرك سليمان أحداً من الصحابة ، ثم قال : وليس في زكاة العسل شيء يصح ، وليس لأبي سيار عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له شيء في الأصول الخمسة .

ورواه أحمد في « مسنده » من هذا الوجه ، ورواه البيهقي من طريق سليمان بن يسار به ، وله شاهد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، رواه أبو داود وابن ماجه بعد هذا الحديث ، ورواه الترمذي من حديث ابن عمر ، وقال : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء ، ورواه الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة ، والبيهقي : في كتاب الزكاة ، باب ما ورد في العسل ، وأبو عبيد في « الأموال » ، والدولابي في « الكنى والأسماء » .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٢١) (٢١٣) ؛ لضعف سنده ، وليس له شاهد يصح ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة .

تمة

وروى الترمذي في « جامعه » حديث ابن عمر ، فقال : (حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري ، أخبرنا عمرو بن أبي سلمة التَّيْسِيُّ عن صدقة بن عبد الله) السمين الدمشقي ، ضعيف ، من السابعة (عن موسى بن يسار عن نافع عن

.....

ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العسل : في كل عشرة أزق) - بفتح الهمزة وضم الزاي وتشديد القاف - على وزن أفعل جمع قلة (لَزِقٍ) - بكسر الزاي - مفرد الأزق ؛ وهو ظرف من جلد يجعل فيه السمن والعسل .

قال : (وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سيارة المتعي) أحد بني متعان (عبد الله بن عمرو) أما حديث أبي هريرة . . فأخرجه عبد الرزاق عنه قال : (كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن أن يؤخذ من العسل العشر) ، وفي إسناده عبد الله بن محرز ، قال البخاري في « تاريخه » : عبد الله متروك ، ولا يصح في زكاة العسل شيء ، كذا في « فتح الباري » ، وأما حديث أبي سيارة . . فأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه عنه قال : قلت : يا رسول الله ؛ إن لي نحلاً ، قال : « فأد العشور . . » الحديث ، وهو منقطع .

قال ابن عبد البر : لا يقوم بهذا الحديث حجة ، وأما حديث عبد الله بن عمرو . . فأخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاء هلال أحد بني متعان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نحل له ، وكان سأل أن يحمي له وادياً ، فحماه له ، فلما ولي عمر . . كتب إلى عامله : إن أدنى إليك عشور نحله . . فاحم له سَلْبَهُ ، وإلا . . فلا .

قال الحافظ في « الفتح » بعد ذكره : إسناده صحيح إلى عمرو ، وترجمة عمرو قوية على المختار ، لكن حيث لا تعارض ، وقد ورد ما يدل على أن هلالاً أعطى ذلك تطوعاً ؛ فعند عبد الرزاق : عن صالح بن دينار عن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد ينهاء عن أن يأخذ من العسل صدقة إلا إن كان النبي صلى الله عليه وسلم أخذها ، فجمع عثمان أهل العسل ، فشهدوا

.....

أن هلال بن سعد قدم النبي صلى الله عليه وسلم بعسل ، فقال : « ما هذا ؟ »
قال : صدقة ، فأمر برفعها ، ولم يذكر العشور ، لكن الإسناد الأول أقوى ، إلا
أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى ؛ كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب .
انتهى كلام الحافظ .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر في إسناده مقال ؛ لأنه قد تفرد به صدقة بن
عبد الله ، وهو ضعيف ؛ كما مر ، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في
هذا الباب كبير شيء ، وقال البخاري في « تاريخه » : لا يصح في زكاة العسل
شيء . انتهى ، وقال أبو عيسى أيضاً : والعمل على حديث ابن عمر عند أكثر
أهل العلم ، وبه يقول أحمد وإسحاق ، وقال بعض أهل العلم : ليس في العسل
شيء .

وقال ابن المنذر : ليس في العسل خبر يثبت ، ولا إجماع يقطع ، فلا زكاة
فيه ، وهو قول الجمهور .

وعن أبي حنيفة وإسحاق وأحمد : يجب العشر فيما أخذ من غير أرض
الخراج ، قال الحافظ في « الفتح » بعد نقل قول ابن المنذر هذا : وما نقله عن
الجمهور مقابله قول الترمذي ، ثم ذكر الحافظ قول الترمذي هذا ، ثم قال :
وأشار شيخنا في « شرحه » إلى أن الذي نقله ابن المنذر أقوى . انتهى كلام
الحافظ .

وقال الشوكاني في « النيل » : وذهب الشافعي ومالك والثوري ، وحكاه
ابن عبد البر عن الجمهور : إلى عدم وجوب الزكاة في العسل ؛ لأنه ليس بقوت .
قال : واعلم : أن حديث أبي سيارة وحديث هلال إن كان غير أبي سيارة . .
لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل ؛ لأنهما تطوعا بها ، وحمى لهما بدل ما

(١٨٧) - ١٧٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ ، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ،

أَخَذَ ، وَعَقَلَ عَمْرَ الْعَلَةَ ، فَأَمَرَ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ سَبِيلَهُ سَبِيلَ الصَّدَقَاتِ . . لَمْ يَخِيرْ فِي ذَلِكَ ، وَبَقِيَةِ الْأَحَادِيثِ لَا تَنْتَهِضُ لِلْاِحْتِجَاجِ بِهَا . انْتَهَى ، انْتَهَى مِنْ « تَحْفَةِ الْأَحْوَذِيِّ » .



ثم استأنس المؤلف ثانياً للترجمة بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٨٧) - ١٧٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ) بن معاوية بن الحارث الخزاعي أبو عبد الله المروزي نزيل مصر ، صدوق يخطئ كثيراً ، فقيه عارف بالفرائض ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين (٢٢٨ هـ) على الصحيح ، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه ؛ وهي عشرة أحاديث فقط ، أكثرها حسن لغيره ، أو صحيح لغيره ، وقال : باقي حديثه مستقيم . يروي عنه : (خ مق د ت ق) .

(حَدَّثَنَا) عبد الله (بن المبارك) المروزي الحنظلي مولاهم ثقة ثبت فقيه عالم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه : (ع) . (حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ) الليثي مولاهم أبو زيد المدني ، صدوق يهمل ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ
أَخَذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ .

(عن أبيه) شعيب بن محمد ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثالثة .
يروي عنه : (عم) .

(عن جده عبد الله بن عمرو) بن العاص بن وائل السهمي رضي الله تعالى
عنهما مات ليالي الحرة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخذ من العسل العشر) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب في
زكاة العسل عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، والنسائي ، قال عبد الله بن
عمرو : جاء هلال أحد بني متعان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور
نحل له ، وكان سأل أن يحمي له وادياً فحماهم له ، فلما ولي عمر . . كتب إلى
عامله : إن أدى إليك عشور نحله . . فاحم له سلبه ، وإلا . . فلا .

قال الحافظ بعد ذكره : إسناده صحيح إلى عمرو ، وترجمة عمرو قوية على
المختار ، ولكن حيث لا تعارض ، وقد ورد ما يدل على أن هلالاً أعطى ذلك
تطوعاً ؛ فعند عبد الرزاق : عن صالح بن دينار عن عمر بن عبد العزيز كتب إلى
عثمان بن محمد ينهاه أن يأخذ من العسل صدقةً إلا إن كان النبي صلى الله عليه
وسلم أخذها ، فجمع عثمان أهل العسل ، فشهدوا أن هلال بن سعد قدم النبي
صلى الله عليه وسلم بعسل فقال : « ما هذا ؟ » قال : صدقة ، فأمر برفعها ولم
يذكر العشور ، لكن الإسناد الأول - يعني : إسناده عمرو بن شعيب - أقوى ، إلا
أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى ؛ كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب ،
انتهى كلام الحافظ . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٢٢) (٢١٤) ، وإن كان سنده صحيحاً ؛
لأن له معارضاً ؛ كما بينه الحافظ ابن حجر ، والله أعلم .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول : ضعيف السند والمتن ، ذكره للاستئناس .
والثاني : ضعيف المتن صحيح السند ، ذكره للاستئناس أيضاً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٨٨) - (١٧٩٧) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا
الَلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ ،
.....

(١٨٨) - (١٧٩٧) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ) بن المهاجر التجيبي
مولاهم (المصري) ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين
(٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ،
ثقة ثبت فقيه إمام مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين
ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) العدوي مولاهم مولى ابن عمر .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بـ) إخراج (زكاة الفطر صاعاً من
تمر أو صاعاً من شعير) وفي رواية مسلم زيادة : (على كل حر أو عبد ، ذكر
أو أنثى من المسلمين) ، وقوله : (أمر) بمعنى : أوجب ؛ لأن القول بأنها غير
واجبة شاذ ، أو في معنى الشاذ . انتهى « فتح الملهم » .

قال القرطبي : جمهور أئمة الفتوى على أنها واجبة ، وهو المنصوص
عن مالك ، محتجين بقوله : (فرض) فإن عُرِفَ الشرعيّ أوجب ، وبأنها

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدِّينٍ مِنْ حِنْطَةٍ .

داخله في عموم قوله تعالى : ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(١) .

وذهب بعض أهل العراق وبعض أصحاب مالك إلى أنها سنة ، ورأوا أن (فرض) بمعنى : قدر ، وهو أصله في اللغة ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ ^(٢) ، ولم يروها داخله في عموم ما ذكر .

وقال أبو حنيفة : هي واجبة وليست بفريضة ؛ على مذهبه في الفرق بين الواجب والفرض ، وقوله : (صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير) تخصيصهما بالذكر ؛ لكونهما غالب القوت في المدينة المنورة في تلك الأيام . انتهى « سندي » .

قوله : (قال عبد الله) بن عمر : (فجعل الناس) من الصحابة (عدله) أي : مثل الصاع المذكور في الإجزاء في الفطرة (مدين من حنطة) .

قال أبو عيسى : وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : من كل شيء صاع إلا من البر ؛ فإنه يجزئ نصف صاع منها ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة . انتهى كلامه ، وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، قال الحافظ في « الدراية » : منهم : أبو بكر رضي الله تعالى عنه عند عبد الرزاق من طريق أبي قلابة عن أبي بكر أنه أخرج زكاة الفطر مدين من حنطة ، وهو منقطع ، ومنهم : عمر رضي الله تعالى عنه عند أبي داود والنسائي من طريق عبد العزيز أبي رواد عن نافع ، وفيه : (فلما كان عمر وكثرت الحنطة . . جعل نصف صاع حنطة) ، ومنهم : عثمان ، أخرجه الطحاوي ، وفيه : (نصف صاع بر) ، ومنهم : علي ، ومنهم :

(١) سورة البقرة : (٤٣) .

(٢) سورة البقرة : (٢٢٦) .

.....

ابن الزبير ، أخرجه عبد الرزاق ، وفيه : (مدان من قمح) ، وعن ابن عباس وجابر وابن مسعود نحوه ، وعن أبي هريرة نحوه ، أخرجه عبد الرزاق أيضاً . انتهى .

وقال في « فتح الباري » : قال ابن المنذر : لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ، ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت إلا الشيء اليسير ، فلما كثر في زمن الصحابة . . رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير ، وهم الأئمة ، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم ، ثم أسند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قمح . انتهى .

واستدل لمن قال : بنصف صاع من البر بأحاديث كلها ضعيفة ، ذكر الترمذي بعضاً منها ، وأشار إلى بعضها ، قال الشوكاني في « النيل » : ويمكن أن يقال : إن البر على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام مخصص بأحاديث نصف الصاع من البر ، وهذه الأحاديث بمجموعها تنتهض للتخصيص . انتهى محصلاً . انتهى من « التحفة » .

تنبيه

اعلم : أن الصاع صاعان : حجازي ، وعراقي .
فالصاع الحجازي : خمسة أرطال وثلاث رطل ، والعراقي : ثمانية أرطال ، وإنما يقال له : العراقي ؛ لأنه كان مستعملاً في بلاد العراق ؛ مثل الكوفة وغيرها ، وهو الذي يقال له : الصاع الحجازي ؛ لأنه أبرزه الحجاج الوالي .
وأما الصاع الحجازي . . فكان مستعملاً في بلاد الحجاز ، وهو الصاع الذي

(١٨٩) - ١٧٩٨ - (٢) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

مَهْدِيٍّ ،
.....

كان مستعملاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبه كانوا يخرجون صدقة
الفطر في عهده صلى الله عليه وسلم ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأبو
يوسف والجمهور ، وهو الحق ، وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بالصاع
العراقي ، فكان أبو يوسف يقول بقوله ، فلما دخل المدينة وناظر الإمام مالكا . .
رجع عن قوله ، وقال بقول الجمهور . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب
فرض صدقة الفطر وفي غيره ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على
المسلمين من التمر والشعير ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب كم يؤدى في
صدقة الفطر ؟ والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الفطر ، قال
أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب فرض
زكاة رمضان ، ومالك ، والدارمي ، وأحمد .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٨٩) - ١٧٩٨ - (٢) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ (بن عبد العزيز أبو عمر

الدوري المقرئ الضرير الأصغر صاحب الكسائي ، لا بأس به ، من العاشرة ، مات
سنة ست أو ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بن حسان العنبري مولا هم البصري ، ثقة

حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ، ذَكَرَ أَوْ أَنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

ثبت حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مالك بن أنس) الإمام في الفروع الأصححي المدني ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(قال) ابن عمر : (فرض) وأوجب (رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين) .

قوله : (فرض) أي : أوجب ، والحديث من أخبار الأحاد ، فمؤداه الظن ، فلذلك قال بوجوبه دون افتراضه من خص الفرض بالقطع والواجب بالظن .
قال ابن عبد البر : قوله : (فرض) يحتمل وجهين ؛ أحدهما - وهو الأظهر - : فرض بمعنى : أوجب ، والآخر بمعنى : قدر ؛ كما تقول : فرض القاضي نفقة اليتيم ؛ أي : قدرها ، والذي أذهب إليه ألا يزال قوله : (فرض) عن معنى الإيجاب ، إلا بدليل الإجماع ، وذلك معدوم ؛ فإن القول بأنها غير واجبة شاذ أو في معنى الشاذ ؛ كما مر عن « فتح الملهم » .

قوله : (على كل حر وعبد) على هنا بمعنى : عن ؛ كما في بعض الروايات ؛ إذ لا وجوب على العبد والصغير ؛ إذ لا مال للعبد ولا تكليف على الصغير ، ثم يجب على الولي عند بعض ، والولي نائب عنه .

.....

قال الحافظ : ظاهره إخراج العبد عن نفسه ، ولم يقل به أحد إلا داوود ، فقال : يجب على السيد أن يمكن العبد من الاكتساب بها ؛ كما يجب عليه أن يمكنه من الصلاة ، وخالفه أصحابه والناس ، واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً : « ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر » أخرجه مسلم ، ومقتضاه : أنها على السيد ، قال الطيبي : جعل وجوب الفطرة على السيد كالوجوب على العبد . قوله : (ذكر أو أنثى) قال في « الفتح » : ظاهره وجوبها على المرأة ، سواء كان لها زوج أم لا ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر ، وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحاق : تجب على زوجها ؛ إلحاقاً لها بالنفقة ، وفيه نظر .

وقوله : (من المسلمين) صريح في أنها لا تخرج إلا عن مسلم ، فلا يلزمه عن عبده الكافر وزوجته وولده ووالده الكفار ، وإن وجبت عليه نفقتهم ، وهذا مذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء ، وقال الكوفيون وإسحاق وبعض السلف : تجب عن العبد الكافر .

وقوله : (من المسلمين) : قال الطيبي : صفة لحر وما بعده ، أو حال منه ؛ لوقوعه في معرض التفصيل ، وأما قوله : صاعاً من كذا أو صاعاً من كذا . . ففيه دليل على أن الواجب في الفطرة عن كل نفس صاع . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب فرض صدقة الفطر ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب كم يؤدي في صدقة الفطر ؟ والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الفطر ، قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب فرض زكاة رمضان على المملوك ، ومالك والدارمي والدارقطني .

(١٩٠) - ١٧٩٩ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ بْنُ ذَكْوَانَ
وَأَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ الْخَوْلَانِيُّ ،
عَنْ سَيَّارِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّدْفِيِّ ،
.....

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه
بسوقه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر الأول بحديث ابن عباس رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٩٠) - ١٧٩٩ - (٣) (حدثنا عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان)
البهراني الدمشقي ، إمام الجامع المقرئ ، صدوق متقدم في القراءة ، من العاشرة ،
مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(وأحمد بن الأزهر) بن منيع أبو الأزهر العبدي النيسابوري ، صدوق كان
يحفظ ثم كبر فكان كتابه أثبت من حفظه ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث
وستين ومئتين (٢٦٣ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(قالوا : حدثنا مروان بن محمد) بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري
- بمهملتين مفتوحتين - ثقة ، من التاسعة ، مات سنة عشر ومئتين (٢١٠ هـ) .
يروى عنه : (م عم) .

(حدثنا أبو يزيد الخولاني) المصري ، صدوق ، من السابعة . يروي عنه :
(د ق) .

(عن سيار بن عبد الرحمن الصدفي) المصري ، صدوق ، من السادسة .
يروى عنه : (د ق) .

عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ ، فَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ .. فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ .. فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ .

(عن عكرمة) أبي عبد الله مولى ابن عباس ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

(قال) ابن عباس : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائمين) - بضم الطاء وسكون الهاء - أي : تطهيراً للصائمين ؛ أي : لنفس من صام رمضان (من اللغو) أي : من الكلام الملغى الذي وقع منه في رمضان ؛ وهو ما لا ينعقد عليه القلب ؛ أي : لا يقصد القلب معناه ، بل جرى على اللسان (و) طهراً له من (الرفث) قال ابن الأثير : الرفث هنا : هو الفاحش من الكلام إذا لم يكن من الكبائر (وطعمة) - بضم الطاء - وهو الطعام الذي يؤكل ، وفيه دليل على أن الفطرة تصرف (للمساكين) دون غيرهم من مصارف الزكاة ؛ أي : وإطعاماً للمساكين .

(فمن أداها) أي : دفعها (قبل الصلاة) أي : قبل صلاة العيد .. (فهي زكاة مقبولة) والمراد بالزكاة : صدقة الفطر ؛ أي : مقبولة بكامل الأجر (ومن أداها) ودفعها (بعد الصلاة) أي : بعد صلاة العيد .. (فهي) أي : تلك الفطرة المدفوعة بعد الصلاة (صدقة من الصدقات) أي : صدقة كسائر الصدقات التي يتصدق بها في سائر الأوقات ، وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى ، والظاهر أن من أخرج الفطرة بعد صلاة العيد .. كان كمن لم يخرجها ؛

(١٩١) - ١٨٠٠ - (٤) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
سُفْيَانَ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ،
.....

باعتبار اشتراكهما في ترك هذه الصدقة الواجبة ، وقد ذهب أكثر العلماء إلى
أن إخراجها قبل صلاة العيد إنما هو مستحب فقط ، وجزموا بأنها إلى آخر يوم
العيد ، والحديث يرد عليهم ، وأما تأخيرها عن يوم العيد . . فقال ابن رسلان :
إنه حرام بالاتفاق ؛ لأنها زكاة ، فوجب أن يكون في تأخيرها إثم ؛ كما في
إخراج الصلاة عن وقتها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب
زكاة الفطر .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ لأن رجاله ثقات ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث ابن عمر الأول .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن عمر الأول بحديث قيس بن سعد
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٩١) - ١٨٠٠ - (٤) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات
في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن سفيان) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ،
مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سلمة بن كهيل) - مصغراً - الحضرمي أبي يحيى الكوفي ، ثقة

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الزَّكَاةُ . . لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا وَنَحْنُ نَفْعَلُهُ .

يتشيع ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وعشرين ومئة (١٢١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن القاسم بن مخيمرة) - مصغراً - أبي عروة الهمداني بالسكون الكوفي ، نزيل الشام ، ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي عمار) عريب - بفتح أوله وكسر الراء بعدها تحتانية ثم موحدة - ابن حميد الهمداني الدهني - بالضم ثم سكون الهاء ونون - كوفي ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (س ق) .

(عن قيس بن سعد) بن عبادة الأنصاري الخزرجي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ستين (٦٠ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) قيس بن سعد : (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) معاصر الصحابة (ب) إخراج (صدقة الفطر قبل أن تنزل) فريضة (الزكاة) في الأموال (فلما نزلت) فريضة (الزكاة) في الأموال . . (لم يأمرنا) رسول الله صلى الله عليه وسلم بإخراج زكاة الفطر (ولم ينهنا) عن إخراجها (ونحن نفعله) أي : والحال أنا نفعل إخراجها بعدما أمرنا بها أولاً ، والظاهر أن المراد سقط الأمر به لا إلى النهي بل إلى الإباحة ، والأمر في ذاته حسنة ، ففعل الناس لذلك ، وهذا بناء على عدم اعتبار بقاء الأمر السابق أمراً جديداً ، أو اعتبار دفع ذلك

البقاء دفع الأمر ، فقيل له : لم يأمرنا ، ولذلك استدل به من قال : إن وجوب زكاة الفطر منسوخ ؛ وهو إبراهيم ابن علي ، وأبو بكر بن كيسان الأصم ، وأشهب من المالكية ، وابن اللبان من الشافعية .

قال الحافظ ابن حجر : وتعقب بأن في إسناده راوياً مجهولاً ، وعلى تقدير الصحة .. فلا دليل على النسخ ؛ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول ؛ لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ، ومنهم من أول الحديث الأول الدال على الافتراض ، فحمل (فرض) على معنى : قدر ، قال ابن دقيق العيد : وهو أصل في اللغة ، لكنه نقل في عرف الشرع إلى الوجوب ، والحمل عليه أولى ، وبالجمله : فهذا الحديث يضعف كون الافتراض قطعياً ، ويؤيد القول بأنه ظني ، وهذا هو مراد الحنفية بقولهم : إنه واجب . انتهى « سندی » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الزكاة ، باب فرض صدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، وابن خزيمة في « صحيحه » في كتاب الزكاة ، باب ذكر الدليل على أن الأمر بصدقة الفطر كان قبل فرض زكاة الأموال ، وقال : إسناده صحيح ، وأحمد ابن حنبل .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به للحديث الأول في الباب .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث ابن عمر الأول بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنهم ، فقال :

(١٩٢) - ١٨٠١ - (٥) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ دَاوُودَ بْنِ قَيْسٍ الْفَرَّاءِ ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي سَرْحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعاً مِنْ طَعَامٍ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ ، فَلَمْ نَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ

الكوفي ، ثقة عابد ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع ، عن داوود بن قيس الفراء) الدباغ أبي سليمان القرشي مولا هم المدني ، ثقة فاضل ، من الخامسة ، مات في خلافة أبي جعفر . يروي عنه : (م عم) .

(عن عياض بن عبد الله) بن سعد (بن أبي سرح) - بفتح المهملة وسكون الراء بعدها مهملة - القرشي العامري المكي ، ثقة ، من الثالثة ، مات على رأس المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو سعيد : (كنا) معاشر الصحابة (نخرج زكاة الفطر إذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام) أي : حنطة ؛ لأنه عام أريد به خاص للعرف فيه ، وقوله : (صاعاً) بدل من زكاة الفطر ؛ بدل تفصيل من مجمل ، أو عطف بيان منه (صاعاً من تمر صاعاً من شعير صاعاً من أقط) والحديث حجة على من منع إخراج الفطرة من الأقط ؛ وهو اللبن المحجر (صاعاً من زبيب) .

قال أبو سعيد : (فلم نزل) نحن معاشر الصحابة نخرجها (كذلك) أي : صاعاً من أحد الأجناس المذكورة (حتى قدم) ماراً (علينا معاوية) بن

الْمَدِينَةَ ، فَكَانَ فِيْمَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ : لَا أُرَى مُدَّيْنٍ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ إِلَّا تَعْدِلُ صَاعاً مِنْ هَذَا ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : لَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَداً مَا عِشْتُ .

أبي سفيان من الشام (المدينة ، فكان فيما كلم به) معاوية (الناس) في خطبته (أن قال) أي : قوله للناس : إني (لا أرى) - بضم الهمزة وفتحها - أي : لا أظن أو لا أعلم (مدين من سمراء الشام) أي : من حنطته (إلا تعدل) وتساوي في الأجزاء في الفطرة (صاعاً من هذا) التمر ؛ يعني : أن نصف الصاع من الحنطة يساوي صاعاً من تمر في الأجزاء في الفطرة ؛ كما أنه يساويه في القيمة وقتئذ (فأخذ الناس) أي : تمسك بعض الناس من الصحابة والتابعين (بذلك) الذي قاله معاوية برأيه بلا حجة عندهم ، فأخرجوا في الفطرة نصف صاع من الحنطة . (قال أبو سعيد) الخدري : فأما أنا بنفسي ؛ كما في رواية مسلم . . (لا أزال أخرج) أي : أخرج الصاع الكامل من أي قوت كان ، سواء كان من حنطة أو غيرها (كما كنت أخرج) أي : أخرج الصاع الكامل (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي زمنه ، وقوله : (أبداً) ظرف مستغرق لما يستقبل من الزمان متعلق بلا أزال ، وقوله : (ما عشت) ما مصدرية ظرفية ، والظرف متعلق بأخرجه الأول ، زاده تأكيداً لأبداً ؛ أي : فلا أزال أبداً أخرجته مدة معاشي ؛ كما كنت أخرجته في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبرأي معاوية هذا أخذ أبو حنيفة ومن وافقه ، وأجيب عنه بأنه قال في أول الحديث : (صاعاً من طعام) وهو في الحجاز الحنطة ، فهو صريح في أن الواجب منها صاع ، وقد عدد الأقوات ، فذكر أفضلها قوتاً عندهم ؛ وهو البر ، فالنظر إلى ذواتها لا قيمتها ، ومعاوية إنما صرح بأنه رأيه ، فلا يكون حجة على غيره . انتهى من « القسطلاني » .

(١٩٣) - ١٨٠٢ - (٦) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِ بْنِ عَمَّارِ الْمُؤَدِّي ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدِ الْمُؤَدِّي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب صدقة الفطر صاع من طعام ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب كم يؤدي في صدقة الفطر ؟ والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الفطر ، والنسائي في كتاب الزكاة باب التمر في زكاة الفطر ، والدارمي ومالك وأحمد .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف خامساً لحديث ابن عمر الأول بحديث عمر بن سعد رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٩٣) - ١٨٠٢ - (٦) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين ٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرحمن بن سعد بن عمار) بن سعد القرظ (المؤذن) المدني ، ضعيف ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عمر بن حفص) بن عمر بن سعد القرظ المدني المؤذن ، فيه لين ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن عمر بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم) أخى عمار ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ
أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ سُلْتٍ .

(عن أبيه) سعد بن عائد ، أو ابن عبد الرحمن مولى الأنصار ، المعروف
بسعد القرظ - بفتحيتين - المؤذن بقباء الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ،
بقي إلى ولاية الحجاج على الحجاز ؛ وذلك سنة أربع وسبعين (٧٤ هـ) . يروي
عنه : (ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن عبد الرحمن بن سعد
متفق على ضعفه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بـ) إخراج (صدقة الفطر صاعاً من
تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من سلت) : وهو نوع من الشعير يشبه البر .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الزكاة ، باب
مكيلة زكاة الفطر ، ورواه الحاكم وابن خزيمة وعبد الرزاق وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ، وسنده ضعيف جداً ، وغرضه :
الاستشهاد به ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ستة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩٠) - (٥٦٢) - بَابُ الْعُشْرِ وَالْخَرَجِ

(١٩٤) - (١٨٠٣) - (١) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ جُنَيْدٍ الدَّمَاعَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَتَّابُ بْنُ زِيَادٍ الْمَرْوَزِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ قَالَ : سَمِعْتُ مُغِيرَةَ الْأَزْدِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ حَيَّانَ الْأَعْرَجِ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ

(٩٠) - (٥٦٢) - (باب العشر والخراج)

(١٩٤) - (١٨٠٣) - (١) (حدثنا الحسين بن جنيد الدماغاني) القومسي ، لا بأس به ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا عتاب بن زياد) الخراساني أبو عمرو (المروزي) صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو حمزة) السكري محمد بن ميمون المروزي ، ثقة فاضل ، من السابعة . روى عن مغيرة الأزدي ، ويروي عنه : (ع) ، وعتاب بن زياد المروزي ، مات سنة سبع أو ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) .

(قال) أبو حمزة : (سمعت مغيرة) بن مسلم (الأزدي) القسملي - بقاف وميم مفتوحتين بينهما مهملة ساكنة - أبا سلمة الخراساني السراج - بتشديد الراء - المدائني أصله من مرو ، صدوق ، من السادسة . يروي عنه : (ت س ق) .

(يحدث عن محمد بن زيد) شيخ لمغيرة الأزدي ، لعله محمد بن زيد العبدي ابن أبي القموص . روى عن حيان الأعرج عن العلاء بن الحضرمي ، ويروي عنه : (ق) ، ومغيرة الأزدي ، من السادسة أيضاً .

(عن حيان الأعرج) مجهول ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) ، ومحمد بن زيد ، ولم يذكره في « التقريب » .

(عن العلاء بن الحضرمي) عبد الله بن عماد ، حليف بني أمية الصحابي

قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْبَحْرَيْنِ أَوْ إِلَى هَجَرَ ، فَكُنْتُ آتِي الْحَائِطَ يَكُونُ بَيْنَ الْإِخْوَةِ يُسَلِّمُ أَحَدُهُمْ فَأَخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِ الْعَشَرَ وَمِنَ الْمُشْرِكِ الْخَرَاجَ .

المشهور رضي الله تعالى عنه ، عمل على البحرين للنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ، مات سنة أربع عشرة (١٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك ، وقال أبو حسان الزيادي : توفي سنة إحدى وعشرين والياً على البحرين ، فاستعمل عمر مكانه أبا هريرة رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه مغيرة الأزدي ومحمد بن زيد ، وهما مجهولان ، وحيان الأعرج وإن وثقه ابن معين وابن حبان . . فإن روايته عن العلاء مرسلة ، قاله المزي في « التهذيب » .

(قال) العلاء : (بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البحرين) بصيغة التثنية : موضع بين البصرة وعمان ، وهو من بلاد نجد ، ويعرب إعراب المثنى ، ويجوز أن تجعل النون محل الإعراب مع لزوم الياء مطلقاً ، وهي لغة مشهورة ، واقتصر عليه الأزهري ؛ لأنه صار علماً مفرد الدلالة ، فأشبهه المفردات ، فيعرب بالحركات الظاهرة (أو) قال العلاء : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم (إلى هجر) - بفتحتين - بلد بقرب المدينة المنورة ، يذكر فيصرف ، وهو الأكثر ، ويؤنث فيمنع ، والشك من حيان الأعرج .

(فكنت آتي الحائط) أي : الحديقة (يكون) مشتركاً (بين الإخوة) جمع أخ من النسب (يسلم أحدهم) أي : حالة كونهم قد أسلم أحد منهم ، والباقون على الشرك (فأخذ) أنا (من المسلم) منهم (العشر) من نصيبه من الثمر باسم الزكاة (و) أخذ (من المشرك) منهم (الخراج) أي : باسم خراج الأرض وضريبتها .

.....

قال السندي : والخراج والخرج : ما يحصل من غلة الأرض وثمارها ، ولذا أطلق على الجزية ؛ إجراءً على كل منهم أحكام دينه ؛ أي : آخذ من المسلم باسم الزكاة ، ومن المشرك باسم الجزية .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (٢٣) (٢١٥) ؛ لضعف سنده ، ولا شاهد له ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثاً واحداً .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٩٥) - (١٨٠٤) - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسيُّ ، عَنْ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ ،
.....

(١٩٥) - (١٨٠٤) - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ (الْكِنْدِيُّ) أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ صِغَارِ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ (٢٥٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ) - بِغَيْرِ إِضَافَةٍ - ابْنُ أَبِي أُمِيَّةَ ، اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (الطَّنَافِسيُّ) الْكُوفِيُّ الْأَحْدَبُ ، ثِقَةٌ حَافِظٌ ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ (٢٠٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ إِدْرِيسَ) ابْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (الْأَوْدِيِّ) ثِقَةٌ ، مِنْ السَّابِعَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَارِقِ الْجَمَلِيِّ - بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالْمِيمِ - الْمُرَادِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ الْأَعْمَى ، ثِقَةٌ عَابِدٌ كَانَ لَا يَدْلُسُ ، وَرُمِيَ بِالْإِرْجَاءِ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَمِائَةَ (١١٨ هـ) ، وَقِيلَ قَبْلُهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ) - بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَالْمِثْنَةِ بَيْنَهُمَا مَعْجَمَةٌ سَاكِنَةٌ - سَعِيدُ بْنُ فَيْرُوزَ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ الطَّائِي مَوْلَاهُمْ ، وَقَدْ يَنْسَبُ إِلَى جَدِّهِ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ فِيهِ تَشْيِيعٌ قَلِيلٌ ، كَثِيرُ الْإِرْسَالِ ، مِنْ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ دُونَ الْمِائَةِ سَنَةَ ثَلَاثَ وَثَمَانِينَ (٨٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعاً » .

(١٩٦) - ١٨٠٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ ،

(عن أبي سعيد) الخدري سعد بن مالك رضي الله تعالى عنه حالة كون أبي سعيد (رفعه) أي : رفع هذا الحديث (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ولكن فيه انقطاع ؛ لأن أبا البختری لم يسمع من أبي سعيد الخدري . (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (الوسق ستون صاعاً) بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله الأزهري .

والصاع : أربعة أمداد ، والمد : رطل وثلث ، والصاع : خمسة أرطال ، والوسق على هذا الحساب : مئة وستون مناً ، والوسق : ثلاثة أقفزة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب ما تجب فيه الزكاة ، والدارقطني في كتاب الزكاة ، باب في قدر الصدقة مما أخرجت الأرض ، وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً من حديث أبي سعيد أخرجه الشيخان وغيرهما ، وسنده ضعيف ؛ لانقطاعه ، فالحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند ؛ لانقطاعه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي سعيد الخدري بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٩٦) - ١٨٠٥ - (٢) (حدثنا علي بن المنذر) الطريقي - بفتح الطاء

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ
وَأَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : « الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا » .

وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم قاف - الكوفي ، صدوق يتشيع ، من العاشرة ،
مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا محمد بن فضيل) بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي
مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق عارف رمي بالتشيع ، من التاسعة ،
مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن عبيد الله) بن أبي سليمان العرزمي - بفتح المهملة والزاي
بينهما راء ساكنة - الفزاري أبو عبد الرحمن الكوفي ، متروك ، من السادسة ،
مات سنة بضع وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عطاء بن أبي رباح) أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ،
لكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(وأبي الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس - بفتح التاء وسكون الدال
المهملة وضم الراء - الأسدي مولاهم ، صدوق إلا أنه يدلّس ، من الرابعة ، مات
سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) بن عمرو الأنصاري المدني رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه محمد بن عبيد الله
العرزمي ، وهو متروك الحديث .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الوسق ستون صاعاً »)
بصاع النبي صلى الله عليه وسلم .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب ما
تجب فيه الزكاة ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر
والحبوب ، والدارمي ، وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً في « الصحيحين »
من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، فالحديث : صحيح المتن ،
ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، وكلاهما ضعيف السند ، صحيح
المتن بغيره .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩٢) - (٥٦٤) - بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي قَرَابَةٍ

(١٩٧) - (١٨٠٦) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،
عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ ابْنِ أَخِي
زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ ،
.....

(٩٢) - (٥٦٤) - (باب الصدقة على ذي قرابة)

(١٩٧) - (١٨٠٦) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ،
من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن الأعمش) سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ،
مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن شقيق) بن سلمة الأسدي أبي وائل الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ،
مات في خلافة عمر بن عبد العزيز . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن الحارث بن المصطلق) وقوله : (ابن) عطف بيان لعمرو ؛
لأنه عمرو بن الحارث بن أبي ضرار - بكسر الضاد المعجمة - الخزاعي
المصطلق ، وقوله : (أخي زينب امرأة عبد الله) تحريف من النسخ ، أو خطأ
من المؤلف رحمه الله تعالى ، والصواب : (عن عمرو بن الحارث بن المصطلق
أخي جويرية) بنت الحارث بن المصطلق زوج النبي صلى الله عليه وسلم
الخزاعي المصطلق الصحابي المدني رضي الله تعالى عنه ، بقي إلى ما بعد

عَنْ زَيْنَبَ أُمْرَأَةٍ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَيُّجِزِي عَنِّي مِنَ الصَّدَقَةِ النَّفَقَةُ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ فِي حِجْرِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَهَا أَجْرَانِ : أَجْرُ الصَّدَقَةِ وَأَجْرُ الْقَرَابَةِ » .

الخمسين . روى عن زينب بنت معاوية امرأة عبد الله بن مسعود ، ويروي عنه :
(ع) ، وأبو وائل .

(عن زينب) بنت معاوية ، ويقال : بنت عبد الله بن أبي معاوية الثقفية
الكوفية (امرأة) وزوجة (عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، ومن
لطائفه : أن فيه رواية صحابي عن صحابي ، وتابعي عن تابعي .

(قالت) زينب : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجزئ) ويغني
(عني من الصدقة) أي : من الصدقة المفروضة ؛ تعني : الزكاة (النفقة) أي :
إنفاق زكاتي وصرفها (على زوجي و) على (أيتام) أي : أولاد صغار (في
حجري ؟) أي : في تربيتي وحمائتي ؛ أي : ألي أجر في التصدق عليهم ، ويسقط
عني واجب الزكاة ؟ وللطيالسي : أنهم بنو أخيها وبنو أختها .

ف (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : نعم ، يجزئ عنك ذلك (لها)
أي : للمتصدقة على زوجها وأيتام لها (أجران : أجر الصدقة ، وأجر) صِلَةِ
(القرابة) أي : الرحم ، قال القرطبي : وفي غير « مسلم » : (أن امرأة عبد الله بن
مسعود كانت صَنَاعاً ، وأنها قالت : يا رسول الله ؛ إني ذات صنعة أبيع منها ،
وليس لزوجي ولا لولدي شيء ، فهل لي فيهم من أجر ؟) . وفي أخرى : (أنها
أخذت حليها لتصدق به ، وقالت : لعل الله ألا يجعلني من أهل النار) .
رواه أحمد (٥٠٣/٢) ، وهذا يدل : على أنها كانت صدقة تطوع . انتهى من
« المفهم » .

قال المازري : الأظهر حمله على الصدقة الواجبة ؛ لسؤالها عن الإجزاء ، وهذا اللفظ إنما يستعمل في الصدقة الواجبة . انتهى .

قال العيني : احتج بهذا الحديث : الشافعي وأحمد في رواية ، وأبو ثور وأبو عبيد وأشهب من المالكية ، وابن المنذر وأبو يوسف ومحمد وأهل الظاهر ، وقالوا : يجوز للمرأة أن تعطي زكاتها إلى زوجها الفقير ، وقال القرافي : كرهه الشافعي وأشهب ، وقال الحسن البصري والثوري وأبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو بكر من الحنابلة : لا يجوز للمرأة أن تعطي زوجها من زكاة مالها ، ويروى ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه . انتهى « فتح الملهم » .

قال القرطبي : واختلف قول مالك في الصدقة الواجبة على القرابة غير الوالدين والولد والزوجة بالجواز والكراهة ، ووجه هذه الكراهة : مخافة الميل بالمدح بصلة الأرحام ، فتفسد نية أداء الفرض أو تضعف ، فأما الوالدان والولد الفقراء .. فلا تدفع الزكاة إليهم بالإجماع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب الصدقة على الأقارب ، والدارمي وأحمد .

ودرجته : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث زينب بنت معاوية الثقفية رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(١٩٧) - ١٨٠٦ - (م) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ ، عَنْ زَيْنَبِ أُمْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .
(١٩٨) - ١٨٠٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

(١٩٧) - ١٨٠٦ - (م) (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ) الزعفراني أبو علي البغدادي ، صاحب الشافعي ، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (خ عم) .
(حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ شَقِيقٍ) بن سلمة الأسدي أبي وائل الكوفي .

(عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ ، عَنْ زَيْنَبِ) بنت معاوية الثقفية (أُمْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود رضي الله تعالى عنهما .
(عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وهذا السند من سداسياته ، وغرضه بسوقه : بيان متابعة الحسن بن محمد لعلي بن محمد الطنافسي الكوفي .

وساق الحسن بن محمد (نحوه) أي : نحو حديث علي بن محمد ، والنحو : عبارة عن الحديث اللاحق الموافق للسابق في بعض لفظه ومعناه .



ثم استشهد المؤلف لحديث زينب بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٩٨) - ١٨٠٧ - (٢) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

أَدَمَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ
أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِالصَّدَقَةِ ، فَقَالَتْ زَيْنَبُ أَمْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ : أَيْجِزْنِي مِنَ الصَّدَقَةِ أَنْ أَتَصَدَّقَ
عَلَى زَوْجِي وَهُوَ فَقِيرٌ وَبَنِي أَخٍ لِي أَيْتَامٌ وَأَنَا أَنْفِقُ عَلَيْهِمْ هَكَذَا وَهَكَذَا

آدم (بن سليمان الكوفي أبو زكريا الأموي مولا هم ، ثقة حافظ فاضل ، من كبار
التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حفص بن غياث) بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي القاضي ، ثقة
فقيه ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات
سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير الأسدي المدني .

(عن زينب بنت أم سلمة) المخزومية ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصحابية المشهورة ، رضي الله تعالى عنها .

(عن أم سلمة) هند بنت أبي أمية رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) أم سلمة : (أمرنا) معاشر النساء (رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالصدقة) المندوبة ، ويحتمل العموم (فقالت زينب) بنت معاوية
الثقفية (امرأة عبد الله) بن مسعود : (أيجزيني من الصدقة أن أتصدق على
زوجي) عبد الله (وهو فقير و) على (بني أخ لي أيتام) تحت حجري
وحمايتي (وأنا أنفق عليهم هكذا) أي : أكلاً وشرباً (وهكذا) أي : لباساً

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، قَالَ : وَكَأَنْتَ صَنَاعٌ أَلْيَدَيْنِ .

(و) أنا أنفق عليهم (على كل حال) من أحوال حوائجهم ؟ ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (« نعم ») يجزئ عنك الإنفاق عليهم عن الصدقة على غيرهم ، قال النووي : المراد به : صدقة التطوع ، ويدل عليه سياق الحديث .

(قال) الراوي - وهي أم سلمة - : (وكانت) زينب امرأة عبد الله (صناع اليدين) - بتخفيف النون - أي : تصنع باليدين وتكسب ، وهذا الوصف مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، يقال : رجل صناع وامرأة صناع ؛ إذا كان لهما صنعة يعمَلَانِها بأيديهما ويكسِبَانِها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ومسلم وأحمد .
فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث زينب امرأة عبد الله .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٩٩) - (١٨٠٨) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَخْبَلَهُ فَيَأْتِيَ الْجَبَلَ

(٩٣) - (٥٦٥) - (بَابُ كَرَاهِيَةِ الْمَسْأَلَةِ)

(١٩٩) - (١٨٠٨) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(وعمر بن عبد الله) بن حنش - بفتح المهملة والنون بعدها معجمة - ويقال : ابن محمد بن حنش (الأودي) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالوا) أي : قال كل منهما : (حدثنا وكيع) بن الجراح .

(عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن جده) زبير بن العوام رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) زبير بن العوام : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يأخذ

أحدكم أيها المؤمنون ، قال السندي : بفتح اللام ، والكلام من قبيل : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ^(١) . انتهى ، والفعل في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء

مقرون بلام الابتداء أو القسم ؛ أي : لأخذ أحدكم (أحبله) جمع حبل ؛ وهو ما يربط به الحطب بعضه إلى بعض (فيأتي الجبل) أي : المحتطب جبلاً كان

(١) سورة البقرة : (١٨٤) .

فَيَجِيءُ بِحُزْمَةٍ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعُهَا فَيَسْتَغْنِي بِشِمَنِهَا . . خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ
يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ .

أم لا ، فيحتطب (فيجيء بحزمة حطب) أي : بمجموعة من الحطب ، حالة
كونه حاملاً إياها (على ظهره ، ف) يأتي بها السوق و (يبيعها) أي : يبيع تلك
الحزمة للناس (فيستغني بشمئها) عن مسألة الناس . . (خير له) أي : لأحدكم ،
وهو خبر المبتدأ المسؤول من الفعل (من أن يسأل الناس) سواء (أعطوه) مسؤوله
(أو منعه) ذلك المسؤول ؛ يعني : يستوي الأمران في أنه خير له منه ، والمراد :
أن ما يلحق الإنسان بالاحترام من الحطب الدنيوي . . خير له مما يلحقه بالسؤال
من التعب الأخرى ، فعند الحاجة ينبغي له أن يختار الأول ويترك الثاني . انتهى
« سندي » .

ففي الحديث الحث على التعفف عن المسألة ، أو التنزه عنها ، ولو امتنهن
المرء نفسه في طلب الرزق ، وارتكب المشقة في ذلك ، ولولا قبح المسألة في
نظر الشرع . . لم يفضل ذلك عليها ، وذلك لما يدخل على السائل من ذم السؤال
ومن ذل الرد إذا لم يعط ، ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله إن أعطى
كل سائل .

وأما قوله : « خير له » . . فليست المفاضلة على بابها ؛ إذ لا خير في السؤال
مع القدرة على الاكتساب ، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه : بحسب اعتقاد
السائل وتسميته الذي يعطاه خيراً ، وهو في الحقيقة شر له ، والله أعلم .

وقال السندي : قوله : « خير من أن يسأل رجلاً » أي : لو فرض في السؤال
خير . . لكان هذا خيراً منه ، وإلا . . فمعلوم أنه لا خيرية في السؤال . انتهى .

وقال الحافظ : ومن المواضع التي وقع فيها التردد من لا شيء له ، فالأولى
في حقه أن يكتسب للصون عن ذل السؤال ، أو يترك وينتظر ما يفتح عليه بغير

.....

مسألة ؛ فصح عن أحمد مع ما اشتهر من زهده وورعه أنه قال لمن سألَه عن ذلك : الزم السوق ، وقال لآخر : استغن عن الناس ؛ فلم أر مثل الغنى عنهم ، وقال : ينبغي للناس كلهم أن يتوكلوا على الله ، وأن يُعوذوا أنفسهم التكسب ، ومن قال بترك التكسب . . فهو أحق يريد تعطيل الدنيا . نقله عنه أبو بكر المروزي ، وقال : أجرة التعليم والتعلم أحب إليّ من الجلوس لانتظار ما في أيدي الناس ، وقال أيضاً : من جلس ولم يحترف . . دعت نفسه إلى ما في أيدي الناس ، وأسند عن عمر رضي الله تعالى عنه : كسب فيه بعض الشيء . . خير من الحاجة إلى الناس ، وأسند عن سعيد بن المسيب أنه قال عند موته وترك مالا : اللهم ؛ إنك تعلم أنني لم أجمعه إلا لأصون به ديني ، وعن سفيان الثوري وعن أبي سليمان الداراني ونحوهما من السلف نحوه ، بل نقله البزْهاري عن الصحابة والتابعين ، وأنه لا يحفظ عن أحد منهم أنه ترك تعاطي الرزق مقتصراً على ما يفتح عليه . انتهى « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب الاستعفاف في المسألة ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب كراهة المسألة للناس عن أبي هريرة ، والنسائي بنحوه في كتاب الزكاة ، باب الاستعفاف عن المسألة ، ومالك في « الموطأ » ، وأحمد ابن حنبل .

فدرجته : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث الزبير بحديث ثوبان رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٠٠) - ١٨٠٩ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
أَبْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ ثُوبَانَ
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ يَتَقَبَّلُ لِي بِوَاحِدَةٍ

(٢٠٠) - ١٨٠٩ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث (بن أبي ذئب)
القرشي العامري أبي الحارث المدني ، ثقة فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة
ثمان ، وقيل : سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن قيس) المدني القاص ، ثقة ، من السادسة ، وحديثه عن
الصحابة مرسل . يروي عنه : (م ت س ق) .

(عن عبد الرحمن بن يزيد) بن معاوية بن أبي سفيان ، صدوق ، من الثالثة ،
أرسل حديثاً ، مات على رأس المئة . يروي عنه : (س ق) .

(عن ثوبان) بن بجدد الهاشمي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
رضي الله تعالى عنه ، صحبه ولازمه ، ونزل بعده الشام ، ومات بحمص سنة أربع
 وخمسين (٥٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ثوبان : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من يتقبل لي) من
استفهامية ؛ أي : أيكم يتضمن لي (ب) خصلة (واحدة) وهي : حفظ نفسه

أَتَقَبَّلُ لَهُ بِالْجَنَّةِ ؟ » ، قُلْتُ : أَنَا ، قَالَ : « لَا تَسْأَلِ النَّاسَ شَيْئاً » ، قَالَ : فَكَانَ ثُوبَانُ يَقَعُ سَوْطُهُ وَهُوَ رَاكِبٌ فَلَا يَقُولُ لِأَحَدٍ : نَاوِلْنِيهِ حَتَّى يَنْزَلَ فَيَأْخُذَهُ .

عن سؤال الناس (أتقبل له) أي : أضمن له (بالجنة) قال ثوبان : (قلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنا) أتقبل منك بتلك الخصلة الواحدة ، وما هي يا رسول الله ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : هي أن (لا تسأل الناس شيئاً) من أموالهم ، قليلاً ولا كثيراً .

(قال) عبد الرحمن بن يزيد : (فكان ثوبان) رضي الله تعالى عنه دائماً (يقع سوطه) أي : يسقط سوطه من يده على الأرض (وهو) أي : والحال أنه (راكب) على الدابة (فلا يقول لأحد) عنده : (ناوِلْنِيهِ) أي : خذ لي هذا السوط من الأرض وأعطني (حتى ينزل) من الدابة (فيأخذه) بيده من الأرض ، فضلاً من سؤال الناس أموالهم ؛ مبالغَةً في وفاء ذلك العهد الذي عاهد عليه النبي صلى الله عليه وسلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الزكاة ، باب فضل من لا يسأل الناس شيئاً ، وأحمد في « المسند » .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث الزبير بن العوام .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩٤) - (٥٦٦) - بَابُ مَنْ سَأَلَ عَنْ ظَهْرِ غَنَى

(٢٠١) - (١٨١٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا .. فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرَ جَهَنَّمَ ، »

(٩٤) - (٥٦٦) - (بَابُ مَنْ سَأَلَ عَنْ ظَهْرِ غَنَى)

(٢٠١) - (١٨١٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ (بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي مولا هم أبو عبد الرحمن الكوفي ، صدوق عارف رمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عماره بن القعقاع) بن شبرمة الضبي الكوفي ، ثقة ، أرسل عن ابن مسعود ، من السادسة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي زرعه) هرم بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سأل الناس أموالهم تكثراً أي : تجمعاً للمال الكثير ، وهو مفعول لأجله ؛ أي : سأل المال ؛ ليكثر ماله لا للاحتياج إليه . انتهى « ابن الملك » ، أو بطريق الإلحاح والمبالغة في السؤال .. (فإنما يسأل جمر جهنم) أي : شعلة وقطعة من نار جهنم ؛ يعني : أن ما أخذ سبب للعقاب بالنار ، وجعله جمرًا ؛ للمبالغة في التهديد ،

فَلَيْسَتْ قِلَّةٌ مِنْهُ أَوْ لِيُكْثِرَ .

(٢٠٢) - ١٨١١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ،

فهذا كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ ^(١) ؛ أي : ما يوجب ناراً في العقبى ، وعاراً في الدنيا ، ويحتمل أن يكون جمرأ حقيقة يعذب بها ؛ كما ثبت لمانعي الزكاة (فليستقل منه أو ليكثر) أي : ليطلب منه قليلاً إن شاء أو كثيراً منه ، ولينظر عاقبة أمره .

قال القرطبي : هو أمر على جهة التهديد ، أو على جهة الإخبار عن مآل حاله ، والمعنى : فإنه يعاقب على القليل من ذلك وعلى الكثير . انتهى من « المفهم » ، قال السندي : والأمر فيه للتهديد أو التوبيخ ؛ نظير قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾ ^(٢) ، والمعنى : سواء عليه استكثر منه أو استقل . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الزكاة ، باب كراهة المسألة للناس ، وأحمد ، والبيهقي في « الكبرى » في كتاب الزكاة .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٢٠٢) - ١٨١١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجاني أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروي عنه : (د ق) .

(١) سورة النساء : (١٠) .

(٢) سورة الكهف : (٢٩) .

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ » .

(حدثنا أبو بكر بن عياش) بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنط مشهور بكنيته ، والأصح أنها اسمه ، وقيل : اسمه محمد ، أو عبد الله ، أو سالم ، ثقة عابد ، من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي حصين) عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي ، ثقة ثبت سني ، وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن سالم بن أبي الجعد) رافع الغطفاني الأشجعي مولا هم الكوفي ، ثقة ، وكان يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين (٩٨ هـ) ، وقيل : مئة (١٠٠ هـ) ، أو بعد ذلك ، ولم يثبت أنه جاوز المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحل الصدقة) أي : سؤالها ، وإلا . . فهي تحل للفقير وإن كان قوياً صحيح الأعضاء إذا أعطاه أحد بلا سؤال منه ؛ أي : لا تحل (لغني) بالمال أو بالكسب (ولا) تحل (لذي مرة) - بكسر الميم وتشديد الراء المفتوحة - أي : لصاحب قوة وشدة (سوي) أي : كامل الأعضاء صحيحها سليم من القطع والشلل والزمانة .

وفي « التحفة » : قوله : « ذي مرة » أي : قوة على الكسب « سوي » أي :

.....
مستوي الخلق ، قاله الجوهري ، والمراد : استواء الأعضاء وسلامتها ، (سوي)
أي : صحيح سليم الأعضاء . انتهى من « التحفة » .

قوله : « ولا تحل الصدقة لغني » في « المحيط » من كتب الحنفية : الغنى
على ثلاثة أنواع : غنى يُوجب الزكاة ؛ وهو ملكٌ نصاب حولاً كاملاً ، وغنى يحرم
الصدقة ويوجب صدقة الفطر والأضحية ؛ وهو ملك ما يبلغ قيمة نصاب من
الأموال الفاضلة عن حاجته الأصلية ، وغنى يحرم السؤال دون الصدقة ؛ وهو أن
يكون له قوت يومه وما يستر عورته ، « ولا لذي مرة » أي : ولا لقوي على الكسب
« سوي » أي : صحيح البدن تام الخلقة . انتهى من « العون » .

قال علي الفارسي : فيه نفي كمال الحل لا نفس الحل ، أو لا تحل بالسؤال ،
قال ابن الملك : أي : لا تحل الزكاة لمن أعضاؤه صحيحة ، وهو قوي يقدر على
الاكتساب بقدر ما يكفيه وعياله ، وبه قال الشافعي .

قال الخطابي : قد اختلف الناس في جواز الصدقة لمن يجد قوةً يقدر بها
على الكسب : فقال الشافعي : لا تحل له الصدقة ، وكذلك قال إسحاق بن
راهويه ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجوز له أخذ الصدقة إذا لم يملك مثلي
درهم فصاعداً . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب
من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب من لا تحل
له الصدقة ، وقال : حديث حسن ، والنسائي والدارقطني وابن حبان وابن خزيمة
وأحمد .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد
به لحديث أبي هريرة الأول .



(٢٠٣) - ١٨١٢ - (٣) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
آدَمَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
يَزِيدَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
.....

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة الأول بحديث ابن مسعود
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٠٣) - ١٨١٢ - (٣) (حدثنا الحسن بن علي) بن محمد بن علي
الهذلي أبو علي (الخلال) الحلواني المكي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ،
مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (خ م د ت ق) .

(حدثنا يحيى بن آدم) بن سليمان الأموي مولا هم الكوفي ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة
إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حكيم بن جبير) الأسدي ، وقيل : مولى ثقيف الكوفي ، ضعيف رمي
بالتشيع ، من الخامسة . يروي عنه : (عم) .

(عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) بن قيس النخعي أبي جعفر الكوفي ،
ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة ، من كبار
الثالثة ، مات سنة ثلاث وثمانين (٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن مسعود) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حكيم بن جبير ، وهو
متفق على ضعفه ، ولكن له متابع ، فلا يضر حكيم ؛ كما سيأتي .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ ..
جَاءَتْ مَسْأَلَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُدُوشاً أَوْ خُمُوشاً أَوْ كُدُوحاً فِي وَجْهِهِ » ، قِيلَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ وَمَا يُغْنِيهِ ؟ قَالَ : « خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتُهَا »

(قال) ابن مسعود : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سأل) الناس
مالاً (و) الحال أن (له ما يغنيه) من سؤال الناس .. (جاءت مسألته) أي :
أثر مسألته للناس (يوم القيامة) حالة كونها (خدوشاً) بضممتين (أو) قال
الراوي : حالة كونها (خموشاً ، أو) قال الراوي : حالة كونها (كدوحاً) أي :
عبوساً (في وجهه) والشك من الراوي أو ممن دونه ، وهذه الكلمات الثلاث
- بضم أوائلها - ألفاظ متقاربة المعاني ؛ جمع خمش وخدش وكدح ، ف (أو)
هنا إما للشك من الراوي ؛ إذ الكل يُعْرَبُ عن أثر ما يظهر على الجلد واللحم
من ملاقة ما يقشر أو يجرح ، ولعل المراد بها : آثار مستنكرة في وجهه حقيقةً ،
أو أمارات ؛ ليعرف ويشتهر بذلك بين أهل الموقف ، أو لتقسيم منازل السائل ؛
فإنه مقل أو مكثر أو مفرط في المسألة ، فذكر الأقسام على حسب ذلك .

والخمش أبلغ في معناه من الخدش ، وهو أبلغ من الكدح ؛ إذ الخمش في
الوجه ، والخدش في الجلد ، والكدح فوق الجلد ، وقيل : الخدش : قشر الجلد
بعود ، والخمش : قشره بالأظفار ، والكدح : العض ، وهي في أصلها مصادر ،
لكنها لما جعلت أسماءً للآثار .. جمعت ، كذا في « المرقاة » . انتهى من
« تحفة الأحوزي » .

(قيل) أي : قال بعض الحاضرين لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أر
من ذكر هذا القائل : (يا رسول الله ؛ وما يغنيه ؟) أي : كم هو ، أو أي مقدار
من المال يغنيه من مسألة الناس ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في
جواب السائل : الذي يغنيه هو (خمسون درهماً أو قيمتها) أي : قيمة الخمسين

مِنَ الذَّهَبِ » ، فَقَالَ رَجُلٌ لِسُفْيَانَ : إِنَّ شُعْبَةَ لَا يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ ،
فَقَالَ سُفْيَانُ : قَدْ حَدَّثَنَا زُبَيْدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ .

(من الذهب) قال الترمذي : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، أخرجه النسائي
بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سأل وله أربعون درهماً . . فهو
الملحف » .

قلت : وفي الباب أيضاً عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد له صحبة
في أثناء حديث مرفوع قال فيه : « من سأل منكم وله أوقية أو عدلها . . فقد
سأل إلحافاً » . أخرجه أبو داود ، وعن سهل بن الحنظلية قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « من سأل وعنده ما يغنيه . . فإنما يستكثر من النار » ،
فقالوا : يا رسول الله ؛ وما يغنيه ؟ قال : « قدر ما يغديه ويعشيه » . أخرجه
أبو داود ، وصححه ابن حبان ، كذا في « فتح الباري » انتهى من « التحفة » .

(فقال رجل) وهو يحيى بن آدم بن سليمان الأموي الكوفي ؛ كما مر في
السند (لسفيان) الثوري : (إن شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير) أصلاً ؛
لضعفه ، فهذا يدل على أن شعبة ترك الرواية عنه (فقال سفيان) الثوري لذلك
الرجل الذي قال له ما ذكر : (قد حدثناه) أي : قد حدثنا هذا الحديث المذكور
(زبيد) بن الحارث الياامي الكوفي ، ثقة ثبت عابد ، من السادسة (عن محمد بن
عبد الرحمن بن يزيد) .

فالحديث صحيح ؛ لأن حكيم بن جبير لم ينفرده به ، فالحديث صحيح ؛
لصحة سنده .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب من
يعطى من الصدقة وحد الغنى ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء من تحل
له الزكاة ، وقال أبو غيسى : حديث ابن مسعود حديث حسن ، وقد تكلم شعبة

.....

في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب حد
الغنى ، والدارمي في كتاب الزكاة ، باب من تحل له الصدقة ، والدارقطني في
كتاب الزكاة ، باب الغنى الذي يحرم السؤال .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ لأن حكيم ابن جبير لم
ينفرد به ، ولأن له شواهد ومشاركات ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٠٤) - (١٨١٣) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْخُدْرِيِّ
.....

(٢٠٤) - (١٨١٣) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) الذَّهَلِيُّ النِّسَابُورِيُّ ،
ثِقَةٌ مَتَّقَنٌ ، مِنَ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٥٨ هـ) .
يُرْوَى عَنْهُ : (خ ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بْنُ هَمَامٍ الصَّنْعَانِيُّ الْحَمِيرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ
سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةِ وَمِئَتَيْنِ (٢١١ هـ) . يُرْوَى عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ
وَخَمْسِينَ وَمِئَةً (١٥٤ هـ) . يُرْوَى عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) الْعَدَوِيُّ مَوْلَاهُمْ مَوْلَى عُمَرَ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ ، ثِقَةٌ
عَالِمٌ وَكَانَ يَرْسُلُ ، مِنَ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً (١٣٦ هـ) . يُرْوَى
عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) الْهَلَالِيُّ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيِّ مَوْلَى مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ،
ثِقَةٌ فَاضِلٌ صَاحِبُ مَوَاعِظٍ وَعِبَادَةٍ ، مِنْ صِغَارِ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ
(٩٤ هـ) ، وَقِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ . يُرْوَى عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وَهَذَا السَّنَدُ مِنْ سِدَاسِيَّاتِهِ ، وَحُكْمُهُ : الصَّحَّةُ ؛ لِأَنَّ رِجَالَهُ ثِقَاتٌ أَثْبَاتٌ .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ : لِعَامِلٍ عَلَيْهَا ، أَوْ لِعَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ لِغَنِيِّ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ ، أَوْ فَقِيرٍ تُصَدِّقَ عَلَيْهِ فَأَهْدَاهَا لِغَنِيِّ ، أَوْ غَارِمٍ » .

(قال) أبو سعيد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحل الصدقة لغني) أي : لا يحل له أن يملكها ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ وليس المراد : لا يحل له أن يأخذها ؛ إذ الكلام الآتي ليس في الأخذ فقط ، بل في التملك مطلقاً (إلا لخمسة) فتحل لهم وهم أغنياء ؛ لأنهم أخذوها بوصف آخر ، فتحل (لعامل عليها) أي : على الصدقة ؛ من نحو : حاشر وحاسب وكاتب ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ وبينت السنة أن شرطه ألا يكون هاشمياً ، قيل : ولا مطلبياً (أَوْ لِعَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) لإعلاء كلمته ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ أي : لمجاهد ولو كان غنياً أو لحج ، واختاره محمد بن الحسن من الحنفية (أَوْ ل) رجل (غني اشتراها) أي : الصدقة من المستحقين لها (بماله ، أَوْ) حصلت له من (فقير تصدق عليه) بالبناء للمجهول (فأهداها) أي : فأهدى ذلك الفقير تلك الصدقة التي تصدق عليه (لغني أَوْ ل) (غارم) لم يبق عنده بعد قضاء الدين قدر النصاب . انتهى « سندي » .

وذلك مثل من استدان ؛ ليصلح بين طائفتين في دية أو دين تسكيناً للفتنة وإن كان غنياً ، قال تعالى : ﴿ وَالْغَرَمِينَ ﴾ ^(١) بشروط مبسطة في الفروع .

قوله : « فأهداها لغني » فتحل لذلك الغني ؛ لأن الصدقة قد بلغت محلها فيه ، فالمدار على إهداء الصدقة التي ملكها الفقير أو المسكين ، سواء أهداها لجار أو غيره ، وفي حديث إهداء بريرة ما تصدق به عليها إلى عائشة قوله صلى الله عليه وسلم : « هو عليها صدقة ، وهو منها لنا هدية » . رواه الشيخان

(١) سورة التوبة : (٦٠) .

.....

وغيرهما ، وكذلك الإهداء ليس بقيد ؛ ففي رواية لأحمد وأبي داود : « أو جاء فقير تصدق عليه فيهدي لك أو يدعوك » .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث مفسر لمجمل قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي » وأنه ليس على عمومه ، وأجمعوا على أن الصدقة المفروضة لا تحل لغير الخمسة المذكورين .

قال الباجي : فإن دفعها لغني غير هؤلاء عالماً بغناه . . لم تجزه بلا خلاف ، فإن اعتقد فقره . . فقال ابن القاسم : يضمن إن دفعها لغني أو كافر ، وأما صدقة التطوع . . فهي بمنزلة الهدية تحل للغني والفقير ، ذكره الزرقاني في « شرح الموطأ » . قال الخطابي : وفي هذا الحديث بيان أن الغازي وإن كان غنياً . . له أن يأخذ الصدقة ويستعين بها في غزوه ، وهو من سهم السبيل ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يجوز أن يعطى الغازي من الصدقة إلا أن يكون منقطعاً به ، وسهم السبيل غير سهم ابن السبيل ، وقد فرق بينهما في التسمية ، وعطف أحدهما على الآخر بالواو ، التي هي حرف الفرق بين المذكورين المسبوق أحدهما على الآخر ، فقال : ﴿ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتِ السَّبِيلُ ﴾ ^(١) ، والمنقطع به : هو ابن السبيل ، وأما سهم السبيل . . فهو على عمومه وظاهره في الكتاب ، وقد جاء في الحديث ما بينه ووكد أمره ، فلا وجه للذهاب عنه .

وفي قوله : « أو لغني اشتراها بماله » دليل على أن المتصدق إذا تصدق بالشيء ثم اشتراه من المدفوع إليه . . فإن البيع جائز ، وكرهه أكثر العلماء مع

(١) سورة التوبة : (٦٠) .

.....

تجوزهم البيع في ذلك ، فقال مالك بن أنس : إن اشتراه .. فالبيع مفسوخ ،
وأما الغارم الغني .. فهو الرجل يتحمل الحماله ويدان في المعروف وإصلاح
ذات البين ، وله مال إن دفع فيها .. افتقر ، فيعطى من الصدقة ما يقضى به
دينه ، فأما الغارم الذي يدان لنفسه وهو معسر .. فلا يدخل في هذا الغني ؛
لأنه من جملة الفقراء ، وأما العامل .. فإنه يعطى منها عمالته على قدر عمله
وأجرة مثله ، سواء كان غنياً أو فقيراً ؛ فإنه يستحق العمالة إذا لم يفعله
تطوعاً ، فأما المهدى له الصدقة .. فهو إذا ملكها .. فقد خرجت من أن تكون
صدقة ، فهي ملك لمالك تام الملك جائز التصرف في ملكه . انتهى كلامه ،
انتهى من « العون » .

قوله : « أو غني اشتراها » المراد : أنها حصلت له بسبب آخر غير التصديق ؛
كالشراء والهدية ، فشمّل الإرث وبذل الكتابة ؛ بأن كاتب عبداً ، فأخذ صدقةً
وأعطاهما للسيد في مال الكتابة والمهر وغير ذلك ؛ كعوض الخلع ، وأما قوله :
« أو فقير » .. فعطفه على ما قبله بحسب المعنى ؛ كأنه قيل : أو غني أهدي له
فقير ما تصدق عليه ، والأقرب أنه على تقدير مضاف ؛ أي : صاحب فقير ، ولم
يذكر ابن السبيل في الحديث ؛ لأنه لا يأخذه إلا حال الحاجة ، فهو بالنظر إلى
تلك الحاجة فقير وإن كان غنياً في بلده ، ثم الحديث دليل على أن الفقر لازم
في مصارف الزكاة كلها ، والله أعلم . انتهى من « السندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب من
يجوز له أخذ الصدقة وهو غني ، قال أبو داود ، ورواه فراس وابن أبي ليلى عن
عطية عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، ومالك في « الموطأ » ،
وأحمد في « المسند » .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٠٥) - (١٨١٤) - (١) حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ ، أَنبَأَنَا
الْلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ
سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(٩٦) - (٥٦٨) - (بَابُ فَضْلِ الصَّدَقَةِ)

(٢٠٥) - (١٨١٤) - (١) (حدثنا عيسى بن حماد) بن مسلم التجيبي
(المصري) لقبه زغبة - بضم الزاي وسكون المعجمة بعدها موحدة وهو لقب
أبيه أيضاً - ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) وهو
آخر من حدث عن الليث من الثقات . يروي عنه : (م د س ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) المصري الفهمي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة
خمس وسبعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان (المقبري) الليثي أبي سعد المدني ،
ثقة ، من الثالثة ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل قبلها ، وقيل
بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن يسار) مولى ميمونة ، وقيل : مولى شقران ، أبي الحباب
المدني ، ثقة متقن ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) ، وقيل :
قبلها بسنة . يروي عنه : (ع) .

(أنه) أي : أن سعيد بن يسار (سمع أبا هريرة) رضي الله تعالى عنه (يقول :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

« مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - .. إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً فَتَرَبُّو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ ، وَيُرِيَّهَا لَهُ كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ » .

(ما تصدق أحد) منكم (بصدقة من طيب) أي : من حلال ؛ لأنه هو الطيب طبعاً (ولا يقبل الله) سبحانه في الصدقة (إلا الطيب) أي : إلا الحلال .. (إلا أخذها) أي : تقبل تلك الصدقة (الرحمن بيمينه) المقدسة (وإن كانت) تلك الصدقة (تمرة) أي : شيئاً حقيراً (فتربو) أي : تزيد وتكبر (في كف الرحمن) أي : كفه المقدسة (تبارك) أي : تزايد خيره وإحسانه لعباده (وتعالى) أي : ترفع عما لا يليق به (حتى تكون) تلك الصدقة الحقيرة في كف الرحمن (أعظم) أي : أكبر (من الجبل) العظيم (ويربيها) من التربة ؛ أي : يكبرها الرحمن (له كما يربي أحدكم فلوه) أي : ولد فرسه (أو) قال : (فصيله) أي : ولد ناقته .

قوله : « ولا يقبل الله إلا الطيب » أي : الحلال .. جملة معترضة ؛ لاعتراضها بين الشرط والجزاء ؛ لغرض التأكيد ، وفيه إشارة : إلى أن غير الحلال لا يقبل ، وأن الحلال المكتسب يقع بمحل عظيم ، قال القرطبي : وإنما لا يقبل الله الصدقة من الحرام ؛ لأنه غير مملوك للمتصدق ، وهو ممنوع من التصرف فيه ، والتصدق به تصرف فيه ، فلو قبلت منه .. لزم أن يكون الشيء الواحد مأموراً به منهيّاً عنه من وجه واحد ، وهو محال ، ولأن أكل الحرام يفسد القلوب ، فتَحَرَّمَ الرقة والإخلاص ، فلا تُقبل الأعمال منه .

وفي الحديث إشارة : إلى أنه إنما لم يقبل ؛ لأنه ليس بطيب ، فانتفتت المناسبة بينه وبين الطيب بذاته (إلا أخذها) أي : أخذ تلك الصدقة الطيبة (الرحمن) أخذاً يليق به (بيمينه) المقدسة ، وأخذها باليمين يدل على حسن

القبول ، ووقوع الصدقة منه موقع الرضا على أكمل الحصول ؛ لأن الشيء المرضي يتلقى باليمين في العادة . انتهى « مرقاة » .

وقوله : (إلا) أداة استثناء مفرغ ، والأخذ بمعنى : القبول ، ولعل ذكر (الرحمن) للإشعار بأن هذا من فضل رحمته وسعة كرمه ، واليمين صفة ثابتة لله تعالى ، نثبتها ونعتقدهما مع صرف اللفظ عن ظاهره قطعاً لا نزولها ولا كيفها ولا نمثلها : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (١) .

(وإن كانت) تلك الصدقة (تمرة) أي : حبة من تمر ، وهو كناية عن حقارتها ، والذي في « المشكاة » : (بعدل تمرة) أي : بمثلها صورة أو قيمة . انتهى « مرقاة » ، (فتربو) أي : تزيد وتكبر (في كف الرحمن) المقدسة ، والكف صفة ثابتة لله تعالى ، نثبتها ونعتقدهما ولا نمثلها ، (حتى تكون) تلك التمرة (أعظم من الجبل) الكبير مثل أحد ، والظاهر أن المراد بعظمها : أن عينها تعظم ؛ لتثقل في الميزان ، ويحتمل : أن يكون ذلك معبراً به عن ثوابها (ويربها له) أي : يربي الرحمن تلك التمرة لصاحبها ؛ من التربية كناية عن الزيادة ؛ أي : يزيدها ويعظمها حتى تثقل في الميزان . انتهى « مرقاة » .

(كما يربي أحدكم فلوه) أي : ولد فرسه (أو) إما للشك من الراوي ، أو للتنويع ، والفلو - بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو - : هو المهر ؛ أي : ولد الفرس ، سمي فلواً ؛ لأنه فلى عن أمه ؛ أي : فصل وعزل عنها ، وقيل : هو كل فطيم من ذات حافر ، والجمع أفلاء ؛ كعدو وأعداء .

وقال أبو زيد : إذا فتحت الفاء .. شددت الواو ، وإذا كسرتها .. سكنت اللام ؛ كجرو وضرب به المثل ؛ لأنه يزيد زيادة بينة ، ولأن الصدقة نتاج العمل ،

(١) سورة الشورى : (١١) .

وأحوج ما يكون النتاج إلى التربية إذا كان فطيماً ، فإذا أحسن العناية . . انتهى إلى حد الكمال ، وكذلك عمل ابن آدم لا سيما الصدقة ؛ فإن العبد إذا تصدق من كسب طيب . . لا يزال نظر الله إليها حتى يكسوها نعت الكمال ، حتى ينتهي بالتضعيف إلى نصابٍ تقع المناسبة بينه وبين ما قدم نسبة ما بين التمرة إلى الجبل . انتهى « فتح الملهم » ، أو قال : (فضيله) والفصيل : ولد الناقة إذا فصل من إرضاع أمه ، فعيل بمعنى : مفعول ؛ كجريح وقتيل بمعنى : مجروح ومقتول . انتهى منه .

وهذا تمثيل لزيادة التعظيم ، وفي الحديث اقتباس من قوله تعالى : ﴿ يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ ﴾ ^(١) ، فالمراد بالربا : جميع الأموال المحرمات ، والصدقات تقيد بالحلالات . انتهى « مرقاة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب الصدقة من كسب طيب ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب قبول الصدقة من كسب طيب وتربيتها ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في فضل الصدقة ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عدي بن حاتم رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١) سورة البقرة : (٢٧٦) .

(٢٠٦) - ١٨١٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ خَيْثَمَةَ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ ،

(٢٠٦) - ١٨١٥ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن خيثمة) بن عبد الرحمن بن أبي سبرة - بفتح المهملة وسكون الموحدة - الجعفي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات دون المئة بعد سنة ثمانين (٨٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عدي بن حاتم) بن عبد الله بن الحشر الطائي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثمان وستين (٦٨ هـ) . يروي عنه : (ع) . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عدي : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما منكم من أحد) أيها الناس ، ظاهر الخطاب للصحابة ، ويلحق بهم المؤمنون كلهم سابقهم ومقصرهم ، أشار إلى ذلك ابن أبي جمرة ؛ أي : ما منكم من أحد (إلا سيكلمه ربه) يوم القيامة ، والحال أنه (ليس بينه) أي : بين الله سبحانه وتعالى (وبينه) أي : وبين أحد منكم (ترجمان) - بفتح أوله وضم الجيم ويضمان ويفتحان - وهو الذي يترجم الكلام ؛ أي : ينقله من لغة إلى أخرى ، والمراد : أن الله سبحانه وتعالى يكلم ويخاطب العبد بلا واسطة ، ولم يبين في هذه الرواية ما يقول له ، ولكن بينه في رواية أخرى : « ثم ليقولن له : ألم أوتك مالاً ؟ فليقولن : بلى ، ثم ليقولن : ألم أرسل إليك رسولاً ؟ فليقولن : بلى » . انتهى « فتح الملهم » .

والمراد بالترجمان هنا : الرسول ؛ لأن الله تعالى لا يخفى عليه لغة ، فيكون كلامه تعالى في الآخرة بالوحي لا بالرسول . انتهى من بعض الهوامش .

فَيَنْظُرُ أَمَامَهُ فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ ، وَيَنْظُرُ عَنْ أَيْمَنِ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا شَيْئاً قَدَّمَ ،
وَيَنْظُرُ عَنْ أَشْأَمِ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا شَيْئاً قَدَّمَ ، فَمَنْ أَسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقِيَ
النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ .

(فينظر) أحدكم حينما كلمه ربه تعالى (أمامه) أي : قدامه (فتستقبله
النار ، وينظر عن أيمن منه) أي : إلى جانبه الأيمن (فلا يرى إلا شيئاً قدمه) في
الدنيا من أعماله الصالحة (وينظر عن أشأم منه) أي : إلى جانبه الشمال (فلا
يرى إلا شيئاً قدمه) من أعماله السيئة ، والفاء في قوله : (فمن استطاع منكم)
فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصححت عن جواب شرط مقدر ؛ تقديره : إذا سمعتم ما
قلت لكم ، وأردتم بيان ما تتقون به من تلك النار . فأقول لكم : من استطاع
وقدر منكم (أن يتقي) ويستتر من تلك (النار ، ولو) كان اتقاؤه واستتاره منها
(بشق تمرة) - بكسر الشين المعجمة - أي : بنصف حبة تمرة ؛ أي : ولو كان
الاتقاء بتصدق نصف حبة تمرة . انتهى من « المبارك » . (فليفعل) ذلك الاتقاء
والاستتار منها .

وفي « فتح الملهم » : قوله : « فينظر أيمن منه ، فلا يرى إلا ما قدم » أي : ما
قدمه من أعماله السيئة ، وفي رواية محل بن خليفة : « فينظر عن يمينه ، فلا يرى
إلا النار ، وينظر عن شماله ، فلا يرى إلا النار » ، ورواية خيثمة هي المعتمدة
في ذلك ، وقوله : (أيمن وأشأم) بالنصب فيهما على الظرفية في رواية إسقاط
الجار ، والمراد بهما : اليمين والشمال ، قال ابن هبيرة : نظر اليمين والشمال هنا
كالمثل ؛ لأن الإنسان من شأنه إذا دهمه أمر . . أن يلتفت يميناً وشمالاً ، يطلب
الغوث .

قلت : ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجى أن يجد طريقاً يذهب
فيها ؛ ليحصل النجاة من النار ، فلا يرى إلا ما يفضي به إلى النار ؛ كما في رواية
محل بن خليفة ، كذا في « الفتح » .

قوله : « فينظر أمامه » أي : تلقاء وجهه « فلا يرى إلا النار » ، قال ابن هبيرة : والسبب في ذلك : أن النار تكون في ممره ، فلا يمكنه أن يحيد عنها ؛ إذ لا بد له من المرور على الصراط ، وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف ، وقد أخرج البيهقي في « الشعب » من مرسل عبد الله بن باباه بسند رجاله ثقات رفعه : « كَأَنِّي أَرَاكُمْ بِالْكُومِ جَثًى مِنْ دُونِ جَهَنَّمَ » ، قوله : « جَثًى » - بضم الجيم بعدها مثلثة مقصوراً - جمع جاثٍ ، والكوم - بفتح الكاف وسكون الواو - : المكان العالي ، الذي يكون عليه أمة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ كما ثبت في حديث كعب بن مالك عند مسلم : (أَنَّهُمْ يَكُونُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى تَلٍ عَالٍ) .

قوله : « ولو بشق تمره » - بكسر المعجمة - : نصفها أو جانبها ؛ أي : اجعلوا بينكم وبينها وقايةً من الصدقة وعمل بر ، ولو بشيء يسير ، وفي الحديث : الحث على الصدقة بما قل وما كثر ، وألا يحتقر ما يتصدق به ، وأن اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، باب الصدقة قبل الرد ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمره ، والترمذي في كتاب صفة القيامة والرقائق والورع ، باب في القيامة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد والدارمي والدارقطني .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث سلمان بن عامر الضبي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٠٧) - ١٨١٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ ، عَنِ الرَّبَابِ أُمِّ الرَّائِحِ بِنْتِ صُلَيْعٍ ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ

(٢٠٧) - ١٨١٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العباسي الكوفي وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي .

(قالوا) أي : قال كل منهما : (حدثنا وكيع) بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي .

(عن) عبد الله (بن عون) بن أرطبان أبي عون البصري ، ثقة ثبت فاضل ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن حفصة بنت سيرين) أم الهذيل الأنصارية البصرية ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت بعد المئة . يروي عنها : (ع) .

(عن الرباب) بفتح أولها وتخفيف الموحدة آخرها موحدة (أم الرائح) بتحتانية ومهملة (بنت صليح) - بمهملتين مصغراً - الضبية البصرية مقبولة ، من الثالثة . يروي عنها : (عم) .

(عن سلمان بن عامر) بن أوس بن حجر بن عمرو بن الحارث (الضبي) الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه سكن البصرة . يروي عنه : (عم) .

قال مسلم بن الحجاج : وليس في الصحابة ضبي غيره .

قلت : من الصحابة : يزيد بن نعمة ، قال البخاري : له صحبة ، وكدير الضبي مختلف في صحبته ، وحنظلة بن ضرار الضبي .

قال الدولابي : قتل سلمان يوم الجمل ، وهو ابن مئة سنة ، ذكره ابن قانع في

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الصَّدَقَةُ عَلَى الْمِسْكِينِ صَدَقَةٌ ، وَعَلَى ذِي الْقَرَابَةِ اثْنَتَانِ : صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ » .

الصحابة في آخرين مذكورين في الكتب المصنفة في الصحابة ، فليُنظر في قول مسلم .

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويروي عنه : (خ عم) ، وابنة أخيه أم الرائح الرباب بنت صليح بن عامر الضبي ، ومحمد وحفصة ابنا سيرين ، وغيرهم .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) سلمان : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصدقة) قال السندي : إطلاقها يشمل الفرض والتطوع ، فيدل على جواز أداء الزكاة إلى القرابة مطلقاً ؛ أي : التصدق (على المسكين) الأجنبي (صدقة) واحدة ؛ أي : لها أجر واحد (و) الصدقة (على ذِي القرابة) أي : على المسكين القريب (اثنتان ؛ صدقة) مجردة عن صلة رحم (و) صدقة مقرونة بـ (صلة) رحم ؛ يعني : أن الصدقة على الأقارب أفضل ؛ لأنه خيران ، ولا شك أنهما أفضل من واحد .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الصدقة على ذِي القرابة ، وقال : في الباب عن زينب امرأة ابن مسعود وجابر وأبي هريرة ، وقال أبو عيسى : حديث سلمان بن عامر حديث حسن ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب الصدقة على الأقارب ، والدارمي وأحمد والبيهقي وابن حبان وعبد الرزاق ، وغيرهم .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ومشاركات ، وغرضه : الاستشهاد به .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخرا للاستشهاد .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا المجلد :
من الأبواب : ستة وتسعون باباً .

ومن الأحاديث : مئتان وأحد عشر حديثاً ، منها : ثلاثة وعشرون للاستئناس ،
وثمانية وثمانون للاستدلال ، وواحد مهمل حكمه ، وأربعة للمتابعة ، والباقي
للاستشهاد .

والله وليّ التوفيق

إلى هنا انتهى المجلد العاشر من هذا الكتاب الزاخر

ويليه المجلد الحادي عشر بإذن خالق البشر ، وأوله : كتاب النكاح

قال المؤلف عفا الله عنه : أتممت هذا المجلد بفضل الله ومنته يوم الخميس بتاريخ (٦) شعبان (١٤٣٢ هـ) وقت الضحوة ، الموافق لـ (٧) تموز يوليو سنة (٢٠١١ م) .

وكان تاريخ الإياب لتأليف هذا الكتاب يوم الأحد (١) ربيع الثاني من سنة (١٤٣٢ هـ) .



ولله الحمد في الأول والآخر ، والظاهر والباطن ، على نعمه المتكاثرة ، وآلائه المتواترة ، وصلى الله على سيدنا محمد الدرة الفاخرة ، وعلى آله وأصحابه إلى أن تقوم الآخرة .

اللهم ذا الجبل الشديد ، والأمر الرشيد ، أسألك الأمن يوم الوعيد ، والجنة يوم الخلود ، مع المقربين الشهود الركع السجود ، الموفين بالعهود ، إنك رحيم ودود .



فهرس الأحاديث الضعيفة

م	الرقم العام للحديث	حكمه	غرضه	موضعه
١٩٣	١٦١٨	ضعيف	استثناسي (١)	٣٥ - ٣٦
١٩٤	١٦٤٣ (م)	متابعة ضعيفة	المتابعة	١٠٤ - ١٠٥
١٩٥	١٦٤٤	ضعيف	استثناسي (٢)	١٠٦ - ١٠٧
١٩٦	١٦٤٩	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٣)	١٢٠ - ١٢١
١٩٧	١٦٥٠	ضعيف	استثناسي (٤)	١٢١ - ١٢٢
١٩٨	١٦٥٨	ضعيف	استثناسي (٥)	١٣٧ - ١٣٩
١٩٩	١٦٨٦	ضعيف	استثناسي (٦)	٢١٠ - ٢١١
٢٠٠	١٧٠٠	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٧)	٢٤٧ - ٢٤٩
٢٠١	١٧١٣	ضعيف	استثناسي (٨)	٢٧٨ - ٢٨١
٢٠٢	١٧١٥	ضعيف	استثناسي (٩)	٢٨٣ - ٢٨٥
٢٠٣	١٧١٧	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١٠)	٢٨٨ - ٢٨٩
٢٠٤	١٧١٩	ضعيف	استثناسي (١١)	٢٩٣ - ٢٩٥
٢٠٥	١٧٢١	ضعيف السند والمتن ، وقيل : موضوع	استثناسي (١٢)	٢٩٧ - ٢٩٩
٢٠٦	١٧٢٧	ضعيف المتن والسند	استثناسي (١٣)	٣١١ - ٣١٢
٢٠٧	١٧٢٩	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١٤)	٣١٤ - ٣١٥

م	الرقم العام للحديث	حكمه	غرضه	موضعه
٢٠٨	١٧٣٥	ضعيف جداً	استثناسي (١٥)	٣٢٩ - ٣٣٠
٢٠٩	١٧٤٦	صحيح السند ضعيف المتن	استثناسي (١٦)	٣٦٢ - ٣٦٥
٢١٠	١٧٤٩	موضوع	استثناسي (١٧)	٣٧٢ - ٣٧٣
٢١١	١٧٥٣	ضعيف جداً	استثناسي (١٨)	٣٨٥ - ٣٨٦
٢١٢	١٧٦١	ضعيف	استثناسي (١٩)	٤١١ - ٤١٢
٢١٣	١٧٩٥	ضعيف	استثناسي (٢٠)	٥١٦ - ٥٢٠
٢١٤	١٧٩٦	ضعيف	استثناسي (٢١)	٥٢٠ - ٥٢٢
٢١٥	١٨٠٣	ضعيف	استثناسي (٢٢)	٥٣٨ - ٥٤٠



محتوى المجلد العاشر

١١ كتاب الصيام

- باب : ما جاء في فضل الصيام ١٣
- باب : ما جاء في فضل شهر رمضان ٢٣
- باب : ما جاء في صيام يوم الشك ٣٣
- باب : ما جاء في وصال شعبان برمضان ٤٠
- باب : ما جاء في النهي عن أن يتقدم رمضان بصوم إلا من صام صوماً فوافقه ٤٤
- باب : ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال ٥٠
- باب : ما جاء في : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » ٥٧
- باب : ما جاء في : « الشهر تسع وعشرون » ٦٢
- باب : ما جاء في شهري العيد ٦٧
- باب : ما جاء في الصوم في السفر ٧٢
- باب : ما جاء في الإفطار في السفر ٨٠
- باب : ما جاء في الإفطار للحامل والمرضع ٨٧
- باب : ما جاء في قضاء رمضان ٩٥
- باب : ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان ١٠٠
- باب : ما جاء فيمن أفطر ناسياً ١٠٨
- باب : ما جاء في الصائم يقيء ١١٤

- باب : ما جاء في السواك والكحل للصائم ١٢٠
- باب : ما جاء في الحجامة للصائم ١٢٣
- باب : ما جاء في القبلة للصائم ١٣٢
- باب : ما جاء في المباشرة للصائم ١٤٠
- باب : ما جاء في الغيبة والرفث للصائم ١٤٤
- باب : ما جاء في السحور ١٥٢
- باب : ما جاء في تأخير السحور ١٥٦
- باب : ما جاء في تعجيل الإفطار ١٦٤
- باب : ما جاء على ما يستحب الفطر ١٦٩
- باب : ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم ١٧٣
- باب : ما جاء في الرجل يصبح جنباً وهو يريد الصيام ١٨٠
- باب : ما جاء في صيام الدهر ١٨٧
- باب : ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ١٩١
- باب : ما جاء في صيام النبي ﷺ ٢٠٠
- باب : ما جاء في صيام داود عليه السلام ٢٠٥
- باب : ما جاء في صيام نوح عليه السلام ٢١٠
- باب : صيام ستة أيام من شوال ٢١٢
- باب : في صيام يوم في سبيل الله عز وجل ٢١٨
- باب : ما جاء في النهي عن صيام أيام التشريق ٢٢٣

باب : في النهي عن صيام يوم الفطر والأضحى	٢٢٧
باب : في صيام يوم الجمعة	٢٣٢
باب : ما جاء في صيام يوم السبت	٢٣٩
باب : صيام العشر	٢٤٤
باب : صيام يوم عرفة	٢٥٢
باب : صيام يوم عاشوراء	٢٦٠
باب : صيام يوم الاثنين والخميس	٢٧٣
باب : صيام أشهر الحرم	٢٧٨
باب : في الصوم زكاة الجسد	٢٨٨
باب : في ثواب من فطر صائماً	٢٩٠
باب : الصائم إذا أكل عنده	٢٩٦
باب : من دعي إلى طعام وهو صائم	٣٠٠
باب : في الصائم لا ترد دعوته	٣٠٤
باب : في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج	٣٠٩
باب : من مات وعليه صيام رمضان قد فرط فيه	٣١٤
باب : من مات وعليه صيام من نذر	٣١٦
باب : فيمن أسلم في شهر رمضان	٣٢٣
باب : في المرأة تصوم بغير إذن زوجها	٣٢٥
باب : فيمن نزل بقوم فلا يصوم إلا بإذنهم	٣٢٩

باب : زكاة الورق والذهب	٤١٤
باب : من استفاد مالاً	٤١٨
باب : ما تجب فيه الزكاة من الأموال	٤٢١
باب : تعجيل الزكاة قبل محلها	٤٣٣
باب : ما يقال عند إخراج الزكاة	٤٣٦
باب : صدقة الإبل	٤٤١
باب : إذا أخذ المصدق سنّاً دون سن أو فوق سن	٤٤٩
باب : ما يأخذ المصدق من الإبل	٤٥٤
باب : صدقة البقر	٤٦٠
باب : صدقة الغنم	٤٦٤
باب : ما جاء في عمال الصدقة	٤٧٣
باب : صدقة الخيل والرقيق	٤٨٤
باب : ما تجب فيه الزكاة من الأموال	٤٨٩
باب : صدقة الزروع والثمار	٤٩٣
باب : خرص النخل والعنب	٥٠١
باب : النهي أن يخرج في الصدقة شر ماله	٥٠٩
باب : زكاة العسل	٥١٦
باب : صدقة الفطر	٥٢٣
باب : العشر والخراج	٥٣٨

٥٤١	باب : الوسق ستون صاعاً
٥٤٥	باب : الصدقة على ذي قرابة
٥٥١	باب : كراهية المسألة
٥٥٦	باب : من سأل عن ظهر غنى
٥٦٤	باب : من تحل له الصدقة
٥٦٩	باب : فضل الصدقة



٥٨١	فهرس الأحاديث الضعيفة
٥٨٣	محتوى المجلد العاشر





